المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة المجمعة

جامعة المجمعة
Majmaah University

مرصد المسؤولية الاجتماعية
Social Responsibility Observatory

دراسات في المسؤولية الاجتماعية

من إصدارات مرصد المسؤلية الأجتماعية بجامعة المجمة

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

تنويه

هذا الكتاب يضم الدراسات التي قدمت في (ملتقى الجامعات الخليجية والمسؤولية الاجتماعية "رؤى استراتيجية وممارسات فاعلة") والذي استضافته جامعة المجمعة في الفترة ١٠-١٢/٢/١٤٣٧هـ الموافق ٢٢-٢٤/١١/٢٠١٥ م .

الفهرس

المقدمة

نحو رؤية استراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للجامعات الخليجية

أ.د. سعيد عبده نافع
المستشار الاكاديمي بمعهد الملك سلمان
للدراسات والخدمات الاستشارية
خبير التخطيط الاستراتيجي

نحو رؤية استراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للجامعات الخليجية

مقدمة:

لم تعد المسؤولية الاجتماعية قضية اجتماعية تحظى باهتمام المؤسسات الاقتصادية فحسب، بل أصبحت جزءاً مهماً يرتبط إرتباطاً بالمؤسسات المختلفة، إذ لم يعد هناك اختلاف على حتمية قيام مؤسسات المجتمع المختلفة - اقتصادية كانت أو تعليمية أو صحية – بدور اجتماعي فاعل، مع اعتماد ذلك ضمن الإستحقاق الإجتماعي.

ومن أبرز المؤسسات التي تحظى بدور كبير في ترسيخ مفاهيم المسؤولية الاجتماعية مؤسسات التعليم العالي المتمثلة بالجامعات، ومالها من دور فاعل في رعاية وتعزيز روح المسؤولية الاجتماعية والإلتزام بكل ما فيه خير المجتمع، الذي يفترض أنها تدرك قوة ارتباطها به وأن هدف وجودها هو دعمه وخدمته الأمر الذي يحتم عليها القيام بدور فاعل ومستمر في تعزيز هذه المفاهيم (عادل الشمري : ٢٠١٤ م) .

لقد لقى موضوع المسؤولية الاجتماعية للجامعات مؤخراً إهتماماً واسعاً بالنظر إلى الحاجة لإبرازه ومأسسته وإدراجه ضمن منظومة العمل الإداري الجامعي، وتضمينه في مناهج الجامعات وأدوارها ومخرجاتها، بالشكل الذي يؤسس بفكر استراتيجي تنافسي يخدم المجتمع وقضاياه، ويتناول مشكلاته ويقدم لها الحلول المناسبة؛ لذا يتعين على الجامعات أن تضع المسؤولية الاجتماعية في صلب استراتيجياتها بناء على دراسات وأبحاث تتناول شرائح المجتمع وقطاعاته (عفاف السيد : ٢٠١٠ م)، وأن الجامعة كمؤسسة عملية أكاديمية مهنية إجتماعية ثقافية لابد لها أن تخرج من أسوارها وتفتح أبوابها لتشارك المجتمع في جميع نشاطاته وفعالياته، ويكون لها الدور الريادي في ذلك (موفق الحسناوي : ٢٠١٠ م).

إننا في حاجة إلى تناول المسؤولية الاجتماعية بالجامعات الخليجية من مدخل استراتيجي باعتبارها توجه استراتيجي ومنهج مؤسسي يتم بنائه وتنفيذه من خلال استراتيجية متكاملة يشارك في وضعها وتنفيذها كافة وحدات المؤسسة، والتحول في منهج تخطيط وتنفيذ المسؤولية الاجتماعية للجامعات الخليجية من مدخل معالجة المشكلات والأزمات إلى المدخل الاستراتيجي الريادي التنموي لأداء المسؤولية الاجتماعية للجامعات، وكذلك التحول من الاستجابة لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل وما يتطلبة من تقديم ومراجعة البرامج التعليمية المناسبة إلى تشكيل سوق العمل، وتحقيق التنمية المستدامة وإنتاج اقتصاد قائم على المعرفة وبناء مجتمع المعرفة.

ومن هنا تأتي الحاجة إلى وضع رؤى استراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للجامعات

الخليجية ، وأهدافها الاستراتيجية، وأنشطة وآليات تنفيذها، وكيفية تبني الجامعات الخليجية لها.

مشكلة الدراسة:

يتطلب إهتمام الجامعات الخليجية بتحقيق مسؤوليتها الاجتماعية من خلال التخطيط الإستراتيجى، إلى ضرورة تحليل الوضع الراهن لتقييم بيئتها (الداخلية – الخارجية)، من خلال المسح البيئى ، وتحديد الفرص والتهديدات المحيطة بها ، وكذلك نقاط القوة والضعف ، ومن خلال ذلك بستطيع متخذى القرار إتخاذ القرار المناسب حول كيفية الإستفادة من الفرص، ونقاط القوة ، وكيفية تجنب التهديدات ومعالجة نقاط الضعف؛ ويتطلب ذلك إتباع الجامعات الخليجية لإستراتيجية معينة، تعد بمثابة منهج إستراتيجى للتعامل مع المسؤولية الإجتماعية، على إعتبار أنها ثقافة وإلتزام تقع ضمن أولويات التخطيط الاستراتيجى للجامعات .

ومن هنا تتبلور مشكلة الدراسة فى السؤال الرئيس التالى:

كيف يمكن وضع رؤية استراتيجية للمسؤولية الاجتماعية بالجامعات الخليجية؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية :

١- ما معايير المسؤولية الإجتماعية للجامعات الخليجية ؟

٢- ما متطلبات الرؤية الإستراتيجية للمسؤولية الإجتماعية للجامعات الخليجية ؟

٣- ما الوضع الراهن للمسؤولية الإجتماعية بالجامعات الخليجية ؟

٤- ما الرؤى الإستراتيجية للمسؤولية الإجتماعية بالجامعات الخليجية، وأهدافها الإستراتيجية، وآليات وأنشطة تنفيذها ؟

٥- ما إجراءات تبنى الجامعات الخليجية للمسؤولية الإجتماعية ؟

٦- ما التوصيات والمقترحات التى تفعل دور الجامعات الخليجية فى تحقيق المسؤولية الاجتماعية ؟

أهمية الدراسة:

تتبلور أهمية الدراسة في وضع ملامح لرؤية استراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للجامعات الخليجية، مما يفتح آفاقاً جديدة لمزيد من الدراسات المستقبلية التي تعزز مفهوم المسؤولية الاجتماعية، ويمكن أن يستفيد منها المسؤولون وأصحاب القرار باعتبارها صلب أهداف التعليم العالي الحديث في شتى أنحاء العالم.

أهداف الدراسة:

١- التعرف على الوضع الراهن للمسؤولية الاجتماعية بالجامعات الخليجية.

٢- تحديد معايير المسؤولية الاجتماعية للجامعات الخليجية.

٣- وضع رؤية للمسؤولية الاجتماعية بالجامعات الخليجية.

٤- تحديد محاور الرؤى الاستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية بالجامعات الخليجية.

٥- تحديد أنشطة وآليات تنفيذ الرؤى الاستراتيجية لتحقيق الجامعات الخليجية بمسؤوليتها الاجتماعية.

منهج الدراسة:

إستخدم الباحث المنهج الوصفي الذي يقوم على تحليل دورالجامعات الخليجية ،وتوضيح علاقة بعضها ببعض، وعملها لتعزيز وتفعيل المسؤولية الاجتماعية، ومدخل الدراسات المستقبلية للتعرف على ملامح الرؤية الاستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للجامعات الخليجية.

الدراسات والبحوث السابقة:

لقد أطلع الباحث على عدد من الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة ومنها:

١- دراسة (هيرش وسنايدر) Hersh And Schneider 2005: دارت دراستهما حول تعزيز المسؤولية الاجتماعية في الجامعات مثل "جامعة هارفارد" ،"وجامعة ستانفورد" ،"وجامعة ديوكي" جعلت المسؤولية جزءاً لا يتجزأ من متطلبات الحصول على الدرجة العلمية.

٢- دراسة (محمد شاهين : ٢٠١١ م): حول المسؤولية الاجتماعية للجامعات العربية، متخذاً من جامعة القدس المفتوحة نموذجاً وقد أكدت الدراسة ضرورة وضع الاستراتيجيات وتحديد الاجراءات المباشرة وغير المباشرة الكفيلة بإسهام فاعل ومؤثر للجامعات يستند إلى رؤية غير تقليدية تعمل على تعميق التفكير الابداعي في وضع صيغ المشاركة بين الجامعة والمجتمع.

٣- دراسة (الحميدي وآخرون : ١٩٩٩م): عن دول مجلس التعاون الخليجي أن نسبة

المتخصصين في الدراسات النظرية والتربوية تشكل قرابة ٨٥ ٪ من الخريجين وأن الخريجين من هذه التخصصات لم يعدوا كذلك لسوق العمل في القطاع الخاص مما أدى إلى نوع من البطالة النوعية من خريجي الجامعات مما يستوجب ضرورة وضع رؤية استراتيجية لربط التعليم بمخطط التنمية.

٤- دراسة (سامي الكيلاني : ٢٠١١ م): عن مستويات ممارسة المسؤولية الاجتماعية في الجامعات بحسب درجة إندماجها الفعال في هذه المسؤولية، فقسمها إلى تسعة مستويات متدرجه تراكمياً كالآتي:

- أن تتضمن رؤية الجامعة إلتزامها بخدمة المجتمع في أدائها.
- أن تضع الجامعة برامجها الأكاديمية التي تطرحها وفق حتياجات المجتمع.
- أن تتجه نحو البحث العلمي التطبيقي الذي يعالج مشكلات المجتمع، وعلى أن تصب نتائج الابحاث في إحتياجات المجتمع.
- أن تعد التطوع في خدمة المجتمع قيمية أساسية.
- أن تربط برامجها بفلسفة التنمية الانسانية المستدامة.
- أن تشارك مع مؤسسات المجتمع في برامج ومشاريع تنموية.
- أن تطرح برامج اجتماعية مباشرة عبر مبادرتها الذاتية.
- أن تطرح برامج اجتماعية مباشرة في خدمة المجتمعات على حقوق الانسان.

٥ Tauginine And Maci- (٢٠١٣ م) ukaite- Zvininiene: هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إستيعاب القيادات الجامعية للمسؤولية الاجتماعية للجامعة في الأداء البحثي بجامعة "دولة ليتوانيا"، وأظهرت الدراسة أهمية تشكيل الأداء الاستراتيجي للجامعة قبل صنع القرارات الاستراتيجية، مما يوجه عمليات الأداء الاستراتيجي نحو تحقيق المسؤولية الاجتماعية، مع ضرورة تبني إدارة الجامعة لقيم المساءلة والشفافية تجاه مجتمعها.

٦-دراسة (نجاة الصائغ : ٢٠١٤ م) : بعنوان استراتيجية مقترحة للجامعات السعودية في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الطلاب، وهدفت إلى توضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية للجامعات، والتعرف على واقع آداء بعض الجامعات ومن ثم وضع استراتيجية مقترحة للجامعات السعودية في تنمية المسؤولية الاجتماعية.

٧-دراسة (عادل الشمري : ٢٠١٤ م) : بعنوان تقدير القيادات الجامعية لدور الجامعة تجاه المسؤولية المجتمعية في الجامعات الحكومية في مدينة الرياض جامعة الملك فهد للبترول والمعادن وكلية المجتمع في حفر الباطن، وهدفت إلى التعرف على دور الجامعة

تجاه المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الحكومية في مدينة الرياض من خلال تقدير القيادات الجامعية لهذا الدور، مع تقديم مقترحات تطور أداء الجامعات في هذا الجانب، وكان من أبرز نتائجها أن كشفت عن دور جيد للجامعات تجاه المسؤولية المجتمعية بشكل عام، إلا أنها لا زالت غير محددة الشكل الذي يجعل منها مهمة واضحة لها قواعد منظمة، ومنهجية واضحة، وميزانية محددة، وأن ما تقدمه حتى الآن يقع ضمن وظيفية الجامعة الثالثة المرتبطة بخدمة المجتمع؛ وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات، أهمها ضرورة توسيع دائرة العمل بالمسؤولية المجتمعية التي قصرتها الجامعات على عمادات ومراكز خدمة المجتمع، والإنتقال بهذه المسؤولية إلى الدائرة الأوسع، التي تجعل منها ثقافة عامه للجامعة يتبناها الجميع وعلى كل المستويات.

٨-دراسة (فايز سكوان، وسمية صايمة : ٢٠١٤ م) : بعنوان المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الاسلامية، وسبل تفعيلها، والتي هدفت إلى تعريف المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الاسلامية، وسبل تفعيلها؛ وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المسؤولية الاجتماعية لدى اعضاء هيئة التدريس في الجامعة بدرجة كبيرة، واوصت بضرورة قيام الجامعة بإعداد برامج وتنظيمها لتوجيه أعضاء الهيئة التدريسية، وإرشادهم للقيام بمسؤوليتهم الاجتماعية تجاه الطلبة والجامعة والمجتمع المحلي.

٩-دراسة (الكوتا) وزملاؤه (ALCOTA ET ALL : 2013) : بعنوان تطور الممارسات الأخلاقية والمسؤولية المجتمعية في كليات طب الاسنان جامعة تشيلي، من خلال تعرف تصورات أعضاء هيئة التدريس والطلاب عن مجموعة الأبعاد المرتبطة بالمسؤولية المجتمعية؛ وقد توصلت الدراسة إلى أن مناهج كلية طب الاسنان اعدت للتعليم التقني والتدريب، مما قد يفشل دورها في معالجة المشكلات الاجتماعية بالشكل الذي يجعل الطالب لا يتحمل المسؤولية المجتمعية ولا يسهم في حل مشكلات المجتمع، كما أظهرت نتائج هذه المقابلات أن الطلاب والأساتذة لا يلقون التشجيع الكافي للإلتزام الاخلاقي، والشعور بالمسؤولية المجتمعية في المناهج الدراسية الحالية، والممارسات التعليمية المستخدمة، مما يظهر حاجتها إلى المراجعة وتعزيز الإلتزام بهذه المسؤولية.

١٠-دراسة (سلطان الثنيان (١٤٢٩ هـ) : بعنوان الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية وهدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح للشراكة بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي، كما ستهدفت معرفة واقع الشراكة بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص في البحث

العلمي التي يمكن الإفادة منها في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية؛ وتوصلت الدراسة إلى وجود ضعف في الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، وأهمية توفير الإمكانات المادية والبشرية اللازمة للبحث العلمي، وقدمت الدراسة عدد من الأساليب لتفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث العلمي في الجامعات السعودية.

١١-دراسة عبدالله علي (٢٠٠٨ م) : حيث يرى أن كثيراً من الانتاج العلمي في العالم العربي منفصل عن الصناعة والانتاج، وأنه لم يعالج مشكلات تنموية، ولم يرتبط بمشكلات حقيقية لها أصحاب يبحثون عن حلول، وهو في الغالب غير تراكمي بل مرتبط بجوانب نظرية معظمها بغرض الترقية والحصول على درجة علمية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يلاحظ من العرض السابق للدراسات السابقة، بأن الجامعات الخليجية تحتاج إلى وضع رؤية استراتيجية لرفع أدائها في المسؤولية الاجتماعية، الأمر الذي يتطلب الكشف عن الوضع الراهن من حيث البيئة الداخلية للكشف عن نواحى القوة وجوانب الضعف ، والبيئة الخارجية من حيث الفرص المتاحة والتحديات والتهديدات تمهيداً لوضع رؤى استراتيجية ملائمة لتحقيق أهدافها، كما تبين أهمية أدوار القيادات الجامعية لدعم وتوجيه وتنفيذ تلك الرؤية الاستراتيجية.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها تهدف الى وضع رؤية استراتيجية للمسؤولية الاجتماعية بالجامعات الخليجية وتحديد أهدافها الاستراتيجية وأنشطة وآليات تنفيذها وعرض الخيارات الاستراتيجية التى يمكن أن تتبع.

الإطار النظري للدراسة:

١- المسؤولية الاجتماعية:

تعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها شعور الفرد بواجبه الاجتماعي تجاه نفسه ومن يعيش معه من أبناء مجتمعه، ومسؤولية الفرد الاجتماعية تتحدد بمقدار إستعداده بالإقرار بنتائج تصرفاته تجاه جماعته التي ينتمي إليها، فلا معنى للمسؤولية الاجتماعية دون إدراك الفرد لما يترتب على أعماله من نتائج وتبعات (أحمد الزبون : ٢٠١٢ م).

وتعرف المسؤولية الاجتماعية أيضا على أنها إلتزامات المنظمة بواجباتها تجاه المجتمع

الذي تعمل فيه، وذلك من خلال المساهمة بمجموعة الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتعليمية، مما يسهم في الحفاظ على مسيرة التنمية المستدامة بالمجتمع (عيسى فؤاد : ٢٠٠٨ م)

٢- المسؤولية الاجتماعية للجامعات :

تعرف المسؤولية الاجتماعية للجامعات بإعتبارها سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء مجتمع الجامعة من طلاب وأعضاء هيئة تدريس وإداريين وموظفين مسؤولياتهم تجاه الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية إنسانية مستدامة. (Jossey and Jossey، 2008)

وتعتبر الجامعات من أبرز المؤسسات التي تحظى بدور كبير في ترسيخ مفاهيم المسؤولية الاجتماعية، ومالها من دور فاعل في رعاية وتعزيز روح المسؤولية الاجتماعية، والالتزام بكل ما فيه خير المجتمع الذي يفترض أنها تدرك قوة إرتباطها به، وأن هدف وجودها دعمه وخدمته؛ الأمر الذي يحتم عليها القيام بدور فاعل ومستمر في تعزيز هذه المفاهيم (عادل الشمري : ٢٠١٤ م).

٣- أهمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات:

- تحسين صورة الجامعة في المجتمع.
- تحسين بيئة العمل داخل الجامعة مما ينعكس إيجابا على زيادة ولاء منسوبي الجامعة لها.
- تقييم أفضل أدوار الجامعة وفق المعايير المهنية.
- تحسين نوعية الحياة المجتمعية داخل أسوار الجامعة.
- ضرورة اجتماعية واقتصادية وأدبية.
- توفر الإمكانات المطلوبة للتعامل مع قضايا المجتمع.
- تحقيق الجامعة لدورها الاجتماعي.

إجراءات الدراسة:

تم تحديد إجراءات الدراسة على النحو التالي :

أولا : تحديد معايير المسؤولية الإجتماعية للجامعات الخليجية .

ثانيا : تحديد منطلقات الرؤية الإستراتيجية للمسؤولية الإجتماعية للجامعات الخليجية .

ثالثا : بناء تصور للرؤية الإستراتيجية للمسؤولية الإجتماعية للجامعات الخليجية يتضمن مايلى :

١- تحليل الوضع الراهن للمسؤولية الإجتماعية بالجامعات الخليجية باستخدام اسلوب (SWOT) على النحو التالى :

أ- البيئة الداخلية :

- جوانب القوه .
- جوانب الضعف .

ب- البيئة الخارجية :

- الفرص المتاحة .
- التحديات والتهديدات .

(1) ٢- تحديد الرؤية ، والرسالة ، والقيم ، والأهداف الإستراتيجية للمسؤولية الإجتماعية للجامعات الخليجية .

٣- تحديد محاور الرؤية بأستخدام بطاقة الأداء المتوازنة (B.S.C) على النحو التالى :

أ- دعم البحث العلمى .

ب- الشراكة بين الجامعات الخليجية والقطاع الخاص .

ج- تطوير العملية التعليمية .

د- دعم القيادات الجامعية .

ويشتمل كل محور على ما يلى :

أ- التحديات.

ب- الرؤيه.

ج- الأهداف الإستراتيجية .

د- الأنشطة وآليات تنفيذها بإستخدام (KPI,S) .

رابعا : تحديد الخيارات الإستراتيجية التى يمكن للجامعات الخليجية أن تتبناها، فى ضوء تحليل الوضع الراهن والرؤيه والرسالة والأهداف الاستراتيجية.

خامسا : تحديد إجراءات تبنى الجامعات الخليجية للرؤى الإستراتيجية للمسؤولية الإجتماعية.

سادسا : تقديم عدد من التوصيات والمقترحات .

نتائج الدراسة:

للإجابة عن السؤال الأول:

ما معايير المسؤولية الاجتماعية للجامعات الخليجية؟

وضع إتحاد الجامعات العربية معايير للمسؤولية الاجتماعية للجامعات تتلخص في: (يوسف عواد : ٢٠١٠ م)

١- **توفير خطة وضمان الظروف الملائمة لتنفيذها.**

٢- **تخصيص وحدة علمية لإدارة وتعزيز العلاقات مع مؤسسات المجتمع المحلي والاقليمي وسوق العمل.**

٣- **إنشاء مراكز متخصصه لخدمة المجتمع مثل: مراكز التعليم المستمر والمكاتب الاستشارية والعيادات الطبية والمراكز الزراعية والبيطرية ومراكز تستهدف خدمة الفئات المهمشة.**

٤- **الإسهام في إقامة المعارض والندوات العلمية والثقافية والتنموية والتدريبية وإصدار المجلات الثقافية وتطوير التقنيات والبرامج الحاسوبية وتقديم الدراسات والاستشارات لمؤسسات المجتمع العام والخاص.**

٥- **إستحداث التخصصات الجديدة لمواكبة المستجدات العلمية وتلبية إحتياجات المجتمع.**

٦- **الإسهام مع مؤسسات المجتمع في تنفيذ المشاريع التنموية والاقتصادية والاجتماعية.**

٧- **تعزيز علاقات العمل والروابط القوية مع مؤسسات المجتمع المحلي والعربي والعالمي من خلال توثيق علاقاتها مع المنظمات والاتحادات والروابط العلمية.**

٨- **إبراز الاتفاقيات العلمية والبحثية وتبادل الزيارات مع المؤسسات المماثلة في العالم.**

السؤال الثاني :

ما منطلقات الرؤية الاستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للجامعات الخليجية ؟

(١)– المنطلقات العامة للمسؤولية الإجتماعية :

- **الأهمية الاستراتيجية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية لوظائفها بهدف رفع كفاءة أدائها وزيادة فاعليتها .**
- **التوجه الاستراتيجي لوزارات التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي لتشجيع المسؤولية الاجتماعية في الجامعات .**

- توجه الجامعات عالمياً إلى تبني وتفعيل المسؤولية الاجتماعية كاستراتيجية رئيسة ضمن خططها الاستراتيجية .
- إعتبار المسؤولية الاجتماعية أحد معايير تصنيف الجامعات عالمياً .
- إعتبار إلتزام الجامعات بمسؤولياتها الاجتماعية أحد متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي .
- وجود علاقة تفاعل وتأثير بين الجامعة بوصفها مؤسسة تعليمية بحثية مجتمعية لها رؤيتها ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية من ناحية ، والمجتمع بوصفه شريكاً في التنمية المستدامة .
- إعتبار الجامعات مؤسسة إستثمارية يمكنها المشاركة في نقل وتسويق التكنولوجيا، وما يتطلب ذلك من تغيرات جوهرية في السياسات الاستراتيجية للجامعات ، وإعادة تشكيل الروابط بين الجامعات والقطاعين العام والخاص .

(٢) المعايير الثمانية للمسؤولية الاجتماعية للجامعات حسب إتحاد الجامعات العربية.

(٣) إعلان (تالوار) Talloires Declaration , 2005 للمسؤولية الاجتماعية للتعليم العالي ، الذي يتضمن عدداً من المبادئ المهمة التي تكشف عن جوانب المسؤولية الاجتماعية كما يلي :

١ – توسيع نطاق برامج المشاركة المدنية والمسؤولية الاجتماعية بطريقة أخلاقية من خلال التدريس والبحث العلمي والخدمة العامة .

٢ – غرس المسؤولية الاجتماعية من خلال الأمثلة الشخصية وسياسات وممارسات المؤسسات المعنية بالتعليم العالي .

٣ – خلق أطر مؤسسية لتشجيع ومكافأة وتقدير الممارسات الجيدة في مجال الخدمة الاجتماعية من جانب الطلاب ، وهيئة التدريس ، والعاملين، وشركائهم في المجتمع .

٤ – ضمان أن معايير التفوق والبحوث العلمية وتقييم الزملاء تطبق بصراحة على المشاركة في مجال الخدمة الاجتماعية ، تماما كما تطبق على كل مجالات ومساعي الجامعة الأخرى .

٥ – زيادة الوعي داخل المؤسسات الحكومية والمؤسسات التجارية ، ووسائل الإعلام والمؤسسات الخيرية التي لا تستهدف الربح ، والمنظمات الدولية ،حول إسهامات التعليم العالي في تحقيق التقدم الاجتماعي والازدهار ، وبالتحديد إقامة شراكات مع الحكومات لتقوية السياسات التي تدعم الجهود المسؤولة للتعليم العالي في مجالات الخدمة المدنية والاجتماعية .وكذلك التعاون مع القطاعات الأخرى من أجل إظهار تأثير ذلك ،

والمحافظة على المكاسب الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتنا .

٦ – إقامة شراكات مع المدارس الابتدائية والثانوية ، وغيرها من مؤسسات التعليم العالي ، وذلك حتى يصبح التعليم من أجل المواطنة النشطة والفعالة جزء رئيساً لا يتجزأ من العملية التعليمية على جميع مستويات المجتمع ، وخلال مراحل الحياة المختلفة .

٧ – توثيق ونشرا أمثلة للعمل الجامعي الناجح الذي تستفيد منه المجتمعات ، وترتقي به حياة أفرادها .

٨ – دعم وتشجيع النقابات الأكاديمية والمحلية والاقليمية والدولية في جهودها الرامية إلى تعزيز ربط الجامعات في مجهودات العمل المدني ، والاعتراف العلمي بأهمية النشاط والخدمة المجتمعية في التدريس والبحث العلمي .

٩ – التحدث بعلانية عن القضايا المدنية المهمة في مجتمعاتنا .

١٠ – إنشاء لجنة قيادية وشبكات دولية من مؤسسات التعليم للإعلان ودعم جميع الجهود التي بذلت لتطبيق العمل بهذا الاعلان .

الاجابة عن السؤال الثالث :

ما الوضع الراهن للمسؤولية الاجتماعية بالجامعات الخليجية ؟

تم استخدام اسلوب (SWOT) لتحليل الوضع الراهن على النحو التالى:

أولاً : تحليل البيئة الداخلية :

(١)جوانب القوة

- التطور التعليمى الذى يظهر من خلال إتساع الجامعات الحكومية والاهلية معا .
- إستقطاب الكفاءات العلمية النادرة من أجل تحقيق معدلات أعلى من النهوض العلمى .
- دور الجامعات الخليجية الإيجابى فى تغيير كثير من الأفكار التقليدية التى كانت سائده فى المجتمع وخاصة ما يتصل بالنظره تجاه العلم والمعرفة .
- التحول من التفكير فى المجال المحلى إلى مجال الحضارى والعلمى نسبياً .
- الدور الإيجابى فى بلورة الوعى الإجتماعى تجاه بعض الظواهر الطبيعية .
- جهود دول مجلس التعاون الخليجى فى إرساء قواعد البنى التحتية لصروح جامعية متطورة، وتزويدها بالأجهزة الحديثة، ووسائل الخدمات والراحه .
- إهتمام الجامعات الخليجية بالتخطيط الإستراتيجى.

(١) جوانب الضعف:

- عدم قدرة بعض الجامعات الخليجية على بلوغ أهداف البحث العلمى التطبيقى،

كما هى حال نظيرتها فى المجتمعات المتقدمة، سواء من حيث طبيعة المنهج أو من حيث طبيعة الفكر السائد فيها.

- أن عقل العملية التعليمية والبحثية فى بعض الجامعات الخليجية مرتبط إرتباطاً وثيقاً بعقلية القيادات الإدارية التعليمية، مع غياب منظومة البحث العلمى على مستوى رسم السياسات التعليمية.
- تأثير البنية الثقافية التقليدية فى توجيه المناهج وفق تصوراتها العقلية .
- عدم كفاية جهود هضم التكنولوجيا المتقدمة، وربطها بالواقع من أجل إنتاج معرفة علمية خليجية قادرة على فهم الواقع الإجتماعى والثقافى .
- عدم وجود ثقافة تحفيزية كافية مع الطلبة للتفوق من أجل الإبتكار والتفاعل الحقيقى مع حقائق الواقع سواء كان مادياً أو إجتماعياً.
- كثيرا من البحوث التطبيقية التى أجريت في الجامعات الخليجية لم تجد طريقاً إلى التطبيق .
- تقليدية طرق التدريس فى المؤسسات التعليمية وما يمكن أن تتركة من آثار على البحث التطبيقى حيث يعتمد على أسلوب التلقين.
- أن بعض الجامعات فى دول مجلس التعاون الخليجى حققت شكلياً نقله ثقافيه، بينما لا تزال الجوانب المفعلية المفصلية المرتبطة بالتغيرات الهيكليه الكبرى فى المجتمع خارج إرادة الجامعات ذاتها .
- إفتقار البحوث التطبيقية فى مجال العلوم الطبيعية إلى المسانده من قبل المؤسسات الصحية والصناعية والحديثة فى الدول الخليجية، حيث لم تجد دعماً مادياً على نطاق واسع .
- عدم قدرة الجامعات ومراكز الأبحاث على تحقيق الصلة مع مراكزالإنتاج فى المجتمع .
- إحجام أصحاب المصانع ورجال القطاع الخاص عن دعم البحث العلمى، على غرار ما يحصل فى كثير من الدول المتقدمة .
- إنخفاض الإنفاق على البحث العلمى، حيث يختلف عن مثيلة فى المعدل العالمى بالإضافة إلى أن معدل الإنفاق على البحث العلمى تراجع قياسا إلى الناتج المحلى .
- عدم التفاعل مع قطاع الإنتاج بالشكل الذى يحقق للبحث العلمى غاياتة المرجوة.
- صعوبة الإستفادة من المناهج الدراسية فى حل مشكلات المجتمع، حيث تقوم

بأدوار شكلية فى طرح ذلك دون تفاعلاً ملموساً مع الواقع أو مع مشكلات المجتمع المتعاقبة.

- عدم الوصول إلى مرحلة التصنيع بإعتبارها عملية إجتماعية، وثقافية، وتكنولوجية، وعلمية، وإقتصادية تعمل متفاعلة مع بعضها البعض فى تحقيق عملية التصنيع .
- غياب ثقافة المسؤولية الإجتماعية لدى معظم الجامعات .
- عدم وجود خطة إستراتيجية واضحه المعالم منظمة وشاملة تحدد أولويات المسؤولية الإجتماعية للجامعة فى المجتمع .
- جمود بعض اللوائح التنظيمية عن إستيعاب التغيرات المجتمعية .
- النظرة التقليدية لوظيفة الجامعة فى خدمة المجتمع بحيث يتم التعامل معها كمهمة إضافية منفصلة عن باقى جوانب العمل الأكاديمى .
- غياب ثقافة المسؤولية الإجتماعية لدى بعض الجامعات الخليجية .

ثانياً : البيئة الخارجية :

(١) الفرص المتاحه :

- تزايد الحاجه إلى صيغ إبتكارية لحياة جديدة لمصادر طاقة خلاقة .
- ينتظر المجتمع الخليجى من المؤسسات البحثية تشخيص مشكلاته وفق منهجية علمية متجددة .
- جهود الدول الخليجية فى تأسيس مراكز الأبحاث، وتوسيع الجامعات وتزويدها بباحثين من الإختصاصات المختلفة .
- إنتقال الجامعات الخليجية من العهد التقليدى الى العهد التحديثى .
- التطور المادى وما سببه من قفزة نوعية في التحول الإجتماعى والثقافى فى مجال التعليم والصحة والخدمات والثقافة والإعلام .
- إمكانية إجراء البحوث العلمية المتخصصة، والإسهام فى تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم للجامعات الخليجية، وإحتياجات سوق العمل، ومواجهة التحديات المعاصرة .
- وجود برامج بحثية متعددة مع جامعات عالمية رائده .
- المبادرات مثل مبادرة خادم الحرمين الشريفين للتقدم بالعلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجى من مرحلة التعاون إلى مرحلة الإتحاد والتى تعد رسالة هامة للجامعات الخليجية .

- التوسع فى إنشاء الجامعات فى دول مجلس التعاون الخليجى.
- التوسع الكمى فى إعداد المبتعثين، وتعدد التخصصات المبتعث لها ودول الإبتعاث.
- عقد برامج توأمه وشراكه حقيقية مع بعض الجامعات الخليجية والجامعات المميزة عالمياً لمواصلة تطوير التعليم الجامعى ونقل الخبرات والبرامج المميزة إليها .
- تقنية النانو التى تمثل فتحاً جديداً فى إستثمارها فى الكثير من المجالات العلمية و الإقتصادية المهمة التى تتصل إتصالاً مباشراً بحياة الإنسان .
- إنشاء المدن العلمية مثل : مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية المتجددة .
- الإهتمام والعناية بالموهوبين والاهتمام بهم مثل : إنشاء مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله لرعاية الموهوبين، وإتباع سياسة للكشف عن الموهوبين ورعايتهم .
- وجود المشاريع الإستثمارية الكبرى فى دول مجلس التعاون الخليجى .

(٢) التحديات:

ومن أبرز التحديات التى تواجه المؤسسات الجامعية ما يأتى

- زيادة الطلب على التعليم الجامعى مما أدى إلى زيادة أعداد الطلاب .
- الإستخدام غير الفاعل للموارد المتاحة.
- قلة الفعالية بسبب إرتفاع نسبة عدد الطلاب لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس .
- إستنساخ البرامج التعليمية دون ربطها بحاجة المجتمع .
- توفير تعليم جامعى عالى الجودة لجميع طلاب المجتمع فى جميع المستويات .
- المنافسة القوية بين مؤسسات التعليم الجامعى سواء داخل المجتمع الواحد أم خارجه.
- ضعف العلاقة بين الأستاذ والطلاب داخل قاعات الدراسة أو خارجها .
- التبعية العلمية للجامعات الأجنبية ، فبعض الجامعات العربية تعد أمتداداً للتقاليد الجامعية الأوربية والأمريكية .
- إختلال التوازن بين النمو الكمي لأعداد الطلاب الملتحقين بالجامعات ، وبين نوعية وجودة التعليم الجامعى.
- النمطية فى التخطيط والبرامج الدراسية ، ونظم قبول الطلاب ، ونظم تعيين أعضاء هيئة التدريس وترقيتهم، ونظم التمويل، ونظم التقويم المعتمدة فى الجامعات العربية .
- إختزال وظائف الجامعة فى وظيفة وحده وهو وظيفة التدريس دون الوضع فى

الاعتبار الوظائف الاخرى التى يمكنها أن تسهم فى تأصيل مبدأ الوسطية لدى الطلاب . :(السيد عبد العزيز البهواشى:٢٠٠٧)

- عولمة الأسواق التى تؤدى إلى توحيد المقاييس الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والعلاقات الثقافية بين المجتمعات .
- التحولات النوعية لفكرة العولمة وثورة الاتصالات والتكنولوجيا عدم موائمة سياسات التوظيف فى القطاع الحكومى بين سياسات التوظيف فى القطاع الخاص .
- العماله الوافدة والعمالة الوطنية وإختلال التوازن .

للإجابة عن السؤال الرابع للدراسة:

ما الرؤى الاستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للجامعات الخليجية، وماأهدافها الإستراتيجية، وأنشطة وآليات تنفيذها ؟؟

تناول الباحث الاجابة على هذا السؤال على النحو التالى :

أولا : <u>الرؤية والرسالة والاهداف الاستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية بالجامعات الخليجية</u> .

<u>الرؤية</u> : «جامعات تتميز بالريادة والابداع في مجال العمل الاجتماعي».

<u>الرسالة</u> : «تسعى الجامعات الخليجية على جميع المستويات لتعزيز دورها في المجتمع الخليجي والاقليمي والعالمي من خلال العمل الاجتماعي».

<u>القيم :</u>

- العمل بروح الفريق الواحد .
- السعي إلى التميز .
- التعاون والتآزر .
- الابداع .
- الاستمرارية .
- المشاركة المجتمعية .

<u>الاهداف الاستراتيجية :</u>

١ – رفع مستوى الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية على المستوى الخليجي ، وتحويلها إلى عمل استراتيجي ، وتعزيزه من خلال قيادات جامعية فاعلة ، وادارة استراتيجية متمكنة .

٢ – تحفيز الجامعات على تطوير خططها الاستراتيجية في ضوء معايير الجودة العالمية

في مجال المسؤولية الاجتماعية .

٣ – توضيح رؤية الجامعات الخليجية في مجال المسؤولية الاجتماعية وربطها بشبكة الكترونية واحدة لدعم تطلعاتها وتسهيل التواصل بينها .

٤ – إيجاد صيغة للتواصل مع القطاعات المختلفة وتحفيز المبادرات في مجال المسؤولية الاجتماعية .

٥ – تنمية العلاقات وتبادل المعلومات والتجارب في مجال المسؤولية الاجتماعية ، مما ييسر فرص التعاون والتنسيق بين كافة الجامعات الخليجية والعالمية .

٦ – دراسة التحديات التي تواجه الجامعات الخليجية في أداء رسالتها في المسؤولية الاجتماعية واقتراح الحلول المناسبة .

٧ – تفعيل المسؤولية الاجتماعية في وظائف الجامعات الخليجية (التدريس – البحث العلمي – خدمة المجتمع)

٨ – الشراكة الاستراتيجية بين الشركات الانتاجية والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الخليجية والجامعات لوضع وتنفيذ خطة البحث العلمي .

ثانياً : تحديد محاور الرؤية الاستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية بإستخدام بطاقة الأداء المتوازن ((BSC على النحو التالي:

١ –دعم البحث العلمي في الجامعات الخليجية .

٢ – الشراكة بين الجامعات الخليجية والقطاع الخاص لتحقيق المسؤولية الاجتماعية .

٣ – المسؤولية الاجتماعية وتطوير العملية التعليمية بالجامعات الخليجية .

٤ – دعم القيادات الجامعية للمسؤولية الاجتماعية ،

وسوف يتم تناول كل محور من المحاور الاربعة على النحو التالي :

- التحديات .
- الرؤية الاستراتيجية .
- الاهداف الاستراتيجية .
- الأنشطة والاليات لتحقيق الاهداف الاستراتيجية ، باستخدام (KPI،s).

المحور الأول :

"المسؤولية الاجتماعية و دعم البحث العلمي في الجامعات الخليجية"

التحديات :

- التنافسية العالمية و انعكاسها على منظومة البحث العلمي في الجامعات الخليجية، حيث التحول من مفهوم الميزة النسبية التي تتمثل فى قدرات الدولة من مواد طبيعية، و اليد العاملة الرخيصة، والمناخ، و الموقع الجغرافي التي تسمح لها بإنتاج رخيص وتنافس ، إلى مفهوم الميزة التنافسية التي تتمثل في إعتماد الدولة على القيمة المضافة للإنتاج، التي تقوم على التقنية و العنصر الفكري، من أجل رفع نوعية المنتج ؛ مما جعل العناصر المكونة للميزة النسبية تصبح غير فاعلة و غير مهمة في تحديد التنافسية . (Gereffi،2002)
- أن إنتاج البحوث العلمية في الجامعات الخليجية ضعيف ، وأن الجامعات لا تعطي إهتماماً كبيراً للبحوث الأساسية أو التطبيقية، مع التوسع النسبي في عدد الجامعات ، لأن معظم هذه المؤسسات هى مؤسسات تعليم أكثر منها مؤسسات بحث ، و البحوث التي تجري في الجامعات لم تسهم في عملية التنمية . (محمد سيف الدين فهمي : ١٩٩٣)
- انخفاض الدعم المادي المخصص للبحث العلمي و الباحثين .
- عدم وجود الوعي المختص الكافي بأهمية البحث وقدرته على حل المشكلات .
- ضعف التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني و المؤسسات البحثية المختلفة في دول مجلس التعاون الخليجي.
- إفتقار بعض المشاريع البحثية إلى القيمة التطبيقية.
- إفتقار المؤسسات العلمية إلى أجهزه متخصصة لتسويق الأبحاث العلمية و نتائجها .
- عدم وجود خطة تسويقية واضحة لتسويق نتائج البحوث العلمية .
- ضعف التعاون و التنسيق بين الجامعات الخليجية و القطاعات الانتاجية .
- ضعف مشاركة المؤسسات الكبرى و الشركات في تمويل البحث العلمي .
- افتقار الجامعات لسياسة بحثية واضحة ومستقرة للربط بين البحث العلمي و الانتاج
- غياب برنامج يوضح الملامح والأهداف و الرؤى لمخرجات الجهد البحثي .
- ضعف القطاعات الاقتصادية المنتجة وإعتماد غالبيتها على شراء المعرفة من الخارج .
- غياب دور المؤسسات الاستشارية المختصة بتوظيف نتائج البحث و تمويلها بهدف تحويلها إلى مشاريع إنتاجية أو اقتصادية مربحة .

- ضعف العلاقة بين القطاعات الاقتصادية و مراكز البحوث العلمية.
- غياب الحافز لدى القطاعات الاقتصادية

الرؤية الاستراتيجية :

«نحو هيكلة جديدة لمنظومة البحث العلمي في الجامعات الخليجية وربطها بخطط تنموية ، و تسويقية، و استراتيجيه واضحة لتحقيق التكامل بين الجامعات و مؤسسات الانتاج في مجال دعم البحث العلمي و توظيف نتائجه .

الهدف الاستراتيجي (١) :

«إعادة هيكلة منظومة البحث العلمي و التكنولوجي بشكل يحقق التكامل بين مؤسسات البحث العلمي و خطط التنمية"

ويمكن تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي من خلال الانشطة والآليات التالية :

- إيجاد هيئة للتنسيق بين مراكز و مؤسسات البحث العلمي في الجامعات الخليجية .
- التعاون العلمي المشترك بين الجامعات و مؤسسات البحث العلمي و المراكز البحثية على مستوى الجامعات الخليجية
- إعادة هيكلة منظومة العلوم و التكنولوجيا .
- إقامة اسواق للابتكار و التكنولوجيا .
- ربط خطط البحث العلمي و التطوير و التكنولوجي وبرامجها بخطط التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي .
- وجود رؤية واضحة لتوجيه منظومة البحث العلمي في الجامعات بما يتناسب مع خطة التنمية في الدولة .
- تشجيع الباحثين على تسجيل نتائجهم البحثية كبراءات اختراع ودراستها إقتصاديا وتصنيفها وتسويقها .
- الأخذ بمصادر جودة البحوث التطبيقية و الدراسات الاستشارية كعنصر أساسي للترقي العلمي للباحثين .
- إنشاء مجلس تنسيقي لمثلي الجامعات و مؤسسات المجتمع المختلفة في الغرف التجارية و الصناعية .

- تشكيل مجلس استشاري في كل جامعة من أعضاء هيئة التدريس وكبار العاملين و المختصين في مؤسسات المجتمع المختلفة .

الهدف الاستراتيجي (٢) :

«توفير بيئة مناسبة لممارسة أنشطة البحث العلمي»

ويمكن تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي من خلال الأليات و الانشطة التالية :

- إتاحة الفرص أمام أساتذة الجامعات لقضاء سنوات التفرغ العلمي الجامعي في مؤسسات قطاع الاعمال لإنجاز أبحاثهم وربطها بحاجات المجتمع .
- مشاركة بعض المختصين وكبار العاملين في مؤسسات المجتمع المختلفة أعضاء في المجالس العلمية البحثية في الجامعات .
- إلحاق بعض أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخليجية بصفة دورية بمواقع العمل في مؤسسات المجتمع المختلفة .
- وجود إدارة فاعلة لقيادة منظومة البحث العلمي في الجامعات، ورفع قدرتها التنافسية.

الهدف الاستراتيجي (٣) :

وضع سياسة لتوفير الموارد المالية لدعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

ويمكن تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي من خلال الانشطة والاليات التالية :

- إنشاء صندوق لدعم البحث العلمي في دول مجلس التعاون الخليجي، و إلزام المؤسسات و الشركات الغير حكومية بدفع نسبة من أرباحها لصالح الصندوق .
- عمل عقود بحثية بين مراكز البحوث و القطاعات الانتاجية .
- تبني أسلوب بالجامعة المنتجة (الرائدة) كأسلوب مهم في توفير مواد إضافية .
- التحول في البحث العلمي من الإستهلاك إلى الإستثمار .
- منح معاهد و مراكز البحوث و الدراسات الاستشارية صلاحيات واسعه في الاتصال بمواقع الانتاج و التعاقدات البحثية لتسويق أفكارها و خدماتها و أبحاثها .
- سن القوانين و اللوائح التي تفعل دور المؤسسات الصناعية في تمويل البحث العلمي في دول مجلس التعاون الخليجي.
- التواصل والتعاون بين الباحثين في مجال التخصص الواحد على مستوى

الجامعات الخليجية .

- إنشاء دورية علمية محكمة تعنى بالبحوث العلمية بالجامعات الخليجية .
- إنشاء صندوق خاص لتمويل البحوث العلمية في الجامعات الخليجية تسهم فيه الحكومات و مؤسسات المجتمع المختلفة .

الهدف الاستراتيجي (٤) :

بناء وتنمية الموارد البشرية المدربة في مجال البحث العلمي

ويمكن تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي من خلال إتباع الانشطة والآليات التالية :

- التوأمة بين الجامعات الخليجية و تبادل الخبرات و الكفاءات .
- الاهتمام بمراكز تنمية الكوادر داخل المنشآت الصناعية .
- إنشاء ثقافة الملكية الصناعية في قطاعي البحث العلمي و الانتاج
- تشجيع الابتكار البحثي و تحويل تلك الابحاث إلى منتجات تواجه إحتياجات المجتمع .
- إقامة دورات تدريبية متقدمة للعاملين في مراكز البحوث لرفع قدراتهم البحثية و الانتاجية .

الهدف الاستراتيجي (٥) :

إستخدام التقنيات الحديثة في إنشاء قواعد بيانات تدعم أنشطة البحث العلمي

ويمكن تحقيق هذه الهدف الاستراتيجي من خلال الانشطة والاليات التالية :

- إنشاء قاعدة بيانات للإمكانيات البحثية و البشرية و المادية داخل المؤسسات البحثية في دول مجلس التعاون الخليجي .
- دعم و تطوير مراكز وانظمة وشبكات المعلومات التقنية .
- تبني برامج تسهل نشر و تبادل المعلومات بين مؤسسات البحث العلمي في دول مجلس التعاون الخليجي .
- رصد مخرجات البحث العلمي و التطوير بالجامعات الخليجية .
- توظيف الجامعة مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية .

الهدف الاستراتيجي (٦) :

نشر الوعي الاجتماعي بأهمية البحث العلمي ودورة في تحقيق المسؤولية الاجتماعية وضرورة دعمة

ويمكن تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي من خلال الانشطه والآليات التالية :

- نشر الوعي الاجتماعي تجاه أهمية البحث العلمي وجدواه .
- ربط مسار الأبحاث العلمية بالجامعات بمشكلات وإحتياجات المجتمع الخليجي .
- إقناع المجتمع و القطاع الخاص إعلامياً بأهمية البحوث العلمية .
- إقامة المعارض و المراكز العلمية .
- عقد المؤتمرات و الندوات .
- تشكيل لجان في وزارات التعليم العالي بدول مجلس التعاون الخليجي لعمل خطط و برامج توعويه مجتمعية لأهمية البحث العلمي في تنمية المجتمع .
- بناء الثقة المتبادلة بين المراكز البحثية في الجامعات و مؤسسات المجتمع .

الهدف الاستراتيجي (٨) :

التكامل بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الانتاجية في مجال البحث العلمي

ويمكن تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي من خلال الانشطة والآليات التالية :

- الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس فى دعم مؤسسات الانتاج .
- توجيه النشاط البحثي الجامعي للبحوث التطبيقية ذات العائد الاقتصادي ،والاجتماعي المباشر .
- تطوير التعاون بين القطاعات التنموية الانتاجية وبين مراكز البحوث و مؤسسات التعليم العالي .
- بناء خارطة طريق للموضوعات البحثية في الجامعات بالتنسيق مع المسؤولين في مؤسسات المجتمع المختلفة .
- وجود رؤية واضحة لدعم الشراكة الفاعلة بين المراكز البحثية في الجامعات و مؤسسات المجتمع .

الهدف الاستراتيجي (٩) :

تفعيل دور القطاع الخاص للإسهام فى دعم و تمويل أنشطة البحث العلمي وتوظيف نتائجه

ويمكن تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي من خلال الآليات والانشطة التالية :

- تشجيع القطاع الخاص على الاستفادة من الباحثين و أعضاء هيئة التدريس والاستشاريين بالجامعات .
- عرض بعض خطط البحوث العلمية على بعض القطاعات الخاصة للإسهام في تمويلها ، والعمل على تطويرها .
- الاستعانة ببعض رجال الاعمال في تشكيل مجالس الكليات ومراكز البحوث العلمية
- إنشاء لجان مشتركة بين القطاعين .
- وضع خطط للتعاون الدائم بين القطاع الخاص و الجامعات في مجال البحوث التطبيقية .
- إنشاء مجلس لممثلي الجامعات و معاهد البحوث و قطاعات الأعمال بالتنسيق مع الغرف التجارية و الصناعية بدول مجلس التعاون الخليجي .
- التوسع في فكرة الكراسي البحثية، و مراكز التميز في الجامعات الخليجية لرجال الاعمال و مؤسسات المجتمع المختلفة .

المحور الثاني:
"الشراكة بين الجامعات الخليجية والقطاع الخاص لتحقيق المسؤولية الاجتماعية"

التحديات :

- اللوائح والسياسات الجامعية الحالية تميل إلى النمط التقليدي الذي يرى أن المشاركة المجتمعية بأنماطها الحديثة تهديداً لكينونة الجامعة ومقوماتها العلمية. (عبدالرحمن الصائغ: ١٤١٩هـ).
- عدم وجود السياسات المنظمة لعمليات الشراكة المجتمعية في الجامعات.
- وجود صعوبات إدارية وهيكلية لدى بعض الجامعات.
- صعوبة التنسيق وتبادل المعلومات بين الجامعات ومؤسسات المجتمع.
- ضعف الاعلام عن الخدمات الاستشارية أو البرامج التدريبية أو برامج البحوث

أو برامج التوعية والتثقيف المجتمعى.

- ضعف التمويل المخصص لقيام الجامعات بالبرامج والأنشطة المجتمعية.
- ضعف السياسة الإعلامية لعرض برامج وأنشطة الجامعات في المجالات المجتمعية المختلفة.
- عدم ادراك أبعاد المسؤولية الاجتماعية بشكل صحيح.
- ضعف العلاقة بين الجامعات والقطاعات المجتمعية.
- ضعف مخرجات التعليم في الوفاء بمتطلبات سوق العمل في دول الخليج.
- البطالة النوعية في خريجي الجامعات.
- الاقبال على التعليم الأكاديمي والنفور من التعليم الفني والمهني.
- تزايد الطلب على العمل في المهن الاشرافية دون العمل الفني اليدوي.
- مفهوم التعاون والشراكة المجتمعية ما يزال في طور التشكيل مقارنة بالوظائف التقليدية للجامعة.
- هناك عدد من الجامعات الخليجية مازالت في طور الإنشاء والتكوين.
- عدم توفر الوحدات التنسيقية المعنية بتطوير برامج الشراكة المجتمعية.
- الانخفاض النسبي في موارد النفط نتيجة لانخفاض أسعار النفط عالمياً.
- ضعف التمويل المخصص لقيام الجامعات بالبرامج والأنشطة المجتمعية.
- عدم وجود سياسة إعلامية لعرض برامج وأنشطة الجامعات في المجالات المجتمعية المختلفة.

<u>الرؤية الاستراتيجية:</u>

نحو شراكة مجتمعية فاعلة بين الجامعات الخليجية والقطاع الخاص لتحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية.

الهدف الاستراتيجي (١):

تطوير المؤهلات والكفايات الأساسية المطلوبة في الخريج الجامعي.

ويمكن تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي من خلال الأنشطة والآليات التالية:

- تحقيق الجودة النوعية للخريج وبناء مراكز التميز العلمي والاجتماعي.
- تقديم تعليماً مرناً يحقق له القدرة على التكليف المهني والمعرفي والتكنلوجي.
- تربية متعلم قادر على التعلم مدى الحياة في عالم متسارع التغيرات والتطورات.

- الاصلاح المستمر للنظام التعليمي بالجامعات استناداً إلى المعايير والمقاييس العالمية.
- إعادة النظر في عناصر الاعداد الأساسية كالبرامج وتوصيف المقررات الجامعية المطلوبة.
- إعادة النظر في الكفايات المناسبة للأستاذ الجامعي وبيئة التعليم بما يحقق للخريج ما يمكنه من الانخراط في سوق العمل.
- المتابعة المستمرة للخريج فيما بعد التخرج.
- تطوير المناهج الدراسية بشكل يحقق مواءمة بين مهارات وقدرات وخبرات الخريجين، والمتطلبات المستقبلية للقطاع الخاص من العمال والفنيين، وتزويد المجتمع بحاجته من القوى العاملة المؤهلة والمدربة بما يتناسب وطبيعة التغيرات المهنية.

الهدف الاستراتيجي (٢):

تبني سياسات جامعية تجعلها قادرة على مواكبة التطورات والمتغيرات المستمرة لسوق العمل

ويمكن تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي من خلال الأنشطة والآليات التالية:

- اهتمام الجامعات بالأفكار الخلاقة والإبداعية والبعد عن النمطية في خدمة المجتمع.
- تشكيل هيكل إداري يختص بالمسؤولية الاجتماعية على مستوى الجامعات الخليجية.
- وضع خطة استراتيجية موحدة بين الجامعات الخليجية فيما يختص بالمسؤولية الاجتماعية، وترجمتها إلى خطط وبرامج ومشروعات يشارك فيها ممثلين من القيادات الإدارية ورجال الأعمال في مؤسسات وقطاعات المجتمع الحكومية والخاصة.
- بناء قاعدة بيانات على مستوى الجامعات بدول مجلس التعاون الخليجي وإيجاد قنوات اتصال وتبادل معلوماتي بين كل جامعة وقطاعات المجتمع، وبين الجامعات الخليجية ككل.
- تفعيل الإدارة الجامعية والتأكيد على إستقلاليتها وإبداعها.
- وجود معايير للمساءلة والمحاسبية.

- العدالة والمساواة في فرص التعليم العالي للمجتمع.
- التميز الاكاديمي وتقوية العلاقة بين التعليم العالي والنظام الاجتماعي .
- جعل التعليم العالي عملية عالمية. (NaKornthap or Sarisa، 1996)

الهدف الاستراتيجي (٣):

الشراكة الفاعلة بين الجامعات الخليجية والمؤسسات الانتاجية بالمجتمع

ويمكن تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي من خلال الأنشطة والآليات التالية:

- أن تعمل الجامعات على تلبية متطلبات سوق العمل من القوى العاملة المدربة في التخصصات النادرة.
- دراسة مستجدات سوق العمل للتوصل إلى إحتياجاته ومتطلباته ومشكلاته، وتوجيه البحث العلمي في الجامعات نحو تحقيق هذا الهدف.
- إيجاد مؤسسات وسيطة مهمتها توفير المعلومات للتوفيق بين مؤسسات الانتاج وحاجاتها لمجالات البحوث وبين الجامعات للقيام بها.
- تدريب الطلاب على توظيف المهارات العقلية في إيجاد الحلول بالطرق المنهجية العلمية.
- فتح المجال أمام الطلاب للتدريب الميداني في مواقع العمل، والتعرف على مستجدات التخصص الذي يدرسه.
- المشاركة الفعالة والمباشرة في التطوير والابتكار وخلق الخبرة التقنية وتطويرها والمساعدة في تطويعها.
- إجراء البحوث التي تساعد على حل المشكلات الانتاجية التي تواجه القطاع الصناعي والانتاجي والخدمي.
- توسيع برامج التعليم والتدريب المستمر.
- تقديم الاستشارات الفنية لمؤسسات القطاع العام والخاص ومعالجة مشكلات حق العمل والانتاج. (احمد الخطيب: ٢٠٠٣م).

المحور الثالث:

"المسؤولية الاجتماعية وتطوير العملية التعليمية بالجامعات الخليجية"

التحديات:

- النمطية في التخطيط للبرامج الدراسية، ونظم قبول الطلاب، ونظم تعيين أعضاء هيئة التدريس، وترقيتهم ونظم التمويل، ونظم التقويم المعتمدة في

الجامعات العربية.

- إختزال وظائف الجامعة في وظيفة واحدة وهي وظيفة التدريس دون الوضع في الاعتبار الوظائف الأخرى التي يمكنها أن تسهم في تأهيل مبدأ الوسطية لدى الطلاب.
- وجود فجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل بالقطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي.
- ندرة الأيدي العاملة المدربة والقادرة على مواجهة التطلعات التنموية. (محمد ال مزهر: ٢٠١١م)
- إهمال التدريب التطبيقي وإعادة التأهيل في الوطن العربي، مما ولد أمية حرفية لدى أغلب الخريجين.

الرؤية الاستراتيجية:

نحو عملية تعليمية تتميز بالكفاءة والفاعلية في تحقق مضمون المسؤولية الاجتماعية بالجامعات الخليجية.

الهدف الاستراتيجي (١):

تحقيق الجودة النوعية للخريج.

ويمكن تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي بالأنشطة والآليات التالية:

- إجراء دراسة تقويمية للكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي الجامعي في الجامعات الخليجية.
- نشر ثقافة الابداع والتميز في التعلم والتعليم الجامعي.
- تطوير بنية التعليم الداعمة للتميز والأبداع العلمى من خلال تبني طرق تحسين التدريس الحديثة وأساليبه.
- تحسين ممارسات التعليم الجامعي من خلال دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- دعم البحوث العلمية في مجال تطوير التعليم والتعلم.
- بناء شبكة من العلاقات بين المؤسسات التربوية في دول مجلس التعاون الخليجي.

الهدف الاستراتيجي (٢):

تطوير العملية التعليمية لتحقيق المتطلبات المستقبلية للمسؤولية الاجتماعية بالجامعات الخليجية.

ويمكن تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي من خلال الأنشطة والآليات التالية:

- وضع قائمة بمواصفات الخريج من التعليم الجامعي تتفق والاتجاهات الحديثة والمعاصرة في تطوير المناهج بما يحقق المتطلبات المستقبلية للمسؤولية الاجتماعية.
- الاستعانة بالخبراء والمتخصصين في تطوير المناهج.
- تضمين المناهج لمشاريع مشتركة مع مؤسسات وقطاعات الأعمال للطلاب وأعضاء هيئة التدريس لكسب الطلاب المهارات والخبرات العلمية المتطلبة لهذه القطاعات.
- تطوير مهارات واستراتيجيات التدريس لدى أعضاء هيئة التدريس بما يتلاءم وتطوير المناهج.
- إحداث نقلة نوعية في برامج التنمية المهنية المرتبطة بكفايات أعضاء هيئة التدريس لتتناسب مع المتطلبات التي يحتاجها الخريجون.
- استكمال متطلبات البنية التحتية بما يتلاءم وبيئة التعلم المستحدثة لتلبي احتياجات تطوير المناهج واستراتيجيات التدريس.
- استخدام أساليب التقويم الحديثة التي تعطي مقياس حقيقي للوضع الحالي والمخرجات.
- إجراء المقارنات المرجعية مع الجامعات الرائدة عربياً وعالمياً وبشكل دوري.
- تحديث النظم الجامعية بما يتوافق ومفاهيم إدارة الجودة الشاملة.
- تطوير سياسات القبول والتركيز على التخصصات الحديثة التي يحتاجها سوق العمل.
- التدريب على استخدام التقنيات الحديثة بمواقع الانتاج.
- إعداد الدراسات والبحوث الدورية للتعرف على المستجدات الحديثة لسوق العمل لتحديد إحتياجاته ومتطلباته، وإعتبارها من أولويات تطوير العملية التعليمية.
- عمل شراكة مع المجتمع ومؤسساته في تطوير البرامج الاكاديمية والمهارات

والمعارف التي تنظمها هذه البرامج ومجالات البحوث العلمية لتلبي احتياجات المجتمع وأولوياته.

- الاهتمام بالموهوبين والمبدعين من الطلبة لتنمية قدراتهم ورعايتهم وزيادة وعي المجتمع نحو أهمية الابداع والابتكار.
- إضافة مقرر دراسي إلزامي ضمن الخطة الدراسية للبرامج التعليمية في مختلف الكليات بالجامعات لتعزيز القيم الاجتماعية والأخلاقية والعمل التطوعي وتعويدهم على الانخراط في قضايا المجتمع. (احمد الخطيب: ٢٠٠٠م).
- رعاية المواهب والقيادات الطلابية.
- تفعيل التواصل بين جامعات دول الخليج، بتبادل الخبرات والأنشطة والمبادرات ووضع الخطط للحد من الاخطار المحيطة بمجتمعاتها.
- تفعيل دور عضو هيئة التدريس لتعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى الطلاب من خلال:
  - تفعيل الأنشطة الطلابية.
  - العناية بتنمية البحث العلمي لدى الطلاب وتشجيعه.
  - تنمية الروح الوطنية وتعميقها لدى الطلاب.

المحور الرابع:

"دعم القيادات الجامعية للمسؤولية الاجتماعية"

التحديات:

- تقدير القيادات الجامعية لدور الجامعة تجاه المسؤولية الاجتماعية لا يشير إلى وصول الجامعات إلى المستويات المطلوبة.
- مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتبنيه من قبل القيادات الجامعية لا يزال في مراحله الأولى.
- الخلط لدى بعض القيادات بين وظيفة الجامعة في خدمة المجتمع ومسؤولياتها الاجتماعية، مما ضيق دائرة هذه المسؤولية في حدود معينة وحصرها في جهة واحدة داخل الجامعة.
- أن الجامعات لازالت لا تتبنى المسؤولية الاجتماعية بوصفها وظيفة لها نظام وخطة واضحه وممارسات يشارك فيها الجميع.
- عدم وضوح الدور الإداري والاجرائي للجامعة تجاه المسؤولية الاجتماعية

بالشكل الذي يجعل منها مهمة واضحة لها قواعد منظمة، ومنهجية واضحة، وميزانية محدودة داخل الجامعة، وأن ما يقدم حتى الآن يقع ضمن وظيفة الجامعة الثالثة المرتبطة بخدمة المجتمع .(عادل الشمري:٢٠١٤)

الرؤية الاستراتيجية:

نحو قيادة جامعية متميزة فاعلة في دعم المسؤولية الاجتماعية للجامعات الخليجية.

الهدف الاستراتيجي (١):

تقدير القيادات الجامعية لدور الجامعة تجاه المسؤولية الاجتماعية

ويمكن تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي من خلال الأنشطة والأليات التالية : (عادل الشمري :٢٠١٤)

- تبنى الجامعة خطة أو نظاماً واضحاً للمسؤولية الاجتماعية.
- تقدم الجامعة مجموعة من الحوافز والتسهيلات لأعضاء هيئة التدريس المنخرطين في خدمة المجتمع.
- تسهم الجامعة في تنفيذ المشاريع التنموية والاجتماعية.
- تعمل الجامعة على تعزيز موقعها وسمعتها داخل المجتمع.
- تشجع الجامعة أفراد المجتمع على زيارتها والاستفادة من مرافقها.
- تغرس الجامعة ثقافة النزاهة ومحاربة الفساد.
- تسهم الجامعة في ترسيخ احترام وحماية حقوق الانسان.
- تشجيع القيادة الجامعية على تقديم مجموعة من المبادرات المشجعة على مزيد من المسؤولية تجاه البيئة.
- تنظر القيادات الجامعية لمسؤوليتها الاجتماعية من منظور الواجب المناط بها.
- ترفض القيادات الجامعية أي ممارسات تبنى على التميز الجغرافي أو الطائفي أو غيره.
- تهتم القيادات الجامعية بضرورة توازن الجامعة بين مخرجاتها ومتطلبات التنمية وسوق العمل.
- تشجيع القيادات الجامعية روح الحوار بين الإدارة العليا للجامعة ومنسوبيها

من طلاب وموظفين لتحقيق أعلى مستويات الرضا الوظيفي.

- تقديم مقترح إنشاء هيئة متخصصة في المسؤولية الاجتماعية على مستوى وزارات التعليم بدول مجلس التعاون الخليجي، هذه الهيئة تعمل على وضع معايير دقيقة وواضحة تحدد نتائج وأثار مختلف الأنشطة والفعاليات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية المقامة بمختلف الجامعات الخليجية (أمنيه طاهر:٢٠٠٥)
- إلزام أقسام كليات الجامعة كلا حسب تخصصه بدراسة مشكله من المشكلات التي تعوق التنمية ووضع الحلول لها.

الهدف الاستراتيجي (٢):

تفعيل دور القيادات لتحقيق المسؤولية الاجتماعية للجامعات الخليجية.

ويمكن تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي من خلال الأنشطة والأليات التالية: (عادل الشمري:٢٠١٤)

- تأصيل مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل واضح لدى القيادات الجامعية.
- بناء ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية بين القيادات الجامعية.
- ربط أداء القيادات الجامعية في تفعيل مسؤولياتها الاجتماعية بالتقويم والاعتماد الاكاديمي للهيئة الوطنية للاعتماد الأكاديمي والأيزو.
- تشجيع القيادات الجامعية أعضاء هيئة التدريس بإدراج جهودهم في تحقيق مسؤوليتهم المجتمعية ضمن معايير تقييمه وترقيته في الجامعة.
- منح جوائز ومكافآت للمتميزين في خدمة المجتمع من الأساتذة والطلبة والإداريين.
- بناء نظام ومنهجية واضحة للمسؤولية الاجتماعية يمكن من خلالها تقويم أداء الجامعات فيها.
- تقدم الجامعة دراسات تقويمية لأدائها حول المسؤولية الاجتماعية.
- تدرج الجامعة ضمن برامجها مسافات مرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية.
- تقدم الجامعة دورات تدريبية في تنمية ادارة المشاريع والاعمال المختلفة لأفراد المجتمع.
- تسهم الجامعة في مواجهة المواقف الطارئة كالكوارث والأزمات.

- إدراج المسؤولية المجتمعية ضمن النقاط الرئيسة للخطة الاستراتيجية للجامعة وتحديد مجالات الاسهام.
- تعزيز روح الابتكار والابداع من خلال الاعلان عن مسابقات بحثية واختراعات تدعم مفهوم المسؤولية المجتمعية.

السؤال الخامس:

ما إجراءات تبنى الجامعات الخليجية للرؤى الاستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية ؟؟

هناك أربع مراحل أساسية لتبدأ الجامعات الخليجية تبنى الرؤى الاستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية في المحاور الأربعة السابقة على النحو التالي:

١. مرحلة التخطيط لبرامج المسؤولية الاجتماعية:

وهي المرحلة التي تحدد فيها الملامح الأساسية لطبيعة برامج المسؤولية الاجتماعية التي ستتبناها الجامعات الخليجية وتتضمن ما يلي:

أ. تحديد القدرات: وتهدف إلى فهم الوضع الراهن، من خلال تحليل البيئة الداخلية (القوة، الضعف) والبيئة الخارجية (الفرص والتحديات) المؤثرة على الدور المستقبلي للجامعات الخليجية في مجال المسؤولية الاجتماعية.

ب. رسم التوجهات المستقبلية للمسؤولية الاجتماعية : بهدف وضع الملامح الاستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للجامعات الخليجية تجاه منسوبيها من قيادات إدارية وأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلاب، وكذلك القطاعات المستفيدة منها.

ت. وضع الهيكل التنظيمي لجهاز المسؤولية الاجتماعية بالجامعات الخليجية بهدف وضع نظام إداري وهيكل تنظيمي يحدد الاختصاصات والصلاحيات.

ث. تحديد الأهداف التشغيلية والبرامج التنفيذية للمسؤولية الاجتماعية بالجامعات الخليجية بهدف وضع الاطار التشغيلي لبرامج ومشاريع المسؤولية الاجتماعية.

٢. مرحلة تنظيم خطط برامج المسؤولية الاجتماعية:

تتضمن هذه المرحلة خطوات تنفيذ الخطط الاستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية بالجامعات الخليجية وذلك على النحو التالي:

أ. تطوير الالتزام الداخلي تجاه المسؤولية الاجتماعية بتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية وفقا للخطة الموضوعة مسبقاً.

ب. تطوير الشراكات بين الجامعات الخليجية وتأسيس فرق العمل لتحقيق مضمون المسؤولية الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي.

٣- تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية لجامعات الخليجية مع ضرورة وضع القواعد الأساسية لممارسة المسؤولية الاجتماعية داخل الجامعات وخارجها.

٤- مرحلةالمتابعة والمراقبة:

تتضمن هذه المرحلة مراقبة أداء الخطط التنفيذية لمشاريع المسؤولية الاجتماعية، ومتابعة كفاءة أداء هذه الخطط وذلك بإتباع الخطوات التالية:

أ. وضع مؤشرات الأداء لكل الأهداف التشغيلية ضمن الخطة الاستراتيجية.

ب. تحديد النواتج المستهدفة لكل مؤشر من مؤشرات الأداء لمقارنتها مع النتائج، وتحديد فجوات الأداء، واستراتيجيات التعامل معها بين الاداء الفعلي والمستهدف.

٥- مرحلة التقويم والتطوير المستمر:

يتم في هذه المرحلة تقييم أداء الجامعات الخليجية في تحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية والعمل على التطوير والتحسين المستمر.

سادساً: التوصيات والمقترحات:

التوصيات:

في ضوء ما توصلت إلية الدراسة من رؤى وأهداف استراتيجية وأنشطة وآليات تحقيقها للمسؤولية الاجتماعية بالجامعات الخليجية يوصى الباحث بما يلي:

١. تبنى مفهم المسؤولية الاجتماعية للجامعات الخليجية كاستراتيجية أساسية في الجامعات الخليجية.

٢. تشكيل مجلس أعلى للمسؤولية الاجتماعية على مستوى الجامعات الخليجية.

٣. إنشاء مجلس للمسؤولية الاجتماعية على مستوى الجامعة الواحدة للتنسيق بين كلياتها وادارتها، وبين الجامعات الخليجية ككل.

٤. إحداث تغييرات جوهرية في الهياكل التنظيمية للجامعات الخليجية بحيث تتضمن المسؤولية الاجتماعية.

٥. تناول المسؤولية الاجتماعية للجامعات الخليجية كاستراتيجية أساسية في الجامعات الخليجية.

٦. التحول من مدخل معالجة المشكلات والأزمات إلى المدخل الاستراتيجي الريادي التنموي لأداء المسؤولية الاجتماعية للجامعات الخليجية.

٧. التحول من الاستجابة لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل إلى تشكيل سوق العمل، وتحقيق التنمية المستدامة، وإنتاج اقتصاد قائم على المعرفة.

٨. تبني مفهوم الجامعة الاستثمارية أو الجامعة المنتجة.

٩. التحول من الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية القائمة على القيمة المضافة للإنتاج القائم على التقنية والعنصر الفكري.

١٠. انشاء مجلس تنسيقي لممثلين الجامعات الخليجية ومؤسسات المجتمع المختلفة في الغرف التجارية والصناعية.

١١. مشاركة بعض المتخصصين وكبار العاملين في مؤسسات المجتمع أعضاء في المجالس العلمية البحثية في الجامعات.

١٢. انشاء صندوق لدعم البحث العلمي في دول مجلس التعاون الخليجي، وإلزام المؤسسات والشركات الغير حكومية لرفع نسبة من أرباحها لصالح الصندوق.

١٣. وضع خطة استراتيجية موحدة بين الجامعات الخليجية وترجمتها إلى خطط وبرامج ومشروعات يشارك فيها ممثلين من القيادات الإدارية ورجال الاعمال في مؤسسات وقطاعات المجتمع الحكومية والخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي.

المقترحات :

١. إنضمام الجامعات الخليجية إلى المجتمعات العالمية المتخصصة بالمسؤولية الإجتماعية للجامعات .

٢. عمل مشروع خطة إستراتيجية موحدة على مستوى الجامعات الخليجية وخططها التنفيذية وما ينبثق عنها من برامج ومشروعات وخطط عن المسؤوليه الإجتماعية .

٣. إقتراح آلية لدعم الجامعات الخليجية للشركات الإستثمارية .

٤. التوصل إلى آلية للتعاون بين الجامعات الخليجية والغرف التجارية والصناعية وغيرها من الجهات التنظيمية فى مجال المسؤوليه الإجتماعية .

٥. تخصيص جائزة "التميز فى المسؤولية الإجتماعية" على مستوى الجامعات الخليجية تمنح للجامعات والشركات والمؤسسات المتميزة فى تحقيق المسؤولية الإجتماعية .

٦. عقد مؤتمر سنوى خليجى على مستوى دول مجلس التعاون الخليجى .

المراجع العربية :

١- أحمد الخطيب (٣٠٠٢) البحث العلمي والتعليم الجامعي ، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة ،عمان .

٢- أحمد عقلة الزبون (٢٠١٢م) المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بمنظومة القيم الممارسة لدى طلبة جامعة البلقاء التطبيقي، المجلة الاردنية للعلوم ، لمجلد(٥)،العدد(٣)،ص٣٤٦

٣- السيد عبدالعزيز البهواش (٢٠٠٧)، الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة.

٤- أمينة طاهر (٢٠٠٥) : المسؤولية المجتمعية للمؤسسات ، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات، منتدى الامارات الاقتصادي .

٥- سامي الكيلاني (٢٠١١)،الخدمة الاجتماعية المبنية على حقوق الانسان، تجربة جامعة النجاح الوطنية في المسؤولية المجتمعية أعمال مؤتمر المسؤولين المجتمعية للجامعات الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة: فلسطين، نابلس.

٦- سعيد عبدة نافع (١٤٣٦ه) ، استراتيجيات دعم البحث العلمي في العالم العربي . المجلة العربية للدراسات التربوية ، العدد(٦).

٧- سلطان بن ثنيان الثنيان (١٤٢٩ه) ،الشراكة بين الجامعات و القطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية : تصور مقترح .رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، قسم الادارة التربوية ، جامعة الملك سعود .

٨- سناء عبدالرحيم فاخر (٢٠١٠)، الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد (٨٣).

٩- عادل بن عايد الشمري (٢٠١٤م) ، تقدير القيادات الجامعية لدور الجامعة تجاة المسؤولية المجتمعية بين الجامعات الحكومية في مدينة الرياض ، المجلة السعودية للتعليم العالي ، وزارة التعليم العالي ، العدد(١٢) .

١٠- عبدالرحمن احمد الصانع : الجامعة والمجتمع : استراتيجية مشتركة للتنمية ، أبعاد التجربة في جامعة الملك سعود ، ورقة عمل مقدمة الى اللقاء الثالث لمثلي الجامعات و رؤساء الغرف التجارية و الصناعية بدول الخليج العربي ٢٠-٢٢ محرم ١٤١٩ه .

١١- عبدالعزيز بن علي الخليفة (٢٠١٤)، رؤية تطويرية لمنظومة البحث العلمي في الجامعات السعودية في ضوء التنافسية العالمية ، المجلة السعودية للتعليم العالي ، وزارة التعليم العالي ، العدد(١٢) .

١٢- عبدالله علي (٢٠٠٨م) دور الحكومة في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية ،مجلة الباحث، العدد٦.

١٣- عسكر الحارثي (٢٠٠٩)، تجربة المملكة العربية السعودية في ترسيخ اسس المسؤولية الاجتماعية، الملتقى العربي الأول حول المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الاعمال، تجارب عربية وأجنبية، الشارقة ١٣- ١٥ أبريل.

١٤- عفاف السيد عبدالمجيد (٢٠١٠)،المسؤولية الاجتماعية للجامعات الأسيوية إبان القرن العشرين. مشار إلية في : عادل الشهري (٢٠١٤م) .

١٥- عيسى فؤاد محمد (٢٠٠٨) المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر، دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات ،نقلا عن الموقع الالكتروني www.mop.gov.eg

١٦- فايز شلوان، وسمية صايمة (٢٠١٤)، المسؤولية الاجتماعية لدى اعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية وسبل تفعيلها، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلة(٢٧، العدد (١٨) .

١٧- محمد احمد شاهين (٢٠١١،سبتمبر) المسؤولية المجتمعية في الجامعات ،جامعة القدس المفتوحة ، دراسة وصفية تحليلية ،مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية جامعة القدس المفتوحة : فلسطين،نابلس.

١٨- محمد سيف الدين فهمي (١٩٩٣)، سبل التعاون بين الجامعات والمؤسسات الانتاجية في دول الخليج العربي : الواقع وسبل التطوير، مكتب التربية العربي بدول الخليج ،الرياض

١٩- محمد يحيى آل مزهر (٢٠١١)، رؤية تقويمية لمسيرة التعاون بين قطاعي التعليم و رجال الاعمال في دول مجلس التعاون الخليجي ،مجلة كلية التربية ، جامعه طنطا (٤٣) .

٢٠- موفق عبدالعزيز الحسناوي (٢٠١٠م)، دور الجامعة في بناء شخصية الطالب. مشار الية في : عادل الشهري (٢٠١٤م) .

٢١- نجاة محمد الصانع (٢٠١٤م) استراتيجية مقترحة للجامعات السعودية في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى الطلاب (دراسة وصفية تحليلية) .

٢٢- يوسف ذياب عواد (٢٠١٠)، دليل المسؤولية الاجتماعية للجامعات، منشورات جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين.

المراجع الاجنبية :

1-Alcota,M,Ruiz de Gauna , P, Gonzalez F.E(2013) . Development of ethical practices and social responsilibity in dental education at the university of chile : student and faculty perceptions. European Journal of dental education , ISSN 1396 – 5883, 02/2013, Volume 17, Issue1,

2- Gereffi , Gerry (2002), who Gets A head Global Economy ? Industrial upgrading,theory and practice. Newyork: Hopkins press.

3-Hersh, R.H.& Schneider,c.(2005) . fostering personal & social responsibility on college & university campuses. Liberal education, V.91,N.3.

4-K.Jossy-Bass.Jossey Chambers , T (2008) The Special Role At Higher Educaticn In Society: As A Public Good For The Public Good In , A. Kezar, T. Chambers, J. Burkhardt, C. Associates (Eds), Higher College: The Undergraduate Experience In America. New York Boyer, E.

5- Nakornthap,a.& Srisa.W.,(1996), internationalization of higher education in Thailand, paper presented at the lMHE/ OECD conference on internationalization of higher education in the Asia-pacific region. Monish
University and IDP,Melbourne.7:9 october .

6- Talloires Declaration .(2005) Tailloires Declara tion on the Civic Roles and Social Responsibilities of Higher Education.

دور الجامعات في تعزيز التنمية المستدامة من خلال الشراكة المجتمعية: "مدى إستفادة القطاعين العام والخاص من مخرجات الجامعة لتحقيق أهدافها التنموية"

د / وردة بلقاسم العياشي
أستاذ مساعد بقسم الأنظمة بكلية الإدارة والأعمال
بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن

مقدمـة :

يرتكز مفهوم المسؤولية المجتمعية على نظرية أخلاقية تركز على أن لكل كيان في المجتمع دوراً يجب أن يقدم لخدمة هذا المجتمع، والكيان قد يكون جهة حكومية أو غير حكومية، ربحية أو غير ربحية، وحتى أفراد المجتمع أنفسهم من خلال مواطنته الصالحة.

ورغم أن المسؤولية المجتمعية تمس المؤسسات الاقتصادية أكثر مما تمس المؤسسات العامة، بإعتبار المسؤولية المجتمعية في هذا الإطار ترتبط بالإستثمار الأخلاقي والمساهمة في التنمية التي تخدم المجتمع والبيئة مع تحقيق العوائد المجدية على الاستثمار، إلا أن النظرة إلى مؤسسات التعليم خاصة غير الربحية منها ارتبطت بالمسؤولية المجتمعية بكل جوانبها ومكوناتها.

والجدير بالذكر أن مفهوم المسؤولية المجتمعية ظهر كنتيجة طبيعية للعديد من المظاهر التي ميزت الساحة الاقتصادية الدولية والتي من أهمها:

- تزايد الظواهر الأخلاقية والقانونية وقضايا الفساد والرشوة في منظمات الأعمال الكبرى، مما أصبح يهددها بفقدان سمعتها وتشويه صورتها أمام عملائها.

- تفاقم الكوارث البيئية في السنوات الأخيرة، وإهمال منظمات الأعمال لعلاج هذه الآثار السلبية لنشاطاتها على البيئة والإنسان، واهتمامها بالجانب الربحي بشكل أساسي.

- تزايد الوعي لدى العملاء والمستهلكين، وحرصهم على معرفة كل ما يتعلق بأداء المنظمات وطبيعة عملها وتأثيراتها على المجتمع والبيئة.

- تزايد الضغط من قبل المنظمات غير الحكومية، منظمات حماية حقوق الإنسان، وحماية حقوق العمال، ومنظمات حماية البيئة، وغيرها من المنظمات التي تهتم بالجوانب الإنسانية والبيئية والأخلاقية، هذه الضغوطات أثرت بشكل كبير على ممارسات وأنشطة المنظمات.

كما يؤكد الكثير من الباحثين على أن هناك علاقة تأثير تبادلية بين التعليم ومختلف جوانب التنمية الشاملة ، حيث يبرز دور التعليم بشكل مباشر في تنمية الموارد البشرية التي تعنى بعمليات زيادة المعرفة وإكساب المهارات والقدرات لقوى العمل . وتوصف

التنمية البشرية بأنها تجميع رأس المال البشري واستثماره بصورة فعالة في تعزيز التنمية المستدامة والأمن الشامل (كولن باور، ٢٠٠١م ، ص١٤٤).

وبالرغم من أن الكثير من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي أصبحت مقياس تقدم أي مجتمع من المجتمعات بإعتبارها مراكز أكاديمية منتجة وناقلة ومجددة للمعرفة ، وحاضنة للتقنية تستثمر إمكاناتها المتاحة في خدمة المجتمع وتلبية متطلباته ، ولعل هذا من بين الأسباب التي خولت لمؤسسات المجتمع المدني المطالبة بضرورة تطوير الجامعات لوظائفها الأساسية والمتمثلة في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع المحلي ضمن علاقة منظومية متكاملة ومتجددة بين البيئة التعليمية ونوعية مخرجات التعليم وإنعكاسها على التنمية المستدامة وفقا للتوجهات والمتغيرات المعاصرة لدورها الريادي ، من خلال إسهامها في تكوين رأس المال المعرفي ، وتنمية الموارد البشرية ومواءمتها مع المتطلبات التنموية وسوق العمل ، والبحث عن المعارف الجديدة وإكتشافها ، وصناعتها واستثمارها ، ونشرها وإشاعتها لأكبر عدد من الأفراد محليا ودوليا.(فاروق عبده فليه ، ٢٠٠٣،ص ٣٤٨).

واهتمام الباحثين بدراسة العلاقة بين التعليم والمسؤولية المجتمعية وآثارها على تحقيق التنمية المستدامة في البلدان العربية بصفة خاصة يقوم على ركائز أساسية مفادها مايلي:

×- مما تضمنته الخطط الإستراتيجية للتعليم العالي بمختلف الدول العربية رؤية تقوم على إيجاد نظام أكاديمي (تربوي) ذي جودة عالية قادر على تخريج كوادر بشرية متخصصة في مختلف حقول المعرفة ، تلبي احتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية بما يحافظ على تحقيق عمليات التنمية المستدامة من خلال تحسين نوعية التعليم العالي ومدى مواءمته لمتطلبات المجتمع بوضع معايير وأسس للإعتماد وضبط الجودة تطبق على مؤسسات التعليم العالي كافة وتتطابق والمعايير الدولية.(حسن حسين البيبلاوي وآخرون،١٤٢٦هـ)

×- دراسة آليات ووسائل تقييم مخرجات التعليم العالي بهدف قياس مدى تأثير العمليات التي تجري على مدخلات ذلك التعليم في مؤسسات التعليم العالي وبما يخدم حاجة السوق من الكفاءات ذات الإنتاجية العالية.

× - كما أن نقطة عدم إنسجام التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل المتغير بشكل يضعف من تحقيق أهداف رسالة هذا التعليم ويقلل من قدرته على مواجهة التغيير الحاصل في سوق العمل وتلبية احتياجات القطاع العام والخاص ومؤسساتهم من الكوادر المؤهلة وتشغيلهم بما يتوافق مع تخصصاتهم وبما يتلائم مع الفرص الوظيفية المتاحة، أصبحت من التفسيرات الهامة لأزمة البطالة التي نجمت عنها الكثير من الأبعاد السلبية التي أثرت في مسألة تحقيق التنمية المستدامة والأمن الشامل.

أهمية الدراسة:

تثمثل أهمية الدراسة في أن المؤسسات التعليمية وخصوصا الكبيرة منها مطالبة الآن وأكثر من أي وقت مضى بتحمل المسؤولية، وأن تبادر هذه المؤسسات إلى مأسسة المسؤولية المجتمعية من خلال خططها الإستراتيجية التي تتضمن إجراء الدراسات، ووضع آليات قياس ومؤشرات لمدى النجاح. ويكون ذلك بالإنتقال من مفهوم تقديم الخدمة التطوعية إلى تطبيق أوسع يقوم على تبني مفهوم المسؤولية المجتمعية، التي ترتكز على التأمل الدائم في محطات المرور المنجزة في المؤسسة، والتأكد من حاجة المجتمع للخدمة المقدمة، فالمسؤولية المجتمعية هي ثقافة والتزام بالمسؤولية ضمن أولويات التخطيط الإستراتيجي للمؤسسة، وأن توفر الإدارة العليا تجاه الدعم والمساندة التنمية للمجتمع بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

ورغم أن الدور الرئيسي لمؤسسات التعليم العالي يتمثل في الرسالة العلمية المعرفية، إلا أن تحديات العصر ومتطلباته فرضت على هذه المؤسسات مسؤوليات وأدواراً تطال جوانب مختلفة من الحياة اليومية، وعلى رأسها المسؤولية المجتمعية والفعل الحقيقي والمباشر والمستمر في تنمية المجتمع والقيام بدورها كمؤسسات مجتمعية.

أهداف الدراسة :

باعتبار أن التغيرات في المجتمع متواصلة ومتجددة مع ما يشهده العالم من تطور تكنولوجي وفي مجال الاتصالات، وانعكاس ذلك على خصائص الأفراد واتجاهاتهم وسلوكياتهم، فإنه لابد أن تتجدد وتتطور صيغ المشاركة بين الجامعة والمجتمع، ومن خلال تطوير ما هو قائم من خرائط لتطوير البرامج والمناهج المطبقة في الجامعات إنطلاقا من خطة إستراتيجية شاملة مبنية على معرفة علمية وإحصائية لنوعية وكمية فرص الوظائف المتاحة في القطاع الحكومي والقطاع الخاص أي إحداث نوع

من الموائمة والإنسجام بين مخرجات مختلف مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، واستحداث البرامج التي تتطلبها التنمية وتغيرات آليات هذا الأخيرمن خلال توثيق العلاقة بين الجامعات ومؤسسات قطاع الإنتاج العام أو الخاص ، لتوفير فرص التدريب للطلاب في بيئات العمل ، وبذلك يسهم القطاع الخاص في تحمل أعباء التعليم .(هدى حسانين،٢٠٠٤م)

وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد المقصود بالمسؤولية المجتمعية للجامعات، وماهي التأثيرات الجامعية في المجتمع ومكوناتها وتسليط الضوء على الآليات التي تمكن الجامعة من تأدية مسؤولياتها المجتمعية.

إشكالية الدراسة:

بإعتبار أن التنمية المستدامة تهدف إلى تعظيم النفع والإستفادة من مختلف مقدرات وإمكانيات الدولة بالنسبة للجيل الحاضر ، مع مراعات الحفاظ عليها للأجيال القادمة ، وبمأن الأمن الشامل يعني التطور والتنمية،سواء منها الإقتصادية أو السياسية أو الإجتماعية أو الفكرية في ظل حماية مضمونة ، لهذا نجد أن هذه الورقة العلمية تهدف إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

×- ماجدوى الإنفاق على النظام التعليمي (العالي) إن لم يكن قادرا على تخريج منتج تعليمي بالمواصفات التي تحتاجها القطاعات الإنتاجية (وفقا لسوق العمل السعودي)؟

×- هل تم وضع خطط استراتيجية لسياسات التعليم العالي للتصدي للمعوقات التي تواجه تطبيق المسؤولية الإجتماعية؟

×- ماهي انعكاسات وأثار علاقة نظام التعليم العالي ونوعية مخرجاته على التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية؟

×- أسلوب البحث (المنهجية المعتمدة): ركزت الباحثة على أسلوب الدراسة المكتبية ،والربط بين الفكر العربي والغربي لمعرفة كيفية وضع وتنفيذ الخطط الإستراتيجية لمختلف مؤسسات التعليم العالي من جامعات ومراكز أبحاث بما يتناغم ويتوائم مع متطلبات وإحتياجات سوق العمل،وفي هذه الورقة العلمية سنحاول تسليط الضوء على الدور المهم والخطير التي تلعبه إنعكاسات وأثار علاقة سياسات وأنظمة التعليم العالي ونوعية مخرجاته في بناء الوطن من خلال تطوير عملية التنمية المستدامة بمختلف مجالاتها وتحقيق الأمن الشامل ،وذلك وفق الخطة الدراسية التالية:

× المبحث الأول :تعريف المسؤولية المجتمعية ومجالاتها بالنسبة للجامعات.

× المبحث الثاني: الفوائد والأثار التي تعود على الجامعات عند تبنيها مفهوم المسؤولية المجتمعية

المبحث الثالث : مكانة المسؤولية المجتمعية في الوظائف التي تقوم بها الجامعة وأهمية تحديد دور العلاقة بين نوعية مخرجات مؤسسات التعليم العالي والقطاع العام والخاص وانعكاساتها على التنمية المستدامة.

المبحث الرابع: المعوقات التي تواجه الجامعات عند تطبيقها المسؤولية المجتمعية وآليات تعزيز دور الجامعات في تحقيقها.

مصطلحات الدراسة:

×- التعليم العالي: تعد مرحلة التخصص العلمي في كافة أنواعه ومستوياته ، رعاية لذوي الكفاية والنبوغ وتنمية لمواهبهم وسدالحاجات المجتمع المختلفة في حاضره ومستقبله بما يساير التطور المفيد الذي يحقق أهداف الأمة وغاياتها النبيلة ، وهو كل أنماط التعليم وأنواعه التي تلي المرحلة الثانوية ، وتقدمه الجامعات والكليات الجامعية والكليات المتوسطة والمعاهد والأكاديميات للحصول على شهادات الدبلوم أو الشهادة الجامعية أو الدرجات الجامعية لما فوق الشهادة الجامعية.

×- جودة التعليم العالي: تعرف بالقدرة على جعله ملائما من حيث دوره ومكانته في المجتمع ، ومهامه التعليمية والبحثية والخدمية والإنتاجية ، وعلاقته بالدولة والعالم ،والتمويل العام وتفاعله مع مستويات التعليم انطلاقا من حاجة الإقتصاديات الحديثة إلى خرجين قادرين على تطوير معارفهم بإستمرار ، والتحلي بصفات الباحثين وأصحاب العمل في سوق متغير بإستمرار.(حسن على حسين،١٩٩٩م).

×-التنمية : عرفت دراسات الأمم المتحدة التنمية بأنها تلك العمليات التي يمكن عن طريقها توجيه جهود المواطنين والحكومة ، لتحسين الظروف الإجتماعية والإقتصادية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على المساهمة في تقديم المجتمع بأقصى طاقة ممكنة(ناريمان وصالحة،٢٠٠٥،ص٤٠).

×- المسؤولية المجتمعية للجامعات : هي سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء مجتمع الجامعة

(طلبة، هيئة تدريس، إداريين، وموظفين) مسؤولياتهم تجاه الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة، في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية إنسانية مستدامة(Jossey&Jossey، 2008).

×- سوق العمل: الوظائف المتاحة في القطاع الحكومي والقطاع الخاص،ويقصد به تلبية إحتياجات القطاع العام أو الخاص ومؤسساتهم من الكوادر المؤهلة وتشغيلهم فيه بما يتوافق مع تخصصاتهم وبما يتلاءم مع الفرص الوظيفية المتاحة.

×- مواءمة التعليم العالي لسوق العمل: إنسجام التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل المتغيربشكل يعزز رسالة هذا التعليم ويعظم من قدراته على مواجهة التغيير الحاصل في هذا السوق والتنبؤ به قبل حدوثه ، وتوفير تسهيلات التدريب الملاءمة لمتطلباته ، وتنمية الوعي لدى قطاع الأعمال ومؤسساته حول أهمية أن تكون سعادة الإنسان والمجتمع محورا لنشاطه التنموي وليس مجرد الكسب المادي.

×- الخطط الدراسية : هي عبارة عن وحدات(مواد) دراسية وعدد من الساعات تعد متطلبات للتخرج منظمة ومبوبة ومقسمة وفق الأطر العامة للخطة الدراسية المعدة في مختلف كليات الجامعات.

*- الدراسات السابقة:

^- قام (الحنيطي وآخرون ،٢٠٠٦م) بدراسة تحت عنوان «نوعية التعليم والموائمة «، هدفت الدراسة إلى معرفة الإستجابة لتغيير علاقات عناصر الإنتاج لبعض خواص القرن الجديد ، وأكدت أن الموائمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل تتطلب رفع كفاءة جودة الخريج وتأهيله من خلال تعريف مؤسسات القطاع الخاص بالبرامج الدراسية والتخصصات وتسويق قدرات قدرات ومهارات الخرجين وتوفير البيانات حول سوق العمل.

^- وأجرى (الحسن ، ٢٠٠٧م) دراسة حول ضمان جودة التعليم العربي بما يستجيب لإحتياجات سوق العمل ، وهدفت الدراسة للتعرف على المعارف والمهارات المطلوبة ليصبح المتعلمين أيضا منتجين للمعرفة ،وخلصت الدراسة إلى ضرورة شمولية جميع جوانب العملية التعليمية ببرامجها ،تخصصاتها ،والتدريس بالمفهوم الحديث بناء على حاجة سوق العمل لضمان فرصة العمل المبنية على المعرفة في المستقبل المتسارع في تغيراته وتحدياته.

٨- كما أشارت دراسة قامت وزارة التعليم العالي بالأردن تحت عنوان :

« مشروع التعليم العالي وسوق العمل (خدمات توظيف)» إلى تشخيص أهم الإتجاهات التي تؤثر في مستقبل التوظيف في الأردن من خلال معرفة الخارطة الذهنية لعوامل البيئية الخارجية في ظل العولمة والإتفاق على ذلك ، وتمثلت الآثار السلبية من مظاهر العولمة والمعلوماتية والخصخصة وصغر حجم المؤسسات والمنظمات في الوضع الإقتصادي بـ (البطالة والتضخم وعدم مواكبة المناهج والمساقات ، وتقنين التعليم لتخصصات مشبعة لا يحتاجها سوق العمل). أما الإيجابية منها فتمثلت بـ (مؤهلات عالية الجودة ، حرص الإستثمار، وإلزام أصحاب المشاريع اعتماد سياسة التقاعد المبكر).

إنطلاقا مما تقدم نجد أن معظم الدراسات السابقة إتفقت حول نقطة أساسية تمثلت في ضرورة إحداث موائمة وإنسجام بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل وإحتياجاته ، وتتميز هذه الورقة العلمية عن غيرها من الدراسات التي سبقتها بتسليطها الضوء على واقع التعليم العالي العربي من التنمية المستدامة (المعوقات والتحديات) وتحديد دور العلاقة بين مؤسسات التعليم ونوعية مخرجاته وانعكاساتها على تطور التنمية المستدامة وتحقيق الأمن الشامل،بالإضافةإلى بناء رؤية مستقبلية لآليات تعزيز دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة والأمن الشامل من خلال الإستفادة من التجارب الغربيةالرائدة في هذا المجال.

× المبحث الأول :تعريف المسؤولية المجتمعية ومجالاتها بالنسبة للجامعات.

إن مفهوم المسؤولية المجتمعية مبني على نظرية أخلاقية تركز على أن لكل كيان في المجتمع دوراً يجب أن يقدم لخدمة هذا المجتمع، والكيان قد يكون جهة حكومية أو غير حكومية، ربحية أو غير ربحية، وحتى أفراد المجتمع أنفسهم من خلال مواطنته الصالحة. ووتبلور رسالة الجامعة حول دورها بأن تكون شريكا كاملاً في تطوير المجتمع، فالجامعة تلزم نفسها بالشراكة مع المجتمع، وتضع لذلك برامج دائمة ومتطورة باستمرار تتوافق مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل. كما أن تحديد أدوار فاعلة للجامعات وانسجام وتناغم أنشطتها مع مؤسسات المجتمع المدني كافة، وتوافقها مع توقعات المجتمع، واستجابتها لمتطلباته القانونية والأخلاقية والقيمية والبيئية أصبح أمرا إلزامياً غير قابل للنقاش أو التقصير في تطبيقه وأدائه .

والجدير بالذكر هنا، هو أنه م الصعب في كثير من الأحيان تحديد تعريف جامع شامل لمفهوم معين أو ظاهرة ما، وبخاصة فيما يتعلق بالعلوم الاجتماعية والإنسانية مثل المسؤولية المجتمعية، فلق تنوعت تعريفات العلماء تنوعاً كبيراً في تحديد مدلول المسؤولية المجتمعية، وفيما يلي نعرض أهم التعريفات المرتبطة بالمسؤولية المجتمعية للمنظمات.

التعريف الأول:

تعرف المسؤولية الجتمعية للمنظمة بأنها إلتزام أخلاقي بين المنظمة المجتمع، تسعى من خلاله المنظمة إلى تقوية الروابط بينها وبين المجتمع بشكل عام، والذي ينعكس بدوره على نجاحها وتحسين أدائها المستقبلي.

التعريف الثاني:

المسؤولية المجتمعية هي عقد بين المنظمة والمجتمع تلتزم بموجبه المنظمة بإرضاء المجتمع وبما يقق مصلحته وينظر إليها على أنها التزام من قبل المنظمة تجاه المجتمع الذي تعيش فيه من خلال قيامها بالكثير من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر ومكافحة التلوث وخلق فرص العمل وحل الكثير من مشاكل: الصحة، الإسكان، المواصلات، وغيرها من الخدمات.

التعريف الثالث:

المسؤولية المجتمعية هي مجموعة القرارات والأفعال التي تتخذها المنظمة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوبة والقيم السائدة في المجتمع والتي تمثل في نهاية الأمر جزءا من المنافع الاقتصادية المباشرة لإدارة المنظمة والساعية إلى تحقيقها كجزء من إستراتيجيتها.

وانطلاقا من ذلك يمكن أن نستخلص تعريف المسؤولية المجتمعية للجامعات بأنها :» مسؤولية الجامعة لممارسة المبادئ والقيم والأخلاق في مهامها الأساسية في التدريس وخدمة المجتمع وكذلك في إدارة المؤسسة التعليمية من حيث تبني مبادئ تشتمل على العدل والمساواة والاعتراف بالحرية وتعزيز حقوق الانسان والديمقراطية اضافة إلى التنمية المستدامة والنقطة الأساسية هي أن المسؤولية المجتمعية لابد وأن تكون في جوهر عمل الجامعة وكذلك في طريقة التعليم وليس نشاطا منفصلا» (Jossey&Jossey, 2008).

وتقوم المسؤولية المجتمعية على مبادئ رئيسية تتمثل فيما يلي:

- الحماية وإعادة الإصلاح البيئي.

- القيم والأخلاقيات.

- المسائلة والمحاسبة.

- تقوية السلطات وتعزيزها.

- الاداء المالي والنتائج.

- مواصفات موقع العمل.

- العلاقات التعاونية.

- المنتجات ذات الجودة والخدمات.

- الارتباط المجتمعي.

كما يمكن تحديد مجالات المسؤولية المجتمعية للجامعات فيما يلي (Charter & Burkhardt، 2009):

- ربط التعليم الجامعي بحاجات المجتمع التعليمية والثقافية والمهنية والتنموية ومده بأفضل الأساليب التكنولوجية الحديثة.

- تنويع البرامج والأنشطة والتخصصات التي تطرحها الجامعة بحيث تواكب روح العصر وتلبي احتياجات سوق العمل.

- تشجيع برامج التعليم المستمر للكبار والتعليم المسائي للأفراد لذين لا تسمح ظروفهم الالتحاق بالبرامج النظامية الصباحية.

- توفير برامج الرعاية الطلابية الكاملة للطلاب والتي تشتمل على برامج رعاية إجتماعية ونفسية وثقافية وتوفير منح دراسية طلابية وبرامج التبادل الطلابي.

- تطوير المناهج وطرق التدريس التي تضمن تخريج أجيال وكوادر مؤهلة ومدربة قادرة على الالتحاق بسوق العمل.

- توظيف التعليم الجامعي لتلبية حاجات الفرد والمجتمع المستقبلية.

- تدريب الطلاب من خلال ورش العمل والمحاضرات التي تساعدهم على التدريب على اسلوب النقاش الحر.

- تقديم كافة الأنشطة الطلابية من معارض ومؤتمرات وفعاليات والاحتفالات بأعياد وطنية داخل الحرم الجامعي للطلاب.

- تقديم كافة الاستشارات وعمل البحوث التطبيقية والخدمات الميدانية التي تساهم في حل مشاكل الصناعة.

- تشجيع الافراد على استخدام المنشآت الجامعية في غير أوقات الدراسة.

- استضافة المسؤولين وصناع القرار داخل الجامعة بحيث يكون الطالب الجامعي أكثر وعياً وإدراكاً لما يدور من حوله من أحاث وتطورات.

- إنشاء مجالس استشارية مشتركة من رجال الجامعة وقيادات المجتمع ورجال الصناعة لتحديد حاجات المجتمع والتعرف على مشكلاته.

- الإهتمام بخريجي الجامعة من خلال توظيفهم أو تقديم خدمات تدريب وتأهيل وظيفي وتخطيط مسار وظيفي وتقديم دورات تدريبية وورش عمل وندوات وذلك لإستكمال ما يستحدث في مجالات تخصصهم.

- تبني تعليم الأفراد في المجتمع من ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال إنشاء مراكز متخصصة وخدمات للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة وذلك لتأهيلهم أن يكونوا فعالين في المجتمع.

- استخدام التكنولوجيا الحديثة في تطوير المناهج التعليمية وتطوير اساليب التعلم وتبسيط إجراءات العمل.

المبحث الثاني : الفوائد والأثار التي تعود على الجامعات عند تبنيها مفهوم المسؤولية المجتمعية.

إن موضوع المسؤولية المجتمعية للجامعات من الموضوعات المطروحة عالمياً في هذه الفترة

الزمنية، بإعتباره من الأمور الواجب إبرازها وإدراجها في مختلف البرامج الأكاديمية والعلمية بالجامعات سواء على مستوى أدوارها أو مخرجاتها، وهذا ما يستدعي من كافة مؤسسات التعليم بما فيهم الجامعات أن تضع موضوع المسؤولية المجتمعية من بين المحاور والنقاط الرئيسية في خططها الاستراتيجية شأنها شأن جميع مؤسسات المجتمع المدني الأخرى، وذلك لما يعود عليها من فوائد عند تبنيها مفهوم المسؤولية المجتمعية (أمينة طاهر، ٢٠٠٥م) ، مثل:

- تشجيع عملية إتخاذ القرارات داخل الجامعة على شكل يحقق طموحات المجتمع وتطلعاته.
- تعزيز موقعها وسمعتها داخل المجتمع وزيادة الاحساس لواضح بأهداف الجامعة ورسالتها وتحسين الصورة الذهنية عن الجامعة.
- تحقيق عوائد طويلة الأجل في الاستثمار الاجتماعي داخل المجتمع.
- تحسين تنظيم العلاقة مع كافة أفراد المجتمع.
- تعزيز ولاء العاملين ورفع روحهم المعنوية وتحسين سلامة العاملين وصحتهم والحصول على حقوقهم من خلال تبني الجامعة مفهوم المسؤولية المجتمعية تجاه الموارد البشرية العاملة بها.
- تحسين نزاهة وشفافية المعاملات داخل الجامعة.
- المساهمة في المصلحة العامة وتعزيز المجتمع المدني ومؤسساته من خلال إلتزام المؤسسة بالأنظمة واللوائح ولقوانين التي تراعي حقوق الانسان.

وبإعتبار أن المسؤولية المجتمعية للجامعات هي خطة ذات إطار أخلاقي لأداء مجتمع الجامعة (طلبة، هيئة تدريس، إداريين، وموظفين) مسؤولياتهم تجاه الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة، في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية إنسانية مستدامة، فإنه يمكن تقسيم التأثيرات الجامعية إلى أربعة أنواع مترابطة من خلال علاقتها المباشرة بالمجتمع والمسؤولية تجاهه، والمتمثلة فيما يلي:

<u>أولا/ أثار تعليمية تربوية</u>، وذلك بتحضير، بتحضير الطلبة للمواطنة المسؤولة لتنمية مستدامة، ومن خلال:

أ- تطوير طرائق التدريس الفاعلة والمرتبة والقادرة على تخطي الحواجز والمعوقات للمتعلمين، والتي تسهم في تنمية القدرات والاستعدادات للخريجين وأفراد المجتمع.

ب- تطوير البرامج والتخصصات الأكاديمية التي تلبي احتياجات سوق العمل ومتطلباته المتجددة والمتطورة.

ج- تطوير الجامعات لبرامج الرعاية الطبية، والتعليمية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات الثقافية.

د- توفير دورات للفقراء والمحرومين من التعليم والمساهمة الأكاديمية في نشر المعرفة في المجتمع.

هـ- شراكة مع المجتمع ومؤسساته في تطوير البرامج الأكاديمية والمهارات والمعارف التي تتضمنها هذه البرنامج ومجالات البحوث العلمية لتلبي احتياجات المجتمع وأولياته.

و- عقد اتفاقات تعاون مهني وعلمي مع هيئات ومؤسسات المجتمع في مجالات الخدمة العامة، والتعاون الأكاديمي والتنمية المهنية، والتدريب والبحث، وخدمة البيئة.

ز- قيام الأستاذ الجامعي بدور أشمل وأوسع لا يقتصر على وظيفة التدريس، بل يشمل أيضا دوره:

- كباحث منتج للإبداع والمعارف العلمية التي تعود بالفائدة على المجتمع.

- ناشط وفاعل في المجتمع باعتباره أحد أهم عناصر الإصلاح وقوى التغيير والتحديث في المجتمع.

- الجمع بين الفكر والعمل أو النظرية والممارسة والقيام بدوره في الدفاع عن هموم المجتمع وقضاياه وحقوقه.

ح- إشراك المجتمع وأفراده في البحوث والدراسات، وإزالة الحواجز بين العلم والمجتمع لمصلحة المجتمع، من خلال:

- توظيف كل أنشطة الجامعة الأكاديمية والعلمية في خدمة المجتمع بكل توجهاته الإجتماعية والإقتصادية.

- مساهمة الجامعات في تربية الأجيال، وإتاحة الفرصة للطلاب للتعبير عن أفكارهم وإبداعاتهم من خلال الأنشطة المتنوعة التي تؤهلهم للمشاركة الفاعلة في تنمية المجتمع.

- الإهتمام بإجراء دراسات وأبحاث متعلقة بالمسؤولية المجتمعية، لتحديد نقاط الضعف وكيف نتعامل معها، وتعزيز نقاط القوة في السياسات والإجراءات الخاصة بالمجتمع وتنميته.

- الاهتمام بالموهوبين والمبدعين من الطلبة لتنمية قدراتهم ورعايتهم وزيادة وعي المجتمع نحو أهمية الإبداع والإبتكار.

- توعية الطلبة وذويهم بتخصصات الجامعة وبرامجها بواقعية وشفافية، ومساعدة الطلبة في تحديد مستقبلهم المهني من خلال اختيار تخصصاتهم الملائمة لقدراتهم واستعداداتهم وميولهم بطريقة علمية ومنهجية.

ثانيا / آثار معرفية، وذلك بمعرفة المسؤولية المجتمعية للنشاطات العلمية والتثقيفية، من خلال:

أ- قيادة حراك مجتمعي وتوجيهه نحو نشر المعرفة والثقافة الإيجابية باهمية الحواسيب والتكنولوجيا، ووسائل الاتصالات الحديثة، وأثر ذلك في تنمية المجتمع، وتعزيز قدراته في هذا المجال.

ب- تثقيف الموارد البشرية وتأهيلها لتضييق الفجوة المعرفية مع البلدان المتقدمة، وتعزيز دور المثقفين والأكاديميين في الشؤون العالمية.

ج- تنظيم حملات على المستوى الوطني لزيادة الوعي حول القضايا المحلية والعالمية العمل التطوعي والتجارب الميثالية.

ثالثا/ آثار تنظيمية وبيئية، وذلك بتنظيم حياة جامعية مسؤولة عن المجتمع والبيئة، ومن خلال:

أ- اعتبار التميز في خدمة المجتمع عنصراً من عناصر التميز للجامعة، شأنه شأن التميز الأكاديمي.

ب- بناء جسور ثقة مع سوق العمل ومكوناته، من خلال التعرف على احتياجاته والاستفادة من رؤيته وتطلعاته في مجال البرامج الأكاديمية ومجالات البحوث العلمية، والمهارات والمعارف التي يجب أن يمتلكها الخريج لتؤهله لدخول سوق العمل بكفاءة واقتدار.

ج- إدراج المسؤولية المجتمعية ضمن الخطط الاستراتيجية للجامعة، شأنه شأن التميز الأكاديمي.

د- تشكيل وحدات لمتابعة الخرجين تعنى بالتواصل مع المؤسسات المجتمعية المختصة لتوفير فرص التدريب لهم، ومع المؤسسات المشغلة وسوق العمل لتوفير فرص العمل.

هـ- إعادة النظر في كثير من السياسات والممارسات التعليمية، لتطويرها بما ينسجم مع مسؤولية الجامعة تجاه المجتمع، وتطوير هذا الدور باستمرار خدمة لمصالح المجتمع وأفراده.

رابعا / آثار مجتمعية، بالمشاركة في التجمعات للتعلم المتبادل من أجل التطوير، ومن خلال:

أ- دور للجامعات في التنمية الريفية والقضاء على الأمية والمساهمة في تحسين نوعية الحياة في المجتمع ككل، وفي المناطق الريفية والمحرومة بشكل خاص.

ب- بناء شراكات مع مؤسسات المجتمع المختلفة، وتوسيع أنشطتها للمزيد من الشراكة مع القطاع الخاص ووسائل الإعلام والمجتمع المدني.

ج- تقديم منح ومساعدات مالية للمتفوقين وذوي الاحتياجات الخاصة، والمرأة، وكبار السن وذوي القدرات المادية المحدودة، مما يشكل حافزاً على التعليم وتطوير للذات والقدرات لقيام كل فئات المجتمع بالدور المطلوب في خدمة المجتمع وتنميته.

د- وايضا تحقق المسؤولية المجتمعية عددا من الأثار الإيجابية على نفوس الطلاب وممارساتهم الكاديمية المجتمعية ومن أبرز هذه الأثار (سيد أحمد عثمان، ١٩٩٦م، ص ٤٥):

- المشاركة في البرامج المجتمعية ومساعدة الأخرين في تلبية احتياجاتهم .
- توسيع فهمهم للقضايا المجتمعية وفهم أوضح لتحديات المجتمع المختلفة والمساهمة في أحداث تغيرات في مجتمعاتهم.
- توسيع مداركهم من خلال العمل مع الناس والتعلم منهم كل حسب ثقافته وتجاربه ومن ثم تطوير مفاهيمهم الاجتماعية وفلسفتهم للحياة.

المبحث الثالث : مكانة المسؤولية المجتمعية في الوظائف التي تقوم بها الجامعة وأهمية تحديد دور العلاقة بين نوعية مخرجات مؤسسات التعليم العالي والقطاع العام والخاص وانعكاساتها على التنمية المستدامة.

إن الوظائف التي تقوم بها الجامعات والمتمثلة في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع هي وظائف متكاملة ومترابطة، فالتدريس يسهم في نشر المعرفة وتحديد الاتجاهات وتعديل السلوك وإكتساب المهارات، والبحث العلمي يسهم في تجديد المعرفة

وإنتاجها واستحداث تكنولوجيا جديدة، أما خدمة المجتمع تعنى بتطبيق المعرفة في المجتمع لحل مشكلاته وخدمة أفراده وتحسين مستوى معيشته، وصولاً إلى تحقيق تقدم المجتمع ككل. ولأداء الجامعات لمسؤوليتها المجتمعية بطريقة فاعلة، لا بد من التعامل مع أربعة محاور للتغيير، هي:

١- التنظيم: من خلال تنظيم حياة جامعية مسؤولة عن المجتمع والبيئة.
٢- التعليم: من خلال تحضير الطلبة للمواطنة المسؤولة عن التنمية المستدامة.
٣- المعرفة: من خلال معرفة المسؤولية المجتمعية للنشاطات العلمية والتثقيفية.
٤- شراكة، من خلال مشاركة مع التجمعات المجتمعية للتعلم المتبادل من أجل التطوير.

وهذا يتطلب وضع خطة تدريجية لأداء الجامعة لمسؤولياتها المجتمعية من خلال:

- التشخيص: بتحديد موقع المسؤولية المجتمعية للجامعة وطبيعتها في الرؤية والرسالة العامة للجامعة، وذلك من خلال:

أ- تحليل للخطاب المؤسسي (الرؤية، والرسالة، والتشريعات الداخلية، والقوانين، والتشريعات العامة).
ب- تحليل القيم وتطويرها والتعبير من خلال (الإعلانات، والبوسترات، والإذاعة، والرسائل، والصحف، والنشرات).
ج- تحليل البرنامج الأكاديمي(المنهاج، والنشاطات المنهجية، وطرق التدريس).
د- تحليل العلاقة بين الجامعة والمجتمع (تسليط الضوء نحو المجتمع، والتبادل التكنولوجي ونشر الثقافة التكنولوجية).
هـ- تحليل للنمو الأخلاقي داخل الجامعة (العلاقات الإنسانية وإدراك الأطراف الأساسية لها مثل الطلبة، وأساتذة، وإداريين، وموظفين)، ودراسة السلوك الأخلاقي للطلبة ومدى معرفتهم بالمراجع الأساسية ذات العلاقة بالتطور المجتمعي والبيئي.
و- تحليل للبصمة الأيكولوجية (المباني، واستخدامات الطاقة، وإدارة المناطق الخضراء).
ز- تشخيص ذاتي/ شخصي للإمكانات والاستعدادات.
ح- تحديد أصحاب المصلحة والأدوار المناطة.
ط- عقد مقارنات هادفة.

- التخطيط: لتحديد مناطق التطوير واختيارها وتوضيح خطة العمل.
- التنفيذ: بتنفيذ البرامج المحددة من خلال التشخيص والتخطيط لإجراءات تنفيذها.
- التقييم: تقييم مستمر وتغذية راجعة.
- التواصل: تواصل مع المجتمع ومكوناته في كل مراحل العمر.

كما أن من أهم القطاعات المشرفة على سوق العمل ،القطاع العام والقطاع الخاص . حيث يتمثل القطاع العام في الوزارات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية ، وهناك عدة جهات حكومية تتولى الإشراف على سوق العمل من خلال مؤسسات إختلفت تسمياتها من بلد لآخر مثل:

- وزارة العمل التي تتولى تطبيق نظام العمل والعمال.
- وزارة الخدمة المدنية التي تقوم بتعيين العمالة في القطاع الحكومي.
- نقابة العمال.
- مجلس القوى العاملة (العبيد وآخرون،١٩٩٤م،ص٢٩٧).

أما فيما يخص القطاع الخاص فيمثل كافة الشركات والمؤسسات الأهلية برأس مال خاص وفي مختلف الميادين ، فقد قامت العديد من الدراسات إلى تحديد عدد من التخصصات التي يهتم بها سوق العمل حاليا يمكن عرض البعض منها فيمايلي:

- قطاع البترول والبتروكيماويات:

يعتبر البترول المحرك الأساسي للإقتصاد في الكثير من الدول النفطية ، وتبعا للتقارير الإقتصادية تشكل الثروة البتروكيماوية في الكثير من الدول العربية النفطية ،كما أن هذه الأخيرة تتمتع بميزة تنافسية قوية في استقطاب إستثمارات الشركات الأجنبية ، وبالتالي خلق العديد من الوظائف خاصة وأن هناك العديد من المدن الصناعية في طور الإنشاء في مناطق مختلفة من الدول النفطية العربية ، أضف إلى ذلك أن هناك الكثير من المناطق البترولية التي لم تكتشف بعد وتحتاج إلى التنقيب مما يجعل الوظيفة في هذا القطاع من أكثر القطاعات طلبا ، ولكن العمل في هذا المجال لا يزال يقتصر على الرجال ذوي الكفاءات العالية جدا.(محمد عبد العليم مرسي، ١٤٠٥).

- القطاع القانوني:

إن إنضمام بعض الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية فرض عليها بعض

التعديلات في مختلف أنظمتها القانونية ،حيث أنها ألزمت شركاتها ومؤسستها بكل قوانين وإجراءات تلك المنظمة مما أدى إلى فتح مكاتب إستشارات قانونية تنوعت مابين المشكلات الإدارية والمالية التي يواجهها الأشخاص في محيط عملهم ، وبين تناول القضايا العائلية من طلاق وزواج ،وقضايا الإرث والدعاوي القضائية المختلفة مثل الحماية القانونية للشركات الأجنبية.وبالتالي خلق فرص عمل جديدة لم تكن موجودة من قبل.(عيسى بن حسن الأنصاري، ٢٠٠٦م)

× - قطاع الإعلان:

تعطي هذه المهنة إمكانيات التحول إلى العمل الخاص من خلال تصاميم «بروشورات» أو صفحات إلكترونية، ويزداد الطلب في هذه المهن على الرجال والنساء على حد سواء.

× - قطاع التكنولوجيا والكومبيوتر:

تتزايد الحاجة بإستمرار إلى العاملين في قطاع التكنولوجيا ،وذلك لما يتصف به من حيوية ونموا حيث يعتبر من أكبروأسرع القطاعات تطورا على المستوى العالم.

× - قطاع السياحة والفنادق :-

أوضحت الكثير من الدراسات أن العمل السياحي يتطلب الحصول على درجة جامعية في أحد المجالات السياحية كالآثار والجيولوجيا أو علم البيئة ، وعليه فقد تم إفتتاح العديد من الكليات السياحية وذلك لتخريج الكفاءات القادرة على شغر الوظائف السياحية الحالية والمستقبلية خاصة في الدول العربية السياحية.

× - قطاع الأسهم:

تعتبر سوق الأسهم العربية من بين أسواق الأسهم المعتبرة في الدول النامية خاصة من جهة القيمة السوقية للأسهم المتداولة وتحظى بإهتمام شريحة كبيرة من المجتمع ،ولكي تكون محلل أسهم أو مسؤول لتداول الأسهم يشترط الحصول على درجة جامعية في الإقتصاد أو النظم المالية أو الحصول على دورات مختصة في الأسهم تكون كافية للعمل في هذا المجال.

×- قطاعات الإتصالات:-

تهتم وظيفة الإتصالات بالإلمام بالشبكات الهاتفية ومعرفة كيفية عملها وأنواعها وايجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها،فتبعا للأبحاث التي أجريت على السوق العربية ، فإن هناك طلبا هائلا على تقنيات الإتصالات الجديدة ، ويعتبر حصولك على درجة جامعية في الإتصالات وتقنية الشبكات ضروريا لتكون مهندس إتصالات أو فني الشبكات ، وكذلك معرفة متطورة في الكمبيوتر وعلومه أو الهندسة بفروعها .(عدنان بدري الإبراهيم،٢٠٠٤م).

والسؤال المطروح هنا هو مامدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات القطاعات المشرفة على سوق العمل السابق ذكرها آعلاه؟

للإجابة على السؤال يمكننا القول أن معظم المهتمين بهذا الموضوع وصلوا إلى خلاصة مفادها أن الكثير من الدول النامية عامة والعربية خاصة تعاني من الفجوة والإنفصال الشبه التام بين نوعية وكمية مخرجات التعليم العالي وسوق العمل سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص مما أدى إلى تراكم أعداد هائلة من الخريجين العاطلين عن العمل الذين يرفضهم القطاع الخاص ، نظرا لإنخفاض نوعياتهم ، وعدم ملاءمة قدراتهم وكفاءتهم لمتطلبات العمل في هذا القطاع وتقلص دور الحكومات كجهات موظفة لمخرجات التعليم العالي.

ومن مظاهر عدم المواءمة الواضحة الإقبال المتزايد على التعليم الجامعي وخاصة التخصصات النظرية في الوقت الذي يتزداد فيه الطلب في سوق العمل على التخصصات العلمية ، إضافة إلى أن الجامعات توسعت في القبول بمعدل يفوق إمكانياتها بدرجة كبيرة دون أن يتأسس كذلك على الحاجة الفعلية للتخصصات الجامعية المطلوبة في سوق العمل ، كما نتج عن هذا التوسع انخفاضا كبيرا في مستوى كفاءة الخريجين . وقد أوصت الورقة بضرورة مراجعة مناهج التعليم العالي وتطويرها ، وتحديد التخصصات الجامعية المطلوبة في سوق العمل.(داخل حسن جريو،٢٠٠٣م،ص١١)

أيضا ومن أهم العوامل التي تساهم في عدم توافق مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل كما يراها مسئولو التوظيف بالقطاع الخاص هي عدم توزيع الطلاب بين التخصصات حسب متطلبات سوق العمل ، ثم عدم إشراك القطاع الخاص في سياسات القبول وعدم تطوير المناهج لتلبية حاجة السوق مع عدم تعاون الجهات ذات

الصلة بتخطيط القوى العاملة. وقد أضاف إلى عوامل عدم ملاءمة خريجي الجامعات لمتطلبات القطاع الخاص ضعف ممارسة اللغة الأجنبية المعتمدة في البلاد وعدم الإلمام بالحاسب الآلي وعدم توفر الخبرات الكافية ، وضعف التأهيل التخصصي والقدرة التحليلية .

هذا بالإضافة إلى مايتصف به سوق العمل العربي،فهو سوق مغلق أي لا تفتح أبوابها إلا بناءا على ضوابط وقيود محددة(شيرين حكيم،١٤٢٦،ص٥٩)، فهو يختص بتغطية بإحتياجات خطط التنمية لمزيد من الأطر عالية التأهيل

وأمام تدفق الإستثمارات الأجنبية وتطبيق سياسة الخصخصة لمعظم الدول العربية أصبح القطاع الخاص أهم معالم الإقتصاد العربي ، الذي يقوم على أساس الربح ويبني حساباته على أساس خفض التكلفة على جميع مستويات الإنتاج خاصة فيما يخص اليد العاملة. كما أن إستخدام التكنولوجيا أصبح من العوامل الأساسية اللازمة للبقاء والمنافسة في السوق وهذا يتطلب توافر عمالة مؤهلة يمكنها من التعامل مع التكنولوجيا الموجودة حاليا كما يمكنها استيعاب الجديد.(عبد المنعم محمد وآخرون،٢٠٠٦م).

والجدير بالذكر أن سوق العمل يحتاج إلى مهارات مطلوب توافرها للخريج تتناسب مع متطلبات واحتياجات سوق العمل ،ومن تلك المهارات: ×- مهارات إجتماعية وتحتاج إلى:(العمل الجماعي ،القدرة على التخاطب، القدرة على التكيف ، الواقعية، مهارة العرض والإلقاء، والقدرة على الحوار وإدارة الوقت والتعبير والحوار والنقد البناء الهادف ،حل المشكلات بطريقة منهجية علمية ، مهارة تحديد الأهداف بطريقة علمية،الإهتمام بوقت العمل ،التخطيط الجيد).

×- مهارات الكفاية وتحتاج إلى:(أساسيات الحاسب الآلي ، القدرة على الطباعة ، الإستعداد للتدريب ، القدرة على التفكير والإبداع . والخبرة العلمية الكافية).

×- مهارات شخصية وتحتاج إلى:(الثقة بالنفس، وجود الطموح،الإستعداد للعمل والتطور، القدرة على وضع المقترحات وتنفيذها، تحمل المسؤولية والإنضباط في العمل ، وتنمية شخصية مزودة بحصيلة ثقافية عامة وواسعة قادرة على اتخاذ القرارات بأسلوب علمي ليس إنفعالي ، المرونة القادرة على التوافق والتكيف ،تقبل النقد).

إنطلاقا مما سبق ذكره يتضح لنا ضرورة توفر تلك المهارات من أجل الإنخراط بشكل ملائم لمؤسسات سوق العمل ،وهذا يتطلب من مؤسسات التعليم العالي أن تحقق المتطلبات التي يحتاجها سوق العمل إلا أنها تواجه تحديات وصعوبات تتطلب مساندة وتعاون من مختلف الجهات الحكومية لمواجهتها وتستغرق وقت طويل لتجاوزها.(رشدي أحمد طعيمة ومحمدسليمان البندري،٢٠٠٤م).

المبحث الخامس: المعوقات التي تواجه الجامعات عند تطبيقها المسؤولية المجتمعية وآليات تعزيز دور الجامعات في تحقيقها

تتمثل المعوقات التي تواجه الجامعات عند تطبيقها المسؤولية المجتمعية في ما يلي:

- لا ينظر لموضوع الاندماج في القضايا المدنية والاجتماعية والسياسية دائما كقضايا تقع في صلب استراتيجيات الجامعات في إنجاز رسالتها ورؤيتها.
- عدم كفاية الإحتياجات التمويلية اللازمة لدعم المسؤولية المجتمعية وعدم استقرارها.
- بطء إستجابة التعليم العالي لاحتياجات المجتمع.
- إغفال مؤسسات التعليم العالي لخبرات الشركاء المجتمعين والدارسين ومعارفهم.
- تعدد التعاريف والفلسفات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية (السيد عبد العزيز البهواشي، ٢٠٠٧م،ص٢٨).
- مواجهة الدارسين والاكاديميين لأعباء متعددة تتنافس جميعها على الوقت المتاح لأنشطة المسؤولية المجتمعية.

أما فيما يخص مقومات تحقيق الجامعات المسؤولية المجتمعية، فإنها لا تتم إلا إذا حافظت الجامعة على دورها الرئيسي تجاه العاملين وتجاه أفراد المجتمع وما يتعلق بذلك من تبعيات اقتصادية وقانونية وأخلاقية تجاه الإنسان والبيئة معا، مثل إحترام العاملين داخليا والأفراد خارجيا، حماية البيئة داخليا(المظفين) وخارجيا(كل من تتعامل معهم)، مساعد المجتمع ودعمه.

ولعل الآليات التي يستلزم على الجامعات إتباعها حتى تتمكن من تطبيق مفهوم المسؤولية المجتمعية تتمثل فيما يلي :

١- إدراج المسؤولية المجتمعية ضمن النقاط الرئيسية للخطة الاستراتيجية للجامعة وتحديد مجالات الاسهام مع مراعاة الجوانب الأتية : الجانب الإجتماعي، والجانب الإقتصادي، والجانب البيئي.

٢- إضافة مقرر دراسي إلزامي ضمن الخطة الدراسية للبرامج التعليمية في مخلف الكليات بالجامعة على مستوى السنة التحضيرية لتعزيز القيم الإجتماعية والأخلاقية والعمل التطوعي وتعويدهم على الإنخراط في قضايا المجتمع (الخطيب أحمد حامد، ٢٠٠٠م).

٣- تقوم الجامعة بإعداد وإصدار كتيبات تعريفية للأنشطة المجتمعية التي يمكن أن يشارك فيها الطلاب ويتم توزيعها عليهم عند إلتحاقهم بالجامعة.

٤- تشجيع الباحثين وأعضاء الهيئة التعليمية بإعداد البحوث والدراسات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية وذلك للمشاركة في وضع حلول للقضايا والمشاك الإجتماعية.

٥- نشر ثقافة الوعي بالمسؤولية المجتمعية للجامعة من خلال تقديم محاضرات ولقاءات تعريفية، إقامة ندوات وورش العمل والدورات التدريبية لكافة منسوبي الجامعة.

٦- تخصيص جزء من الموقع الالكتروني للجامعة لعرض جميع الفعاليات والأنشطة المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية.

٧- تشكيل فرق عمل تطوعية بالجامعة وتحديد أيام عمل تطوعية ودراسة مدى إمكانية إحتسابها ضمن ساعات العمل الرسمية أو تقديم مساهمات مالية بسيطة.

٨- تعزيز دور الجامعة في خدمة المجتمع من خلال تقديم البرامج والدورات للجمهور بأسعار رمزية.

٩- تعزيز روح الإبتكار والإبداع من خلال الإعلان عن مسابقات بحثية وإختراعات تدعم مفهوم المسؤولية المجتمعية.

١٠- تكثيف الجهود والإهتمام بالطلاب ذوي الإحتياجات الخاصة الذين يتلقون التعليم داخل الجامعة.

١١- تفعيل دور الإرشاد الأكاديمي في تعزيز روح التنافس وغرس قيمة التفوق والتميز لدى الطلاب وعلى العمل على التقليل من أسباب الفشل الدراسي.

١٢- تشجيع روح الحوار بين الإدارة العليا للجامعة ومنسوبيها من طلاب وموظفين (أعضاء الهيئة التدريسية والإداريين) لتحقيق أعلى مستويات الرضا الوظيفي.

١٣- إعداد وتقديم الجامعة مقترح إنشاء هيئة متخصصة في المسؤولية المجتمعية يطرح على مستوى وزارة التعليم العالي بالدولة، هذه الهيئة تعمل على وضع معايير دقيقة وواضحة تحدد نتائج وأثار مختلف الأنشطة والفعاليات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية المقامة بمختلف الجامعات(أمينة طاهر، ٢٠٠٥م).

خاتمة: (النتائج والتوصيات):

إن المسؤولية المجتمعية للجامعة هي نهج أخلاقي عقلاني لإدارة الجامعة، والذي يشمل الأثار التي يتركها هذا النهج على السياق الاجتماعي والإنساني والطبيعي، وعلى دوره الفاعل في تعزيز تطور إنساني مستدام للبشرية، ولكي يتسنى للجامعة القيام بدورها الفاعل في تحقيق المسؤولية المجتمعية من خلال وحداتها وأفرادها، فإن المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير هذا الدور ما يلي:

- تغطية النقص الموجود في الأدبيات والدراسات النظرية المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية من خلال التشجيع والتحفيز لإعداد دراسات وأبحاث متخصصة في هذا المجال.

- مأسسة المسؤولية المجتمعية من خلال إدراجها في الخطط الإستراتيجية للجامعات.

- العمل على إنشاء هيكل تنظيمي إداري متخصص في شؤون المسؤولية المجتمعية والإشراف على مدى تطبيق آلياتها وفعالياتها ومتابعة أداء كل الوحدات في هذا المجال.

قائمة المراجع:

-البيبلاوي حسن حسين وآخرون:» الجودة في الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الإعتماد الأسس والتطبيقات ،عمان،دار المسيرة للنشر والتوزيع،سنة ١٤٢٤هـ.

- الخطيب أحمد حامد:» إدارة الجودة الشاملة: تطبيقات في الإدارة الجامعية»، مجلة إتحاد الجامعات العربية، المؤتمر العلمي لمجلس إتحاد الجامعات العربية اللبنانية ، بيروت، ١٩/٠٧/٢٠٠٠م.

أمينة طاهر:» المسؤولية المجتمعية للمؤسسات»، منتدى الامارات الاقتصادي، منشورة على الموقع الالكتروني:

http/www.uaeec.com/articles-action-show-id-327.htm, 2005.

- جريو داخل:" التعليم العالي المعاصر- توجهاته وبعض اتجاهاته الحديثة"،بحوث مستقبلية،العدد٠٧،سنة ٢٠٠٣م.

- رشدي أحمد طعيمة ومحمد سليمان البندري:»التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير»، الطبعة الأولى ، القاهرة ، دارالفكر العربي،٢٠٠٨ م.

- شرين بنت عبد المجيد حكيم:»آراء أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى حول إنشاء جامعة حكومية بالمملكة العربية السعودية» رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية،قسم الإدارة التربوية والتخطيط بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة،١٤٢٦هـ.

- سيد أحمد عثمان :» التحليل الأخلاقي للمسؤولية الإجتماعية، القاهرة، المكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٩٦م.

- صالحة عبد الله يوسف عيسان و ناريمان جمعة محمود:» إعداد العلم في ضوء التنمية المستدامة – دراسة مقارنة لبعض الإتجاهات العالمية المعاصرة وإمكانية الإفادة منها في سلطنة عمان»، مجلة التربية والتنمية ، السنة ٠٣، العدد٣٣،القاهرة ، ٢٠٠٥م.

- عيسى بن حسن الأنصاري:» المخرجات خارج إهتمامات السوق»،١٩/٠٤/٢٠٠٦.

HTTP//:WWW.BAB.COM/articles/full_article.cfm?id288=

- محمد عبد العليم مرسي: » التعليم العالي ومسؤولياته في تنمية دول الخليج العربي» ورقة عمل مقدمة للندوة الأولى لرؤساء ومديري الجامعات الخليجية المنعقد في البحرين ، مكتب التربية العربي لدول الخليج،١٤٠٥هـ.

-هدى محمد محمود حسانين: » إدارة الجودة وضمان الإعتماد في التعليم العالي»، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر القومي السنوي الحادي عشر ،مركز تطويرالتعليم الجامعي ،القاهرة،سنة٢٠٠٤م.

Charter In، A. Kezar، T. Chambers، J. Bueckhadt، & - Associates (Eds)، higher education for the public good: Emerging voices form a national movement. Facuulty service and the scholarship of engagement. San Fran- .cisco، CA : Ward، 2009

K.Jossey-Bass. Jossey Chambers،T :" The special role - of higher education in society: As apublic good for the public good. In، A. Kezar،T chambers، & Associates (Eds)، Higher College: the undergradute experience in .America. New York Boyer.E، 2008

(الأمن الفكري والمسؤولية الاجتماعية)

د . عبدالعزيز بن عبدالرحمن الهليل
الباحث بالقضايا الوطنية والأمن الفكري
بوزارة الداخلية

مقدمة :

لا شك في أهمية الأمن واستتبابه سواءً على مستوى الفرد أو المجتمع ، فالمجتمع بكافة أطيافه ومكوناته هو بحاجة إلى عنصر الأمن والاستقرار كأحد العناصر الضرورية والمهمة في تنمية المجتمع وتطوره في كافة المجالات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والنفسية .. إلى غيرها من المجالات ذات العلاقة بالأبعاد التنموية للمجتمعات .

فالأمن في أبسط تعاريفه هو ضد الخوف (وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ) والإنسان يحتاج أن يكون آمناً حتى يسعد ، ويهنأ ، وينجز ، ويتطور في حياته ، بحيث يأمن على نفسه ، وعلى ماله ، وعلى عرضه ، وعلى دينه ، وعقله ، قال صلى الله عليه وسلم : " مَن أصبح آمنًا في سِرْبه ، مُعافًى في جسده ، عنده قوتُ يومه ، فكأنما حِيزَتْ له الدُنيا بحذَافِيرها " رواه الترمذي وقال حديث حسن رواه مرفوعا .

فالإنسان في طبيعته طالباً للأمن كأحد متطلبات الحياة الضرورية على اختلاف المجتمعات ، والطبائع ، والأجناس ، والأديان .. يؤكد ذلك في المنظور العلمي ما ورد ضمن " هرم حاجات ماسلوا " حيث كان الأمن من المطالب الضرورية والمهمة ومن القواعد الأساسية التي تبنى عليها مراحل تطور الإنسان وتحقيق أهدافه وصولاً إلى تحقيق ذاته .

إلا أن قيمة الأمن لتزداد عند ربطه بالفكر فالأمن الفكري مطلب مهم ، ومكون من مكونات أمان المجتمعات على اختلافها وتنوعها ، فسلامة أفكار أفراد المجتمع ، وسيرهم في نطاق آمن ؛ سيؤدي لامحالة إلى مجتمع متماسك ، ومترابط ، ومتجانس ، يحصل فيه الولاء والانتماء الوطني المطلوب بنسبة عالية .

وفي مقابل ذلك إن اختل الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع ، وربما لحق ذلك الخلل بمؤسساته ؛ فلن يكون الأمن الوطني لذلك البلد في استقرار أو تطور ونماء ، وشواهد التاريخ والواقع المعاش تشهد بذلك .

لكن ما هو الأمن الفكري وماذا نقصد به ؟.

حقيقة الحال أن الأمن الفكري جملة مركبة من كلمتين أولهما " الأمن " وثانيها " الفكر" ولهذا المصطلح " الأمن الفكري " العديد من التعاريف الطويلة والقصيرة ، والمتشابهة ، والمختلفة ، ولا يخفى أن هذا الاختلاف في غالبه يرجع لاختلاف الخلفيات

العلمية التي يتناول بها الباحثون المهتمون تعريفهم للأمن الفكري.

وحتى يشيع ويظهر مفهوم الأمن الفكري كمصطلح في أوساط المجتمع ، وتقدر أهميته لابد من تبسيطه من ناحية ، ومن ناحية أخرى توظيفه وفق قاسم مشترك يشعر المجتمع وأفراده بأنه مكون أساس للأمن بمفهومه العلمي الشامل ، وربما يكون ذلك في محيط التعبير عنه بكلمتين تقابلان كلمتي "الأمن الفكري" بحيث يقال أن المقصود به "الاعتدال والوسطية " إلا أن الاعتدال والوسطية قضية نسبية تختلف بنسبية الزمان والمكان ، فمن نسبية الزمان أن سلوكيات الاعتدال والوسطية في زمن يناسبها هي خلاف ذلك في زمن آخر ، وكذلك الحال في نسبية المكان فقد يكون في اختلاف البلدان أو المناطق داخل البلد الواحد ما يُنظر على أنه سلوك معتدل ووسطي في حين يُنظر لذات السلوك في بلد أو منطقة أخرى أنه خلاف ذلك .. اذاً كيف يمكن ضبط هذا المصطلح ، قد يكون من الممكن أن يقال بأن لكل مجتمع مهما بلغ سقف الحريات فيه إلا انه يرى لأفراده منطقة مرضية في وسطه لا يرضى بتجاوزها في إطار حدود ذلك المجتمع ونطاقه الوطني والديني ، أي أن المجتمعات على اختلافها ترى من وجهة نظرها أن منطقة الاعتدال والوسطية المرضية ؛ مالم تصل إلى المساس بالثوابت الدينية والوطنية لذلك المجتمع .

وفي محاولة لتقريب هذا المفهوم " الأمن الفكري" فإننا نذكر بأن لكل المجتمعات دائرة كبيرة من الأمن لذلك المجتمع يسمى : بالأمن الوطني أو الأمن القومي ، ولهذا المكون مجموعة من دوائر الأمن التي تكونه مثل : الأمن البيئي ، والأمن الزراعي ، والأمن الصحي، والأمن الغذائي ... وصولاً للأمن الفكري كأحد أهم مكونات الأمن الوطني أو القومي لذلك البلد.

وبهذا يمكن تقريب هذا المعنى وإشاعته كضرورة مهمة وأساس من أسس قيام المجتمعات من عدمها .

ومن نافلة القول أن إشاعة المفاهيم الإيجابية وتعزيزها يقع بالدرجة الأولى على ما يسمى بمؤسسات التنشئة الاجتماعية ، التي تسهم بدورها في غرس وإعلاء وتعزيز القيم ، والمعارف ، والمفاهيم الإيجابية لدى أفراد المجتمع ابتداءً بالناشئة واستمرار في مراحل الحياة والنمو لهؤلاء الأفراد ، ومن أبرز مؤسسات التنشئة الاجتماعية " الأسرة " تلك المؤسسة التربوية الإنمائية التي تعتبر اللبنة الأولى في بناء وتكون المجتمعات ، وهي الركن الأقوى والأهم في المجتمع ؛ متى ما قامت بأدوارها التربوية على الوجه المرضي تجاه أفرادها المنتمين لها .

إن إشعار الأسرة لأفرادها بقيمة الأمن قولاً وعملاً أثناء ممارسة أدوارها ومسئولياتها التربوية في نطاقها الأسري ؛ ليُكسب الأفراد تقديراً لقيم الأمن واستشعاراً لأهميته ، وإذا ما أضافت الأسرة لهذا الأمن أهمية سلامة أفكار أفرادها ، وتقويتهم ، وتحصينهم فكرياً تجاه الصوارف والمتغيرات الفكرية ؛ فأن مؤدى ذلك حصانه فكريه وممانعة تجاه تيارات الغلو والتشدد والإفراط والتفريط في القيم الدينية والاجتماعية لذلك الفرد .

إن إكساب الفرد من الأسرة مجموعة من المعارف ، والمهارات ، والقيم ، التي تسهم في استقرار نفسيته وتكوين شخصيته باستقلالية وثقة ضمن منهجية علمية قائمة على التحليل، والنقد ، وإبداء الرأي ، وحسن الحوار .. ونحو ذلك ؛ سيؤدي لزاماً في صناعة شخصية مستقلة ، قادره على التحليل ، والفحص ، والنقد لما يردها من أفكار ؛ لا شخصية تابعة مسيرة ، يسهل التلاعب بها وتوجيهها في مسارات الفكر المنحرف المجافي للوسطية والاعتدال .

وهنا يبرز دور المسؤولية الاجتماعية للعديد من الجهات في نشر هذا المفهوم "الأمن الفكري" وإشعار الأفراد والمؤسسات والجهات بأهميته ، ومن ذلك ما تضطلع به الجهات التعليمية العليا كالجامعات من أدوار اجتماعية ضمن مفهوم المسؤولية الاجتماعية تجاه الفرد والمجتمع ، لما تمتلكه من مقدرات وقدرات بشرية ومادية تمكنها من إحداث آثر اجتماعي إيجابي تجاه تعزيز الأمن الفكري وتحقيق الانتماء الوطني في مجتمعها .

المبحث الأول : الأمن الفكري وعلاقته بالأمن الوطني :-

إن المتأمل لمكونات الأمن الوطني أو ما قد يسمى في بعض الدول "بالأمن القومي" ليجد أن من مكوناته المهمة والمتعددة أنواعاً من دوائر الأمن كالأمن (الغذائي ، والمائي ، والبيئي ، والصحي ، والزراعي ، والاقتصادي .. والأمن الفكري)

وهنا يُعرف الأمن الوطني بأنه " تأمين الدولة من داخلها وحمايتها من التهديد الخارجي بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر لها أسباب النهوض والنمو والتعبير عن هويتها بين الأمم وممارسة حريتها في استغلال طاقتها البشرية وثرواتها الطبيعية للوصول إلى تحقيق أهدافها في التقدم والازدهار والسلام".

والأمن في إطاره اللغوي هو نقيض الخوف ، حيث يقال : أَمِنَ بمعنى سَلِمَ ، وأَمِنَ البلد يعني اطمأن به أهله ، يقول سبحانه وتعالى : (مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَهُمْ مِنْ

فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ) (سورة النمل: الآية ٨٩).

والأمن الوطني حسب دائرة المعارف البريطانية هو حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية.

وهناك من يُعرف الأمن الوطني ، على أنه قدرة الدولة على البقاء والمحافظة على قيمها الأساسية مع استمرار النمو طبقاً للأهداف والاستراتيجيات .

وتُعرف دائرة معارف العلوم الاجتماعية «الأمن الوطني» بأنه «مقدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية».

في حين يعرف الأمن الفكري :

الأمن في اللغة: الطمأنينة وهو ضد الخوف ، وقيل : هو عدم توقع المكروه في الزمن الآتي أو الحاضر.

الأمن اصطلاحاً: اطمئنان الفرد والأسرة والمجتمع على أن يحيوا حياة طيبه بالدنيا ولا يخافوا على أموالهم ودينهم ونسلهم من التعدي عليهم بدون وجه حق.

الفكر لغة : أعمال الخاطر لشيء.

الفكر اصطلاحاً : جملة ما يتعلق بمخزون الذاكرة الإنسانية من الثقافات والقيم والمبادئ الأخلاقية التي يتغذى بها الإنسان من المجتمع الذي ينشأ فيه ويعيش بين أفراده.

فالأمن الفكري هو : أن يعيش الناس في بلدانهم وأوطانهم وبين مجتمعاتهم ، آمنين مطمئنين على مكونات أصالتهم وثقافتهم النوعية ومنظومتهم الفكرية (التركي ، ١٤٢٦ هـ) .

وهو ((الاطمئنان إلى سلامة الفكر من الانحراف الذي يشكل تهديدًا للأمن الوطني أو أحد مقوماته الفكرية ، والعقائدية ، والثقافية ، والأخلاقية ، والأمنية)) (الزهراني ،٢٠١١م) .

مما سبق ربما يتضح ان العلاقة بين الأمن الفكري والأمن الوطني علاقة الجزء من

الكل ، أي أن الأمن الفكري جزء من مكونات الأمن الوطني .

لذا فأن العناية بالأمن الفكري وترسيخ مفهومه وتحقيق أهدافه يسهم ولاشك في تحقيق الأمن الوطني لأي مجتمع من المجتمعات .

المبحث الثاني : التطرف والعنف كظاهرة اجتماعية

في استهلال هذا المبحث نذكر أمراً يتداوله الناس في اوساطهم الا وهو اعتبار ان الظاهرة الاجتماعية هي ما تجاوزت ٥٠٪ وأن ما دون ذلك يُعد حالات ووقائع فردية ، لا ترقى بأن تسمى ظاهرة .

إلا أننا نقصد بالظاهرة الاجتماعية شكلاً من أشكال المشكلة الاجتماعية ، فالمشكلة الاجتماعية نوعان : إما مشكلة "كامنة" لم تظهر على السطح الاجتماعي ، ولم يعلم أو يتعامل معها المجتمع ، عدا فئات مخصوصة من أفراد المجتمع أو من المتخصصين تعرف هذه المشكلة الكامنة وتتعاطى معها ، وفي مقابل ذلك النوع الآخر من المشكلة الاجتماعية والتي تظهر على السطح الاجتماعي ، ويعلم بها المجتمع وتكون ظاهرة المعالم والآثار كمشكلة التطرف والعنف التي يشهدها العالم ويدرك أبعادها ، فهي أمر ظاهر ومعلوم المعالم يعبر عنه بالظاهرة الاجتماعية ، كما أن هناك من يرى تسمية مظاهر العنف والتطرف بالمشكلة الاجتماعية ، كونها اكتسبت بُعداً سلبياً ، ففي نظر بعض الباحثين أن الظاهرة الاجتماعية تتحول إلى مشكلة اجتماعية متى ما اقترنت بالجانب السلبي غير المرغوب فيه.

يُعد عالم الاجتماع الفرنسي " ايميل دوركايم " أكثر العلماء اهتماماً بدراسة الظاهرة الاجتماعية بناء على أسس منهجية محددة . و تمثل هذا الاهتمام في مؤلفه الشهير " قواعد المنهج في علم الاجتماع " ، فعرف الظاهرة الاجتماعية بأنها " ضرب من السلوك و التفكير و الشعور الموجود خارج الفرد و ذلك بحكم ما زودت به من قوة و إلزام تفرض نفسها على الفرد ". و الملاحظ أن هذه الحقائق الاجتماعية و إن كانت قهرية إلا أن الفرد لا يشعر بقهريتها أو إلزامها ، طالما أنه تم الاتفاق عليها داخل المجتمع .

أما المشكلة الاجتماعية فقد ذهب " فرانك مسغروف " في كتابه «المدرسة والنظام الاجتماعي» إلى أنَّ المشكلة الاجتماعية هي أية صعوبة أو سوء تصرف لعدد كبير من الناس نسبياً مما ترغب في إزالته أو إصلاحه. وأنَّ حل المشكلة الاجتماعية يعتمد بشكل

واضح على اكتشاف وسيلة لهذه الإزالة أو الإصلاح.

وقد عرفها "واينبيرك" على أنَّها أنماط سلوكية أو حالات تُعد مرفوضة أو غير مرغوب فيها من قبل عدد كبير من أعضاء المجتمع وإنَّ هؤلاء الأعضاء يعترفون بضرورة وصياغة الخطط والبرامج وتقديم الخدمات الإصلاحية في مجابهة هذه المشكلات والحد من مفعولها.

اذاً فقد عرف " إميل دوركايم" الظاهرة الاجتماعية بأنها : " ضرب من السلوك ثابتاً كان أو غير ثابت يمكن أن يباشر نوعاً من القهر الخارجي على الأفراد ، أو هي سلوك يعمم المجتمع بأسرة ، وتختلف عن الصور التي تتكون منها الحالات الفردية) .

أما تعريف العنف فهو: الخُرْقُ بالأمر وقلة الرفق به ، وهو ضد الرفق . عَنُفَ به وعليه ويعنُفُ عُنفًا وعَنَافَةً ، وأَعْنَفَه وعَنَّفَهُ تعنيفا وهو إذا لم يكن رفيقا في أمره ، واعتنف الأمر: أخذه بعنف . قال صل الله عليه وسلم ﴿ إن الله - تعالى - رفيق يحب الرفق ويُعطي على الرفق ما لا يُعطى على العنف ﴾ رواه البخاري .

كما عُرف العنف في الموسوعة العلمية (Universals) بأن مفهوم العنف يعني كل فعل يمارس من طرف جماعة أو فرد ضد أفراد آخرين عن طريق التعنيف قولاً أو فعلاً وهو فعل عنيف يجسد القوة المادية أو المعنوية.

وكذلك هو سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر عن طرف قد يكون فرداً أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة بهدف استغلال وإخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة اقتصاديا وسياسياً مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى.

في حين عُرف التطرف في اللغة بأنه : الوقوف في الطرف ، بعيداً عن الوسط ، وأصله في المحسوسات ، كالتطرف في الوقوف أو الجلوس أو المشي ، ثم انتقل إلى المعنويات ، كالتطرف في الدين أو الفكر أو السلوك .

ومن لوازم التطرف : أنه أقرب إلى المهلكة والخطر ، وأبعد عن الحماية والأمان ، وفي هذا قال الشاعر :

كانت هي الوسط المحمي فاكتنفت بها الحوادث ، حتى أصبحت طرفا !

والتطرف : هو مجاوزة حد الاعتدال وأفرط ولم يتوسط ، وهو الغلو . والإسلام يدين جميع أشكال التطرف والمغالاة وحركاتها المتعددة سواء كانت تحمل اسم الإسلام أو غيره. لأن التطرف ليس من شأن الإسلام في شيء ومرفوض في الإسلام كلياً في جميع الجوانب. فالإسلام دين وسط (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً). سورة البقرة (١٤٣).

فالتطرف : مصطلح يُستخدم للدلالة على كل ما يناقض الاعتدال ، زيادة أو نقصاناً . ونظراً لنسبية حد الاعتدال ، وتباينه من مجتمع لآخر وفقاً لقيم وثقافة وعادات كل منها ، فقد تعددت مفاهيم التطرف إلى حد جعل من الصعوبة بمكان تحديد أطرها. ومع ذلك حاول بعض الباحثين التوصل إلى تعريفات لمفهوم التطرف.

مما سبق يتضح بأن العنف والتطرف ظاهرة اجتماعية قد يعبر عنها بـ(المشكلة الاجتماعية) لارتباطها بالجانب السلبي ، وهي معروفة المعالم والأبعاد ، وتستلزم جهوداً مجتمعيةً ، منها ما يعبر عنه بالمسؤولية الاجتماعية وتدابير احترازية ووسائل علاجية للتخفيف من آثاره والحد من تداعياته على الفرد والمجتمع وفق سياسات وخطط استراتيجية تُعد وتُرسم لذلك .

المبحث الثالث : مؤشرات الاكتشاف المبكر للانحراف الفكري :-

لاشك بأن الحديث عن المؤشرات المساعدة للأسرة في الاكتشاف المبكر للانحراف الفكري لدى أفرادها يستلزم معرفة وتحديد مجموعة من المؤشرات الدالة على حصول الانحراف الفكري أو ظهور بوادره، و تُعد هذه المؤشرات بمثابة جرس الإنذار المبكر للأسرة لحصول الخطر أو توقع قرب حصوله .

وهذا ولا ريب يقع ضمن مفهوم التدابير الوقائية ، فان معرفة المؤشرات وما تدل عليه يُعطي الأسرة تنبيه لمواجه خطر الانحراف الفكري ، ويتطلب منها إعداد التدابير التربوية ضمن الجهود الأسرية لمواجهة ذلك الخطر الفكري المحتمل والحد من تأثيراته .

ومن نافلة القول التأكيد على أنه كلما ارتفع وعي الأسرة ومستواها الثقافي والعلمي المعرفي حيال مؤشرات الانحراف الفكري أياً كان اتجاه هذا الانحراف لجهة اليمين أو اليسار مبتعداً عن الوسطية والاعتدال ؛ فان ذلك ولا ريب سوف يؤهلها للقيام بالدور الوقائي في الوقت المناسب وبأقل جهد ، وبأفضل نتائج بعد توفيق الله وإعانته .

وبالمقابل فإن الأسرة غير الواعية وغير المدركة لمؤشرات الانحراف الفكري ومدلولاته؛ سوف تتأخر كثيراً عن القيام بالدور الوقائي الواجب اتخاذه في مواجهة الانحراف الفكري ، لعدم معرفتها بحقيقة وقوع الخطر أو قرب وقوعه ، وربما تتخلى هذه الأسرة عن القيام بالدور الوقائي جملةً وتفصيلاً نظراً لفوات الأوان في الاكتشاف المبكر للانحراف الفكري لدى أفرادها في الوقت المناسب .

ويضرب الباحث في هذا المقام مثالاً – للقياس – من الأمثلة المشاهدة للانحرافات السلوكية في «المخدرات» على سبيل المثال كون هذا الأمر مشاهد وقد حصل فيه وعي لدى العديد من الأسر، مع وجود الاختلاف النسبي في مستوى إدراك هذه الأسر لمؤشرات التعاطي للمخدرات ومظاهر ودلالات الإدمان للمخدرات والمسكرات. وذلك أن قيام المتعاطي أو المدمن للمخدرات ببعض السلوكيات كفقد الاتزان والترنح ، وفقدان الشهية ، وحدة المزاج، والعصبية غير المبررة ، وبالمقابل اللامبالاة في أحيان أخرى ، وترك الواجبات ، وخسارة المقدرات وفقد الإمكانيات الشخصية .. وبعض المظاهر المشاهدة من سلوكيات المتعاطي أو المدمن وما يقوم به من إجراءات كترك العمل ، وممارسة العنف الأسري .. وغير ذلك يُعطي للأسر مؤشرات - بحسب مستوى الدلالة - على حصول التعاطي أو الإدمان للمخدرات . ومايبثه الإعلام من معلومات وما يُسطر في البحوث والمطبوعات بأنواعها من كتب وغيرها يساهم في تعريف الأسرة والمجتمع بشكل أعم عن «مؤشرات التعاطي والإدمان للمخدرات» وهذا بات اليوم أمراً معروفاً ومشاهداً بشكل واسع ، إلا أن بعض الأسر محدودة المعرفة والاطلاع ، والبعيدة عن مصادر المعرفة الحقيقية في هذا المجال ، قد تسبح في تنبؤات وتوقعات تُفسر من خلالها اختلال سلوك ذلك الفرد المتعاطي أو المدمن إلى غيبيات وتكهنات بعيدة ، فتُرجع ذلك إلى أمور غير منطقية ميتافيزيقية «ما وراء الطبيعة» من الأمور الخارقة للعادة في سياق الأفكار والتكهنات الغير مبنية على الدليل العلمي والاستقراء المنطقي ، كإرجاع ذلك لإصابة الفرد من الأسرة بالسحر أو العين والحسد أو مسّ الشياطين .. أو غير ذلك ، وإن كانت هذه الأمور حق في حصولها ووقوعها وحقيقة نؤمن بها، لكن ليس هذا مقامها ، بل إن هذه السلوكيات التي تقع من المتعاطي والمدمن للمخدرات لا يمكن إرجاعها إلا إلى تأثير تناول هذا المخدر أو ذاك المسكر، ولكن عندما نقص وعي تلك الأسرة وإدراكها لمؤشرات التعاطي والإدمان ؛ أرجعت ما تشاهده من تغيرات سلوكية للفرد من الأسرة إلى أمور لا علاقة لها بهذا التغير ، نظرا لغياب معرفة وتحديد المؤشرات الدالة على التعاطي والإدمان ، وبناء على هذه التحليلات من قبل الأسرة لما تشاهده وما تعتقد من أسباب

تقف وراء هذا السلوك لذلك الفرد المتعاطي أو المدمن ؛ فلاشك بأن ذلك سوف يؤدي لا محالة لطريقة غير صائبة في الوقاية والمعالجة والإصلاح للحالة ، ولن تكون هذه المعالجة في المسار الصحيح.

ومن هذا المنطلق وفي مجال الوقاية من الأفكار المنحرفة يرى الباحث أنه من الواجب توعية الأسرة بمؤشرات الانحراف الفكري وتحديدها وتصنيفها حسب الأولوية والأهمية حتى لا تقع الأسرة في دهاليز الجهل والتخبط في التشخيص ، وما ينتج عن ذلك من تخبط وعشوائية في الإعداد للوقاية أو رسم خطة للمعالجة .

ومن المؤشرات التي توصلت إليها اثناء إعدادي لرسالة الدكتوراه في الجانب الفكري والتي كانت بعنوان « دور الأسرة في الاكتشاف المبكر للانحراف الفكري لدى أفرادها من وجهة نظر المستفيدين من مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية » والتي حصلت بفضل من الله عليها من كلية الدعوة وأصول الدين قسم التربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وبتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى ، حيث لم تقتصر هذه الرسالة على وجهة نظر المستفيد من المركز بل شملت عينة الدراسة أعضاء لجان المناصحة والخبراء الأمنيين والمحامين وذوي الموقوفين والمهتمين من مختلف الشرائح ، والدرجات العلمية العالية في محاولة لتتبع مؤشرات الانحراف الفكري في ظل عدم وجود مصادر أصلية في رصد المؤشرات وتحديدها.

وقد وقفت على مجموعه من المؤشرات بلغ في بعضها نسبة الموافقة ١٠٠٪ من وجهة نظر شرائح متنوعه ومتباينة من مجتمع الدراسة ، بل كان أقل مؤشر من (٢٦) مؤشراً للانحراف الفكري ان حظي بنسبة موافقة ٦٣٪ وهذه النسب تُعطي مدلولاً مهماً على احتمال حصول الانحراف الفكري لدى الفرد وفق هذه المؤشرات المساعدة للأسرة في الاكتشاف المبكر .

واجمل عدداً من المؤشرات حسب الأولوية وارتفاع نسبة الموافقة عليها ، ومن ذلك تكفير المجتمعات ، والأنظمة ، والحكومات ، وكذلك القول باستباحة دماء رجال الأمن ، اسقاط الرموز الدينية من العلماء بتتبع زلاتهم وترويج الإشاعات عنهم ، الغلو في مفهوم الأممية على حساب الوطنية ، الاهتمام بمواقع الفئة الضالة على الانترنت .. إلى غير ذلك من المؤشرات التي ربما تدل على بوادر حصول الانحراف الفكري لدى الفرد من الأسرة .

وهنا ربما يقول قائل ان هذه المؤشرات تُعد انحرافاً فكرياً بدرجة عالية ، الا انني ومن واقع خبرة وممارسة عملية ومن لقاءات ومناقشات مع العديد من الخبراء والمختصين في مجالات الانحراف الفكري فضلاً عن تخصصي في مجال الأمن الفكري من دراسة وبحث ومتابعة واطلاع ؛ أقول ان من الأسر من كانت تسمع أو تعلم ببعض هذه المؤشرات ، ومع ذلك لم تكن تتعامل معها بجدية ، أو ربما كانت لا تعرف ماهي قنوات التعامل الصحيح في مثل هذه الحالات من ظهور المؤشرات ، وفي المراحل المتقدمة من ظهور هذه المؤشرات وتأكدها قد يكون للخوف من تبعات الابلاغ عن أحد أفراد الأسرة سبباً في عدم التعامل الامثل في حال ظهور مثل هذه المؤشرات وغيرها .

المبحث الرابع : سبل المعالجة الفكرية لظواهر العنف والتطرف .

لاريب بأن سبل المعالجة الفكرية لظواهر العنف والتطرف لا بد وأن تُبنى على أساس يُستصحب لها أسباب حصول العنف والتطرف ، كون تشخيص المشكلة يُعد نصف حلها فالوقوف على الأسباب والعوامل المؤدية لحصول العنف والتطرف في المجتمعات يُسهم إدراك ذلك في صياغة وسائل فكرية في اتجاه المعالجة الحقيقية لهذه الظاهرة .

ومن الأمور المؤكدة بأن الظواهر الاجتماعية لا تقوم على عامل واحد أو سبب وحيد في تكوينها ونشوئها ، ومن ذلك ظاهرة العنف والتطرف فلها مجموعة من العوامل المساعدة في حصولها

وتكونها ، منها عوامل سياسية ، تتعلق بالسياسات الخارجية لتلك الدولة في علاقتها بدول العالم ، ومدى نجاحها سياسياً وما تحققه من احترام وتقدير في المجتمع الدولي، ومن ناحية أخرى سياسات داخلية لذات الدولة تتعامل بها مع أفرادها ومؤسساتها ومكونتها الاجتماعية ، فأن كانت تستخدم تلك الدولة سياسات داخلية عنصرية مثلاً على اعتبار الاجناس، والاعراق ، والاحزاب في تفضيل أو بخس للحقوق ؛ فأن مثل ذلك ولا ريب سيؤثر على استقرار الأمن الفكري لدى أفراد ذلك المجتمع ومؤسساته ، وفي مقابل ذلك فأن تلك الدولة التي تحظى باحترام لسياستها الداخلية مع شعبها ضمن اجواء العدل والمساواة واحترام قيمة الفرد فيها ، مع اتاحة فرص متنوعة ومتعددة لنجاحاته وتحقيق طموحاته في ظل ضوابط قانونية شاملة وفاعلة سيكون مؤدى ذلك استقرار فكري في تلك الدولة .

إلى أن هناك عوامل اقتصادية ربما تكون هي من يقف وراء أنتشار العنف والتطرف في بعض المجتمعات وفي بعض شرائح الناس ، فمن الناحية العلمية لا يمكن إغفال أهمية المستوى الاقتصادي وتأثيره على الأمن إيجابياً أو سلبياً ، ومن ذلك ما يثبته البحث العلمي ضمن أدبيات مكافحة الجريمة وعلم الإجرام ، بأن هناك ثمة علاقة طردية بين الفقر وارتفاع معدلات الجريمة بأنواعها ، ومنها جرائم العنف والتطرف ذات الأثر على المجتمع ، فكثيراً ما يُذكر ذلك الارتباط بين الاحياء السكنية الفقيرة ومعدلات الجريمة المتزايدة .

ومن العوامل والأسباب التي تقف وراء حصول العنف والتطرف ، العوامل والدوافع الاجتماعية والنفسية من تفكك الأسر أو حصول العنف فيها أو شيوع الفساد داخل الأسرة . لاشك أن مثل هذا الجو الأسري غير الآمن ربما يؤدي إلى انحراف فكري لدى الأفراد هروباً من هذا الواقع إلى أماكن بديلة يزعم الفرد أنه يجد ويحقق ذاته فيها .

ومن العوامل التي قد تكون سبباً في حصول العنف والتطرف ما يتعلق بالمكون الثقافي، من العوامل الثقافية في ذلك المجتمع وتفاعله مع عوامل ثقافية ذات ارتباط بمجتمعات أخرى باتت التقنية الجديدة ووسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الجديد جسراً ردم هوة التباعد الجغرافي .. وأمثلة العوامل الثقافية ومدى تأثيرها على أفراد المجتمع كثير ، ولكن نتناول منها عاملاً يرتبط بالصراعات الفكرية بالذات بين النخب العلمية والإعلامية والسياسية.. ونحوها فالحراك الفكري أمر مقبول وتفاعل طبيعي في أي مجتمع ، ولكن الصراعات الفكرية وما ينتج عنها من اتهامات وتفسيق وتبديع ، وربما تكفير ستؤدي لا محالة إلى خلق اجواء فكرية متصارعة تقدم أهدافها الشخصية على حساب الأهداف العامة والمصالح الكلية لذلك البلد ، مما يوجد بيئة خصبة في تبني أفكار العنف والتطرف تبعاً لهذا الصراع الفكري ، وربما إلى تبني أفكار تتخلى عن القيم الاجتماعية والأعراف المرضية ، وفي الحالتين بعداً عن الوسطية والاعتدال في ذلك المجتمع .

إنني أُعول كثيراً على تفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية ابتداء بالأسرة ، ثم المدرسة ، ثم المسجد ، ثم الإعلام .. إلى غيرها من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية كجماعة الرفاق وغيرهم لما لهذه المؤسسات من دور في تنشئة أفراد المجتمع على القيم المرضية الدينية منها والاجتماعية التي تشكل حصانة وممانعة ضد أفكار العنف والتطرف.

ويمكن هنا للجامعات أن تقدم أمراً فاعلاً من خلال الاسهام في تفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية ، ضمن مفهوم المسؤولية الاجتماعية ، بالوقوف على مواطن الضعف والقوة في المجتمع ومؤسساته الانمائية والتربوية التي تُعنى بتنشئة أفراد المجتمع أبتداً بالأسرة المحضن الأول ، واللبنة الأولى في تكون المجتمعات ؛ لتترجم مهام المسؤولية الاجتماعية في دراسة الواقع الاجتماعي ومن ثم تقوية مواطن الضعف فيه واستثمار مواطن القوة وتدعيمها؛ سعياً في تقوية مؤسسات التنشئة الاجتماعية ، حتى تقوم بالدور الواجب تجاه الفرد والمجتمع.

الخاتمة

في خاتمة هذه الورقة التي استعرضت موضوعاً مهماً الا وهو :

« الأمن الفكري والمسؤولية الاجتماعية » وكانت في مقدمة واربعة مباحث ، ففي المقدمة تعريفاً بالأمن الفكري وأهميته وكيف يمكن إشاعة هذا المفهوم وتعزيزه ضمن المسؤولية الاجتماعية ، ومن ذلك تفعيل دور الجامعات تجاه ذلك بحكم مسئولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع وأفراده ، وما تسهم به من تدعيم للأمن الاجتماعي .. كما جاءت مباحث هذه الورقة ابتداء بذكر علاقة الأمن الفكري بالأمن الوطني ، ثم التعرض بالمبحث الثاني إلى التطرف والعنف كظاهرة اجتماعية، كما جاء المبحث الثالث حول موضوع مؤشرات الانحراف الفكري وصولاً الى المبحث الرابع: سبل المعالجة الفكرية لظواهر العنف والتطرف ، وأخيراً الخاتمة يليها ذكر بعض التوصيات ، كما يأتي :

١- أهمية تبسيط مفاهيم الأمن الفكري وربطها بالواقع المعاش .

٢- العناية بالأسرة واعتبارها شريكاً استراتيجياً في الوقاية من الأفكار المنحرفة ، وتمكينها من تصحيح المفاهيم المغلوطة.

٣- اكساب الأسرة بعض المهارات وفق بعض المعلومات المتعلقة بآليات الاكتشاف المبكر للانحراف الفكري ، وسبل المعالجة .

٤- تحديد الدوافع المؤدية إلى تبني الأفكار المتطرفة ، في مقابل إعداد خطة استراتيجية للمعالجة بكافة الوسائل النافعة.

٥- تركيز الدول بمكوناتها من أفراد ومؤسسات وجهات لتلبية احتياجات شعوبها .

٦- تفعيل دور الجامعات في إطار المسؤولية الاجتماعية لما يخدم المجتمع وأفراده فكرياً.

قائمة المراجع

- القرآن الكريم .
- السنة النبوية الشريفة : البخاري استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم (٦٥٢٨)، الترمذي الاستئذان والآداب (٢٧٠١) ، الدارمي الرقاق (٢٧٩٤).
- دور الأسرة في الاكتشاف المبكر للانحراف الفكري لدى أفرادها من وجهة نظر المستفيدين من مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية ، د. عبدالعزيز بن عبدالرحمن الهليل . رسالة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة . ١٤٣٤- ١٤٣٥هـ .
- واقع الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم من الموقوفين أمنياً في مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية بالرياض ، عبدالعزيز بن عبدالرحمن الهليل . رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية . 2010 م .
- محاضرات الأمن الفكري ، د. عبدالعزيز بن عبدالرحمن الهليل . كلية نايف للأمن الوطني . ١٤٣٦هـ .
- تقويم جهود الرعاية اللاحقة للمنحرفين ، د. عبدالعزيز بن عبدالرحمن الهليل . بحث محكم ومنشور في المؤتمر العالمي الثاني لمكافحة الإرهاب : مراجعات فكرية وحلول عملية . بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ٢٢-١٤٣٥/٦/٢٣هـ.
- زكريا حسين . مفهوم الأمن الوطني ، على الرابط الإلكتروني
- www.mth/xedni/meehafam/cibara/ten enilnomalsi
- الزهراني ، إبراهيم (٢٠١١) ، الأمن الفكري : مفهومه ، ضرورته ، مجالاته . ورقة عمل للاجتماع الدوري الخامس للهيئة ، كلية الملك فهد الأمنية ، الرياض.
- التركي ، عبد الله (١٤٢٦) ، الأمن الفكري . كتاب نظمته مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض.
- الهليل ، عبدالعزيز (٢٠١٥)، الأمن الفكري. مجلة الأمن والحياة، جامعة نايف العربية

تصور مقترح لتفعيل المسؤولية المجتمعية في وظائف الجامعات السعودية

نوف بنت سليمان الخليوي

جامعة الملك سعود

ملخص البحث:

تتحقق المسؤولية المجتمعية في الجامعات USR من خلال قدرة الجامعة على النهوض بأدوارها المجتمعية بفعالية، وسعيها لتحقيق تطلعات أصحاب المصلحة. وتقوم الجامعات بأدوارها عادة من خلال وظائفها الأساسية كالتدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع والإسهام المهني. ويتضمن مفهوم المسؤولية المجتمعية في الجامعات الإلتزام الأخلاقي بمبادئ ينعكس تأثيرها على مجتمع الجامعة الداخلي، كما يمتد أثرها على المجتمع الخارجي أيضاً. وتبرز الحاجة لتفعيل المسؤولية المجتمعية في الجامعات لتوجيه وظائف الجامعات بما يضمن وفائها بالتزاماتها، وتحقيق أدوارها المجتمعية. وتحرص الجامعات الرائدة عالمياً على تحقيق مسؤوليتها المجتمعية بما تؤديه من أنشطة، كما ظهرت العديد من التجمعات العلمية للجامعات التي تبنت هذا الاتجاه. كما قدمت وزارة التعليم العديد من المبادرات التي تبرز الاهتمام المحلي بدعم المسؤولية المجتمعية في الجامعات السعودية.

وتسعى الدراسة الحالية إلى تقديم تصور مقترح لتفعيل المسؤولية المجتمعية في الجامعات السعودية عبر وظائفها الأساسية، وذلك بعد مراجعة للدراسات السابقة والأدبيات ذات العلاقة بالموضوع، والتوصل إلى آلية تمكّن الجامعات من تحقيق مسؤوليتها المجتمعية بفعالية من خلال أداء تلك الوظائف.

المقدمة:

تعتبر الجامعات مراكز علمية تخدم توجهات المجتمع، وتُحدث حركة علمية وفكرية وثقافية، تحفظ تراثه وتجدده، وتفحص واقعه للكشف عن مشكلاته وتقديم الحلول المناسبة. كما تخدم مجتمعاتها عن طريق تحقيق التنمية المستدامة فيه وتطويره وقيادة التغيير فيه لتلبية احتياجاته وتحقيق رفاهية أفراده. وصار على الجامعة أن ترتبط بقضايا المجتمع عبر تحملها مسؤوليات في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والإسهام في ازدهار المجتمع.

ويُعتبر مفهوم المسؤولية المجتمعية اتجاه حديث بدأ يمثل قضية بارزة من قضايا الجامعات، ويؤثر في رسم أدوارها في المجتمع. ويتطلب ذلك تبني مجتمع الجامعة للمسؤولية المجتمعية، كإطار عمل أخلاقي يحكم قرارات الجامعة وعلاقاتها. ويحقق تبني الجامعة للمسؤولية المجتمعية مكاسب عديدة للجامعة والمجتمع، إلا أنه يواجه تحديات عديدة، تبدأ من تحديد مفهومه وبث ثقافته في مجتمع الجامعة، والتعامل مع المعوقات التنظيمية والبشرية والبيئية، والوصول إلى صنع القرارات واتخاذها ضمن إطاره الأخلاقي.

ويمكن ملاحظة الفرق بين وظيفة خدمة الجامعة للمجتمع وتبني الجامعة لمفهوم المسؤولية المجتمعية، فوظيفة خدمة المجتمع كما يعرفها شانون وشونفليد Shoefeld & Shanon هي نشاط تعليمي موجه إلى غير طلاب الجامعة، بغرض إحداث تغيرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة (عامر،٢٠٠٧)، وقد تتسم تلك الأنشطة المتنوعة بعدم التنسيق، مما يجعلها تفشل في إحداث تأثير كبير على المجتمعات (Kezar،2006). أما المسؤولية المجتمعية للجامعة فتمتاز بمزايا جوهرية في كونها إلتزام أخلاقي مستمر، وتؤثر على جميع الخطط والقرارات التي تُتخذ في الجامعة، وتنعكس على جميع وظائف الجامعة، وتبرز من خلال رسالة الجامعة وأهدافها، وتحد من تركيز رسالة مؤسسات التعليم العالي على الإعداد الوظيفي فقط، كما تقدم إلتزاماً مؤسسياً بجانب الإلتزام الشخصي للأفراد (Kezar،2006) ، (Sagintayeva et al،2011).

ويحقق تفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات مكاسب عديدة، فهو يعزز موقع الجامعة وسمعتها داخل المجتمع (Minea،2013) ،(Navarrete et al،

2012) ، (Sagintayeva et al، 2011) ، ويساعد على تحقيق عوائد طويلة الأجل في الاستثمار الاجتماعي (Hersh & Schneider,2005) ، وعلى الاستفادة من الموارد المتاحة (عواد،٢٠١٠) ، كما يعمل على توسيع أدوار الجامعات وتفاعلها مع قضايا المجتمع (وزارة التعليم العالي،٢٠١٣)، ويسهم في رسم استراتيجيات تحسين التدريس والتعلم، والإطار البحثي، وفي الحصول على التمويل (Doval & Doval, 2010).

أما على الصعيد المحلي، فيحظى مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعة وتعزيزها باهتمام وزارة التعليم العالي، حيث أطلقت مبادرة "تعزيز المسؤولية الاجتماعية للجامعات السعودية" لتحقيق التعاون والمشاركة العلمية والعملية الفاعلة بين الجامعات والمجتمعات المحلية (وزارة التعليم العالي،٢٠١٣). كما أقامت الوزارة المؤتمر الدولي الرابع للتعليم العالي لعام ٢٠١٣ تحت عنوان "المسؤولية الاجتماعية للجامعات" (http://ieche.com.sa).وهو ما يدفع الجامعات للسعي من أجل تأكيد تفعيلها لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، إنطلاقاً من هوية الجامعة والرسالة التي تحملها. مما يُبرز أهمية تحديد مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات، والتعرف على مجالاتها في وظائف الجامعة، والتوصل إلى تصور مقترح لتفعيل المسؤولية المجتمعية في وظائف الجامعات السعودية.

مشكلة الدراسة :

تشير بعض الدراسات إلى وجود انفصال واضح وانعدام توازن بين عمليات البحث العلمي والتدريس الأكاديمي والخدمة المجتمعية في مؤسسات التعليم العالي (Burkhardt & Merisotis, 2006).كما تشير دراسات إلى عجز الجامعات عن بناء علاقة تفاعلية قوية مع مجتمعاتها من جهة، وإلى قلة دعم المجتمع لجهود التطوير في الجامعة من جهة أخرى، وإلى انخفاض في مستوى التعاون والشراكة بين الجامعة والمؤسسات المجتمعية الأخرى (حسن،٢٠٠٧).

وفي إعلان باريس ١٩٩٨ الصادر عن اليونسكو في المؤتمر العالمي للتعليم العالي تأكيد على أن من أهم أدوار التعليم العالي، إسهامه في تكوين المجتمع وتحقيق التنمية وإعداد القوى البشرية المتخصصة، لتحقيق النمو والازدهار الوطني والمنافسة العالمية (وزارة التعليم العالي،٢٠١١). وتؤكد العديد من الدراسات بأن تبني الجامعة للمسؤولية

المجتمعية يجعلها قادرة على تقديم الخدمة المجتمعية على أساس أكاديمي، والذي ثبت نجاحه كاستراتيجية لتعزيز التعلم، وزيادة الشعور بالمسؤولية الاجتماعية، والمشاركة المدنية، وقيادة التغيير في المجتمع (Johnston et al, 2004)، كما تشير دراسات إلى أن ذلك يحقق التكامل بين وظائف الجامعة المختلفة ومكوناتها (Johnston et al، 2004)، (Hersh & Schneider، 2005).

وقد أدركت وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية أهمية مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعة، وشجعت الجامعات السعودية على تبني هذا المفهوم، حيث أطلقت مبادرة "تعزيز المسؤولية الاجتماعية للجامعات السعودية" (وزارة التعليم العالي،١٤٣٤)، كما أقامت المؤتمر الدولي الرابع للتعليم العالي لعام ٢٠١٣ بعنوان "المسؤولية الاجتماعية للجامعات"(http://ieche.com.sa).

إلا أن واقع تفعيل الجامعات السعودية لمسؤوليتها المجتمعية لم يخضع لدراسات كافية.

ونتيجة ما سبق، ولحداثة مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات، وانسجاماً مع التوجهات العالمية للتعليم العالي، واهتمام وزارة التعليم العالي بتبني المفهوم، وربط الجامعة بقضايا المجتمع، وتعزيز ارتباطها فيه، أتت هذه الدراسة لتحديد مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات، ومجالاتها في وظائف الجامعة، والتوصل إلى تصور مقترح لتفعيل المسؤولية المجتمعية في وظائف الجامعات. وبناءً عليه تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في: الحاجة إلى بناء تصور مقترح لتفعيل المسؤولية المجتمعية في وظائف الجامعات السعودية. لذلك يتحدد السؤال الرئيس للدراسة الحالية بالآتي: ما التصور المقترح لتفعيل المسؤولية المجتمعية في وظائف الجامعات السعودية؟

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تقديم تصور مقترح لتفعيل المسؤولية المجتمعية في وظائف الجامعات السعودية.

منهجية الدراسة:

تتبع الدراسة الحالية المنهجي الوصفي التحليلي، حيث تُجمع معلومات وبيانات عن واقع الظاهرة المدروسة، ومن ثم يتم تنظيمها والتعبير عنها كمياً أو كيفياً، والوصول إلى استنتاجات وتعميمات تؤدي إلى فهم الظاهرة، بتحديد وضعها الحالي

ومدى صلاحيته أو الحاجة لإحداث تغييرات جزئية أو أساسية فيه، بغاية المساعدة في تطوير الواقع (عبيدات، وعبدالحق، وعدس، ٢٠٠٤). كما أن البحوث الوصفية تقترح الخطوات أو الأساليب التي يمكن أن تُتبع في ضوء معايير معينة، للوصول بالظاهرة إلى الصورة المطلوبة على ضوء تلك المعايير (جابر وكاظم،١٩٨٤،٤٠). وتم اختيار هذه المنهجية لكونها المناسبة لتحقيق هدف الدراسة.

مصطلحات الدراسة:

المسؤولية المجتمعية للجامعة: يقصد بالمسؤولية المجتمعية للجامعة في الدراسة الحالية «أداء الجامعة لأدوارها المجتمعية التي التزمت بها أخلاقياً، وذلك ضمن وظائفها الأساسية المتمثلة في التدريس والبحث العلمي والخدمة المجتمعية والإسهام المهني».

الإطار النظري: يتناول هذا الجزء عرض لأدبيات الدراسة، وتم تقسيمها إلى مبحثين هما: مبحث المسؤولية المجتمعية للمنظمات، ثم مبحث المسؤولية المجتمعية للجامعات.

المبحث الأول: المسؤولية المجتمعية للمنظمات.

مفهوم المسؤولية المجتمعية للمنظمات CSR:

إن مفهوم المسؤولية المجتمعية يعد مفهوماً جديدا وثقافة حديثة على المجتمع (رحال، ٢٠١١،). ففي حين كان يتم النظر إلى المسؤولية المجتمعية كواجب أخلاقي تؤديه منظمات الأعمال ضمن تأثير تيار أخلاقيات الأعمال (تميزار وضياف، ٢٠١٢)، ظهر تيار آخر يرى أن مفهوم المسؤولية المجتمعية للمنظمات وتطوره يعود بالأساس إلى نظرية العقد الاجتماعي (الطاهر، ٢٠٠٧)، حيث يُنظر للعلاقة بين المنظمة والمجتمع كعلاقة عقد، تتحدد فيه مجالات الأداء الاجتماعي بحسب المسؤوليات التي تلتزم بها المنظمة لصالح المجتمع (الطاهر، ٢٠٠٧). كما يوجد تيار ثالث يؤكد على تمكين مسيري العمل في المنظمة مع الأخذ بالاعتبار توقعات جميع الأطراف ذات المصلحة لمنتجات المنظمة، بما فيها البيئة، باعتباره أساس المسؤولية الاجتماعية للمنظمات (تميزار وضياف، ٢٠١٢).

عرّف دراكر Drucker (١٩٧٧) المسؤولية المجتمعية للمنظمات بأنها "التزام المنظمة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه" (عواد، ٢٠١٠،٨) ، فيما عرّفها هولمز Holmes بأنها "التزام أخلاقي وإنساني وأدبي، تتحمله المنظمات تجاه المجتمع العاملة به، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة المجتمعية، كمحاربة الفقر وتحسين

الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص العمل وحل مشاكل الإسكان" (ضياء، ٢٠٠٩) ، حيث ركزت هذه التعريفات على أن المسؤولية المجتمعية للمنظمة موجه نحو المجتمع الخارجي. فيما ركزت أخرى على دور إدارة المنظمات في المسؤولية المجتمعية، كتعريف عمر وآخرون (٢٠١٢) بأنها "ثقافة الالتزام بالمسؤولية ضمن أولويات التخطيط الإستراتيجي للمنظمة، وتوفير الدعم والمساندة التامة من قبل الإدارة العليا تجاه التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث الإقتصادية والمجتمعية والبيئية". وركزت بعض التعريفات على إشراك العاملين في المنظمة في تبني والاستفادة من المسؤولية المجتمعية للمنظمة، كتعريف تعريف منتدى قادة الأعمال الدولي "أسلوب في العمل يقود المنظمة إلى الإنفتاح والشفافية مع الموظفين فيها وتحسين علاقاتها الخارجية مع المجتمع من أجل استدامة المؤسسة في المجتمع، وديمومة المنظمة مع كافة المساهمين" (مخلوف). وأكدت الكثير من التعريفات على الاعتبارات الأخلاقية التي تصطبغ بها القرارات التي تتخذها المنظمات بناء على أهداف مجتمعية استراتيجية تسهم في التنمية المستدامة، كتعريف روبنز Robbins "المسؤولية المجتمعية للمنظمة تستند إلى اعتبارات أخلاقية مركزة على الأهداف بشكل التزامات بعيدة الأمد تفي بها المؤسسة بما يعزز صورتها في المجتمع" (ضياء، ٢٠٠٩). وجاء تعريف كارول Carroll الذي مثّل نقلة في توسيع مفهوم المسؤولية المجتمعية للمنظمات ضمن بحوثه الرائدة في المجال ليعرّف المسؤولية المجتمعية للمنظمات بأنه "التزام المنظمة بأن تضع نصب عينيها خلال عملية صنع القرارات الآثار والنتائج المترتبة عن هذه القرارات على النظام المجتمعي الخارجي بطريقة تمكن إيجاد توازن بين مختلف الأرباح الاقتصادية المطلوبة والفوائد المجتمعية المترتبة عن هذه القرارات" (ضياء، ٢٠٠٩). ثم جاء التعريف الأشمل في مواصفة الايزو ٢٦٠٠٠ للمسؤولية المجتمعية، حيث عرفته بأنه "مسؤولية المنظمة تجاه تأثيرات قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة، وذلك من خلال سلوك أخلاقي يتسم بالشفافية، والذي من شأنه المساهمة في التنمية المستدامة متضمنة صحة ورخاء المجتمع، ويأخذ في الاعتبار توقعات الأطراف المعينة، ويتماشى مع القوانين المطبقة ومعايير السلوك الدولية، ويدمج عبر المنظمة ويمارس من خلال علاقاتها (ISO26000, 2010).

ويرتبط مفهوم المسؤولية المجتمعية للمنظمات بنظرية أصحاب المصلحة (الأطراف المعنية) Stack Holders Theory، حيث يلعب أصحاب المصلحة الدور الرئيسي في تحديد إطار مفهوم المسؤولية المجتمعية (Tetřevová & Sabolová, 2010). ويقصد بأصحاب المصلحة: الأفراد أو المجموعات أو المنظمات التي لها اهتمام بأداء ونجاح

المنظمة، وكل فرد أو جماعة يؤثر أو يتأثر بتحقيق أهداف المنظمة (عيشوش وكرزابي، ٢٠١٢). وتتضمن نظرية أصحاب المصلحة بأن على المنظمات تصميم استراتيجية المسؤولية المجتمعية التي تلبي احتياجات المؤثرين بشكل مباشر أو غير مباشر في أنشطتها، مع الأخذ بأهمية المساهمين الأساسيين في الشركات، وتحديد الفائدة من المؤثرين أو المتأثرين بالعمل. حيث أن المساهمين يوفرون رأس المال، والموارد المادية، أوالمعرفة، وتستطيع المجتمعات المحلية توفير البنية التحتية والموقع، ويستطيع الموظفين والإداريين تقديم الخبرة والقيادة والالتزام، ويستطيع العميل تقديم الولاء، وتستطيع وسائل الإعلام عرض صورة إيجابية مشتركة (Nadeem & Kakakhel، 2013).

المبحث الثاني: المسؤولية المجتمعية للجامعات.

مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات USR:

قدم العديد من الباحثين محاولات مختلفة لتعريف المسؤولية المجتمعية للجامعة، باعتبارها منظمة أعمال ذات طابع خاص. فقد عرفها أحمدي وتافاريه Ahmadi & Tavreh (٢٠١١) بأنها "جميع الأنشطة التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي وتحقق خلالها خدمات للمجتمع بالتدريس والبحث والخدمات الأخرى لبيئة المجتمعات". وتعريف اسفيجاني Esfijani (٢٠١٣) "أن تتحمل الجامعات مسؤوليات تجاه مجتمعاتهم المحلية والجهات المعنية، وأن تضع المنافع الاجتماعية في مقدمة أرباحها". وجاء تعريف مؤتمر التعليم العالي الرابع (٢٠١٣) متفقاً مع هذا التعريف مع تحديد أكثر دقة، حيث عرفها بأنها "التزام بتشرب وممارسة مجموعة من المبادئ والقيم من خلال وظائفها الرئيسية المتمثلة في التدريس والبحث العلمي والشراكة المجتمعية والإدارة المؤسسية".

فيما اتفقت أغلب التعريفات الأخرى على أن المسؤولية الاجتماعية للجامعة تمثل سياسة أخلاقية تبني عليها الجامعة قراراتها التي تحكم أنشطتها من أجل تعزيز التنمية البشرية، كتعريف جيمينيز Jimenez (2007) "القدرة على نشر وممارسة مجموعة من المبادئ والقيم من خلال أربعة أنشطة: الإدارة والتدريس والبحوث والأنشطة الإضافية، وتبني الجامعات مسؤوليتها الأكاديمية والتنظيمية على المفاهيم الأخلاقية التي تتوافق مع احتياجات المجتمع الذي تعمل فيه، وهي جزء من شخصيتها.

وتعريف نافاريتي وزملاؤه Navarrete ،et al (٢٠١٢) "القدرة على نشر وتطبيق سلسلة من المبادئ والقيم عن طريق عمليات رئيسية، تمثلها أنشطة التدريس والبحث والتواصل مع المجتمع، بهدف تعزيز التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والمجتمعية والبيئية". وتعريف فرانسوا فاليه (٢٠٠٧) للمسؤولية المجتمعية للجامعة "سياسة في نشاطات مجتمع الجامعة ذات أبعاد نوعية وأخلاقية تهدف إلى النهوض بالتنمية البشرية المستدامة من خلال حوار تشاركي مع المجتمع الذي تعمل فيه الجامعة" (كمال، ٢٠١١).

ومنها ما أضاف لذلك التركيز على دور الجامعة في معالجة آثار وجودها كمنظمة مؤثرة في بيئتها ضمن مجالات مختلفة، كتعريف عواد (٢٠١٠) "التزام الجامعات بمعالجة آثارها نحو المجتمع الذي توجد فيه بما يعزز التنمية المستدامة، في إطار من الفهم والإدراك القائمين على استخدام الدور التعليمي والتربوي للجامعة، للتأثير على الطلبة والعاملين بممارسة الأنشطة التي من شأنها تحقيق ذلك، وإسهام الجامعة بقيادة أنشطة المجتمع المحلي وريادته"، وتعريف شاهين (٢٠١١) "نهج أخلاقي عقلاني لإدارة الجامعة، يشمل الآثار التي يتركها هذا النهج على السياق الاجتماعي والإنساني والطبيعي، وعلى دوره الفاعل في تعزيز تطور إنساني مستدام للبشرية، وهي استراتيجية تسعى إلى التقليل من البصمة الأيكولوجية للمؤسسة عبر الاستخدام الرشيد للمصادر، وتسعى إلى تثقيف مجتمع الجامعة نحو أخلاقيات التنمية المستدامة". وتعريف ريزر (٢٠٠٨) "سياسة للجودة الأخلاقية في أداء أعضاء الوسط الجامعي (الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين) عن طريق الإدارة المسؤولة للآثار التربوية والمعرفية والعملية والبيئية التي تحدثها الجامعة، في إطار حوار تفاعلي مع المجتمع، لتعزيز التنمية البشرية المستدامة" (Vasilescu ،et al، 2010).

ويقصد بأصحاب المصلحة (المعنيين) في الجامعة: الطلاب باعتبارهم أعضاء أساسيين في المجتمع الأكاديمي، والحكومة على جميع المستويات، والمشاريع والأعمال التجارية، والشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة، والجهات الفاعلة المجتمعية والثقافية المختلفة، والاستجابة لاحتياجاتهم من خلال البحث والتعليم ونشر النتائج ونقل المعرفة (Doval & Doval، 2010).

مما سبق يمكن تعريف للمسؤولية المجتمعية للجامعة إجرائياً بأنه: أداء الجامعة لأدوارها المجتمعية التي التزمت بها أخلاقياً، وذلك ضمن وظائفها الأساسية المتمثلة في

التدريس والبحث العلمي والخدمة المجتمعية والإسهام المهني.

أهمية المسؤولية المجتمعية للجامعات :

أجمعت العديد من الدراسات على أهمية التزام الجامعات بمسؤوليتها المجتمعية (عواد، ٢٠١٠)، (Navarrete ،et al،2012)، (Minea، 2013). فالمسؤولية المجتمعية للجامعة تسهم في تحقيق رفاهية أفراد المجتمع الذي تخدمه، والإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للمجتمع الذي تعمل فيه (مخلوف، ٢٠١١). وقد بدأت الجامعات التعامل مع المسؤولية المجتمعية المشتركة كعامل استراتيجي مميز كما حدث في مجال الأعمال التجارية، حيث أنه أصبح شرطاً لضمان بقاء الجامعة وتكيفها مع بيئتها (Jorge، et al، ٢٠١٢). فالمسؤولية المجتمعية للجامعة تساعد الجامعات في تحسين صورتها وتعزيز قيمتها المؤسسية والأخلاقية أمام المجتمع (Navarrete ،et al، ٢٠١٢). ويذكر Dahan & Senol (٢٠١٢) بأن المسؤولية المجتمعية المشتركة من الاستراتيجيات المفضلة لمؤسسات التعليم العالي نظراً لأنها: تكسبها سمعة طيبة، وتعتبر ميزة تنافسية لها، وذلك يساعدها على بناء علاقة أخلاقية وشفافة مع أصحاب المصلحة، والسعي لتحقيق أهدافهم التي تتوافق مع التنمية المستدامة للمجتمع. حيث أن زيادة استقلالية الجامعة، يعطي مجالاً للتمايز بين الجامعات. وترفع قدراتها العلمية الخاصة، كما أن ذلك يفيدها في أن تصبح قادرة على الوفاء بمسؤوليتها المجتمعية بشكل أفضل (Ahmadi & Tavreh.(2011 ،

ذكر عواد (٢٠١٠) في دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات جوانب من المكاسب التي يمكن للجامعات المحلية أن تجنيها من تبني المسؤولية المجتمعية هي:

١. تعزز موقعها وسمعتها داخل المجتمع، وزيادة الإحساس الواضح بأهداف الجامعة ورسالتها.
٢. تحقق عوائد طويلة الأجل في الاستثمار الاجتماعي.
٣. تتيح الفرصة لابتكار واختيار منتجات وخدمات جديدة.
٤. تزيد انتماء المجتمع لها وتعزز روح فريق العمل في الجامعة، مما يبقيها مركز إشعاع حضاري واجتماعي يهدف إلى تنمية المجتمع اقتصادياً وثقافياً وعلمياً.

وتُظهر دراسة Navarrete ،et al (٢٠١٢) بأن أخذ الجامعات بالمسؤولية المجتمعية في جمهورية تشيلي يرجع إلى عدة أسباب، أعلاها الضغوط الخارجية التي تتعرض لها

الجامعة، ثم رغبتها في تعزيز سمعتها. كما أن من الأسباب أن أخذ الجامعات بالمسؤولية المجتمعية أصبح نمطاً سائداً، كما أنه يمثل عامل جذب للأساتذة المتميزين والاحتفاظ بهم، ويكسب الجامعة ميزة تنافسية. وأدنى تلك الأسباب هو جذب الطلاب المتميزين والاحتفاظ بهم، والحد من تكاليف العمل.

وفي دراسة جونستون وزملاؤه Johnston el at (٢٠٠٤) قدم دراسة حالة لمبادرة خدمة مجتمعية ذات أساس أكاديمي. تم تبنيها كاستراتيجية لتعزيز التعلم، وزيادة الشعور بالمسؤولية الاجتماعية، والمشاركة المدنية. أفادت المبادرة الطلاب في المجالات التالية:

١. الاستمرارية والمشاركة: حيث أن تجارب تعلم الخدمة المجتمعية القائمة على أكاديمي هي جزء من دورات تقدمها الكليات أسبوعياً على مدى فصل دراسي على الأقل، والبرنامج مرتبط بمجموعة من الدورات في مختلف التخصصات، كعلم الإنسان، والدراسات الحضرية، والصحة والمجتمع، والتمريض.
٢. الأهداف الوظيفية والمشاركة المدنية: باستراتيجية المبادرة تساعد الطالب لإيجاد سبل لسد الفجوة بين الاحتياجات المجتمعية والموارد المتاحة في الجامعة.
٣. التعليم القائم على الأنثروبولوجيا: حيث يتم دمج أجزاء عديدة من التخصص وبناء إطار لمنحة دراسية من العديد من المنهجيات المستخدمة، وهو ما رفع مستوى المهارات التحليلية لدى الطلاب، وإحساسهم المفاهيمي، نتيجة الخبرات المكتسبة في المبادرة.

فلسفة المسؤولية المجتمعية للجامعة وانعكاس ذلك على طبيعتها :

تشير العديد من الدراسات إلى أن المتغير الأساس في بقاء المنظمة أو انسحابها من العمل يكمن في مدى انسجامها واتفاقها مع البيئة التي تعمل بها، ومدى استجابتها لحاجات ومتطلبات المجتمع، ومقدار تفاعلها مع المنظمات الأخرى (الرحاحلة). في حين أن المعتقد الرئيسي للمسؤولية المجتمعية هو العقد الاجتماعي بين أصحاب الحصص والمجتمع، الأمر الذي يعتبر متطلب رئيسي للمجتمع المدني (مروثر وأرس ٢٠٠٨ في Nejati et al، 2011)).

إن ظهور الجامعات كان نتيجة لحاجات أحس بها أبناء مجتمعاتها وقادة الفكر فيها، فهي

تعمل دائماً لسد هذه الحاجات، لذا فإن للجامعة دور شامل جامع لأهداف كثيرة منها الإنمائي، والثقافي، والإنساني، والإقتصادي ونتيجة لاتساع دورها، اُعتبرت الجامعة من المؤسسات المجتمعية الرائدة وتوسعت وظائفها واهتماماتها (العيدروس، ١٤٣٢،ص ١٠٨)، وصارت الجامعات مطالبة بالانفتاح على المجتمع المحيط بها واحتياجاته المتغيرة، وذلك بوضع الخطط الملائمة لتحقيقها، وأن تكون الجامعات مصدر قوة في إحداث التغير وتوجيهه (العتيبي، ص٤). وفيما تدعو المسؤولية المجتمعية إلى تبني غايات في إطار أخلاقي، يضمن خلاله المجتمع أن تُوجه الجامعة جميع مساعيها في سبيل تحقيق غايات تتسم بارتباطها برفاهية المجتمع.

تنبع مسؤولية الجامعات تجاه المجتمع مباشرة من رسالتها المجتمعية التي تحتوي على المهام الرئيسية للجامعة (Navarrete، 2012)، وهناك فلسفتان يقوم عليها إنشاء الجامعات وتحددان أهدافها ودورها في المجتمع، هما (قطب، ٢٠٠٨، ٣٤- ٣٥) :

١. فلسفة ابستمولوجية (معرفية) : فالجامعة هي مكان الدراسة والبحث العلمي ووظيفتها علمية معرفية.
٢. فلسفة اجتماعية سياسية: فالجامعة هي المكان الذي يدرس أوضاع المجتمع ومشكلاته، ويسعى لإيجاد الحلول، بالتالي توظف الجامعة إمكاناتها لمعالجة المشكلات المجتمعية.

في حين أن تبني أحد الفلسفتين دون الأخرى يؤدي إلى قصور في دورها، لذلك فإنه من الضروري الموازنة بين الفلسفتين. فجامعات اليوم مطالبة بالانفتاح أكثر على المجتمع ومطالبه المتغيرة، وأن تكون مصدر قوة في إحداث هذا التغير وتوجيهه (العتيبي، ٢٣٤١)، ولم يعد كافياً اقتصار الجامعة على نقل المعلومات، بل عليها دور شامل جامع لأهداف كثيرة، منها الإنمائي والثقافي والإنساني والاقتصادي (العيدروس، ٢٣٤١).

إن المهام الأساسية للجامعة هي بإيجاز (الباوي وغازي، ٢٠١٠) :

١. توفير التعليم العالي لتطوير الطلبة علمياً وأخلاقياً وفكرياً
٢. تدريب الطلبة على المهارات التي يحتاجها سوق العمل
٣. تبني البحث العلمي الذي يقدم حلولاً لمشكلات المجتمع
٤. تقديم الخدمات الاستشارية للنشاطات التنموية المحلية والدولية.

وتبعا لنظرية بارنيتBarnett (٢٠٠٢) فإن للمؤسسة الجامعية أربعة أهداف

رئيسية هي (Minea، ٢٠١٣):

١. متابعة رأس المال البشري المستخدم عن كثب، حتى تعزز رؤوس الأموال الأخرى التي تمتلكها الجامعة
٢. تحسين نوعية الحياة، على مستوى الجامعة وعلى مستوى موظفيها على حد سواء
٣. تقديم فرص حياتية للأفراد للعب أدوار هامة في المجتمع
٤. تطوير قدرة التعلم الذاتي على مستوى المجتمع، بالتالي تكون التحولات الحادثة فيه هي نتاج عملية التنمية الذاتية العقلانية للأفراد.

ومما سبق، يمكن التوصل إلى أن فلسفة المسؤولية المجتمعية للجامعة تقوم على ما يلي:

١. فلسفة المجتمع الذي انشأ الجامعة.
٢. أن إحداث أثر إيجابي في المجتمع هو من أدوار الجامعات.
٣. أن الجامعة تعتبر من أعظم المساهمين في تشكيل أفراد المجتمع.
٤. فلسفة ورؤية الجامعة.
٥. للجامعة دور رئيسي في نشر المسؤولية المجتمعية.
٦. أن أعضاء هيئة التدريس هم رواد النهضة في المجتمع.
٧. أن طلاب الجامعة هم قادة المستقبل وصانعيه.

أهداف المسؤولية المجتمعية للجامعات:

تهدف المسؤولية المجتمعية للجامعة إلى دعم تطوير البيئة الجامعية بشكل رئيسي، وذلك من أجل تيسير تحقيق مهمتها (Tetřevová & Sabolová، 2010). وهناك أسباب تفسر تبني المسؤولية المجتمعية من جانب الجامعات (Marinescu،et al، 2010) :

- الجامعات هي المساهم الرئيسي لتشكيل الموظفين الجدد في المؤسسات العامة والخاصة
- تلعب الجامعات دور رئيسي من الناحية التعليمية والبحثية في المجتمعات التي تعمل فيها المؤسسات.

- الجامعات تساعد الأفراد على إيجاد التوازن بين احتياجاتها الشخصية والرغبات واحتياجات المجتمع.
- ارتفاع الوعي الجماعي للطلاب والأساتذة مما يخلق الحاجة إلى تنفيذ المبادرات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية المشتركة.

تعتبر المسؤولية المدنية أحد صور المسؤولية المجتمعية، وهي أحد المهام التي تقوم بها الجامعات ضمن رسالتها المجتمعية، كما أن المعايير العالمية في تصنيف الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية على اختلاف مستوياتها تعنى بمدى تبني الجامعة لهذه المسؤولية وقدرتها على الوفاء بها (مرسي وعبدالله، ٢٠١٠، ٢٣٢). حيث أن تعهد الجامعات بتنمية المسؤولية المدنية ينطوي على العديد من الفوائد، منها (Center for student in Higher Education, 2005) :

١. دعم الروابط بين الإنجاز المدني والأكاديمي وبين البحث والتدريس.
٢. إعادة تنشيط أعضاء هيئة التدريس بالكلية لاهتمام بثقافة التعهد المدني.
٣. ربط الجامعة بصانعي السياسة.
٤. بناء قدرات بحثية تتعلق بمجالات بحثية متعددة.
٥. بناء مجتمع بحثي يرتبط بالقضايا السياسية التي تمثل تحدياً للمجتمع المحلي.
٦. جلب موارد جديدة وتمويل إضافي.
٧. بناء رأسمال اجتماعي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والمجتمع المحلي.

معوقات المسؤولية المجتمعية للجامعات :

أظهرت دراسة علي الرحمن وأسامة (٢٠٠٩) بأن التحديات التي تواجه جامعة الأحفاد للبنات للنهوض بمسؤوليتها المجتمعية تنقسم إلى نوعين من العوامل كالتالي:

- عوامل خارجية : هي ضعف التمويل الذي تتلقاه الجامعة، والاضطرابات السياسية، غياب السياسات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية في نظام وزارة التعليم العالي، رفض المجتمع للتغيير والنظرة التقليدية لدور الجامعة.
- عوامل داخلية : هي ضعف وعي بعض أعضاء هيئة التدريس بدور الجامعة في المسؤولية المجتمعية نتيجة النظرة التقليدية لدورها، وجود فجوة بين

احتياجات المجتمع واهتمامات بعض الطالبات، محدودية الموارد واللوجستيات للجامعة، ضعف الدعاية الإعلامية لأنشطة الجامعة وغياب التوثيق.

كما أن من العوامل التي تحد الجامعة من الاضطلاع بالمسؤولية المجتمعية نقص الموارد، وسوء الإدارة، وتضارب المصالح، ونقص المعلومات نتيجة لسوء عملية الاتصال (Minea، 2013). أما العوائق التي تحول دون مشاركة أعضاء هيئة التدريس في العمل المجتمعي في بيئة الجامعة البحثية هي ما يلي (Moor & Ward، 2010):

١. عدم توفر التمويل المستمر للمنح الدراسية القائمة على المشاركة المجتمعية
٢. بيئة الجامعة تعيق أعضاء هيئة التدريس من المشاركة المجتمعية

متطلبات المسؤولية المجتمعية للجامعة:

إن من المهم دمج المسؤولية المجتمعية في أنشطة الجامعة الاستراتيجية(Minea، 2013) ، (شاهين،٢٠١١) ، (مخلوف،٢٠١١)، بل إنه لنجاح المسؤولية المجتمعية للجامعة، فإن عليها تبني المفهوم كمنهج خفي، يرتبط بجميع أنشطة الجامعة ومهامها (Del Carmen, et al, 2010). وتنبع مسؤولية الجامعات تجاه المجتمع مباشرة من رسالتها المجتمعية التي تحتوي على المهام الرئيسية للجامعة (Navarrete, el at, 2012). حيث تهدف إلى العمل باعتبارها عناصر أساسية في تعزيز الشبكات المؤسسية والمجتمعية التي تدعم السياسات العامة المحققة للتنمية المستدامة (ليتا وسيلفا في Doval & Doval, 2010).

إن نموذج تعزيز المصلحة العامة للتعليم العالي الذي قدمه باسك Pasque (٢٠٠٦) يوضح أن المسؤولية المجتمعية للجامعة تتطلب تحقيق العناصر الأربعة التالية (Pasque et,al, 2006) :

١- بناء إدراك وتأييد عام
٢- إدراج المشاركة المجتمعية والخدمة العامة في ثقافة التعليم العالي
٣- تشييد شبكات وشراكات
٤- دمج المشاركة والمسؤولية المجتمعية في بنية منظومة التعليم العالي.

ولتحقق الجامعة التزامها بالمسؤولية المجتمعية، فإن عليها بلورة عملية تحول تدريجي، حتى تتمكن من تطبيق سياسة المسؤولية المجتمعية للجامعة في مجالات عملها الرئيسية:

الإدارة، وبرامج التعلم، والمشاريع الاجتماعية. يحدث التحول من خلال الخطوات التالية (Del Carmen, et al, 2010) :

١. أن تتجاوز الجامعات فهم المسؤولية المجتمعية كأنشطة ملحقة إضافية، وأن يتم التوعية لغرسها كمسؤولية ملزمة لدى أعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلاب.
٢. إجراء تشخيص ذاتي للجامعة، لتحديد الجوانب التي يمكن الإسهام فيها لخدمة قضايا التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المستدامة. والكشف عن جوانب القوة والضعف لدى الجامعة في هذا المجال.
٣. إعلان الجامعة بالتزامها الأخلاقي بالمسؤولية المجتمعية، في جميع تنظيماتها وأنشطتها.

قدّم الكيلاني (٢٠١١) في دراسته مستويات لممارسة المسؤولية المجتمعية في الجامعات، بحسب درجة اندماجها الفعّال في هذه المسؤولية، فقسمها إلى تسعة مستويات متدرجة تراكمياً، يتضمن فيها كل مستوى جميع المستويات السابقة له -باستثناء مستوى الممارسة السلبية كبداية- وهي كالآتي:

١- أن تتضمن رؤية الجامعة التزامها بخدمة المجتمع في أدائها
٢- أن تصيغ الجامعة برامجها الأكاديمية التي تطرحها وفق احتياجات المجتمع وبمشاركة ممثليه
٣- أن تتجه نحو البحث العلمي التطبيقي الذي يعالج مشكلات المجتمع ويعمل أن تصب نتائج الأبحاث في احتياجات المجتمع
٤- أن تعد التطوع في خدمة المجتمع قيمة أساسية من القيم التي تنميها لدى الطلبة وربط ذلك بالتعلم
٥- أن تربط برامجها بفلسفة التنمية الإنسانية المستدامة
٦- أن تشارك مع مؤسسات المجتمعات المحلية التي تعمل فيها في برامج ومشاريع ذات طبيعة خدماتية
٧- أن تتشارك مشاركة فعالة مع مؤسسات المجتمعات المحلية في برامج ومشاريع ذات طبيعة تنموية
٨- أن تطرح برامج اجتماعية مباشرة عبر مبادرتها الذاتية تقوم على خدمة المجتمعات المحلية بطريقة مهنية

٩- أن تطرح برامج اجتماعية مباشرة في خدمة المجتمعات المحلية المبنية على حقوق الإنسان

وتؤكد الدراسات بأن لبيئة الحرم الجامعي تأثير جوهري على تنمية القيم والشخصية، كما توجد علاقة إيجابية قوية بين جهد الطالب المكرس للأنشطة الهادفة للوفاء بمجال معين، والمكتسبات في هذا المجال. خاصة عندما يكون مجال الجهد متفقاً مع رسالة الجامعة والقيم التي تتبناها (Kuh، 2000). كما تشير الدراسات والبحوث المتخصصة في مجال العلوم المجتمعية والتربوية إلى ضرورة تبني الحرم الجامعي آليات متعددة لتنفيذ وتطبيق المهمة المدنية، وجعل الحرم الجامعي مكان لتنمية المثل والقيم والاتجاهات المدنية والمهارات المرتبطة بالمسؤولية المدنية (مرسي وعبدالله، ٢٠١٠، ص ٢٣٦- ٢٣٨).

شبكات تجمعات دولية للجامعات المهتمة بتعزيز المسؤولية المجتمعية لديها:

توجد العديد من الشبكات الدولية والتجمعات والإعلانات التي اتحدت من خلالها جهود الجامعات وأعضاء هيئة التدريس والقيادات الأكاديمية فيها للسعي معا إلى رفع أدائها في المسؤولية المجتمعية، ومن هذه الشبكات التي سيتم تناولها فيما يلي شبكة تالوار، والشبكة الدولية للمسؤولية المجتمعية الجامعية.

شبكة تالوار The Talloires Network :

شبكة تالور هي جمعية دولية من مؤسسات تعليم العالي الملتزمون بتعزيز الأدوار والمسؤوليات المدنية والاجتماعية للتعليم العالي. وقدمت الشبكة إعلان يلتزم فيه أعضاؤها الموقعون، والذين يمثلهم رؤساء الجامعات ووكلاؤهم. عقد مؤتمر تالوار عام ٢٠٠٥ في جامعة تافتس، وكان أول اجتماع دولي لرؤساء الجامعات مخصص لتعزيز الأدوار المدنية والمسؤوليات الاجتماعية للتعليم العالي، وحتى عام ٢٠١٠ بلغ أعضاؤها ٤٢١ كلية وجامعة في ٥٢ دولة، وصار مقر الشبكة في واشنطن العاصمة. نتج عن المؤتمر "إعلان تالوار عن الأدوار المدنية والمسؤوليات الاجتماعية للتعليم العالي". يرى أعضاء شبكة تالور أن مؤسسات التعليم العالي لا يمكن أن تكون معزولة عن المجتمع، ويؤمنون بأن الجامعات تمثل قوة حيوية وديناميكية في مجتمعاتها، وأن على الجامعات تضمين المشاركة المدنية وخدمة المجتمع في مهمات البحث العلمي والتدريس.

وقد تبنى أعضاء الشبكة مبادئ احترام التعلم المتبادل بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمعات، وتطبيق معايير التميز في العمل المجتمعي التشاركي، والتطلع للتنوع في نهج المشاركة المدنية، وتمكين الأفراد والجماعات لتعزيز العلاقات بين التعليم العالي والمجتمع، واعتراف العلماء بقيمة الخدمة والعمل في التدريس والبحث.

وتهدف الشبكة إلى توسيع برامج المشاركة المدنية في التعليم العالي من خلال التعليم والبحث والخدمة العامة، وتطبيق معايير التعليم العالي من التميز و استعراض الأقران لإشراك المجتمع المحلي، وتعزيز الشراكات بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمعات المحلية لتمكين الجماعات والأفراد ورفع كفاءة التعليم العالي، وتسهيل إنشاء شبكات إقليمية للجامعات مخصصة لإشراك المجتمع المدني. اعتمدت الشبكة على عدد من الاستراتيجيات لتحقيق رؤيتها، كدعم القيادات ورؤساء مؤسسات التعليم العالي، والسعي للمشاركة العالمية، ورفع الوعي العام ودعم المشاركة المدنية، ودعم أعضاء هيئة التدريس والتطوير الإداري.

وقد جدد المشاركون في مؤتمر مدريد ٢٠١١ التزامهم بإعلان تالوار ٢٠٠٥، وتم توسيع التزاماتهم لتشمل:

- تقديم المشاركة المدنية على الصعيد العالمي من خلال نشر أفضل الممارسات، وتشجيع الابتكار، وتطوير مجتمعات مهنية، سياسات دفاعية، وتأسيس علاقات مع المنظمات الخيرية.
- رفع الوعي العام بقيمة المشاركة المجتمعية للجامعة.
- تعزيز العمل والتعاون مع الشبكات الإقليمية.
- توسيع برامج الطلاب، ومشاركاتهم في المؤتمرات الدولية، وتوسيع فرص التبادل.
- المساعدة في إنشاء أدوات تقييم الأثر وجمع البيانات بشأن المشاركة المجتمعية للجامعات، وتقييم المشاركة المدنية للطلاب وكفاءتهم في المسؤولية المجتمعية.
- استكشاف وتطوير استراتيجيات للجامعات لزيادة الفرص الاقتصادية للشباب المحرومين.
- تعزيز برامج الاحتفاظ والوصول إلى الشباب الموهوب أكاديمياً في التعليم العالي من ذوي الدخل المحدود.

(Hollister, ea, al, 2012) ، http://talloiresnetwork.tufts.edu/

تحالف المسؤولية الاجتماعية الجامعية USR (الشبكة الدولية للمسؤولية الاجتماعية الجامعية USR Network-Global) :

يتألف التحالف من مجموعة من الجامعات حول العالم، والتي اتفقت على ضرورة تبنيها وتفعيلها للمسؤولية الاجتماعية الجامعية. تم عقد مؤتمر دولي للمسؤولية الاجتماعية الجامعية من قبل تحالف المسؤولية الاجتماعية الجامعية USR عام ٢٠٠٩ لتحديد وشرح مفهوم المسؤولية الاجتماعية الجامعية لجميع الجامعات الأعضاء، وتم في المؤتمر تأسيس اللجنة المنظمة للتحالف وإطارها الأساسي والاتفاق عليه. وقد قامت المجموعة بتعديل مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات CSR إلى الإطار المناسب للجامعات ضمن جهود ونماذج متعددة قدمها المشاركين.

تأسست الشبكة في الولايات المتحدة الامريكية من قبل منظمة Saninuj Sawasdikosolوهي منظمة أخلاقية، هدفت أن تكون مركز لتبادل المعرفة بالمسؤولية الاجتماعية الجامعية، من أجل تعزيز الدور المحوري للجامعات في التعليم وزرع المسؤوليات الاجتماعية لدى الجماهير. وتقدم الشبكة المساعدة بتوفير المعلومات والاتصالات في هذا الشأن. يفيد الانضمام إلى التحالف في الربط مع الشبكة العالمية للمسؤولية الاجتماعية الجامعية والزمالات، والمشاركة في مسابقة جائزة الشبكة العالمية للمسؤولية الاجتماعية الجامعية، والمشاركة المجتمعية بين الجامعات في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي.

ويوفر التحالف لأعضاءه الأدوات اللازمة لتعزيز المسؤولية الاجتماعية الجامعية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الإعلان عن المسؤولية الاجتماعية الجامعية، وتقديم برامج التطبيقات والمواد لمساعدة الجامعات في الانتقاء وتدريس المسؤولية الاجتماعية، وتقارير عن أفضل الممارسات والابتكارات للحرم الجامعي (Sawasdikosol, 2009) ، (http://www.globalusrnetwork.org/index.html).

الدراسات السابقة:

يستعرض الجزء التالي الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية ذات العلاقة بالدراسة الحالية، وقد تم ترتيبها من الأقدم إلى الأحدث.

دراسة جونستون وآخرون Johnston, Harkavy, Barg, Gerber, & Rulf 2004)) بعنوان: «The Urban Nutrition Initiative: Bringing Academically-Based Community Service to the University of Pennsylvania's Department of Anthropology» مبادرة التغذية في المناطق الحضرية: تقديم خدمات مجتمعية على أساس أكاديمي في قسم الانثروبولوجيا في جامعة بنسلفانيا". تهدف الدراسة إلى عرض مبادرة في جامعة بنسلفينيا في تقديم خدمة مجتمعية، كحالة دراسية، يتكامل فيها التعليم والبحث العلمي والخدمة المجتمعية. وهو برنامج تابع لمنظمة الخدمة المجتمعية القائمة على أساس أكاديمي، يشترك في تنفيذه مركز جامعة بنسلفينيا للشراكات المجتمعية وقسم الانثروبيولوجيا، مع المدارس والجامعات في مجتمع جامعة فيلادلفيا الغربية. يتم عبرها دمج منظم لتقديم الخدمة المجتمعية عل أساس أكاديمي في المناهج الأساسية لبعض التخصصات، واتخاذ خدمة المجتمع مبدأً للمنظمة بصورة أكاديمية، وتتسم أنشطة الطلبة فيها بسمات منها التعاون بين جميع المشاركين، التركيز على حل المشكلات المتعلقة بتحسين المجتمع، والدمج بين الأنشطة داخل وخارج الصف، والتركيز على العمل البحثي التشاركي.

دراسة Muijen (٢٠٠٤) بعنوان:«Corporate Social Responsibility Starts at University المسؤولية المجتمعية المشتركة تبدأ في الجامعة". هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية استخدام عمليات تعلم القيم في دمج المسؤولية المجتمعية في التعليم العالي، كتحدٍ مثير للاهتمام. حددت الدراسة استراتيجيتين في التعامل مع المسؤولية المجتمعية. وتصف الدراسة كيفية دمج الجوانب الأخلاقية في المناهج الدراسية في جامعة امستردام الحرة، كما تستعرض حالة دراسية أخرى لتعلم القيم في جامعة فيرجي، لتأكيد فرضية "أن مفهوم المسؤولية المجتمعية يؤكد على أن الجامعة بيئة مناسبة لبدء عملية التعلم مدى الحياة فيها". واستنتجت الدراسة من الحالتين أهمية تبني منهج وجودي لتعلم القيم المتصلة بالمسؤولية المجتمعية، كما استنتجت بأن الطبيعة المجازية غير الدقيقة للمسؤولية المجتمعية تعتبر ميزة عند استثمارها.

رراسة هيرش وسكندر (Hersh & Schneider 2005) بعنوان:«Fostering Per-

sonal & Social Responsibility on College & University Campus-es» تعزيز المسؤولية الشخصية والمجتمعية في حرم الكلية والجامعة". سعت الدراسة إلى توضيح مفهوم المسؤولية من جانبيها الشخصي والمجتمعي، وضرورة التفاعل بينهما، ودور الجامعة في تعزيزها. كما تناولت ما ورد في التقرير القومي الصادر في ٢٠٠٢ من قبل رابطة الكليات والجامعات الأمريكية AAC&U حول "نظرة جديدة للتعلم لأمة تتجه للكلية A New Vision for Learning as a Nation goes to Col-lege"، وصف التقرير كيف يكون لتعليم المتعلمين المسؤولية أثر يتجاوز الحرم الجامعي إلى المجتمع، كما وضح التقرير أهداف للتعليم لها أبعاد ترتبط بالمسؤولية الشخصية والمجتمعية. خلصت الدراسة إلى أن تعليم المسؤولية الشخصية والمجتمعية في الكليات والجامعات لا يحدث بالصدفة وإنما موجه، ويجب أن يتخلل ثقافة المؤسسة بالكامل سواء بالمناهج داخل الصف أو خارجه، وأن يعبر عنها في رسالة الجامعة، وأن تلتزم بها الإدارة.

دراسة جيليلاند وأتكنسون (Gilleland & Atkinson 2006) بعنوان: "The Scope of Social Responsibility in the University Research En-vironment نطاق المسؤولية المجتمعية في البيئة البحثية للجامعة". هدفت الدراسة إلى مراجعة الأدبيات التي تحدد دور الجامعة في التأثير على البيئة من خلال قراراتها الكبرى، باعتبارها منظمة مؤثرة في البيئة المحيطة. ووضحت الدراسة نظام البحوث العلمية في الجامعات الأمريكية كمظهر من مظاهر التأثير التي تحدثها الجامعة في بيئتها. ووضحت الدراسة الدور الإداري لاتخاذ القرارات الجامعية المؤثرة في مجال المسؤولية المجتمعية.

رراسة اكيرمان Ackermann (٢٠٠٧) بعنوان: «How to train Business Stu-dents for Corporate Social Responsibility at Universities and Business Schools كيفية تدريب طلبة إدارة الأعمال على المسؤولية المجتمعية المشتركة في الجامعات ومدارس إدارة الأعمال". هدفت الدراسة إلى تحديد ما ينبغي على الجامعات ومدارس إدارة الأعمال القيام به لتحسين تدريب طلاب إدارة الأعمال على قضايا المسؤولية المجتمعية، باعتبارهم قادة منظمات الأعمال في المستقبل. اعتمدت الدراسة على الخبرة الشخصية للباحث كبروفسور للإدارة العامة وإدارة الموارد البشرية في جامعة ستوتجارت Stuttgart بألمانيا من عام ١٩٧٥. أكدت الدراسة على أن يتم

التعامل مع التدريب على المسؤولية المجتمعية للطلبة باعتبارها خطوة في سلسلة من الخطوات لتقديم المسؤولية المجتمعية للجامعة. وتوصلت إلى أن نجاح منهج التدريب على المسؤولية المجتمعية المضمن في دراسة مقررات الإدارة يركز على إكساب الطلبة (الإنتباه، الإهتمام، الرغبة، الفعل) نحو قضايا المجتمع ويعزز المسؤولية المجتمعية لديهم، ومن المتوقع أن ينقل خبراتهم الإيجابية إلى منظماتهم في وظائفهم المستقبلية.

دراسة الباوي وغازي (٢٠١٠) بعنوان: "كفاءة عضو هيئة التدريس الجامعي في الربط بين العلم والتقنية والمجتمع في ضوء مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعة". هدفت الدراسة إلى تقدير كفاءة عضو هيئة التدريس في الربط بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع في ضوء مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعة. اعتمد البحث المنهج الوصفي، وتكونت العينة من ١٠٠ عضو هيئة تدريس بجامعة بغداد، ممن لا تقل خبرتهم عن ٥ سنوات، واستخدمت الاستبيانة كأداة للدراسة،تكونت من عبارات تمثل تقويم ذاتي لأعضاء هيئة التدريس. توصلت الدراسة إلى أن كفاءة أعضاء هيئة التدريس في الربط متوسطة، على الرغم من معرفتهم بأهمية ذلك. كما توصلت إلى أن غالبية أعضاء هيئة التدريس يركزون على الجانب النظري للعلم على بدلا من تحقيق التكامل المعرفي والتطبيقي.

رراسة مور ووارد Moor & Ward (٢٠١٠) بعنوان: "Institutionalizing Faculty Engagement through Research, Teaching, and Service at Research Universities إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة أعضاء هيئة التدريس من خلال البحث والتدريس والخدمة في الجامعات البحثية". هدفت الدراسة إلى معرفة الدوافع والإنجازات لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات البحثية نحو تطبيق أعمال تشاركية متكاملة بين التدريس والبحث العلمي وتقديم الخدمة في المجالات التي تهم المجتمع المحلي ويمكن مشاركته فيها. كما هدفت الدراسة إلى معرفة الدعم الذي يحصل عليه أعضاء هيئة التدريس في هذا المجال، والمعوقات التي يواجهونها. تم إجراء مقابلات مع ٢٠ من أعضاء هيئة التدريس في ١٥ مؤسسة بحثية. تم التوصل إلى فهم لكيفية

دمج أعضاء هيئة التدريس في مختلف جوانب عملهم، وأوجه الدعم والمعوقات فيه. وأكدت الدراسة على أهمية إلتزام الجامعة بدورها التشاركي في رسالتها، وإلى أهمية دور القيادات في تحقيق التشارك والتكامل.

رراسة ناجاتي وآخرينNejati ،et al (٢٠١١) بعنوان"Corporate social responsibility and universities: A study of top 10 world universities' websites المسؤولية المجتمعية المشتركة والجامعات: دراسة حول مواقع أفضل١٠ جامعات رائدة في العالم". هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع اهتمام الجامعات الرائدة عالمياً في المسؤولية المجتمعية، باعتبارها مراكز توليد المعرفة ومشاركتها مع المجتمع والعمل على حل مشكلاته، ومعرفة مدى إلتزام هذه الجامعات بالمفهوم. تم اختيار الجامعات العشر الأولى المختارة من قبل التايمز Times Higher Education (THE, 2009). وقام فريق البحث بفحص وتحليل محتوى مواقعها الإلكترونية، وتقاريرها السنوية. وتحليل محتويات المواقع التواصل الاجتماعي، والتقارير الاجتماعية، ومطابقة المجالات الرئيسية للمسؤولية المجتمعية المتعلقة بحسب المجالات الرئيسية السبعة التي تعتمدها وثيقة أيزو ٢٦٠٠٠ ISO26000 للمسؤولية المجتمعية للمنظمات، وتشمل: الحكم التنظيمي، وممارسات التشغيل العادلة، وحقوق الإنسان، والممارسات العملية، والبيئة، ومواضيع المستهلك (الطلاب)، والاندماج المجتمعي والتطوير. أظهرت النتائج أن الجامعات العالمية الرائدة ملتزمة بمسؤوليتها المجتمعية بشكل عام، بالرغم من وجود بعض الاختلافات في المجالات. فقد اتضح اهتمامها بأغلب المجالات المدروسة في المسؤولية المجتمعية للجامعة، فيما عدا مجال الاندماج المجتمعي والتطوير، لم يتم الإعلان عنه بشكل واضح في المواقع. وتوصلت الدراسة إلى أن الجامعات ملتزمة بالشفافية خاصة فيما يتعلق بالحكم التنظيمي، وتتيح الحقائق والأرقام المتعلقة بالجامعة كتقارير يمكن اطلاع الزوار عليها. وأعادت الدراسة ذلك إلى أن الجامعات تظهر مسؤوليتها واحترامها لأصحاب المصلحة. فيما يتعلق بالممارسات العملية؛ وحقوق الإنسان فقد قدمت الجامعات مصادر كافية عن مزايا الموظفين والتعويضات والتدريب والتطوير المقدم لهم، بالإضافة إلى تحقيق التنوع، كما أظهرت بعض الجامعات اهتماماً بالجانب الصحي والتوازن الحياتي لكوادرها. واتفقت الجامعات في اهتمامها بالمحافظة على البيئة وبتقديم مبادرات متعددة. أوضحت الدراسة أن الجامعات تتبنى مسؤوليتها المجتمعية كتوجه إستراتيجي، تعبر عنه برؤيتها ورسالتها. وأكدت الدراسة على أهمية الأخذ بأفضل السياسات والأنشطة التي تطبقها الجامعات الرائدة لتحقيق المسؤولية المجتمعية، مع ضرورة الأخذ بالاعتبار الاختلافات الثقافية والإجتماعية والإقتصادية، كي تتمكن من النجاح في تحقيق مسؤولياتها المجتمعية وفقاً لهويتها والمجتمع الذي تخدمه.

دراسة نافاريتي وآخرين Navarrete ,et al (٢٠١٢) بعنوان:"Preliminary analysis of social responsibility inside Chilean universities تحليل مبدئي للمسؤولية المجتمعية داخل الجامعات في جمهورية تشيلي". هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات وأبعادها. وتناولت المبادرات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية التي تنفذها جامعات جمهورية تشيلي، والطريقة التي يتم فيها دمج هذه المبادرات في العمليات الاستراتيجية للجامعات لاكتساب ميزة تنافسية في سوق التعليم العالي. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الاستطلاعي، واستخدمت العديد من الأدوات لجمع البيانات: مقابلات مديري جامعات وأعضاء هيئة تدريس وطلبة، واستطلاعات رأي، وتحليل للوثائق العامة والداخلية. توصلت الدراسة إلى نتائج، منها أن الجامعات تمارس مسؤوليتها المجتمعية نتيجة تعرضها لضغوط خارجية، أو من أجل تعزيز سمعتها، وأن العديد من أفراد الدراسة معلوماتهم قليلة حول مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعة، وأنه يغيب المنهج الدراسي الرسمي الذي يركز على مفهوم المسؤولية المجتمعية، فيما عدا تضمين بعض المبادئ المرتبطة بالمفهوم في بعض البرامج الدراسية.

رراسة نديم وكاكاخيل Nadeem & Kakakhel (2013) بعنوان«An Investigation into Corporate Social Responsibility (CSR) of Public Sector Universities in KPK التحقيق في المسؤولية المجتمعية المشتركة في الجامعات الحكومية في كي بي كي". هدفت الدراسة إلى معرفة علاقة أبعاد المسؤولية المجتمعية للجامعات بسمعتها، من خلال تحديد مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات الحكومية ومؤسسات التعليم العالي في منقطة كيبر بوكتن كوا في باكستان. كما هدفت إلى التعرف على وجهة نظر أصحاب المصلحة (الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والإداريين في الجامعات) حول أداء المسؤولية المجتمعية لهذه الجامعات وتطلعاتهم منها. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة العشوائية للدراسة من طلاب وأساتذة وموظفين إداريين في أربعة من جامعات القطاع. وتم توزيع استبانة بعبارات مقسمة على أبعاد المسؤولية المجتمعية للجامعات الحكومية، وهي المسؤوليات الأكاديمية؛ والإقتصادية؛ والقانونية؛ والأخلاقية؛ ومسؤولية الإيثار. توصلت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين واقع أبعاد المسؤولية المجتمعية للجامعات من وجهة نظر عينة الدراسة وتوقعاتهم لكل بعد. كما توصلت إلى وجود اختلافات كبيرة بين الواقع وتوقعات أصحاب المصلحة لإسهامات الجامعة في المجتمع، مما يلفت للحاجة إلى التركيز أكثر على اهتماماتهم لأنهم يمثلون الجهات الفاعلة والمؤثرة في الجامعة

بشكل مباشر أو غير مباشر. وتشير نتائج الدراسة أن المساهمين لاحظوا عدم ارتقاء أداء جامعاتهم للمستوى المتوقع منها مما كان له تأثير في انخفاض سمعة الجامعة.

رراسة بيرش Peric (٢٠١٣) بعنوان:-Development of Universities' Social Responsibility through Academic Service Learning Programs تطوير المسؤولية المجتمعية للجامعات من خلال برامج تعليم الخدمة الأكاديمية". استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، بالإضافة إلى دراسة الحالة. هدفت الدراسة إلى تقديم حالة دراسية تقدم فيها وصف لبرامج التعليم الخدمي الأكاديمي في كلية الاقتصاد في جامعة اوسجيك Osijek في كرواتيا. ترمي هذه البرامج لتبني تنمية المسؤولية المجتمعية عند الطلاب، باعتبارها مكون مهم لأداء المسؤولية المجتمعية للجامعة. أحد الأنشطة المُطبقة ضمن هذه البرامج يسمى مشروع "المساهمة في المجتمع"، وفيه يتم إلزام الطالب على المشاركة في في منظمات المجتمع المدني بما لا يقل عن ٢٠ ساعة، يطور فيها الطالب الكفاءات التي اكتسبها أثناء دراسة المقررات الدراسية. ويقدم تقريراً حول استراتيجية لتعزيز المهارات الريادية المساهمة في المشروع المجتمعي. يحقق هذا المنهج المشاركة الفعالة المباشرة للطلاب في المجتمع، وتطوير مهاراتهم، وتعزز الاتصال بين الجامعة والمجتمع المحلي، وتُمكّن الجامعة من امتلاك أدوات المشاركة في تطوير ثقافة المجتمع.

دراسة تاوجينيني وماتشيوكاتي زفيناني Tauginiene & Maciukaite-Zviniene (2013) بعنوان: "Managing University Social Responsibility إدارة المسؤولية المجتمعية للجامعة". هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى استيعاب وإدارة وكلاء الجامعات لشؤون البحث العلمي وعمداء الكليات للمسؤولية المجتمعية للجامعة في الأداء البحثي بجامعات دولة ليتوانيا (أوروبا الشمالية). استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم اختيار عينة قصدية مكونة من ٦ وكلاء جامعات، و٩ عمداء كليات، وأجريت معهم مقابلات شبة منظمة. تم تحديد الأنشطة والأعمال التي تُظهر مسؤولية الجامعة في الأداء البحثي في العمليات الإدارية (التخطيط، والتنفيذ، والرقابة، والتقييم)، وأوجه الاختلاف في الأداء على نطاق المشاركة في بعض المستويات الإدارية، وموضوعات المسؤولية، وانعكاسها على الأخلاقيات. أظهرت الدراسة أهمية تشكيل الأداء الاستراتيجي للجامعة قبل صنع القرارات الاستراتيجية، مما يوجه عمليات الأداء الاستراتيجي الوجهة التي تحقق نتائج مرغوبة ومحققة للمسؤولية المجتمعية. وأكدت

الدراسة على أهمية تبني إدارة الجامعة للمساءلة وللشفافية تجاه مجتمعها.

رراسة هونج Hong (٢٠١٤) بعنوان "The Social Responsibility of Uni-versity in the Public Management Perspective المسؤولية المجتمعية للجامعة من منظور الإدارة العامة". وهي دراسة صينية هدفت إلى تحديد مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعة من وجهة نظر الوظائف الأساسية للجامعة. قام الباحث بإجراء الدراسة مكتبياً معتمداً على بعض الأدبيات ذات العلاقة بالموضوع. حيث عرض الباحث مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعة من منظور وظائف الجامعة المتعددة وهي التدريس؛ وإجراء البحوث العلمية؛ والخدمة المجتمعية؛ وتشجيع المواهب؛ وابتكار التراث الثقافي. وأكد أنه من وجهة نظر الإدارة العامة فإن اهتمام الجامعات بالموارد البشرية هو المرتكز الأساسي في تحقيق مسؤوليتها المجتمعية، لتوليها المهام التي تخدم تأهيل الموارد البشرية، وهم المرتكز في المنافسة بكل المجالات الاقتصادية والمجتمعية والبيئية.

دراسة سلاطنية و بن تركي (٢٠١٤) بعنوان "العلاقة التكاملية بين الجامعة والمجتمع ومسألة التنمية الاجتماعية". وهي دراسة جزائرية هدفت إلى الوقوف على العلاقة التكاملية اللازمة بين الجامعة والمجتمع، وكيفية بناؤها لتحقيق التنمية المجتمعية، وفق منهجية وثائقية. أكدت الدراسة على أهمية إقامة الجامعة للشراكات مع الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى في النظام المجتمعي، لضمان وفاء الجامعة بالمسؤولية المجتمعية، وإلتزامها بتعزيز العدالة المجتمعية بتوسيع القاعدة المجتمعية والإقتصادية لطلابها. توصلت الدراسة إلى أن بناء العلاقة التكاملية بين الجامعة والمجتمع يرتكز على إيجاد الأهداف التكاملية، من خلال إجراء الجامعة دراسات ميدانية تستنبط احتياجات المجتمع، وتبني الجامعة لمعطيات المحيط، والتكيف المعمق مع احتياجاته، وفحص القاعدة المنطقية والمفهومية، بمراعاة طبيعة المجتمع في منطق التخطيط للجامعة، والوصف المفصل بالملاحظة الدائمة والتقويم المستمر لعملية التأقلم والتطوير، والمشاركة الكاملة للأطراف المعنية. وحددت الدراسة أن بناء وتجسيد العلاقة التكاملية بين الجامعة والمجتمع لتحقيق التنمية المجتمعية يتطلب صياغة الجامعة لخطة إستراتيجية مبنية على تصور شامل ومتكامل للعلاقة بين الجامعة والمجتمع، والواقعية برسم إستراتيجية تستجيب لحاجات المجتمع وثقافته وهويته، وبما يحقق تنمية مجتمعية في ظل كل هذه الخصوصيات. مع مراعاة المرونة بتوافق الخطة مع

المتغيرات الحاصلة في الوسط الاجتماعي دون إهمال ثوابت هذا المجتمع. ويحقق ذلك ربط التعليم الجامعي بسوق العمل، وتطوير البرامج الأكاديمية للجامعة بحسب متطلبات السوق واحتياجات المجتمع.

دراسة الصائغ (٢٠١٤) بعنوان "استراتيجية مقترحة للجامعات السعودية في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى الطلاب". وهي دراسة محلية هدفت إلى توضيح مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات، والوقوف على واقع أداء بعض الجامعات في خدمة طلبتها لتنمية المسؤولية المجتمعية لديهم، ومن ثم وضع إستراتيجية مقترحة للجامعات السعودية في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى طلابها في ضوء تجارب بعض الجامعات وتوجه وزارة التعليم، وذلك في سبيل الدفع بمسيرة التعليم العالي في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقدمت إلى إستراتيجية مقترحة للجامعات السعودية في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى طلابها، وأوصت بالأخذ بها، ويتضمن ذلك مأسسة المسؤولية المجتمعية في الجامعات من خلال تضمينها في خطة الجامعة الإستراتيجية، وإخضاع إجراءاتها للتقويم، وتطوير ثقافة الأفراد والمؤسسات المعنيين بالجامعات حول المسؤولية المجتمعية. وتضمين المقررات الدراسية مفاهيم المسؤولية المجتمعية وربطها بالمحتوى. وإجراء الجامعات دراسات وبحوث مستمرة للوقوف على احتياجات المجتمع، ووضع المسؤولية المجتمعية في صلب إستراتيجياتها. وإنشاء وحدة مستقلة في الجامعة لمتابعة أداء جميع وحدات الجامعة بما يتعلق بالمسؤولية المجتمعية. وعقد مؤتمر سنوي تشترك فيه جميع الجامعات السعودية لعرض تجاربها والتحديات والحلول البديلة، ومناقشة السياسات العامة للمسؤولية المجتمعية للجامعات. ومشاركة أعضاء هيئة التدريس والطلبة في المجال التطوعي العام لخدمة المجتمع. والقيام بنشر ثقافة المسؤولية المجتمعية عامة وللجامعات خاصة، بين الأفراد والمؤسسات.

دراسة الشمري (٢٠١٤) بعنوان "تقدير القيادات الجامعية لدور الجامعة تجاه المسؤولية المجتمعية في الجامعات الحكومية في مدينة الرياض". هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجامعة تجاه المسؤولية المجتمعية في الجامعات الحكومية في مدينة الرياض من خلال تقدير القيادات الجامعية لهذا الدور، وتقديم مقترحات تطور أداء الجامعات في هذا الجانب. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، واعتمدت الاستبانة كأداة تقيس واقع المسؤولية المجتمعية في الجامعات وفق أبعادها: الإداري والإجرائي، والمجتمعي،

والأخلاقي والقيمي، والبيئي والصحي، والوطني والانتمائي، والمعرفي والتربوي. تكونت العينة العشوائية الطبقية للدراسة من ١٠٧ قائد جامعي من جامعات الرياض الحكومية وهي جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود، وجامعة الأميرة نورة. توصلت نتائج الدراسة إلى أن دور الجامعات تجاه المسؤولية المجتمعية (جيد) بشكل عام، وأنها لا تزال غير محددة بما يجعل منها مهمة واضحة لها قواعد منظمة ومنهجية واضحة وميزانية محددة، وأن ما يقدم في الجامعات حتى الآن يقع في إطار وظيفة الجامعة المرتبطة بخدمة المجتمع. وأوصت الدراسة بضرورة توسيع العمل بالمسؤولية المجتمعية التي قصرتها هذه الجامعات على عمادات ومراكز خدمة المجتمع.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يلاحظ من الدراسات السابقة بأن الجامعات المحلية تحتاج إلى مزيد من التركيز لرفع أدائها في المسؤولية المجتمعية، وأن الجامعات العالمية تحرص على مطابقة المعايير العالمية التي تحقق لها الوفاء بمسؤولياتها المجتمعية، كما تسعى الجامعات حول العالم إلى الوفاء بمسؤولياتها المجتمعية عبر دراسة الواقع والإمكانيات وتقدير الاحتياجات والسبل، والحصول على التغذية الراجعة سعياً للتحسين. ويتضح من الدراسات السابقة بأن الجامعات يمكنها تحقيق مسؤولياتها المجتمعية عبر وظائفها، والتصريح بتوجيه رسالتها لهذه الوجهة، ويتطلب ذلك وضع تصور لطبيعة العلاقة بينها وبين المجتمع، ووضع إستراتيجية ملاءمة لبلوغها، مع ضرورة الإدارة الإستراتيجية والتنفيذية لتحقيق النجاح. ويعتمد نجاح الجامعة في تحقيق المسؤولية المجتمعية بقدرتها على دمج وظائفها الأساسية ببعضها وبالاحتياجات المجتمعية، وباندماجها مع المجتمع. وذلك يتطلب التخطيط الجيد والمتعمق، وتبني منهج أكاديمي ومنهج خفي يدعم تعزيز القيم المجتمعية المرغوبة. ويتضح من الدراسات أهمية أدوار أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، بالعمل على تحقيق المسؤولية المجتمعية للجامعات، وأهمية أدوار القيادات الأكاديمية لدعم هذا التوجه بقوة. وتؤكد بعض الدراسات السابقة على غرس القيم المجتمعية والمسؤولية لدى طلبة الجامعات، فيما تسعى بعضها لدراسة الممارسات التي يمكن تدريسها في المجال، وتبحث أخرى في مجالات دمج المسؤولية في وظائف الجامعات.

وتمتاز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها تهدف إلى تعريف المسؤولية المجتمعية للجامعات، ومجالات المسؤولية المجتمعية في وظائف الجامعات، ومن ثم تقديم تصور مقترح لتفعيل المسؤولية المجتمعية عبر وظائف الجامعات السعودية.

النتائج:

مما سبق فإن الدراسة الحالية توصلت إلى النتائج الآتية:

١- أهمية تضمين المسؤولية المجتمعية في إستراتيجيات الجامعات.

٢- تحقيق المسؤولية المجتمعية للجامعات يتطلب تضمينها في وظائفها.

٣- يتجه التعليم العالي عالمياً نحو تبني المسؤولية المجتمعية للجامعات.

٤- تدعم وزارة التعليم توجه الجامعات المحلية نحو مفهوم المسؤولية المجتمعية.

٥- تظهر حاجة لدى بعض الجامعات المحلية إلى تعزيز المسؤولية المجتمعية لديها.

٦- تسهم الجامعة في التنمية الوطنية المستدامة عند نجاحها في تفعيل مسؤولياتها المجتمعية.

٧- توصلت الدراسة الحالية إلى التصور المقترح لتفعيل المسؤولية المجتمعية في وظائف الجامعات السعودية.

التصور المقترح في الدراسة الحالية:

بناء على نتائج الدراسة الحالية، ونتائج الدراسات السابقة، والأدبيات التي تم ذكرها سابقاً، ولأهمية تفعيل المسؤولية المجتمعية من خلال وظائف الجامعات، ولوجود حاجة لتفعيل المسؤولية المجتمعية في الجامعات السعودية عبر وظائفها، فإن الدراسة الحالية تقترح تصوراً لتفعيل المسؤولية المجتمعية في وظائف الجامعات السعودي. ويتكون التصور المقترح مما يلي:

الهدف من التصور المقترح:

تقديم تصور مقترح يرشد الجامعات السعودية في تفعيل المسؤولية المجتمعية عبر وظائفها الأساسية وهي: التدريس، والبحث العلمي، والخدمة المجتمعية، والإسهام المهني.

منطلقات التصور المقترح:

تم وضع التصور المقترح انطلاقاً من المنطلقات الآتية:

١- معطيات الإطار النظري وأدبيات الدراسة الحالية.

٢- تحليل نتائج الدراسات السابقة التي تم عرضها في الدراسة الحالية.

نتائج الدراسة الحالية.

٣- حاجة الجامعات إلى تفعيل المسؤولية المجتمعية في وظائفها، لرفع كفاءة أدائها وزيادة فاعليتها.

٤- الأهمية العملية لتفعيل المسؤولية المجتمعية في وظائف الجامعات، بحيث تحقق الجامعة أدوارها المجتمعية.

٥- التوجه الإستراتيجي لوزارة التعليم لتشجيع «المسؤولية الاجتماعية في الجامعات»، كأحد التوجهات الإستراتيجية العشرة للوزارة في قطاع التعليم العالي.

٦- مبادرة وزارة التعليم التطويرية تحت عنوان «المسؤولية الاجتماعية للجامعات» والتي هدفت إلى تشجيع الجامعات السعودية على الالتزام بمسؤولياتها المجتمعية.

٧- توجه الجامعات عالمياً إلى تبني وتفعيل المسؤولية المجتمعية كإستراتيجية رئيسية.

٨- ظهور دعوات لاستحداث تصنيف عالمي تتنافس فيه الجامعات لتحقيق مسؤولياتها المجتمعية.

٩- ظهور التجمعات العالمية للجامعات وقادتها المهتمين بموضوعات المسؤولية المجتمعية للجامعات، مثل شبكة التالوار، والشبكة الدولية للمسؤولية المجتمعية للجامعات.

١٠- عقد العديد من المؤتمرات العلمية حول المسؤولية المجتمعية في العديد من الجامعات حول العالم، مثل مؤتمرات جامعة بوليتيك هونج كونج الخاصة بشبكة المسؤولية المجتمعية للجامعات، ومؤتمرات الشبكة الدولية للمسؤولية المجتمعية في الجامعات، ومؤتمرات قادة جامعات شبكة التالور العالمية، والمؤتمرات السنوية لرؤساء المجالس الاجتماعية للمسؤولية المجتمعية في الجامعات الحكومية الإسبانية، بالإضافة إلى المؤتمر الدولي الرابع للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية والذي كان بعنوان «المسؤولية الاجتماعية للجامعات» في عام ٢٠١٤، وغيرها.

١١- متطلبات الجودة الأكاديمية والاعتمادات العالمية التي تؤكد على ضرورة التزام الجامعات بمسؤولياتها نحو المجتمع.

١٢- أهمية أدوار الجامعات في إحداث التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية والعالمية، وذلك بأبعادها المجتمعية والاقتصادية والبيئية.

الإجراءات:

تقوم الجامعات بعدد من الوظائف التي تحقق أدوارها من خلالها، وذلك وفق نظام محدد بالمدخلات والعمليات والمخرجات والنواتج. وكذلك الجامعات السعودية تقوم

بوظائفها وتحقق أدوارها ضمن إطار النظام الخاص بها. فمدخلاتها البشرية تتكون من الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم، والإداريين، وباقي الموظفين، وقيادات الجامعة، وأعضاء المجالس واللجان في الجامعة من غير منسوبيها، وممولي وواهبي الجامعة في أي مرفق. أما مدخلاتها المادية فتتكون من مباني الجامعة ومرافقها، والبيئة المادية للمدينة الجامعية، والأدوات المعلمية، والكتب، والميزانيات المرصودة. فيما تتكون مدخلاتها المعنوية من سياسة التعليم في المملكة، لوائح وأنظمة التعليم العالي والجامعات في المملكة، واللوائح التنظيمية والتنفيذية الداخلية الخاصة بكل جامعة، والبرامج والمقررات الأكاديمية، وتوجهات التعليم العالي في المملكة، وثقافة المجتمع المحلي، وتوقعات المجتمع وتطلعاته من الجامعة، والمستحدثات في المجتمع المحلي والوطني والإقليمي، والتوجهات العالمية المؤثرة، وتغيرات العولمة.

وتتم العديد من العمليات الضمنية لتنفيذ العمليات الأساسية المتمثلة في : التدريس (التعلم والتعليم) ، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، والإسهام المهني. فيما تقدم الجامعات العديد من المنتجات، من بحوث علمية، وإصدارات مجلات علمية، وبرامج تدريبية، وبرامج تعليمية، وخدمات مجتمعية، وأنشطة تطوعية. أما الخريج المتمكن من مهارات الحياة، والقادر على الإندماج في المجتمع، والمحترف بالتخصص، فيعتبر المنتج الرئيسي لنظام الجامعة.

وأثناء إجراء العمليات والحصول على المخرجات والنواتج، يتم قياس الأداء الجامعي وتقييمه، لتقديم تغذية راجعة وتعزيز مواطن النجاح في تحقيق الأهداف، وتعديل وتصحيح مواطن الضعف إن وجدت.

ويتم كل ذلك ضمن تأثيرات البيئة الداخلية الخاصة بالجامعة، والبيئة الخارجية المحيطة بها في المجتمع المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. ويلزم مراجعة كل جزئيات النظام ومراعاة مركزه في النظام وتأثيره على باقي أجزائه، وذلك عند إعداد التصور وتطبيقه وقياس أداؤه.

التصور المقترح لتفعيل المسؤولية المجتمعية في وظائف الجامعات السعودية :

بناء على الهدف من التصور المقترح، والمنطلقات التي انطلق منها، واعتبار الإجراءات التي تم عرضها سابقاً، فإن التصور المقترح لتفعيل المسؤولية المجتمعية في وظائف الجامعات السعودية يتكون من مرحلتين رئيسيتين، يتم في الإعداد التخطيط للتفعيل من أجل الإعداد والتهيئة، ويتم في الثانية تطبيق خطوات محددة للتفعيل في كل وظيفة من وظائف الجامعة الأساسية (التدريس، والبحث العلمي، والخدمة المجتمعية، والإسهام المهني). ثم تحديد المتطلبات اللازمة لنجاح تطبيق التصور المقترح، وآليات التنفيذ، يليها المعوقات المتوقع أن تواجه تطبيق التصور المقترح، ثم حلول مقترحة للحد من هذه المعوقات.

أولاً : التخطيط لتفعيل المسؤولية المجتمعية في وظائف الجامعة :

يتم في هذه المرحلة الإعداد والتهيئة لتسهيل تفعيل المسؤولية المجتمعية في وظائف الجامعات السعودية، وتطبق هذه المرحلة على الجامعة عموما، بتنظيماتها، ومنسوبيها من طلبة وأعضاء هيئة التدريس والإداريين، والمجتمع المحلي، وأصحاب المصلحة عامة. وتشتمل هذه المرحلة على الترتيبات الآتية:

١-تهيئة مجتمع الجامعة وتثقيفه حول مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات والمبادئ المترتبة على تبني المفهوم.

٢-إجراء مسح ميداني لمعرفة حاجات المجتمع المحلي وتحديد قضاياه.

٣-الإطلاع على تجارب جامعات مختلفة نجحت في تفعيل المسؤولية المجتمعية عبر وظائفها، سواء الجامعات المحلية أو العربية أو الأجنبية.

٤-تحديد أهداف الجامعة في تفعيل المسؤولية المجتمعية في وظائفها بدقة.

٥-إسناد تنفيذ ومتابعة الخطط التشغيلية التي يتطلبها تطبيق التصور المقترح إلى كوادر متخصصة.

٦-تنسيق الجهود بين جميع الأطراف المشاركة في تطبيق التصور المقترح عبر جهة اختصاص (وحدة إدارية).

٧-وضع آلية لمراقبة تفعيل المسؤولية المجتمعية في وظائف الجامعة والحصول على التغذية الراجعة.

٨-تفعيل أدوار إدارة الموارد البشرية وإدارة العلاقات العامة والإعلام في تعزيز

العلاقات اللازمة، وتمثيل الجامعة في المواقع اللازمة.

ثانياً: تفعيل المسؤولية المجتمعية في وظائف الجامعة، ويتم ذلك وفق ما يلي:

أ- تفعيل المسؤولية المجتمعية في وظيفة التدريس في الجامعة السعودية، عبر تنفيذ الآتي:

- دمج مفهوم المسؤولية المجتمعية ومبادءه ضمن المقررات الأكاديمية.
- تخصيص مقرر دراسي لتدريس المسؤولية المجتمعية كمقرر إلزامي لجميع التخصصات، ومقررات إضافية لبعض التخصصات التي تتطلب مزيد من التعمق في الموضوع.
- تبني نظرية التعلم التجريبي القائم على التعلم المتبادل عبر التجربة.
- التركيز على إكساب الطلبة (الإنتباه، والاهتمام، والرغبة، والفعل) نحو القضايا المجتمعية في الفصل الدراسي.
- تحديد القيم المجتمعية المرغوبة لتضمينها في جميع البرامج الأكاديمية.
- استهداف تطوير قدرات الطلاب التحليلية أثناء التدريس.
- ربط أنشطة البرامج الدراسية بالأنشطة البحثية.
- إعادة تعريف وتوصيف البرامج الأكاديمية وتحديث أهدافها.
- التخطيط الدقيق لمنهج خفي معزز لقيم المسؤولية المجتمعية.

ب- تفعيل المسؤولية المجتمعية في وظيفة البحث العلمي في الجامعة السعودية، عبر تنفيذ الآتي:

- إجراء الدراسات المسحية لتحديد احتياجات المجتمع وتوجهاته.
- ربط الموضوعات البحثية بقضايا المجتمع واحتياجاته بشكل مباشر.
- التركيز على إجراء البحوث النوعية التطبيقية.
- العمل على نشر نتائج البحوث في المجتمع.
- تحديد المواضع الممكنة لربط أنشطة التدريس في البحوث العلمية.
- الإلتزام الصارم بالأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي.

ج- تفعيل المسؤولية المجتمعية في وظيفة خدمة المجتمع في الجامعة السعودية، عبر تنفيذ الآتي:

- تشجيع إقامة الأندية والجمعيات الطلابية وتوجيه خدماتها للمجتمع.

- تنظيم تشكيل الجمعيات الخدمية التخصصية.

- تنظيم مشاركات تطوعية لمنسوبي الجامعة في المجتمع المحلي.

- تنظيم الجهود الخيرية التي يبذلها منسوبي الجامعة بالتعاون مع الجمعيات الخيرية التخصصية.

- ربط الخدمة المجتمعية بالبرامج التعليمية وأهدافها.

- تفعيل خطوط الاتصال مع سوق العمل.

- إتاحة مرافق الجامعة لأفراد المجتمع ومؤسساته، كالمكتبة والمتاحف والقاعات والمختبرات.

د- تفعيل المسؤولية المجتمعية في وظيفة الإسهام المهني في الجامعة السعودية، عبر تنفيذ الآتي:

- اعتماد المواثيق المهنية والتأكيد على التزام جميع منسوبي الجامعة وخريجيها بأخلاقيات المهنة.

- تنظيم برامج التطوع المهني (بروبونو) لمنسوبي الجامعة من طلبة وأعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم.

- تشجيع مشاركة منسوبي الجامعة في التجمعات العلمية المهنية، المحلية والإقليمية والعالمية.

- تقديم التسهيلات لتشكيل التجمعات العلمية المهنية تحت مظلة الجامعة.

- توثيق علاقة منسوبي الجامعة بخريجيها في جميع المحافل الأكاديمية التخصصية.

متطلبات تطبيق التصور المقترح:

١- دعم وتأييد القيادات العليا الأكاديمية والإدارية، لتفعيل المسؤولية المجتمعية في وظائف الجامعة.

٢- إعلان الجامعة التزامها بتفعيل المسؤولية المجتمعية عبر رسالتها وأهدافها الإستراتيجية.

٣- إعادة توصيف الوظائف فيما يحدد بوضوح المسؤوليات المجتمعية على جميع منسوبي الجامعة.

٤- توعية جميع منسوبي الجامعة، من طلبة وأعضاء هيئة التدريس والقيادات الأكاديمية والإداريين، بالأدوار المتوقع منهم أداءها ضمن المسؤولية المجتمعية للجامعة.

٥- توفير الخدمات التي تلبي احتياجات العاملين في الجامعة.

٦- تهيئة بيئة عمل أكاديمية إيجابية ومريحة لجميع منسوبي الجامعة.

٧- الشفافية في توفير المعلومات وعرض جهود الجامعة وتقدم أنشطتها فيما يتعلق بالمسؤولية المجتمعية.

٨- إعداد تقارير دورية معلنة حول تقدم الجامعة في تفعيل المسؤولية المجتمعية عبر وظائفها بشفافية.

٩- إعادة تحديد التصور المفاهيمي للتعلم الطلابي بما يتلاءم مع المسؤولية المجتمعية للجامعة، ليتم تعديل الوسائل والموضوعات بناء على ذلك.

١٠- تأهيل الموارد البشرية عبر التدريب والتنمية المهنية.

١١- تحديد مؤشرات أداء قابلة للقياس ومتابعة نجاح تطبيق التصور المقترح.

١٢- تخصيص موارد مالية في موازنة الجامعة لدعم تفعيل المسؤولية المجتمعية في وظائفها.

آليات تنفيذ التصور المقترح:

يتم تنفيذ التصور المقترح عبر تحويل استراتيجيات التفعيل في وظائف الجامعة إلى خطط تشغيلية يتم إعدادها ومتابعتها خلال ثلاث سنوات. وتتكون الخطط التشغيلية من أهداف التفصيلية، وبرامج، ويتم تحديد الفئات المستهدفة والمنفذة، وزمن وآليات التنفيذ، والميزانية المقدرة، كما يتم تحديد مؤشرات التحقق، والإرشادات المعينة على التنفيذ. وتتطلب هذه المرحلة إدارة إستراتيجية قادرة على إدارة التنفيذ الإجرائي للتصور المقترح ومتابعة التنفيذ وتقويمه، لضمان تفعيل المسؤولية المجتمعية في وظائف الجامعة. وخطة تسويقية للترويج للتصور المقترح.

المعوقات المتوقع أن تواجه تطبيق التصور المقترح:

١- نقص الموارد المالية الداعمة لتفعيل المسؤولية المجتمعية في وظائف الجامعة.

٢- انخفاض مستوى دعم تفعيل المسؤولية المجتمعية من قبل مسؤولي الجامعة وقياداتها.

٣- البيروقراطية في الإجراءات الإدارية اللازمة لتسهيل تطبيق التصور المقترح في تفعيل المسؤولية المجتمعية.

٤- مقاومة التغيير من قبل بعض منسوبي الجامعة وعدم تقبلهم لتبني المسؤولية المجتمعية للجامعة كمفهوم جديد.

٥- جمود بعض اللوائح التنظيمية عن استيعاب التغيرات المجتمعية، مما يعطل تطبيق التصور المقترح.

٦- النظرة التقليدية لوظيفة الجامعة في التدريس، سواء في طرق التدريس التقليدية أو موضوعاتها.

٧- جمود بعض البرامج الأكاديمية عن استيعاب التطورات والاحتياجات المجتمعية، وتأخر مواكبتها للمستجدات.

٨- اقتصار الموضوعات البحثية الأكاديمية على موضوعات نظرية، وتكرار تناولها.

٩- النظرة التقليدية لوظيفة الجامعة في خدمة المجتمع، بحيث يتم التعامل معها كمهمة إضافية منفصلة عن باقي جوانب العمل الأكاديمي.

١٠- انخفاض حماس منسوبي الجامعة في تقديم الإسهامات المهنية في تخصصاتهم.

١١- القصور في إتاحة المعلومات اللازمة لتفعيل المسؤولية المجتمعية في وظائف الجامعة، أو عدم مصداقيتها.

الحلول المقترحة لمواجهة المعوقات المتوقعة:

١- العمل على إيجاد موارد بديلة لدعم تفعيل المسؤولية المجتمعية في وظائف الجامعة، كالحصول على هبات، أو أوقاف، أو اقتطاع بعض مدخولات التشغيل الذاتي، أو غيرها من صور التمويل الإضافية الأخرى.

٢- الحصول على تأييد المستويات العليا متمثلاً في مدير الجامعة، ومجلس الجامعة، ووزارة التعليم، ومجلس التعليم العالي، لضمان دعمهم لتفعيل المسؤولية المجتمعية في وظائفها.

٣- تسهيل الإجراءات الإدارية اللازمة لتطبيق التصور المقترح في تفعيل المسؤولية المجتمعية عبر وظائفها.

٤- تضمين المسؤولية المجتمعية في إستراتيجيات الجامعة الأساسية، وجعلها قيمة أساسية توجه القرارات التي يتم اتخاذها في الجامعة.

٥- مراجعة اللوائح التنظيمية والتنفيذية لتحديث ما يلزم منها فيما يدعم تفعيل المسؤولية المجتمعية في وظائف الجامعة.

٦- نشر ثقافة المسؤولية المجتمعية للجامعات لتصبح جزء من الثقافة التنظيمية للجامعة.

٧- تحفيز منسوبي الجامعة المشاركين في تفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعة بمحفزات مادية ومعنوية.

٨- توسيع الحدود الوظيفية للعمل الأكاديمي، بما في ذلك استعادة دور المعلم الموجه

لعضو هيئة التدريس نحو طلبته.

٩- إعادة التوصيف المفاهيمي للتعلم الطلابي في الجامعة بحسب مقتضيات الواقع واختلاف القدرات فيما بينهم.

١٠- تطوير البرامج الأكاديمية والمقررات فيما يواكب التغيرات ويناسب خريجي المستقبل.

١١- ربط الموضوعات البحثية بالحاجات المجتمعية الملحة والتركيز على البحوث التطبيقية.

١٢- دمج خدمة المجتمع والإسهام المهني في أنشطة التدريس وموضوعات البحث العلمي.

١٣- تشجيع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس على المشاركة المهنية التطويرية والتطوعية، وتوعيتهم بأهمية إسهامهم في المجال سواء في الإثراء العلمي أو التطبيقي.

١٤- تخصيص حوافز مادية ومعنوية للمساهمين في تفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعة.

١٥- تطوير نظام تقنية المعلومات في الجامعة فيما يسمح بسهولة الحصول على المعلومات اللازمة لتفعيل المسؤولية المجتمعية عبر وظائفها.

توصيات الدراسة:

توصي الدراسة الحالية بالآتي:

١- تطبيق التصور المقترح في الدراسة الحالية من قبل الجامعات السعودية، سعياً لتفعيل المسؤولية المجتمعية في وظائفها.

٢- تبني مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات كإستراتيجية أساسية في الجامعات السعودية.

٣- انضمام الجامعات السعودية وقادتها وباقي أعضاء هيئة التدريس إلى التجمعات العالمية المختصة بالمسؤولية المجتمعية للجامعات.

٤- تشكيل مجلس أعلى للمسؤولية المجتمعية على مستوى الجامعات المحلية.

٥- عقد مؤتمر سنوي إقليمي يشارك فيه منسوبي جامعات دول مجلس التعاون الخليجي في عرض تجارب الجامعات في تفعيل المسؤولية المجتمعية، والتحديات التي تواجهها، وسبل التغلب عليها.

المراجع:

الباوي، ماجدة؛ وغازي، أحمد. (٢٠١٠). كفاءة عضو التدريس الجامعي في الربط بين العلم والتقنية والمجتمع في ضوء مفهوم المسؤولية الاجتماعية للجامعة. مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للجامعات، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، مصر.

تميزار، أحمد؛ وضياف، نوال. (). التأصيل النظري لماهية المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال والعوائد المحققة من جراء تبنيها.

جابر، جابر عبدالحميد، وكاظم، أحمد خيري. (١٩٨٤). مناهج البحث في التربية وعلم النفس. دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع.

حسن، أميرة محمد علي أحمد. (٢٠٠٧). نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع. المؤتمر السادس بعنوان التعليم العالي ومتطلبات التنمية. جامعة البحرين، كلية التربية.

الرحاحله، عبدالرزاق سالم. (٢٠١١). المسؤولية الاجتماعية. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع.

رحال، عمر. (٢٠١١). المسؤولية المجتمعية للجامعات بين الربحية والطوعية. أعمال مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة، نابلس، فلسطين. ٣٩-٥٤.

سلاطنية، بلقاسم؛ و بن تركي، أسماء. (٢٠١٤). العلاقة التكاملية بين الجامعة والمجتمع ومسألة التنمية الاجتماعية. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع ٣٤/ ٣٥، ص ص ١١- ٢٦.

الشمري، عادل عايد. (١٤٣٦). تقدير القيادات الجامعية لدور الجامعة تجاه المسؤولية المجتمعية في الجامعات الحكومية في مدينة الرياض. المجلة السعودية للتعليم العالي، العدد ١٢، محرم، ص ص ٩٧- ١٣٢.

شاهين، محمد أحمد. (٢٠١١، سبتمبر). المسؤولية المجتمعية في الجامعات، جامعة القدس المفتوحة أنموذجاً، دراسة وصفية تحليلية. أعمال مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية. جامعة القدس المفتوحة: فلسطين، نابلس. ٥٥- ٨٤.

عامر، طارق عبدالرؤوف. (٢٠٠٧). تصور مقترح لتطوير دور الجامعات في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة. الأردن، مجلة اتحاد الجامعات العربية. (٤). ٣٥٥- ٣٨١.

عواد، يوسف ذياب. (٢٠١٠). دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات. جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين.

عبيدات، ذوقان؛ وعبدالحق، كايد؛ وعدس، عبدالرحمن. (٢٠٠٤). البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه (ط٨). دار الفكر، عمان، الأردن.

عمر، عزاوي، وعبدالرزاق، مولاي لخضر، وسايح، بوزيد. (٢٠١٢). دوافع تبني منظمات الأعمال أبعاد المسؤولية الاجتماعية والأخلاقي كمعيار لقياس الأداء الإجتماعي. الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر.

عيشوش، خيرة ؛ وكرزابي، عبداللطيف. (٢٠١٢). المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين في إطار أخلاقيات الأعمال. بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثالث «منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية»، جامعة بشار، الجزائر.

العيدروس، عزيزة عبدالرحمن. (٢٠٠٤). فعالية برامج الدراسات العليا التربوية في خدمة المجتمع في ظل الوضع الراهن بالمملكة العربية السعودية. مصر، دراسات في المناهج وطرق التدريس. (٩٦). ١٠٦- ١٢٦.

العتيبي، فلاح خلف. (٢٠٠٩). وظائف الجامعات السعودية في ضوء التحديات المعاصرة. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.

علي الرحمن، ودادز أسامة، شهيرة. (٢٠٠٩). جامعة الاحفاد للبنات ، مابعد الامتياز الاكاديمي : المسؤولية الاجتماعية والمشاركة المدنية. المؤتمر الاقليمي العربي (نحو فضاء عربي للتعليم العالي التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية) – مصر، ص ص ٧٨٥ – ٨٠٨.

قطب، سمير. (٢٠٠٨). فلسفة التميز في التعليم الجامعي نحو جامعة متميزة في ضوء التجارب والخبرات العالمية. مصر، مستقبل التربية العربية، مج١٤، ع٥٠، ص ٩- ٢٢٦.

الطاهر، خامرة. (٢٠٠٧). المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سوناطراك. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، ورقلة الجزائر.

الصائغ، نجاة محمد. (٢٠١٤). إستراتيجية مقترحة للجامعات السعودية في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى الطلاب (دراسة وصفية تحليلية).

ضياف، نوال. (٢٠٠٩). المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، تلمسان.

كمال، سفيان عبداللطيف. (٢٠١١، سبتمبر). الشروط الداخلية لنجاح الجامعة في القيام بمسؤوليتها المجتمعية. أعمال مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية. جامعة القدس المفتوحة: فلسطين، نابلس. ٣٣- ٣٨.

الكيلاني، سامي. (٢٠١١، سبتمبر). الخدمة المجتمعية المبنية على حقوق الإنسان: تجربة جامعة النجاح الوطنية في المسؤولية المجتمعية. أعمال مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية. جامعة القدس المفتوحة: فلسطين، نابلس. ٨٥-٩٦.

مخلوف، شادية. (٢٠١١). ضمان جودة المسؤولية المجتمعية للتعليم الجامعي الفلسطيني، نموذج مقترح. أعمال مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة، نابلس، فلسطين. ٢٥٣-٢٦٨.

مرسي، سعيد محمود، ومحمد، عبدالله محمد. (٢٠١٠). دور التعليم الجامعي في تنمية المسئولية المدنية لدى الطلاب: الواقع والمأمول. المجلة الدولية للأبحاث التربوية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، (٢٨).

وزارة التعليم العالي. (٢٠١١). السجل الوطني للتعليم العالي. الإصدار الأول، مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي، المملكة العربية السعودية.

وزارة التعليم العالي. إحصاءات التعليم العالي ١٤٣٣/١٤٢٣هـ. متاح على الرابط http://www.mohe.gov.sa تاريخ الاسترداد ٥١٤٣٤/٧/٧.

وزارة التعليم العالي. (٢٠١٤).

وزارة التعليم العالي. (٢٠١٣). شروط ومواصفات مبادرة تعزيز المسؤولية الاجتماعية للجامعات السعودية. الإدارة العامة للبرامج التطويرية، المبادرات التنافسية.

وزارة التعليم العالي. (٢٠١١). السجل الوطني للتعليم العالي. الإصدار الأول، مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي، المملكة العربية السعودية.

- Ahmadi, Freyedon; & Tavreh, Naser. (2011). Social Responsibility in Universities: Case Study, Iranian University. Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, 3(1), 298-306.

- Ackermann, K. F. (2007). How to train Business Students for Corporate Social Responsibility at Universities and Business Schools. In CCS conference papers 2007 on» Ethics in Business-A New Dimension to Leadership».

- Burkhardt, John; & Merisotis, Jamie. (2006). An Introduction. In Pasque, P. A., Hendricks, L. A., & Bowman, N. A.(Edited). TAKING RESPONSIBILITY: A CALL FOR HIGHER EDUCATION'S ENGAGEMENT.(pp 1-10) Ann Arbor, 1001.

- Doval, E., & Doval, O. (2010). The University Social Role and Responsibility: The Case of Spiru Haret University. In MIC 2010: Social Responsibility, Professional Ethics, and Management; Proceedings of the 11th International Conference, Ankara, 24–27 November 2010 [Selected Papers] (pp. 269-279). University of Primorska, Faculty of

Management Koper.

- Del Carmen García-Garnica, M., Caballero-Nava, C., Maldonado-Jurado, J. A., Rojo-Álvarez-Manzaneda, R., & Garrido-Martín, M. A. (2010). An ApproAch to Universities' sociAl responsibility-the experience of the University of Granada.LIFELONG LEARNING, 125.

- Hersh, R. H., & Schneider, C. G. (2005). Fostering personal & social responsibility on college & university campuses. LIBERAL EDUCATION-WASHINGTON DC-, 91(3),6.

- Hong, L. (2014, August). The Social Responsibility of University in the Public Management Perspective. In 2014 International Conference on Public Management (ICPM-2014). Atlantis Press.

- Hollister, Rob .(2013, April). Effective Strategies for Advancing University Social Responsibility. 4th International Exhibition and Conference on Higher Education «The Social Responsibility of Universities», Riyadh, Saudi Arabia.

- Hollister, R. M., Pollock, J. P., Gearan, M., Stroud, S., Reid, J., & Babcock, E. (2012). The Talloires Network: A global coalition of engaged universities. Journal of Higher Education Outreach and Engagement, 16(4), 81-102.

- Kezar, Adrianna. (2006). Fulfilling Higher Education's Promise: Addressing Social Issues in the 21st Century. In Pasque, P. A., Hendricks, L. A., & Bowman, N.

A.(Edited). TAKING RESPONSIBILITY: A CALL FOR HIGHER EDUCATION'S ENGAGEMENT.(pp 36-47) Ann Arbor, 1001.

- ISO/DIS 26000 (2009). ISO/DIS 26000 Guidance on Social Responsibility Functions. Retrieved from: http://isotc.iso.org/livelink/livelink/8385026/ISO_DIS_26000_Guidance_on_Social_Responsibility.pdf?func=doc.Fetch&nodeid=8385026,Accessed on: December 21, 2009.

- Jimenez, Monica. (2007). The Socially responsible a way of being. GONO, Global University Network for Innovation. Avalbule on http://www.guninetwork.org/resources/he-articles/the-socially-responsible-university-a-way-of-being

- Johnston, F. E., Harkavy, I., Barg, F., Gerber, D., & Rulf, J. (2004). The urban nutrition initiative: Bringing academically-based community service to the University of Pennsylvania's Department of Anthropology. Michigan Journal of Community Service Learning, 10(3).

- Minea-Trocin, Alina. (2013). A. THE SOCIAL RESPONSIBILITY OF UNIVERSITIES. THE ROLE OF THE FRONT OFFICE PERSONNEL. Journal of Social Economy, Vol.111, Nr.2. PP. 57- 73.

- Moore, T. L., & Ward, K. (2010). Institutionalizing faculty engagement through research, teaching, and service at research universities. Michigan Journal of Community Service Learning, 17(1), 44-58.

- Minea-Trocin, Alina. (2013). A. THE SOCIAL RESPONSIBILITY OF UNIVERSITIES. THE ROLE OF THE FRONT OFFICE PERSONNEL. Journal of Social Economy, Vol.111, Nr.2. PP. 57- 73.

- Marinescu, P., Toma, S. G., & Constantin, I. (2010). Social responsibility at the academic level. Study case: the University of Bucharest. Studies and Scientific Researches-Economic Edition, (15).

- Muijen,Heidi, H. S. (2004). Corporate social responsibility starts at university.Journal of Business Ethics, 53(1-2), 235-246.

- Navarrete, E. E., Rojas, J. P. S., & Pantoja, J. I. A. (2012). Preliminary analysis of social responsibility inside Chilean universities. African Journal of Business Management, 6(42), 10625-10633.

- Nadeem, A., & Kakakhel, S. J.(2013). An Investigation into Corporate Social Responsibility (CSR) of Public Sector Universities in KPK.

- Nejati, M., Shafaei, A., Salamzadeh, Y., & Daraei, M. (2011). Corporate social responsibility and universities: A study of top 10 world universities' websites.African Journal of Business Management, 5(2), 440-447.

- Peric, J.(2013). Development of Universities' Social Responsibility through Academic service learning programs.

- Pasque et,al, (2006).

- Tetřevová, L. I. B. Ě. N. A., & Sabolová, V. E. R. O. N. I. K. A. (2010). University stakeholder management and University social responsibility.WSEAS Transactions on Advances in Engineering Education, 7(7), 224-233.

- Sagintayeva, A., Tampayeva, T. S., & Akhmetova, D. (2011). Website as an information distribution channel and promoter of the idea of social responsibility in Kazakhstani universities. International Conference on Education, Research and Innovation, IPEDR vol.18 ,IACSIT Press, Singapore.

- Sawasdikosol, S. (2009). Driving Universities' Collaboration toward the New Era of Sustainable Social Responsibility. In University-Community Engagement Conference Penang, Malaysia (pp. 2-17).

- Vasilescu, R., Barna, C., Epure, M., & Baicu, C. (2010). Developing university social responsibility: A model for the challenges of the new civil society.Procedia-Social and Behavioral Sciences, 2(2), 4177-4182.

المواقع الإلكترونية:

موقع وزارة التعليم العالي . www.mohe.gov.sa

موقع المعرض والمؤتمر الدولي للتعليم العالي http://ieche.com.sa تاريخ الاسترداد ٢٨/٥/١٤٣٤هـ

موقع شبكة تالور http://talloiresnetwork.tufts.edu/

موقع شبكة USR العالمية http://www.globalusrnetwork.org/index.html

دور أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية

د.خالد عواض عبدالله الثبيتي
قسم الإدارة والتخطيط التربوي-كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، وكذلك التعرف على الصعوبات التي تواجهها وتؤثر على تحقيقها للمسؤولية الاجتماعية، والمقترحات التي تسهم في تحقيق أقسام الإدارة التربوية للمسؤولية الاجتماعية.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي (المسحي)، وقام بتصميم استبانة تكونت من ثلاثة محاور وثلاث وسبعون عبارة تم توزيعها إلكترونياً على أفراد مجتمع الدراسة والبالغ عددهم (٨٨) عضواً من أعضاء هيئة التدريس في أقسام الإدارة التربوية، وكان عدد العائد من الاستبانات من (٧٢) عضواً من أعضاء هيئة التدريس وتمثل ٨٢٪ من مجتمع الدراسة، واستخدم الباحث عدداً من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة الدراسة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن أفراد الدراسة موافقون تماماً على أن أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية تحقق المسؤولية الاجتماعية من خلال: البرامج الأكاديمية بمتوسط حسابي (٤,٣١)، والبحث العلمي بمتوسط حسابي (٤,٢٨)، والعمليات والأنشطة بمتوسط حسابي (٤,٤٣)، مع التأكيد على حل الصعوبات والمشكلات التي تواجه أقسام الإدارة التربوية في سبيل تحقيقها للمسؤولية الاجتماعية، مع تقديم عدد من المقترحات والتي تسهم في تحقيقها، وفي ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسات، وضع الباحث عدد من التوصيات أهمها العمل على تحقيق أقسام الإدارة التربوية للمسؤولية الاجتماعية من خلال البرامج الأكاديمية والبحوث العلمية والعمليات والأنشطة، والعمل حل الصعوبات والمشكلات التي تواجهها في سبيل تحقيق المسؤولية الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، الإدارة التربوية، البرامج الأكاديمية، البحوث العلمية.

Abstract:

This study aimed to identify the role of educational administration departments in Saudi universities in the achievement of social responsibility, as well as to identify the difficulties they face and affect the achievement of social responsibility, and proposals that contribute to the achievement of educational administration departments of social responsibility.

The researcher used the descriptive approach (the survey) , and he designed the questionnaire consisted of three axes and seventy three is distributed electronically to members of the study population , who are (88) a member of the faculty members in the departments of educational administration , and the number of the return of the questionnaires from the (72) faculty members and represents 82% of the study population , and the researcher used a number of statistical methods appropriate to the nature of the study.

The study results showed that the members of the study agree completely that the departments of educational administration in Saudi universities achieve social responsibility through : academic programs average (4.31) , and scientific research average (4.28) , and the operations and activities average (4.43), and solving difficulties the problems of the departments of educational administration to achieve social re-

sponsibility, The researcher put number of the outcome of the studies, the Departments of educational administration to achieve of social responsibility through academic programs and scientific research the operations and activities, and work to resolve the difficulties and problems to achieve social responsibility.

Key words: social responsibility, educational administration, academic programs, scientific research.

المقدمة:

تقوم مؤسسات التعليم العالي بأدوار مختلفة من أجل الرقي بالمجتمعات فكرياً وعلمياً وأخلاقياً، ويعتبر مفهوم خدمة المجتمع وظيفة من وظائف الجامعة والتي لا تكاد تخلو جامعة من إدارة مستقلة تعنى بهذا الأمر، ولكن هذا الخدمات لا يستفيد منها كافة فئات المجتمع، وكذلك الحال لكثير من الخدمات التي تقدمها الجامعات للمجتمع في مجال الدعم المادي أو رعاية الأنشطة أو الإشراف أو التوجيه.

ولا يمكن للجامعة في أي مجتمع أن تؤدي دورها الكامل في التغيير الاجتماعي بدون تحقيق تفاعل بين الفرد والبيئة الاجتماعية، فعلاقة الجامعة بالتغيير الاجتماعي متلازمة ومترابطة، فهي تقوي المهارات، وتثري روح الابتكار لدى الفرد، وترفع مستوى الرقي الاجتماعي، وتساعد على تحسين أوضاع المجتمع، وتيسر فرص العمل للأفراد التي يفرضها المجتمع كونها تلبي حاجة الفرد والمجتمع من مهن مختلفة مما يتيح فرصة للإنتاج، وبالتالي يترك أثراً إيجابياً على المستوى المعيشي. (باكير، ٢٠١١م)

فدور مؤسسات التعليم العالي ليس مقتصرا على الرسالة العلمية فقط، وإن كانت الرسالة العلمية المعرفية هدف رئيس للجامعات، فاليوم يقع على مؤسسات التعليم العالي مسؤولية اجتماعية أكثر من أي وقت مضى.

ولقد أخذت المسؤولية الاجتماعية موقعها على صعيد الاهتمام العالمي خلال العقدين الآخرين، وكانت محوراً رئيساً في أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاجن عام ١٩٩٥م، حيث ركز على سبل الوفاء باحتياجات الأفراد والتي من أهمها الحاجة إلى العمل والدخل، كما صدرت في عام ١٩٩٧م معايير المسؤولية المجتمعية للمؤسسات، وهي أول معايير دولية طوعية تصدر بشأن أخلاقيات المؤسسة. (مخلوف،٢٠١١م).

فمعظم دول العالم تولي اهتمامها بالمسؤولية الاجتماعية نتيجة لإسهامها في التنمية المستدامة، وتحقيق أعلى المستويات الممكنة في الممارسات والعمليات والنتائج والخدمات؛ لتواكب المستجدات العالمية من خلال مسايرة المتغيرات الدولية والمحلية من أجل التكيف.

وتعد المسؤولية الاجتماعية من أهم الواجبات الواقعة على عاتق الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، فهي التزام مستمر من هذه المؤسسات في تطوير المستوى التعليمي

والثقافي والاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع وتحسينه من خلال توفير الخدمات المتنوعة التي تسهم في تعزيز علاقة هذه المؤسسة بالمجتمع، ولا تقتصر المسؤولية الاجتماعية للجامعات على المشاركة في الأعمال الخيرية وعمل حملات تطوعية، بل لابد من الالتزام بالأنظمة والقوانين المتبعة، والمساهمة في تطوير المجتمع المدني. (رحال، ٢٠١١م).

أولاً: أقسام الإدارة التربوية:

لقد شهدت المملكة العربية السعودية خلال العقود الأربعة الماضية تطوراً متسارعاً في شتى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبرزت معها الحاجة إلى كوادر وطنية مؤهلة تأهيلاً عالياً في مختلف التخصصات العلمية لسد حاجة قطاعات الدولة المختلفة من الكفاءات المؤهلة، حيث إن قطاع التعليم العالي يشهد احتياجاً مستمراً من أعضاء هيئة التدريس والباحثين الوطنيين في ظل تنامي أعداد الجامعات والكليات، إضافة إلى الحاجة لتطوير حقول المعرفة المختلفة ودعم عملية البحث العلمي في البلاد، ونتيجة لذلك فقد قامت بعض الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بإعداد برامج الدراسات العليا في تخصصات مختلفة للمساهمة في دفع عجلة التنمية الوطنية بتأهيل الكوادر العليا المتخصصة لمواجهة الاحتياجات التنموية وتطوير المعرفة وابتكارها وتجديدها، وإثراء البحث العلمي وتطويره، وانسجاماً مع سياسة التعليم في تأكيدها على ضرورة توفير التعليم العالي في كافة أنواعه ومراحله.

وتولي الجامعات السعودية أقسام الإدارة التربوية اهتماماً كبيراً كغيرها من الأقسام العلمية بالجامعة، لما تقدمه تلك الأقسام من برامج ودورات لإعداد للقيادات التربوية والتعليمية التي تحتاجها المؤسسات المجتمعية، وتعتبر أقسام الإدارة التربوية بجامعة أم القرى، وجامعة الإمام، وجامعة الملك سعود من أقدم الأقسام بالجامعات السعودية، وتمتلك أصالة ومعاصرة، وتقدم العديد من البرامج على مستوى الدراسات العليا، والدورات التدريبية المتخصصة في الإدارة التربوية.

أهداف أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية:

يتمتع كل قسم من أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية بنوع من الحرية التي يمارسها من خلال رؤيته ورسالته وأهدافه، وبالرجوع إلى أهداف كل قسم حسب دليل الكلية نجد أن أهداف أقسام الإدارة التربوية تتمحور حول: (دليل الدراسات العليا في

كلية العلوم الاجتماعية،١٤٢٩هـ)، (دليل كلية التربية بجامعة أم القرى، ١٤٢٥هـ)، (دليل كلية التربية بجامعة الملك سعود، ١٤١٥هـ)

- إعداد كوادر من طلاب وطالبات الدراسات العليا في تخصصات الإدارة التربوية والتخطيط، في الدبلوم والماجستير والدكتوراه وسد الفراغ في الكوادر المتخصصة لتأمين الهيئة التدريسية على مستوى التعليم الجامعي.
- سد الاحتياجات في سائر مؤسسات وقطاعات الدولة المختلفة التي في حاجة لمثل هذه التخصصات.
- المساهمة في إعداد الطلاب والطالبات الراغبين بالعمل في حقل التعليم.
- المساهمة في رفع الكفاءة الإدارية والأكاديمية لمديري المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية، وذلك من خلال المشاركة في تقديم المقررات التربوية ضمن برامج مركز التدريب التربوي بكلية التربية.
- إعداد القادة التربويين، وتقويم الخبرات، والاستشارة في مجال التعليم العالي وبرامجه وإداراته.
- إعداد قادة التعليم، بإكسابهم المهارات والمعرفة اللازمة في قيادة وإدارة وتخطيط التعليم وتحليل السياسات التعليمية بطرق اقتصاديات التعليم.
- المساهمة في رفع كفاءة المدرسين من خلال تقديم مقررات الإدارة التربوية ضمن برنامج الدبلوم العام في التربية، وغيرها من الدبلومات التي تمنح من الكلية.
- الإنتاج البحثي المستمر من خلال تطوير البحث العلمي عن طريق المشاركة في البحوث الأساسية والتطبيقية التي تسهم في معالجة الكثير من القضايا والمشكلات التربوية.
- المساهمة الفاعلة في خدمة المجتمع، وذلك من خلال البرامج والمحاضرات والندوات والتعليم المستمر التي يشارك فيها أعضاء هيئة التدريس بالقسم.
- إعداد القوى البشرية المؤهلة تأهيلا عاليا في الإدارة التربوية والإشراف التربوي، بالإضافة إلى المساهمة في الإعداد التربوي في مستوى البكالوريوس.
- تقديم برامج التدريب المتخصصة لمديري ومديرات المدارس، ولمنسوبي التعليم العام لتلبية الاحتياجات المتزايدة في الإدارة التربوية.
- الإسهام في تطوير علم الإدارة التربوية عن طريق إثراء البحوث العلمية

والتعاون مع المؤسسات التربوية لإجراء الدراسات الميدانية بهدف تطوير الإدارة التربوية ورفع مستوى الأداء لدى منسوبي الإدارات التعليمية.

البرامج التي تقدمها أقسام الإدارة التربوية:

تقدم أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية محل الدراسة عدداً من البرامج الأكاديمية: (برامج مساندة لطلبة البكالوريوس، وبرامج الدبلوم في الإدارة التربوية، وبرامج الماجستير والدكتوراه، والدورات التدريبية المتخصصة والموجهة للمديرين والمشرفين والقياديين في قطاع التعليم العام).

ومن هذه البرامج كما أشار لها دليل الدراسات العليا في كلية العلوم الاجتماعية (١٤٢٩هـ)، ودليل كلية التربية بجامعة أم القرى (١٤٢٥هـ)، ودليل كلية التربية بجامعة الملك سعود (١٤١٥هـ):

برامج الدبلوم العام في الإدارة التربوية:

بدأت أقسام الإدارة التربوية بالجامعات خلال السنوات الخمس الماضية الاهتمام ببرامج الدبلومات في القيادة التربوية والتي تقدم خلال فصل أو فصليين دراسيين، وقد بدأت بعض الأقسام كقسم الإدارة التربوية بجامعة أم القرى بتقديمها، وتهدف إلى:

- تعميق المفاهيم الإسلامية من خلال النظرية والتطبيق في مجال الإدارة التربوية والتخطيط.
- تزويد العاملين في مجال الإدارة التربوية بالمعارف والخبرات النظرية وإكسابهم المهارات العلمية في المجال الذي يعملون فيه.
- إعداد وتأهيل المتوقع عملهم في مجال الإدارة التربوية من العاملين في قطاع التربية والتعليم.
- إعداد وتأهيل العاملين في القطاعات الأخرى للتخصص في مجال الإدارة التربوية.

(موقع جامعة أم القرى، في ١٤٣٥/١/٢٠هـ)

برامج الماجستير في الإدارة التربوية:

رغم الاختلاف الطبيعي بين برامج الماجستير التي تقدها أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية، ولكنها تسير من حيث التنظيم وفق اللائحة الموحدة للدراسات العليا المنظمة لعملها، فيدرس الطالب أو الطالبة عدد من الساعات الدراسية خلال سنتين دراسيتين ويقدم في نهايتها إما مشروع بحثي أو بحث تكميلي، وتأتي أهداف برامج الماجستير على النحو الآتي:

- تزويد الطالب بإطار فكري وعلمي حديث في مجال الإدارة التربوية وتعريفه بأهم الاتجاهات التربوية المعاصرة في التربية.
- تمكين الطالب من معرفة أساليب البحث العلمي وطرقه وأدواته في مجال تخصصه وإتاحة الفرصة للتدريب على هذه الأساليب والطرق.
- تمكين الطالب من الوقوف على المشكلات التربوية بعامة وعلى المشكلات التربوية المتصلة بميدان الإدارة التربوية وتعيين أسبابها والتماس الحلول العلمية المختلفة لمعالجتها.
- تعريف الطالب بالبحوث العلمية التي أجريت في مجال الإدارة التربوية ودراستها دراسة نقدية عند الرجوع إليها، وتشجيع البحث العلمي بوجه عام وبالبحوث التطبيقية المتعلقة بالمملكة العربية السعودية بشكل خاص.
- إعداد المتخصصين في القيادة التربوية من العاملين في قطاع التربية والتعليم.
- إعادة تأهيل العاملين في مجال القطاعات الأخرى للتخصص في مجال الإدارة التربوية والتخطيط.
- إعداد باحثين متخصصين في البحوث العلمية والدراسات في مجال الإدارة التربوية والتخطيط.
- المساهمة في القيام ببحوث ودراسات علمية تعالج ما يواجهه قطاع الإدارة التعليمية والتخطيط بمختلف فروعها من مشكلات.

برامج الدكتوراه في الإدارة التربوية:

تقدم أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية محل الدراسة برنامج الدكتوراه في الفلسفة، وعلى الرغم من اختلاف خطط البرامج إلا أنها تكاد تكون واحدة من حيث نظام الدراسة لمدة سنتين دراسيتين للمقررات ثم اجتياز الاختبار الشامل وتقديم

رسالة علمية في التخصص، وتسعى برامج الدكتوراه لتحقيق الأهداف الآتية:

- العمل على تأصيل الفكر التربوي وتجديده في ضوء قيم الإسلام وحاجات التنمية المجتمعية.
- إعداد الكوادر الوطنية المؤهلة في تخصصات الإدارة التربوية المختلفة، وتزويدها بخلفية معرفية متعمقة في مجال التخصص.
- المساهمة في سد حاجات كليات التربية من أعضاء هيئة التدريس في تخصصات الإدارة التربوية المختلفة.
- تزويد مراكز البحوث التربوية بكوادر قادرة على قيادة العمل البحثي في المجالات التربوية.
- تزويد المؤسسات التعليمية بكوادر وطنية قادرة على قيادة العمل التربوي في إطار سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية وتجديد العملية التربوية لمواجهة حاجات المستقبل.
- تزويد الطالب بالمعارف والاتجاهات والمهارات البحثية التي تمكنهم من البحث والتنظير في مجالات التربية المختلفة.
- تعميق المفاهيم الإسلامية من خلال النظرية والتطبيق في مجال الإدارة التربوية والتخطيط.
- إعداد قادة متخصصين في مجالات الإدارة التربوية بمختلف قطاعاتها (تعليم عام، تعليم عالي، تخطيط تربوي).
- إعداد أعضاء هيئة تدريس متخصصين في محالات الإدارة التربوية لشغل الوظائف العلمية في الجامعات والكليات الجامعية ومعاهد التعليم العالي.
- المساهمة في القيام ببحوث ودراسات علمية تعالج ما تواجهه الإدارة التربوية بمختلف قطاعاتها من مشكلات.

ثانياً: المسؤولية الاجتماعية:

تحتل الجامعات مكان الصدارة في المجتمع؛ وذلك لأنها تعد مركز إشعاع لكل جديد من الفكر والمعرفة، والمنبر الذي تنطلق منه آراء المفكرين والعلماء ورواد الإصلاح والتطوير، ويعد التعليم الجامعي هو الأساس الاستراتيجي لدفع عجلة التنمية في المجتمع، وتسهم في تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحتياجاتها.

وبالرغم من التوسعات التي شهدها التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية خلال السنوات الماضية، إلا أنها بقيت مقصورة على استيعاب الأعداد المتزايدة الراغبة في اللحاق بهذا النوع من التعليم، الذي لم يواكبه تحسن في جودته، ويبقى التعليم الجامعي ولأسباب وعوامل متعددة محافظاً على تقليديته، سواء من حيث الفلسفة والأهداف أم من حيث البرامج ومحتواها وأساليب التقويم ونظامه، لذلك انتقل الهدف الأساسي من التعليم الجامعي من مجرد استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة إلى زيادة مستوى الجودة والنوعية.

لذلك يواجه التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وخصوصاً الجامعات عدداً من التحديات أهمها (العقل، ١٤٣٢هـ):

- النمو السكاني وزيادة الطلب على التعليم العالي.
- الاستخدام غير الفعال للموارد المتاحة.
- قلة الفعالية بسبب ارتفاع نسبة عدد الطلبة لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس.
- ضعف كفاءة التعليم الداخلية والخارجية.
- القصور في أنظمة التعليم العالي.
- الثنائية والازدواجية في العمليات الإدارية.
- اختلال التوازن بين الجوانب الكمية والنوعية.
- غياب مفهوم التكامل والتنسيق.
- المركزية في صنع القرارات.

المسؤولية الاجتماعية للجامعات:

إن موضوع المسؤولية الاجتماعية للجامعات أمر ليس بجديد في مضمونه، لكنه مطروح عالمياً في هذا الوقت باعتباره أمراً يجب إبرازه ومأسسته وتضمينه بشكل ملموس في مناهج الجامعات وأدوارها ومخرجاتها، ويستدعي هذا من كافة مؤسسات التعليم ومنها الجامعات أن تضع المسؤولية المجتمعية في صلب استراتيجياتها؛ حتى يكون للجامعات دور رئيس في التأسيس لفكر استراتيجي تنافسي يخدم المجتمع وقضاياه، من خلال تناول المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع وإيجاد الحلول لها بإتباع المنهج العلمي وإجراء الدراسات والأبحاث المتخصصة. (شاهين، ٢٠١١م).

حيث إن الجامعات تمد المجتمع بأفواج من الخريجين سنويا ويحملون قيماً ومهارات ومعارف يستخدمونها في القيام بأدوارهم المجتمعية المختلفة، فإن ذلك يستدعي التأكد من طبيعة ونوعية المساهمة لمؤسسات التعليم العالي في ثقافة الأجيال وقيمهم ومعارفهم، خاصة المرتبط بالمواطنة والتسامح والحوار وتقبل الآخر والفكر الإبداعي والأخلاقي.

مفهوم المسؤولية الاجتماعية للجامعات:

هي التزام الجامعات بمعالجة تأثيرها في المجتمع الذي توجد فيه بما يعزز من التنمية المستدامة، في إطار من الفهم والإدراك إضافة للتأثير على الطلبة والعاملين بممارسة الأنشطة التي من شأنها تحقيق ذلك، عدا أن الجامعة تسهم بقيادة أنشطة المجتمع المحلي وريادته في هذا المجال. (عواد، ٢٠١١م).

يمكن لأقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية ان تحقق عدداً من الفوائد المهمة عند تبنيها للمسؤولية الاجتماعية من أهمها ما يلي:

- جعل عملية اتخاذ القرارات على أساس فهم متطور لتطلعات المجتمع، والفرص المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية.
- تعزز سمعة أقسام الإدارة التربوية، وتزيد ثقة المستفيدين بها من خلال تحسين الأداء وبالتالي النتائج.
- تحسين العلاقات مع الجهات المستفيدة من المؤسسات التعليمية وغيرها مما يكسبها المزيد من الثقة عند المؤسسات.
- تسهم في تعزيز ولاء أعضاء هيئة التدريس والطلبة والموظفين، ورفع روحهم المعنوية والاهتمام بحقوقهم المختلفة.
- تحسين التعاملات الإدارية والشفافية داخل الأقسام ونزاهتها من خلال المشاركة المجتمعية.
- تسهم في زيادة حيوية الأقسام من خلال اشتراك الجميع في الأعمال والبرامج التي تقدمها.
- المساهمة في المصلحة العامة، وتعزيز المجتمع المدني.

تعرف المسؤولية الاجتماعية للجامعات باعتبارها سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء مجتمع الجامعة (الطلبة، أعضاء هيئة التدريس، الموظفين، الإداريين) ومسؤولياتهم تجاه الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة، في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية إنسانية مستدامة.

ويمكن تقسيم الآثار الجامعية إلى أربعة أنواع مترابطة من خلال علاقتها المباشرة بالمجتمع والمسؤولية تجاهه، هي:

أولاً: آثار تعليمية تربوية، بتهيئة الطلبة للمواطنة المسؤولة عن التنمية مستدامة، ومن خلال:

١- تطوير طرائق التدريس الفاعلة والمرتبة والقادرة على تخطي والمعوقات للمتعلمين، والتي تسهم في تنمية القدرات والاستعدادات للخريجين وأفراد المجتمع.

٢- تطوير البرامج والتخصصات الأكاديمية التي تلبي احتياجات سوق العمل ومتطلباته المتجددة والمتطورة.

٣- تطوير الجامعات لبرامج الرعاية الطبية، والتعليمية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمة الثقافية.

٤- توفير دورات للفقراء والمحرومين من التعليم والمساهمة الأكاديمية في نشر المعرفة في المجتمع.

٥- الشراكة في تطوير البرامج الأكاديمية والمهارات والمعارف التي تتضمنها هذه البرامج ومجالات البحوث العلمية لتلبي احتياجات المجتمع وأولياته.

٦- عقد اتفاقات تعاون مهني وعلمي مع مؤسسات المجتمع في مجالات التعاون الأكاديمي والتنمية المهنية، والتدريب والبحث العلمي، وخدمة البيئة.

٧- قيام الأستاذ الجامعي بدور أشمل وأوسع لا يقتصر على وظيفة التدريس، كونه:

- باحث منتج للإبداع والمعارف العلمية التي تعود بالفائدة على المجتمع.
- ناشط وفاعل في المجتمع باعتباره أحد أهم عناصر الإصلاح وقوى التغيير والتحديث في المجتمع.
- يجمع بين النظرية والممارسة والقيام بدوره في الدفاع عن هموم الوطن.

٨- إشراك المجتمع وأفراده في البحوث والدراسات، وإزالة الحواجز بين العلم والمجتمع لمصلحة المجتمع، ومن خلال:

- توظيف كل أنشطة الجامعة الأكاديمية والعلمية في خدمة المجتمع.
- مساهمة الجامعات في تربية الأجيال، من خلال الأنشطة المتنوعة التي تؤهلهم للمشاركة الفاعلة في تنمية المجتمع.
- الاهتمام بإجراء دراسات وأبحاث متعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

- الاهتمام بالموهوبين والمبدعين من الطلبة لتنمية قدراتهم ورعايتهم وزيادة وعي المجتمع نحو أهمية الإبداع والابتكار.
- توعية الطلبة وذويهم بتخصصات الجامعة وبرامجها بواقعية وشفافية؛ لمساعدتهم في تحديد مستقبلهم المهني من خلال اختيار تخصصاتهم الملائمة لقدراتهم واستعداداتهم وميولهم بطريقة علمية.

ثانياً: آثار معرفية، بمعرفة المسؤولية المجتمعية للنشاطات العلمية والتثقيفية، من خلال:

١- قيادة حراك مجتمعي في نشر المعرفة والثقافة الإيجابية بأهمية الحواسيب والتكنولوجيا، ووسائل الاتصال الحديثة.

٢- تنمية الموارد البشرية وتأهيلها لتضييق الفجوة مع البلدان المتقدمة، وتعزيز دور المثقفين والأكاديميين في الشؤون العالمية.

٣- إقامة مؤتمرات وحملات على المستوى الوطني لزيادة الوعي حول القضايا المحلية والعالمية والعمل التطوعي والتجارب المثالية.

ثالثاً: آثار تنظيمية وبيئية، بتنظيم حياة جامعية مسؤولة عن المجتمع والبيئة، ومن خلال:

١- اعتبار التميز في خدمة المجتمع عنصراً من عناصر التميز للجامعة، شأنه شأن التميز الأكاديمي.

٢- بناء جسور ثقة مع سوق العمل ومكوناته، من خلال التعرف على احتياجاته والاستفادة من رؤيته وتطلعاته في مجال البرامج الأكاديمية ومجالات البحوث العلمية، والمهارات والمعارف التي يجب أن يمتلكها الخريج لتؤهله لسوق العمل بكفاءة واقتدار.

٣- إدراج المسؤولية الاجتماعية ضمن الخطط الإستراتيجية للجامعة، وتضمين المناهج مفاهيم المسؤولية الاجتماعية وأدوار الأفراد تجاهها.

٤- تشكيل وحدات لمتابعة الخريجين تعنى بالتواصل مع المؤسسات المجتمعية المختصة لتوفير فرص التدريب لهم، ومع سوق العمل لتوفير فرص العمل.

٥- إعادة النظر في كثير من السياسات والممارسات التعليمية، لتطويرها بما ينسجم مع مسؤولية الجامعة تجاه المجتمع، وتطوير دورها لمصالح المجتمع وأفراده.

رابعاً: آثار مجتمعية، مع المشاركة في التجمعات للتعلم من أجل التطوير، ومن خلال:

١- دور الجامعات في التنمية الريفية والقضاء على الأمية والمساهمة في تحسين نوعية الحياة في المجتمع ككل.

٢- خفض الفقر ونشر الفكر الديمقراطي في المجتمع المحلي والعالمي.

٣- بناء شراكات مع مؤسسات المجتمع المختلفة، وتوسيع الأنشطة مع القطاع الخاص ووسائل الإعلام والمجتمع المدني.

٤- تقديم منح ومساعدات مالية لفئات المجتمع المختلفة كحوافز على التعليم وتطويراً للذات والقدرات لقيامها بالدور المطلوب في خدمة المجتمع وتنميته.

٥- تثقيف الطالب وتوعيته وإكسابه المهارات الشخصية والاجتماعية ليكون قادراً على حل المشكلات، واتخاذ القرارات والتواصل الفاعل مع المجتمع ومكوناته.

٦- تطوير ثقافة إيجابية نحو العمل التطوعي والأنشطة المجتمعية الهادفة لدى الطلبة وتنميتها.

٧- استخدام الإعلام لنشر فلسفة الجامعة وأهدافها لتسهيل تحقيق الجامعة لرسالتها ومسؤولياتها المجتمعية ومعرفة نبض المجتمع للاستفادة منه في تحديد السياسات والاحتياجات والأولويات للجامعة. (مخلوف، ٢٠١١م) و (شاهين،٢٠١١م)

ولأداء الجامعات لمسؤولياتها الاجتماعية بطريقة فاعلة لابد من التعامل مع أربعة محاور للتغيير، هي: (مخلوف، ٢٠١١م)

١) التنظيم: بتنظيم حياة جامعية مسؤولة عن المجتمع والبيئة.

٢) التعليم: بتحضير المواطنة المستدامة المسؤولة لتنمية مستدامة.

٣) المعرفة: معرفة المسؤولية المجتمعية للنشاطات العلمية والتثقيفية.

٤) شراكة: مشاركة مع التجمعات المجتمعية للتعلم المتبادل من أجل التطوير.

وقد ذكر غلام باهي(٢٠١٣م) أن المسؤولية الاجتماعية للجامعات، يمكن ان تكون هي مسؤولية الجامعة في ممارسة المبادئ والقيم من خلال مهامها الأساسية في التدريس

وإشراك المجتمع، التي تشمل الالتزام بالعدالة والمساواة، والاستدامة في التنمية والاعتراف بالحرية وتقدير التنوع وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والمسؤولية المدنية، والمهم أن المسؤولية الاجتماعية للجامعات ليست نشاطاً منفصلاً، بل يجب أن تكون في جوهر عمل الجامعة وكذلك في طريقة تعليمها، كما أشار إلى الحجة إلى أن يكون هناك تنوع في تخصصات العلوم التطبيقية والعلوم الاجتماعية، وعد الاكتفاء بتخصص لمواجهة تحديات التنمية المستدامة، وهو أمر ليس كاف، وبالتالي لابد أن نتبنى تخصصات متعددة لمجابهة هذه التحديات، ولتعزز التنمية المستدامة وتعالج التحديات العالمية.

وقد أكدت توصيات المؤتمر الدولي للتعليم العالي "المسؤولية الاجتماعية للجامعات" (١٤٣٤هـ) أن للجامعات ثلاث مسؤوليات رئيسة، هي التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع. وفي الغالب فإن مسؤولية خدمة المجتمع يقلّ الاهتمام بها، وغالباً ما يتم الخلط بين مفهوم المسؤولية المجتمعية وخدمة المجتمع، التي تقع ضمن مهام الوظيفة الثالثة للجامعات، ولكن المسؤولية المجتمعية مفهوم أوسع وأعمق بكثير، ويمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية للجامعة بأنها التزام بتشرب وممارسة مجموعة من المبادئ والقيم من خلال وظائفها الرئيسة المتمثلة في التدريس والبحث العلمي والشراكة المجتمعية والإدارة المؤسسية. وجوهر هذا الدور الاجتماعي للجامعات هو الالتزام بالعدالة والمصداقية والتميز وتعزيز المساواة الاجتماعية والتنمية المستدامة والاعتراف بالكرامة والحرية للفرد وتقدير التنوع والتعدد الثقافي وتعزيز حقوق الإنسان والمسؤولية المدنية.

إن أحد الجوانب المهمة للمسؤولية الاجتماعية للجامعات هو تنمية مواهب الطلبة حتى يكونوا مواطنين منتجين ومسؤولين ومورداً كبيراً لمساعدة المجتمعات.

وتزداد المسؤولية الاجتماعية للجامعات بدرجة أكبر في الاقتصاد الحديث المدفوع بعوامل العولمة والتقدم في تقنية المعلومات والابتكار العلمي والتقني والتنافسية العالمية. وتحتاج الجامعات لتطبيق تقنيات ومعرفة جديدة لمجابهة التحديات العالمية الرئيسة بما فيها تغير المناخ والفقر والصحة والغذاء والصراعات. وأن يكون لديها أهدافا بعيدة المدى للتحديات التي تواجه المجتمع، وأن تشجع السلام العالمي، وأن تغرس في نفوس الطلبة الفهم والتقدير للثقافات المتنوعة والرغبة في تقديم المساعدة للآخرين وجعل العالم مكاناً أفضل للعيش فيه.

وقد ذكرت توصيات المؤتمر الدولي للتعليم العالي (٢٠١٣م) أن الجامعات والكليات والأقسام العلمية تحقق المسؤولية الاجتماعية من خلال الجوانب الآتية:

التدريس والتعلم:

على الجامعات ضمان إتاحة الفرص المتساوية في التعليم للجميع ولذوي الاحتياجات الخاصة والفئات الأقل حظا في المجتمع.

وتقع على الجامعات مسؤولية ضمان ألا تخضع برامجها الأكاديمية والبحثية فقط لمتطلبات سوق العمل. وأن تشجع المناهج متعددة التخصصات لربط العلوم الطبيعية التطبيقية بالعلوم الاجتماعية.

وعلى هيئة التدريس الأخذ في الاعتبار اعتماد منهجية متعددة التخصصات في التدريس والتكامل بين العلوم الطبيعية والتطبيقية والاجتماعية حتى لا تنعزل المعرفة عن سياقها. وبنفس القدر على الجامعات التأكد من أن المقررات المتخصصة تشمل أمورا كالبيئة والتأثير الاجتماعي والتداعيات الأخلاقية للنشاط العلمي. ويتعين تعريف الطلبة بالمفاهيم الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية وإدراك التحديات العالمية وتشجيعهم على العمل محليا والتفكير عالميا. وتشجيع برامج التبادل الثقافي بين المؤسسات التعليمية في بلدان أخرى، وبذلك يمكن للجامعات المساعدة بقدر أكبر في تعزيز مفهوم التعدد الثقافي وتحسين مهارات فهم الثقافات الأخرى. (المؤتمر الدولي للتعليم العالي، ٢٠١٣م).

البحث العلمي:

البحث العلمي ضروري في إنتاج المعرفة لخدمة المجتمع وتحسين نوعية وجودة الحياة. وبدأت بعض الجامعات سعيا منها لتحسين مركزها في التصنيف العالمي للجامعات في إغلاق بعض الأقسام التي يكون لها ناتج بحثي متواضع، في استقطاب باحثين ذوي مهارات عالية من البلدان المتقدمة.

إن بعض الأبحاث المتقدمة في الطب وعلم الوراثة على سبيل المثال تثير قضايا أخلاقية، ويمكن أن تكون لها آثار اجتماعية خطيرة. وتقع على الجامعات مسؤولية ضمان معالجة هذه القضايا بشكل مسؤول بأن تأخذ في الحسبان البيئة الأخلاقية المحلية وارتباطها عالمياً.

وقد تسببت التقنية المتقدمة واحتدام المنافسة إلى زيادة الغش والفساد وإذا أضيف إلى ذلك الرغبة في الصيت وتبوئ مكانة مرموقة، وهذا بدوره يؤدي إلى التلاعب بنتائج البحث العلمي علاوة على حالات الانتحال في الأوراق البحثية والأطروحات العلمية. وعلى الجامعات اتخاذ كل الخطوات لتجنب حصول هذه الحالات وأن تغرس في نفوس أعضاء هيئة التدريس والطلبة التبعات الاجتماعية الناتجة عن الغش والاحتيال.

ومع الانخفاض العام في التمويل فإن البحث العلمي صار يمول في الغالب من القطاع الخاص. وهناك حالات مول فيها القطاع الخاص البحث العلمي هادفا فقط لتعزيز مصالحة الخاصة في مجالات صناعة الأدوية والزراعة والمنتجات الغذائية.

وينبغي أن يلعب البحث العلمي دوراً أساسياً في حل مشكلات المجتمع وتلبية احتياجات أفراده وتطلعاتهم، أما إذا بقي البحث العلمي محصوراً في إطار الجامعات والأقسام العلمية ويستخدم لغايات شخصية بحتة مثل الترقية، والحصول على مكاسب شخصية أو مادية.

كما أن إشراك المواطنين (ولاسيما الفاعلون منهم مثل أعضاء مؤسسات المجتمع المدني) في تحديد أولويات الدراسات والأبحاث، التي تنطوي على عدد من المكاسب والإيجابيات للباحث والمجتمع مثل: تعزيز قيم المشاركة، والتفاعل، والحوار، والإحساس بالمسؤولية، والشعور بالانتماء.

وإن المسؤولية الاجتماعية للأستاذ الجامعي ذات أبعاد ومضامين أخلاقية واجتماعية وطنية وإنسانية، وتقتضي من كل واحد منهم القيام بواجباته على أكمل وجه في التدريس، والبحث العلمي وخدمة المجتمع المحلي وتنميته. وإن الشراكة بين الأستاذ الجامعي والمجتمع المحلي توفر للباحث فرصة للاطلاع على رؤى وأفكار وخبرات متنوعة. (المؤتمر الدولي للتعليم العالي، ٢٠١٣م).

الشراكة المجتمعية:

من بين أهم جوانب المسؤولية الاجتماعية للجامعات صياغة مواطنين منتجين ومسؤولين، وتشجيع المشاركة الواسعة في المجتمع المدني وتنمية المهارات والاتجاهات لتحقيق ذلك، وهو أمر من الأهمية بمكان في التعليم العالي. ويعرف ذلك غالبا "بالمهمة الثالثة" والتي تشتمل على نقل التقنية، والابتكار، والتعليم المستمر. وهذا الجانب في

التعليم العالي جزءً أساسياً في التزام الجامعة لعموم المجتمع وهو بنفس الأهمية للخبرة والتجربة التربوية والتعليمية لكل طالب. وعلى الرغم من أهمية هذا البعد للتعليم العالي إلا إنه نادرا ما يبرز في المناهج.

ويشكل الطلبة ثروة ضخمة من الموارد القيمة في مساعدة المجتمعات التي ترفدها الجامعة بخدماتها. فبالإضافة إلى أن الطلبة المنخرطين في الشراكة المجتمعية يمكن أن يتعلموا كيفية التعاطي مع القضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية، فإن هذا الانخراط يعزز الشعور بالمسؤولية المدنية ويشجع على زيادة الشعور بهذه المسؤولية لدى الخريجين، ويجعلهم راغبين في العمل على تحسين نمط الحياة لكل شرائح المجتمع. وتشجع الجامعات في البلدان المتقدمة طلابها على التفكير في خدمة المجتمع الدولي في البلدان النامية بمعدلات متزايدة، وهذا النوع من المشاركة يعزز أنواعا جديدة من التعاون والتفاهم بين الثقافات المتعددة. (المؤتمر الدولي للتعليم العالي، ٢٠١٣م).

الاستدامة البيئية في الجامعة:

من خلال تعزيز ممارسات التنمية المستدامة في كل جامعة يمكن أن تضرب الجامعات بذلك النموذج والقدوة الحسنة التي يحتذى بها، كأن تطرح الجامعات إجراءات لتوفير الطاقة والتشجيع على استخدام مصادر الطاقة المتجددة داخل الحرم الجامعي. ويمكنها كذلك تقليل المواد التي يمكن التخلص منها وإعادة تدوير النفايات. وبذا يمكن أن تهيئ بيئة جامعية جاذبة وصحية وآمنة لهيئة التدريس والطلبة معا.

إن الإدارة التي تأخذ في الحسبان الاستدامة البيئية تتواءم بشكل وثيق مع السياسات الأخرى للإدارة المسؤولة. وبالتالي على الجامعات ممارسة إدارة تتسم بالشورى والعدالة والشفافية والمساءلة. والأهم في ذلك كله المشاركة الكاملة للطلاب في هذه العمليات التي عبرها يمكن للجامعة تعليم طلابها جوانب مهمة في المسؤولية الاجتماعية. (المؤتمر الدولي للتعليم العالي، ٢٠١٣م).

يمكن القول بأن الجامعات هي التي تدرب قادة وصناع القرار في المستقبل فإن من مسؤوليتها ضمان أن يصبح خريجوها مواطنين مسؤولين اجتماعيا.

ويمكن للجامعات ممارسة المسؤولية الاجتماعية عبر مستويات متدرجة هي (الكيلاني، ٢٠١١م، ص٦):

- أن تتضمن رؤية الجامعة التزامها بخدمة المجتمع في أدائها.
- أن تصوغ الجامعة برامجها الأكاديمية التي تطرحها وفق احتياجات المجتمع وبمشاركة ممثليه.
- أن تتجه نحو البحث العلمي التطبيقي الذي يعالج مشكلات المجتمع، ويعمل على أن تصب نتائج هذه الأبحاث في احتياجات المجتمع.
- أن تعدّ التطوع في خدمة المجتمع قيمة أساسية من القيم التي تُنمي لدى الطلبة وربط ذلك بالتعلم.
- أن تربط برامجها بفلسفة التنمية الإنسانية المستدامة.
- أن تشارك مع مؤسسات المجتمع المحلية التي تعمل فيها في برامج ومشروعات ذات طبيعة خدماتية.
- أن تتشارك مشاركة فعالة مع مؤسسات المجتمع المحلية في برامج ومشاريع ذات طبيعة تنموية.
- أن تطرح برامج اجتماعية مباشرة عبر مبادراتها الذاتية تقوم على خدمة المجتمعات المحلية بطريقة مهنية.
- أن تطرح برامج اجتماعية مباشرة في خدمة المجتمعات المحلية مبنية على حقوق الإنسان.

الدراسات السابقة:

على الرغم من حداثة موضوع المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمؤسسات التعليمية وخصوصاً لمؤسسات التعليم العالي فقد أجريت دراسات وأبحاث وأوراق عمل حول المسؤولية الاجتماعية للجامعات. حيث هدفت دراسة فهمي (٢٠٠١م) إلى التعرف على اهتمام الشباب الجامعي للمشاركة السياسية كجزء من المسؤولية الاجتماعية، وكذلك وضع تصور مقترح لدور خدمة الجماعة لتنمية المسؤولية الاجتماعية للشباب الجامعي نحو المشاركة السياسية، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي (المسحي) بأسلوب الحصر الشامل، وبلغ حجم العينة (٩٦) طالباً جامعياً أعضاء مركز شبابي في محافظة الإسكندرية، واستخدمت الباحثة الاستبانة كمقياس للمسؤولية الاجتماعية قام بإعدادها، ومن أهم نتائج الدراسة أن درجة اهتمام الشباب الجامعي بالمشاركة السياسية هي درجة متوسطة، وأفادت نتائج الدراسة أن درجة الفهم الشبابي الجامعي للمشاركة السياسية متوسطة، وفي ضوء هذه النتائج وضعت الباحثة تصوراً مقترحاً لتنمية المسؤولية الاجتماعية.

وقام الرويشد (٢٠٠٧م) بدراسة هدفت إلى بحث العلاقة بين الحرية والمسؤولية الاجتماعية لدى طلاب كلية التربية الأساسية بدولة الكويت، استخدم الباحث المنهج الوصفي، وقام بإعداد استبانة لقياس التوجه للحرية والمسؤولية لدى الشباب الكويتي، وأجريت الدراسة على عينة قوامها (٢٠٠) طالب وطالبة موزعة بالتساوي بين الجنسين، وتم اختيار العينة بالطريقة العشوائية البسيطة من قوائم أسماء الطلبة، وخلصت الدراسة إلى أن حوالي ثلثي العينة لديهم توجه إيجابي نحو الحرية، وكذلك لا توجد فروق جوهرية في التوجه نحو الحرية حسب متغير التخصص، أو متغير الفصول الدراسية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك فروقاً جوهرية بين الجنسين في التوجه نحو المسؤولية الاجتماعية، لصالح الإناث، كما كشفت الدراسة عن وجود ارتباط طردي موجب بين قيمة الحرية وقيمة المسؤولية الاجتماعية، الأمر الذي يعني الاهتمام بنشر وترسيخ ثقافة الحرية حتى يتجذر الإحساس والمسؤولية الاجتماعية في شخصية الشاب الكويتي.

قدم حسين (٢٠١٠) دراسة بعنوان: "قضايا البحث الاجتماعي وارتباطها بالمسؤولية المجتمعية للجامعات العربية" اجاب فيها عن التساؤل الرئيس حول الأسس والمعايير التي يتم بمقتضاها إعطاء بعض المشكلات الأولوية والأفضلية ما عداها من مشكلات عند وضع خطط البحوث التي تستهدف تحقيق الأهداف والاتجاهات المنشودة في المجتمع العربي، وقد خلص فيها إلى أهم المشكلات المجتمعية التي على الجامعات تحمّل مسؤوليتها فيها وبخاصة في مجال الأبحاث وهي: مشكلة الفقر والبطالة، ومشكلة تركز الخدمات في المدن وتخلّف المجتمع الريفي، والمشكلات الإنسانية في الصناعة، والأمية، وضعف المستوى التعليمي، والانفجار السكاني وسوء توزيع الموارد ونقص الاستقرار السياسي، والابتعاد عن الخدمات الأصلية وفقدان الشخصية المستقلة.

وأجرت عبد اللطيف (٢٠١٠) دراسة بعنوان: "المسؤوليات الاجتماعية لجامعة الملك سعود تجاه المجتمع السعودي: دراسة لتجربة الجامعة في مجال قطاع البيئة وخدمة المجتمع"؛ هدفت الدراسة التعرّف إلى رؤية الخطة الإستراتيجية لجامعة الملك سعود فيما يتصل بالمسؤولية الاجتماعية للجامعة تجاه المجتمع السعودي، وعلى أهم البرامج والمشروعات التي تهدف إلى تنمية الشراكة المجتمعية وتعزيز دورها في مجال المسؤولية الاجتماعية، والتعرف على أهم المستودعات التي تعكس المسؤولية الاجتماعية للجامعة وتعزز دورها في هذا المجال، وتحديد أهم العوامل التي أدت إلى نجاح الجامعة، وإلقاء الضوء على الدور

المنوط بها تجاه المجتمع السعودي ومؤسساته الحكومية. وخلصت الدراسة إلى: وجود عدة عوامل فردية ساعدت على إنجاح دور الجامعة في أداء دورها المجتمعي ومسؤولياتها الاجتماعية ومنها الشراكة بين الجامعة والحكومات والقطاع الخاص ورجال الأعمال والمجتمع المدني، وأن تتعدد مستويات الشراكة بين الجامعة وقطاعات المجتمع اقتصادياً ومجتمعياً ومالياً بهدف تلبية احتياجات المجتمع الذي تعمل فيه الجامعة، وأن تكون للجامعة برامج وأنشطة فعلية تعكس مسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع.

أما دراسة نجادات (٢٠١٠) بعنوان: "دور الجامعات الأردنية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية والأمنية تجاه مجتمعاتهم" هدفت إلى بيان الأدوار الاجتماعية للجامعة في خدمة المجتمع، والتعرف إلى التحديات التي تواجه الأدوار الاجتماعية والأمنية للجامعة، والتعرف إلى المسؤوليات الاجتماعية والأمنية للجامعة، ودورها في الوقاية من الانحراف الفكري. وقد استخدم المنهج الوصفي في الدراسة. التي خلصت إلى أهميّة تفعيل دور الجامعة في تحمّل مسؤولياتها المجتمعيّة والأمنيّة.

و هدفت دراسة عوض و حجازي (٢٠١١م) إلى معرفة واقع المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة، وتحديد أثر كل من متغيرات البرنامج الأكاديمي، مكان السكن، الجنس، السنة الدراسية على درجة المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعة المفتوحة، ومن ثم طرح تصور مقترح لبرنامج يرتكز إلى خدمة الجماعة لتنميتها، وقد اختار الباحثان عينة طبقية عشوائية بلغ قوامها (٥٠٠) من الدارسين والدراسات في المناطق التعليمية، وقد أعد الباحثان استبانة تقيس المسؤولية المجتمعية لدى الطلبة، تضمنت أربعة مجالات رئيسة هي: المسؤولية الذاتية (الشخصية)، المسؤولية الدينية والأخلاقية، المسؤولية الجماعية، المسؤولية الوطنية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) في درجة المسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة تبعاً لمتغير الجنس والسنة الدراسية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) في درجة مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة تبعاً لمتغير مكان السكن ولمتغير البرنامج الأكاديمي، وأوصت الدراسة بتدريس مساقات تزيد درجة تحمل المسؤولية في الجامعات، الاهتمام بتنمية المهارات الاجتماعية التي ترتبط بالمسؤولية الاجتماعية للطلبة.

قام شابلو وآخرون (Chapleo، et al.، 2011) بدراسة بعنوان: «فعالية المواقع الإلكترونية للجامعات في تقديم الخدمات المجتمعية" حاولت هذه الدراسة استكشاف

فعالية المواقع الإلكترونية للجامعات البريطانية في تقديم الخدمات المجتمعية، فقد أظهرت الدراسة أن عدداً قليلاً من المواقع الإلكترونية للجامعات البريطانية قدمت خدمات مجتمعية من خلال مواقعها، وذلك من خلال تقييم (٢٠) موقعاً إلكترونياً لـ(٢٠) جامعة، وأظهرت النتائج أن المواقع الإلكترونية للجامعات (عينة الدراسة) ركزت على التعليم التقليدي والبحث، بينما كانت القيم العاطفية كالمسؤولية المجتمعية وبيئة الجامعة هي الأقل اهتماماً في تلك المواقع.

وأجرى مهيران وآخرون (Mehran et al.، 2011) دراسة بعنوان: "الشراكة والمسؤولية الاجتماعية للجامعات: دراسة لمواقع الجامعات العشر الأولى في العالم"؛ أشارت إلى أن هناك اهتماماً متزايداً بالمسؤولية الاجتماعية بين الأكاديميين والممارسين والجامعات كمراكز لتوليد المعرفة التي تؤدي دوراً مهماً في حل المشكلات العالمية، ويبقى السؤال، هل الجامعات الرائدة في العالم مهتمة بالمسؤولية الاجتماعية أم لا؟ وإلى أي مدى؟ وقد هدفت هذه الدراسة لاستقصاء مدى اهتمام الجامعات بالمسؤولية الاجتماعية؟ من خلال التقارير السنوية والمواقع الإلكترونية للجامعات العشر الأولى في العالم، وأظهرت النتائج أن هذه الجامعات ملتزمة بمسؤولياتها الاجتماعية وتقدّم معلومات كافية حول المسؤولية الاجتماعية، والمتضمنة والتي شملت التحكّم بالتنظيم، وحقوق الإنسان، وممارسات العمل، والبيئة والممارسات التشغيلية، ومواضيع الطلبة، وتطور المجتمع المحلي.

في حين قام رينفو وآخرون (RenFu، et al.، 2011) بدراسة بعنوان: "خدمة المجتمع والأداء التعليمي والمسؤولية الاجتماعية في شمال غرب الصين"؛ هدفت إلى تحليل أثر فاعلية المنح الدراسية في الصفوف العليا المرتبطة بالخدمات المجتمعية على تطوير طلبة الصفوف الثانوية في الصين. واستخدم لذلك ثلاث جلسات من المسح لآلاف الطلبة شملت (٢٩٨) صفاً في (٧٥) مدرسة. وقد أظهرت النتائج أن الخدمات المجتمعية التي كانت جزءاً من البرنامج أدت إلى رفع الثقة بالنفس لدى أفراد عينة الدراسة وإلى زيادة الإحساس بالمسؤولية المجتمعية.

ودراسة شقوارة (١٤٣٤هـ) التي بعنوان: "دور القيادة التحويلية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للجامعات الخاصة في الأردن" وقد تم اختيار عينة تكوّنت من ثلاث فئات؛ فئة القادة الإداريين في الجامعات الأردنيّة الخاصّة التي تكوّنت من (١٥٣) قائداً وكانوا على النحو الآتي: (١٣) رئيس جامعة، و (٩٤) عميداً، و (٤٦) مدير دائرة، وفئة من قادة

المجتمع المحلّي، التي تكوّنت من (٢٠٠) قائد، والفئة الثالثة تكوّنت من (٤٠) قائداً تم اختيارهم بطريقة قصدية. ولجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة استُخدمت ثلاث أدوات تم التأكّد من صدقها وثباتها؛ الأولى: استبانة القيادة التحويلية، والثانية: استبانة المسؤولية المجتمعية، والثالثة: قائمة أسئلة المسؤولية المجتمعيّة الموجّهة لقادة المجتمع المحلّي، واستُخدمت المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة، واختبار "t" واختبارا الانحدار المتعدّد والانحدار البسيط، وتحليل التباين الأحادي وكا٢ ومعامل ارتباط بيرسون لإجراء التحليلات الإحصائية. وقد كشفت نتائج اختبار الفرضيات الصفريّة عن الآتي: يمارس القادة الإداريّون في الجامعات الأردنية الخاصة القيادة التحويلية والأبعاد الثلاثة (التأثير المثالي، والاستثارة العقلية، والدافعية الإلهامية) بدرجة مرتفعة جداً، بينما يُمارس بُعد (رعاية الأفراد) بدرجة مرتفعة من وجهة نظرهم، يتحمّل القادة الإداريّون في الجامعات الأردنية الخاصة المسؤوليّة المجتمعيّة بأبعادها الثلاثة (الاجتماعي، والبيئي، والاقتصادي) بدرجة مرتفعة من وجهة نظرهم.

وقد خلصت الدراسة إلى عدّة توصيات أهمّها: تصميم برامج لتنمية القادة في مؤسسات التعليم العالي، بحيث يتضمّن منهجاً تقنياً يأخذ في الاعتبار أفضل الممارسات للقيادة التحويلية، وإجراء دراسات مماثلة تطبّق على كل جامعة على حدة. وكذلك تصميم برامج خاصّة بالمسؤولية المجتمعيّة.

التعليق على الدراسات السابقة:

يوجد تشابه واختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة من حيث المنهجية والمجتمع والعينة والأدوات واختلاف في النتائج التي توصلت لها والخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، وتلك الدراسات قد تناولت المسؤولية الاجتماعية للجامعات من جوانب مختلفة، الطلبة، البحث، خدمة المجتمع، الجامعات، ويمكن توضيح ذلك كالآتي:

أولاً: الطلبة والمسؤولية الاجتماعية:

يتبين أن دراسة كلاً من (فهمي، ٢٠٠١م)، (الرويشد، ٢٠٠٧م)، (عوض وحجازي، ٢٠١١م)، (RenFu and others، 2011) هدفت إلى معرفة واقع المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعات، ومشاركتهم السياسية كجزء من المسؤولية الاجتماعية، وتحديد العلاقة بين الحرية والمسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة، ودور المتغيرات في تحقيق الطلبة للمسؤولية الاجتماعية، وقد استخدمت تلك الدراسات المنهج الوصفي (المسحي)

وتنوعت العينة بتنوع المجتمع، وقد توصلت إلى النتائج الآتية:

- أن مشاركة الطلبة في المسؤولية الاجتماعية كانت بدرجة متوسطة.
- أن درجة مشاركة الطلبة في المشاركة السياسية هي درجة متوسطة.
- وجود ارتباط طردي موجب لدى الطلبة بين الحرية وقيمة المسؤولية الاجتماعية.

وقد أظهرت نتائج الدراسات السابقة أن مشاركة الطلبة بالجامعات لتحقيق المسؤولية الاجتماعية هي دون المستوى المطلوب مما يتطلب أن تفعل الجامعات مشاركة الطلبة في تحقيق المسؤولية الاجتماعية عن طريق البرامج والأنشطة المختلفة.

ثانياً: البحث والمسؤولية الاجتماعية:

يتضح أن دراسة (حسين، ٢٠١٠م) توصلت إلى أن المشكلات التي ينبغي أن تركز عليها البحوث هي: الفقر والبطالة، تركز الخدمات في المدن على المجتمع الريفي، المشكلات الإنسانية في الصناعة، والأمية، وضعف المستوى التعليمي، والانفجار السكاني.

ثالثاً: خدمة المجتمع والمسؤولية الاجتماعية:

يتبين من دراسة (عبداللطيف، ٢٠١٠م) إلى: وجود عدة عوامل فردية ساعدت على إنجاح دور الجامعة في أداء دورها المجتمعي ومسؤولياتها الاجتماعية ومنها الشراكة بين الجامعات والحكومات والقطاع الخاص ورجال الأعمال والمجتمع المدني، وأن تعدد مستويات الشراكة بين الجامعة وقطاعات المجتمع اقتصادياً ومجتمعياً وما ليأً بهدف تلبية احتياجات المجتمع الذي تعمل فيه الجامعة، وأن تكون للجامعة برامج وأنشطة فعلية تعكس مسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع، فللمسؤولية جانبها التطبيقي الذي تظهر آثاره في استفادة شرائح اجتماعية كبيرة في المجتمع من برامج الجامعة ومشروعاتها وأنشطتها الموجّهة لخدمة المجتمع وقطاعاته المختلفة.

رابعاً: الجامعات ومسؤولياتها الاجتماعية:

وأظهرت دراسة كلاً من (شقوارة، ١٤٣٤هـ)، (Mehran and others، 2011) النتائج الآتية:

- أن للجامعة أبعاد خمسة عن طريقها يمكن أن تحقق المسؤولية الاجتماعية، (التدريس، البحث، خدمة المجتمع، الإدارة، البرامج والأنشطة) ويكون ذلك في ضوء مفهوم الجودة الشاملة.
- أظهرت النتائج أن الجامعات الرائدة في العالم ملتزمة بمسؤولياتها الاجتماعية وتقدم معلومات كافية حولها والتي شملت التحكم بالتنظيم، وحقوق الإنسان، وممارسات العمل، والبيئة والممارسات التشغيلية، ومواضيع الطلبة، وتطور المجتمع المحلي.

تتشابه تلك الدراسات مع هذه الدراسة في تناولها للمسؤولية الاجتماعية للجامعات، ومن حيث المنهج والأدوات، مع اختلاف أهداف الدراسة، وطبيعة كل منها، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث هدف الدراسة وتركيزها على دور القسم العلمي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية كونه نواة العمل والعلم بالجامعات، ومنطلق للأنشطة والبرامج.

مصطلحات الدراسة:

أقسام الإدارة التربوية:

ويقصد بها إجرائياً الأقسام العلمية المتخصصة في الإدارة التربوية بالجامعات السعودية مجال الدراسة والتي: تقدم برامج مساندة على مستوى البكالوريوس وبرامج للماجستير والدكتوراه، وبرامج تدريبية من خلال الدورات التي تُقدم للمؤسسات التعليمة في مجال القيادة التربوية والإشراف التربوي، وتقدم الندوات والمؤتمرات المتخصصة في المجال، وأيضاً تقوم بالأبحاث العملية والمشاريع المتخصصة لمؤسسات المجتمع ذات العلاقة.

المسؤولية الاجتماعية:

عرفها مجلس الأعمال العالمي(٢٠٠٩م) بأنها: الالتزام المستمر بالعمل والتصرف بشكل أخلاقي بما يسهم في التنمية الاقتصادية ويحسن حياة القوة العاملة وأسرهم بالإضافة إلى السكان المحليين والمجتمع بشكل عام.

وقد عرف الحموري (٢٠٠٩م) المسؤولية الاجتماعية بأنها ثقافة الالتزام بالمسؤولية ضمن أولويات التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة، وتوفير الدعم والمساندة التامة تجاه التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتعرف المسؤولية الاجتماعية لأقسام الإدارة التربوية إجرائياً بأنها: القدرة على أداء الأفعال والمهام والواجبات والأدوار التي يجب أن يؤديها قسم الإدارة التربوية بالجامعات السعودية داخل وخارج الجامعة، من خلال ما يقدمه القسم من برامج وأنشطة ودورات تدريبية وتعليمية مرتبطة بالمجتمع ومؤسساته المختلفة ذات العلاقة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إن مؤسسات التعليم العالي مطالبة ببذل مزيد من الجهد، وامتلاك مقومات التطوير المستمر، وتجويد أدائها؛ وذلك بهدف زيادة فعاليتها في تحقيق أهدافها، وضمان زيادة قدراتها التنافسية، التي تؤهلها بالفعل إلى التفوق والتميز.

فالجامعات السعودية مطالبة اليوم بتطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية تطبيقاً كاملاً، من خلال برامجها الدراسية، ودراساتها وأبحاثها وجهود أعضاء هيئة التدريس وطلابها والموظفين، فضلاً عن الجهود المباشرة في دعم وتبني البرامج المجتمعية، وترسيخ الشراكات الإستراتيجية مع القطاعات المجتمعية المختلفة. (المؤتمر الدولي للتعليم العالي، ١٤٣٤هـ).

وتعد الأقسام العلمية حجر الزاوية في الجامعة، التي لا تستطيع أن تؤدي رسالتها أو تحقق أهدافها إلا من خلال أقسامها العلمية، وعن طريق الأقسام تتم العديد من الإجراءات والعمليات والقرارات كاختيار أعضاء هيئة التدريس، وتحديد المقررات الدراسية، ووضع معايير القبول والتخرج، وتحديد الأنشطة العلمية كالتدريس والبحث العلمي، وخدمة المجتمع وغير ذلك من العمليات والقرارات، ويشير (Rita، ١٩٩٦م) أن حوالي ٨٠٪ من القرارات الإدارية في الجامعة تتخذ على مستوى الأقسام. وعن طريقها يتم التأكد من تحقيق الأهداف، فعلى مستوى الأقسام يتفاعل أعضاء هيئة التدريس والطلبة، ويتلقى الباحثون التوجيه، ويتم تحديد ودراسة سبل الإسهام في تنمية البيئة والمجتمع.

ويعد الارتقاء بالقسم العلمي أحد أهم السبل المعاصرة لضمان تحقيق تفوق مؤسسات التعليم العالي وتجويد أدائها وتميزها، حيث يركز على الارتقاء بالهيئة الإدارية في التعليم العالي من خلال ديمومة التطوير وقيادة البيئة التعليمية المتغيرة لهذا التعليم. (المطيري، ١٤٢٤هـ).

وتعمل أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية على تعليم وتدريب المواطنين

ليصبحوا قادة المستقبل قادرين على صنع القرارات ومتخصصين في مجالات الإدارة التربوية والتعليمية، حيث تعد تلك الأقسام المكان الذي ينمي فيه هؤلاء القادة فهمهم لما حولهم من تغيرات وتحديات. حيث تقدم أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية برامج الدبلوم والبكالوريوس والدراسات العليا وكذلك الدورات والندوات والمؤتمرات، والتي مرتبطة بالمجتمع وأفراده ومؤسساته.

ورغم التوسع الذي شهدته برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية في الجامعات السعودية، إلا أنه قد رافق ذلك عدد من المشكلات، فقد أشارت دراسة (الثبيتي، والقرشي، ١٤٢٢هـ) إلى أن برامج الدراسات العليا غالباً ما تقبل أعداداً محددة من الطلاب والطالبات في ضوء الإقبال المتزايد على تلك البرامج، وأنها لا تتوافق مع متطلبات وحاجات المجتمع وسوق العمل، وأن بعض برامج الدراسات العليا في المملكة العربية السعودية ما زالت تخرج منذ إنشائها طلاباً يحملون شهادات ماجستير ودكتوراه ليس لها احتياج كمي أو نوعي.

وانطلاقاً من توصيات ندوات التعليم العالي والدراسات العليا والمؤتمرات ومنها: (ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، رؤى مستقبلية، جامعة الملك سعود ١٤١٨هـ)، و(ندوة التعليم العالي: ربع قرن من الإنجازات، جامعة الملك خالد ١٤٢١هـ)، و(ندوة الدراسات العليا للجامعات السعودية: توجهات مستقبلية، جامعة الملك عبدالعزيز ١٤٢٢هـ)، و(ندوة الدراسات العليا وخطط التنمية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٧هـ)، ونتائج الدراسات في مجال الدراسات العليا وتوصياتها، دراسة العتيبي (١٤١٨هـ)، ودراسة الثبيتي وآخرون (١٤٢٢هـ)، ودراسة السالم (١٤٢٤هـ) والتي أكدت على ضرورة ربط خطط الأقسام العلمية وبرامجها بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوجيه البحث العلمي لخدمة المجتمع.

وبناءً على توصيات المؤتمر الدولي للتعليم العالي (١٤٣٤هـ)، والتي أكدت على دور الجامعات والكليات والأقسام العلمية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، من خلال التدريس والتعلم، والبحث العلمي، والشراكة المجتمعية، والاستدامة البيئية، والأنشطة والبرامج الأكاديمية؛ "لذا فإن عملية مراجعة البرامج والخطط الجامعية، وبرامج الدراسات العليا ومخرجاتها تشكل أساس عملية التطوير والتقدم نحو الأفضل في ضوء المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية التي تشهدها المملكة" (السلطان، ١٤٢٧هـ، ص٣٣).

وفي ضوء التطورات التي تشهدها مؤسسات التعليم العالي وخصوصاً في مجال المسؤولية الاجتماعية، فإن أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية مطالبة بتحقيق وتطبيق المسؤولية الاجتماعية والتزامها بها ضمن أولويات التخطيط الاستراتيجي لها، وأن تسهم في التنمية المستدامة للمجتمع من خلال ما تقدمه من برامج وأبحاث علمية واستشارات ودورات ومؤتمرات.

وتأسيساً على ذلك تأتي هذه الدراسة لتجيب على السؤال الرئيس الآتي: ما دور أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية؟

وقد تفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

١) ما دور أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية؟
٢) ما الصعوبات التي تحد من تحقيق أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية للمسؤولية الاجتماعية؟
٣) ما المقترحات التي تسهم في تحقيق أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية للمسؤولية الاجتماعية؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى:

١) تحديد دور أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية.
٢) التعرف على الصعوبات التي تحد من تحقيق أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية للمسؤولية الاجتماعية.
٣) التوصل إلى مقترحات تسهم في تحقيق أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية للمسؤولية الاجتماعية.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

- تبرز أهمية الدراسة في قلة الدراسة التي تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية لدى

الجامعات وبالذات لدى الأقسام العلمية عموماً، وأقسام الإدارة التربوية خصوصاً.

- تتناول الدراسة موضوعاً مهماً وقضية رئيسية من القضايا الحديثة التي تهم أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية.
- تكمن أهمية الدراسة العلمية في تحديدها لأدوار أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية.
- تقديمها لفكر إداري واجتماعي يسهم في تطوير مهام ووظائف أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية في تحقيق أهدافها وخططها الإستراتيجية.

الأهمية العملية:

- تقديم الدراسة لمفاهيم وأبعاد المسؤولية الاجتماعية والتي ينبغي لأقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية الأخذ بها وتطبيقها مما سيعدل من أدوارها ووظائفها.
- تسهم في تطوير خطط وبرامج أقسام الإدارة التربوية بما يحقق المسؤولية الاجتماعية ويصبح لها دور فاعل في المجتمع المدني.
- تسهم في تخريج عدداً من الطلبة والقيادات التعليمية، وفق احتياجات المجتمع والمؤسسات التعليمية الكمية والنوعية.
- تغطي احتياجات المجتمع ومؤسساته المختلفة من المؤهلين والمتخصصين في مجال الإدارة التربوية.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: أدوار أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية.

الحدود المكانية: أقسام الإدارة التربوية في الجامعات الآتية: (جامعة أم القرى-جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. -جامعة الملك سعود).

وقد تم اختيار تلك الجامعات للأسباب الآتية:

١) أن أقسامها من أقدم الأقسام في الجامعات السعودية فهي تملك خبرة ومهام

ووظائف تجعلها محل الدراسة.

٢) أن تلك الأقسام تقدم برامج ماجستير ودكتوراه منذ زمن مقارنة بالجامعات الأخرى خاصة الناشئة منها.

٣) امتلاك تلك الأقسام لخطط استراتيجية وبرامج تدريبية وأكاديمية وأبحاث علمية وخيرة أكاديمية مما يزيد من دورها في تحقيق المسؤولية الاجتماعية.

الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة خلال الفصل الدراسي الأول من العام ١٤٣٤/١٤٣٥هـ الموافق ٢٠١٣م/ ٢٠١٤م.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية لتحديد دور أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، والتعرف على الصعوبات التي تحد من تحقيق أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية للمسؤولية الاجتماعية، ووضع مقترحات التي تسهم في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، ولتحقيق تلك الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي (المسحي) منهجاً للدراسة الحالية.

والمنهج الوصفي (المسحي) يقصد به ذلك النوع من البحوث الذي يتم بواسطته استجواب جميع أفراد مجتمع الدراسة أو عينة ممثلة لهم؛ بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها، دون أن يتجاوز ذلك إلى دراسة العلاقة أو استنتاج الأسباب. (العساف، ١٤٢٧هـ).

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس (ذكور وإناث) في أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية الحكومية محل الدراسة وقت إجراء الدراسة ممن هم على الرتب الآتية (أستاذ-أستاذ مشارك-أستاذ مساعد)، والبالغ عددهم حسب إحصاءات وزارة التعليم العالي (٨٨) عضو هيئة تدريس. (إحصاءات وزارة التعليم العالي، ١٤٣٤هـ).

والجدول الآتي يوضح العدد الكلي لمجتمع الدراسة موزعاً وفقاً لرتبهم العلمية:

جدول رقم (١) توزيع مجتمع الدراسة وفقاً للجامعات والرتبة العلمية

الجامعة	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	المجموع
جامعة أم القرى	٤	٩	١٤	٢٧
جامعة الامام	٥	٧	٢٢	٣٤
جامعة الملك سعود	٨	٤	١٥	٢٧
المجموع	١٧	٢٠	٥١	٨٨

أداة الدراسة:

استخدم الباحث الاستبانة أداة للدراسة وتكونت من (٧٣) عبارة موزعة على (٣) محاور، موزعة على النحو الآتي:

جدول رقم (٢) يوضح توزيع العبارات على محاور الدراسة

م	اسم المحور	عدد العبارات
١	دور أقسام الإدارة التربوية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية	٣٤
٢	الصعوبات التي تحد من تحقيق أقسام الإدارة التربوية للمسؤولية الاجتماعية	١٩
٣	المقترحات التي تسهم في تحقيق أقسام الإدارة التربوية للمسؤولية الاجتماعية	٢٠
	المجموع	٧٣

وقد تم تصميم الاستبانة بشكل إلكتروني، وتوزيعها على مجتمع الدراسة وكان العائد منها (٧٢) من (٨٨) وبنسبة ٨٢٪، مما يمكن الاعتماد عليها في نتائج الدراسة وتعميمها.

وقد استخدم الباحث مقياس ليكارت الخماسي للإجابات على عبارات الاستبانة بجميع محاورها والمقياس على النحو الآتي:

أوافق تماماً	أوافق	غير متأكد	لا أوافق	لا أوافق تماماً

وقد تم تحديد فئات المقياس الخماسي على النحو الآتي:

١- ١,٠٠-١,٧٩ لا أوافق تماماً.

٢- ١,٨٠-٢,٥٩ لا أوافق.

٣- ٢,٦٠-٣,٣٩ غير متأكد.

٤- ٣,٤٠-٤,١٩ أوافق.

٥- ٤,٢٠-٥,٠٠ أوافق تماماً.

وبالتالي يمكن من خلال فئات المقياس تحديد دور أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية والصعوبات والمقترحات، فإذا كان المتوسط العام أكبر من أو يساوي (٣,٤٠) فهذا يعني أن مجتمع الدراسة يوافق على ذلك ويؤكده، وإذا كان المتوسط العام أقل من (٣,٤٠) فهذا يعني أن مجتمع الدراسة لا يوافق على ذلك ولا يؤكده.

صدق الأداة:

أ-صدق (المحكمين) الظاهري:

للتأكد من الصدق الظاهري، قام الباحث بعرض الأداة على مجموعة من المتخصصين من الأساتذة والخبراء في الإدارة التربوية؛ للتأكد من وضوح التعليمات والصياغة وانتماء العبارات لكل محور، وإضافة ما يرونه من عبارات مناسبة لكل محور، وقد بلغ عدد المحكمين (١٠) محكمين.

ب-صدق الاتساق الداخلي:

للتأكد من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة استخدم الباحث معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لكل محور من محاور الأداة. وقد جاءت عبارات الاستبانة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠١) فأقل وهذا يدل على أن عبارات الاستبيان صادقة وتقيس الجوانب التي أعدت من أجل قياسها، والجدول رقم (٣) يبين صدق الاتساق الداخلي:

جدول رقم (٣) يبين صدق الاتساق الداخلي بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لكل محور من محاور الاستبانة

المحور الأول		المحور الثاني		المحور الثالث	
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	٠,٩٠٠××	١	٠,٩٣٦××	١	٠,٧٩٨××
٢	٠,٩٥٤××	٢	٠,٩٣٣××	٢	٠,٩٠٤××
٣	٠,٩٥٨××	٣	٠,٩٢٦××	٣	٠,٨٩٤××
٤	٠,٨٧٠××	٤	٠,٧٩٤××	٤	٠,٧٩٨××
٥	٠,٩٥٨××	٥	٠,٩١٨××	٥	٠,٤٢٩××
٦	٠,٩٥٥××	٦	٠,٩٣٣××	٦	٠,٧١٠××
٧	٠,٨٩١××	٧	٠,٩٢٨××	٧	٠,٩٠٤××
٨	٠,٩٣٤××	٨	٠,٩١٣××	٨	٠,٨٩٦××
٩	٠,٩٣٨××	٩	٠,٩٣٤××	٩	٠,٦٥٨××
١٠	٠,٨٩٦××	١٠	٠,٩٦٦××	١٠	٠,٤٢٩××
١١	٠,٩٠٩××	١١	٠,٩١٨××	١١	٠,٦٥٨××
١٢	٠,٩٧١××	١٢	٠,٨٤٩××	١٢	٠,٧٩٨××
١٣	٠,٩٣١××	١٣	٠,٧٦٨××	١٣	٠,٩١٠××
١٤	٠,٩٢٧××	١٤	٠,٨٥٥××	١٤	٠,٨٧٠××
١٥	٠,٨٨٢××	١٥	٠,٨٧٢××	١٥	٠,٨٢٣××
١٦	٠,٩٧١××	١٦	٠,٨٤٨××	١٦	٠,٩٢٧××
١٧	٠,٩٣٤××	١٧	٠,٩١٩××	١٧	٠,٦٩٧××
١٨	٠,٩٣١××	١٨	٠,٨٩٥××	١٨	٠,٨٢١××
١٩	٠,٩٣٠××	١٩	٠,٨٧٢××	١٩	٠,٨٥٨××
٢٠	٠,٩١٤××			٢٠	٠,٨٨٤××
٢١	٠,٩٤٧××				
٢٢	٠,٩٢٩××				
٢٣	٠,٩٦٥××				
٢٤	٠,٩٣٥××				
٢٥	٠,٩٣٣××				
٢٦	٠,٩٥٩××				

٢٧	××٠,٩٤٨				
٢٨	××٠,٩٤٠				
٢٩	××٠,٩٤٠				
٣٠	××٠,٨٨٦				
٣١	××٠,٩٦٤				
٣٢	××٠,٩٥٦				
٣٣	××٠,٩٥٦				
٣٤	××٠,٩٥٢				

××دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠١) فأقل.

يتضح أن قيم معاملات الارتباط دالة عند مستوى (٠,٠١) فأقل مما يدل على الاتساق الداخلي للفقرات.

ثبات الأداة:

قام الباحث بقياس ثبات أداة الدراسة بتطبيق معامل الثبات ألفا كرونباخ (alpha cronbach) باستخدام الحاسب الآلي، حيث قام الباحث باستخراج قيمة معامل الثبات للبيانات عن طريق برنامج spss وجاءت النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم (٤) معامل ثبات ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة

م	اسم المحور	معامل الثبات
١	دور أقسام الإدارة التربوية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية (مجال البرامج الأكاديمية)	٠,٩٨٦
٢	دور أقسام الإدارة التربوية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية (مجال البحوث العلمية)	٠,٩٧٦
٣	دور أقسام الإدارة التربوية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية (مجال العمليات والنشطة)	٠,٩٨٩
٤	الصعوبات التي تحد من تحقيق أقسام الإدارة التربوية للمسؤولية الاجتماعية	٠,٩٨١
٥	المقترحات التي تسهم في تحقيق أقسام الإدارة التربوية للمسؤولية الاجتماعية	٠,٩٦٢
	الثبات الكلي للاستبانة	٠,٩٩٤

يتضح من الجدول رقم (٤) أن قيمة الثبات الكلي للاستبانة (٠,٩٩٤)، وهذه القيمة تشير إلى أن معامل ثبات الاستبانة مرتفع بدرجة عالية جداً، بحيث يمكن الاعتماد على الاستبانة في تحقيق أهداف الدراسة.

أساليب المعالجة الإحصائية:

استخدم الباحث الأساليب الإحصائية الآتية :

- التكرارات والنسب المئوية.
- المتوسط الحسابي.
- الانحراف المعياري.
- معامل ارتباط بيرسون لحساب صدق الأداة.
- معادلة «ألفا كرونباخ» لحساب ثبات الأداة.

عرض النتائج ومناقشتها:

يشمل هذا الجزء عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة ومناقشتها، وهي كما يأتي:

السؤال الأول: ما دور أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية؟

للإجابة على هذا السؤال قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية، والتي جاءت على النحو الآتي:

أولاً : في مجال البرامج الأكاديمية :

جدول رقم (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيبها للمحور الأول (البرامج الأكاديمية)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	ربط البرامج الأكاديمية بمتطلبات سوق العمل.	٤,٤٠	٠,٧٤٤	٥

٢	تصميم المناهج الدراسية وفق احتياجات المستفيدين وبما يحقق أهداف البرنامج.	٤,٣٨	٠,٩٥٦	٦
٣	التكامل بين الجوانب النظرية والتطبيقية في البرامج.	٤,٣٨	١,٠٤	٧
٤	المشاركة في برامج التعليم المستمر التي تسد احتياجات المجتمع السعودي.	٣,٩٩	٠,٩١١	١١
٥	إكساب الطلبة مهارات التعامل مع القضايا الاجتماعية والثقافية.	٤,٣٦	٠,٩٩٧	٨
٦	إكساب الخريجين مهارة تحسين العمل الإداري.	٤,٢٢	١,٠٥١	٩
٧	تهيئة بيئة أكاديمية جاذبة لهيئة التدريس والطلبة معاً.	٤,٤٧	١,١٢٥	٢
٨	القيام بتدريب القادة التربويون وصناع القرار بما يحقق مصلحة المجتمع واحتياجاته.	٤,٤٢	١,٢٦	٤
٩	الإسهام في صناعة المعرفة ورفع القدرة الفكرية.	٤,٥٧	٠,٨٥٣	١
١٠	تشجيع برامج التبادل الثقافي بين الأقسام العلمية في الجامعات المحلية والعالمية.	٤,١٨	١,٢٣٧	١٠
١١	اشتمال المقررات الدراسية على التداعيات الأخلاقية والاجتماعية للنشاط العلمي.	٣,٩٤	٠,٩٤٧	١٢
١٢	الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية بما يحقق أهداف القسم.	٤,٤٦	١,٠٠٦	٣
المتوسط الحسابي العام للمحور الأول (البرامج الأكاديمية)		٤,٣١	١,١٠٥	

يتضح من الجدول رقم (٥) أن أفراد الدراسة موافقون تماماً على دور أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية من خلال البرامج الأكاديمية التي تقوم بها سواءً على مستوى الدراسات العليا أم على مستوى التعليم الجامعي والبكالوريوس، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (٤,٣١) حيث يؤكدون أن

المسؤولية الاجتماعية للأقسام العلمية يمكن تحقيقها من خلال البرامج الأكاديمية التي تقدمها وجميع عناصرها ومدخلاتها وعملياتها وأساتذتها والإمكانات المالية والبشرية الموفرة لها مما يسهم في الحصول على مخرجات ذات جودة عالية تتوافق مع متطلبات سوق العمل واحتياجات المجتمع، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من (حسين، ٢٠١٠م)، (عبداللطيف، ٢٠١٠م)، (Renfu، 2011) والتي أكدت أن تحقيق أهداف المجتمع يكون عن طريق البرامج الأكاديمية والعلمية التي تقدمها الأقسام والجامعات، بينما كان الإنحراف المعياري (١,١٠٥) مما يعني أن هناك تباين بين إجابات أفراد الدراسة نحو عباراتها، وقد يرجع ذلك للخبرة الأكاديمية والدرجة العلمية والثقافة العامة لأعضاء هيئة التدريس، وحيث إن موضوع المسؤولية الاجتماعية للجامعات من الموضوعات الحديثة.

وقد جاء ترتيب أعلى خمس عبارات عن دور أقسام الإدارة التربوية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في مجال البرامج الأكاديمية حسب متوسطها الحسابي على النحو الآتي:

١) جاءت العبارة رقم (٩) " الإسهام في صناعة المعرفة ورفع القدرة الفكرية" في المرتبة الأولى حيث حصلت على متوسط حسابي (٤,٥٧)، وإنحراف معياري (٠,٨٥٣)؛ مما يدل على أن أفراد الدراسة موافقون تماماً، ويعتبرونه جزء من المسؤولية الاجتماعية للأقسام؛ لأن صناعة المعرفة تسهم في بناء المجتمع، واستمرار النهضة التنموية خاصة في ضوء اقتصاد المعرفة، وبالآتي بناءً الإنسان وتفوقه، من خلال رفع القدرة الفكرية وانعكاس ذلك إيجاباً على مستوى الوعي لديه، وبالتالي يسهم في زيادة إنتاج المجتمع ومؤسساته.

٢) جاءت العبارة رقم (٧) " تهيئة بيئة أكاديمية جاذبة لهيئة التدريس والطلبة معاً" في المرتبة الثانية حيث حصلت على متوسط حسابي (٤,٤٧)، وانحراف معياري (١,١٢٥)؛ مما يدل على أن أفراد الدراسة موافقون تماماً على أن تهيئة بيئة أكاديمية جاذبة لهيئة التدريس والطلبة يسهم في تحقيق المسؤولية الاجتماعية من خلال ما يصاحب ذلك من زيادة في الرغبة في العمل وحب العلم ورفع مستوى الأداء وزيادة الإنتاجية والجو الودي الذي يسود البرامج والأقسام والعلاقات الجيدة بين الأستاذ والطلبة، وهذا بدور ينعكس إيجاباً على جودة البرامج وارتفاع مستواها، وبالتالي يحقق مخرجات جيدة تتوافق مع متطلبات المجتمع.

٣) جاءت العبارة رقم (١٢) " الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية بما يحقق أهداف القسم " في المرتبة الثالثة حيث حصلت على متوسط حسابي (٤,٤٦)، وإنحراف معياري (١,٠٠٦)؛ مما يدل على أن أفراد الدراسة موافقون تماماً على أن الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية يحقق أهداف القسم، ويحقق ذلك المسؤولية الاجتماعية من خلال توظيف الموارد المالية والبشرية لتحقيق أهداف القسم بشكل عام وأهداف البرامج بشكل خاص، وأيضاً البعد عن الهدر المالي والبشري الذي قد ينتج من عدم الاستخدام الأمثل للموارد مما يعني تكاليف عالية على المؤسسة وقصور في تحقيق الأهداف، والتوظيف الأمثل للموارد يسهم في تحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية عالية.

٤) جاءت العبارة رقم (٨) " القيام بتدريب القادة والتربويون وصناع القرار بما يحقق مصلحة المجمع واحتياجاته" في المرتبة الرابعة حيث حصلت على متوسط حسابي (٤,٤٢)، وإنحراف معياري (١,٢٦)؛ مما يدل على أن أفراد الدراسة موافقون تماماً على أن القيام بتدريب القادة والتربويون وصناع القرار من خلال البرامج التي تقدمها الأقسام والدورات التدريبية المستمرة والموجهة يسهم في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، لأن تحقيق ذلك يسهم في إعداد قادة للمؤسسات التعليمية والتربوية بالمجتمع وأولئك القادة يتمتعون بالعلم والخبرة العالية والتي تنعكس بشكل كبير على أداء تلك المؤسسات ونتائجه وارتفاع مستواها ومستوى الذين ينتمون إليها، وبالتالي الحصول على مخرجات ذات مستوى عال.

٥) جاءت العبارة رقم (١) " ربط البرامج لأكاديمية بمتطلبات سوق العمل" في المرتبة الخامسة حيث حصلت على متوسط حسابي (٤,٤٠)، وإنحراف معياري (٠,٧٤٤)؛ مما يدل على أن أفراد الدراسة موافقون تماماً وبتشتت متوسط في الإجابة على أن ربط البرامج الأكاديمية التي تقدمها أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية يحقق المسؤولية الاجتماعي، وذلك لأن البرامج التي تصمم بعيداً عن احتياجات سوق العمل تعتبر هدراً كبيراً للموارد المالية والبشرية وأيضاً بدون جدوى أو فائدة تذكر، وعلى العكس من ذلك فحينما يتم بناء وتصميم البرامج الأكاديمية بالتنسيق والتكامل والترابط مع المؤسسات والجهات ذات العلاقة والتي تحتاج إلى الخريجين فإن ذلك يسهم في توفير كوادر مؤهلة ومدربة تحقق أهداف المؤسسات التي تنتمي لها وبالتالي تحقق أهداف المجتمع ومتطلبات التنمية.

بينما جاء ترتيب أقل ثلاث عبارات عن دور أقسام الإدارة التربوية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في مجال البرامج الأكاديمية حسب متوسطها الحسابي على النحو الآتي:

١) جاءت العبارة رقم (١٠) "تشجيع برامج التبادل الثقافي بين الأقسام العلمية في الجامعات المحلية والعالمية" في المرتبة العاشرة حيث حصلت على متوسط حسابي (٤,١٨)، وإنحراف معياري (١,٢٣٧)؛ مما يدل على أن أفراد الدراسة موافقون ولكن ليس تماماً وبتشتت عال، على ان تشجيع برامج التبادل الثقافي بين الأقسام العلمية بين الجامعات المحلية والعالمية قد يحقق المسؤولية الاجتماعية لأقسام الإدارة التربوية، وذلك من خلال ما تقدمه تلك البرامج من التعرف والاطلاع على التطور العلمي والثقافي والتكنولوجي وتوظيفه لخدمة البرامج وأهدافها وتطوير العمليات وأعضاء هيئة التدريس والذي سيكون له الأثر الكبير على رفع مستوى البرامج والأقسام وبالآتي تحقيق أهدافها بما يتوافق مع أهداف المجتمع ومتطلباته.

٢) جاءت العبارة رقم (٤) " المشاركة في برامج التعليم المستمر التي تسد احتياجات المجتمع السعودي" في المرتبة الحادية عشر حيث حصلت على متوسط حسابي (٣,٩٩)، وإنحراف معياري (٠,٩١١)؛ مما يدل على أن أفراد الدراسة موافقون ولكن ليس تماماً وبتشتت متوسط، على أن المشاركة في براج التعليم المستمر التي تسد احتياجات المجتمع السعودي قد يحقق المسؤولية الاجتماعية لأقسام الإدارة التربوية، لأنهم يرون أن مشاركة الأقسام في برامج التعليم المستمر هو جزء من مسؤوليتها الاجتماعية، وبالتالي ينبغي أن يكون للأقسام مشاركة من خلال ما تقدمه من برامج أو عن طريق أعضاء هيئة التدريس المتميزين والذين يؤدون أدوار عالية ومتميزة.

٣) جاءت العبارة رقم (١١) "اشتمال المقررات الدراسية على التداعيات الأخلاقية والاجتماعية للنشاط العلمي" في المرتبة الثانية عشر حيث حصلت على متوسط حسابي (٣,٩٤)، وإنحراف معياري (٠,٩٤٧)؛ مما يدل على أن أفراد الدراسة موافقون ولكن ليس تماماً وبتشتت متوسط، على أن اشتمال المقررات الدراسية على التداعيات الأخلاقية والاجتماعية للنشاط العلمي قد يحقق المسؤولية الاجتماعية لأقسام الإدارة التربوية، لأن وجود مقررات ضمن البرامج تختص بذلك ولها أهداف واضحة ومحددة يسهم في تفعيل وتحقيق المسؤولية الاجتماعية والتي

يكتسبها الطالب والخريج وتكون جزء من شخصيتها وحياته، وبالتالي تلعب دوراً مهماً في المستقبل من خلال ما يؤديه من أعمال وأنشطة تخدم المجتمع.

ثانياً: في مجال البحوث العلمية:

جدول رقم (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيبها للمحور الأول (البحوث العلمية)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	ربط البحوث العلمية باحتياجات سوق العمل.	٤,٠٠	١,٢٢١	٦
٢	ربط البحوث العلمية باحتياجات المجتمع.	٤,٢٠	١,٢٨٨	٥
٣	توظيف البحث العلمي لخدمة قضايا المجتمع المختلفة.	٤,٦٣	٠,٩٥٥	٣
٤	توظيف البحث العلمي لتطوير نوعية وجودة الحياة الاجتماعية.	٤,٤٢	١,١٣٥	٤
٥	دعم البحوث العلمية المشتركة مع باحثين محليين وخارجيين.	٣,٩٠	١,٠٣٧	٧
٦	استقطاب باحثين ذوي مهارات عالية من البلدان المتقدمة.	٣,٧٢	١,١٧٧	٨
٧	نشر ثقافة أخلاقيات البحث العلمي بين الطلبة والأساتذة.	٤,٦٩	٠,٦٦٤	١
٨	بيان التبعات الاجتماعية الناتجة عن الغش والاحتيال في البحوث العلمية لأعضاء هيئة التدريس والطلبة.	٤,٦٥	٠,٧٣٥	٢
المتوسط الحسابي العام للمحور الأول (البحوث العلمية)		٤,٢٨	١,٠٢٦	

يتضح من الجدول رقم (٦) أن أفراد الدراسة موافقون تماماً على دور أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية من خلال البحوث العلمية التي تقدمها الأقسام سواء من خلال الأبحاث والرسائل العلمية التي يقدمها طلبة الدراسات العليا، أو من خلال الأبحاث العلمية التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس والتي معظمها من أجل الترقية، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (٤,٢٨) حيث يؤكدون أن المسؤولية الاجتماعية للأقسام العلمية يمكن تحقيقها من خلال البحوث العلمية

التي تقوم بها الأقسام وتقدمها وتشرف عليها، وذلك من خلال تقديمها حلولاً لمشكلات مجتمعية مختلفة، أو من خلال ما تقدمه من دراسات تطويريه تسهم في تقدم المؤسسات التربوية والتعليمية المختلفة ويزيد من إنتاجها، ومن خلال معالجتها لقضايا مجتمعية وثقافية تسهم في تقدم المجتمع وتطوره، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من (حسين، ٢٠١٠م)، (نجادات، ٢٠١٠م)، (Mehran، 2011) والتي أكدت على ضرورة معالجة الأبحاث العلمية التي تقوم بها الجامعات لقضايا المجتمع المختلفة ويعتبر ذلك جزء من المسؤولية الاجتماعية التي تقدمها البحوث العلمية والمؤسسات التي تقوم بها؛ مما يسهم في تقدم المجتمع وتطوره، بينما كان الإنحراف المعياري (١,٠٢٦) مما يعني أن هناك تباين بين إجابات أفراد الدراسة نحو عباراتها، وقد يرجع ذلك لاختلاف الرؤية حول ربط الأبحاث العلمية لأقسام الإدارة التربوية بقضايا المجتمع وأن ذلك يختلف باختلاف أدوار الأقسام العلمية المختلفة للجامعات.

وقد جاء ترتيب أعلى ثلاث عبارات عن دور أقسام الإدارة التربوية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في مجال البحوث العلمية حسب متوسطها الحسابي على النحو الآتي:

١) جاءت العبارة رقم (٧) "نشر ثقافة أخلاقيات البحث العلمي بين الطلبة والأساتذة" في المرتبة الأولى حيث حصلت على متوسط حسابي (٤,٦٩)، وإنحراف معياري (٠,٦٦٤)؛ مما يدل على أن أفراد الدراسة موافقون تماماً، وبتشتت متوسط مما يعني تمركز الإجابات حول المتوسط، على أن نشر ثقافة أخلاقيات البحث العلمي بين الطلبة والأساتذة يحقق المسؤولية الاجتماعية لأقسام الإدارة التربوية؛ لما تمثله أخلاقيات البحث العلمي والالتزام بها من أهمية بالغة وضرورة ملحة في مجال البحوث وتحقيق الأهداف والغايات بعيداً عن الغش والخداع والذي يهدم تلك الأخلاقيات ويؤثر على المجتمع وتقدمه، وأيضاً لأن نشر ثقافة أخلاقيات البحث العلمي يسهم في التطور العلمي والبحثي للأساتذة والطلبة والذي يصب في خدمة المجتمع ومؤسساته التنموية المختلفة.

٢) جاءت العبارة رقم (٨) "بيان التبعات الاجتماعية الناتجة عن الغش والاحتيال في البحوث العلمية لأعضاء هيئة التدريس والطلبة" في المرتبة الثانية حيث حصلت على متوسط حسابي (٤,٦٥)، وإنحراف معياري (٠,٧٣٥)؛ مما يدل على أن أفراد الدراسة موافقون تماماً، وبتشتت متوسط مما يعني تمركز الإجابات حول المتوسط، ترتبط هذه العبارة بالعبارة السابقة ولكن بشكل عكسي وهو أن الغش والاحتيال في

البحوث العلمية من أسباب تخلف المجتمعات وتآخرها، لما يصاحب ذلك من ضعف أخلاقي وقيمي لمن يمارسه، فمن الأولى لتغير ذلك أن تطبق الأنظمة والقوانين لمن يمارسون ذلك لأنهم يشكلون خطر ثقافي واجتماعي وعلمي على المجتمع ومؤسساته.

٣) جاءت العبارة رقم (٣) "توظيف البحث العلمي لخدمة قضايا المجتمع المختلفة" في المرتبة الثالثة حيث حصلت على متوسط حسابي (٤,٦٣)، وإنحراف معياري (٠,٩٥٥)؛ مما يدل على أن أفراد الدراسة موافقون تماماً، وبتشتت متوسط، على أن توظيف البحث العلمي لخدمة قضايا المجتمع المختلفة يسهم في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، لأن الأساس والأصل في البحوث العلمية التي تقوم بها الأقسام العلمية عامة والإدارة التربوية خاصة بالجامعات السعودية هي لخدمة قضايا المجتمع وتطوير لمؤسساته المختلفة، وتعالج ذلك علمياً وبناء على النتائج التي تم التوصل لها، فأي بحث علمي لا يخدم قضايا المجتمع يعتبر دون قيمة علمية او اقتصادية، بل يعتبر هدر لكثير من الجهود البشرية والنفقات المالية.

بينما جاء ترتيب أقل عبارتين عن دور أقسام الإدارة التربوية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في مجال البحوث العلمية حسب متوسطها الحسابي على النحو الآتي:

١) جاءت العبارة رقم (٥) "دعم البحوث العلمية المشتركة مع باحثين محليين وخارجيين" في المرتبة السابعة حيث حصلت على متوسط حسابي (٣,٩٠)، وإنحراف معياري (١,٠٣٧)؛ مما يدل على أن أفراد الدراسة موافقون ولكن ليس تماماً، وبتشتت عال، على أن دعم البحوث العلمية المشتركة مع باحثين محليين وخارجيين يحقق المسؤولية الاجتماعية، لأن ذلك يسهم في تطور نوعية البحوث وأساليبها وجودتها ويحقق أهدافها، وأيضاً فإن تمكين الشراكة يعتبر عنصر قوة للبحوث العلمية وذات ارتباط قوي بالمؤسسات وبالتالي مع المجتمع.

٢) جاءت العبارة رقم (٦) "استقطاب باحثين ذوي مهارات عالية من البلدان المتقدمة" في المرتبة الثامنة حيث حصلت على متوسط حسابي (٣,٧٢)، وإنحراف معياري (١,١٧٧)؛ مما يدل على أن أفراد الدراسة موافقون ولكن ليس تماماً، وبتشتت عال، على أن استقطاب باحثين ذوي مهارات عالية من البلدان المتقدمة يحقق المسؤولية الاجتماعية، من خلال الاستفادة من علم وخبرة وتمكن أولئك الباحثين، وتوظيف ذلك في تطوير البحث العلمي والقائمين عليه من الأساتذة والطلبة، والتوظيف الفعلي لقضايا البحث في خدمة المجتمع وحل القضايا والمشكلات التي قد توجهه.

ثالثاً : في مجال العمليات والأنشطة :

جدول رقم (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيبها للمحور الأول (العمليات والأنشطة)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	تعزيز التعاون والتفاهم بين الثقافات المتعددة.	٤,٥١	٠,٧٦٩	٥
٢	تعريف الطلبة بالمفاهيم الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية.	٤,٥٠	٠,٧٥١	٦
٣	إدراك التحديات العالمية والعمل على الاستفادة منها.	٤,٣٨	٠,٩٢٦	١٠
٤	تشجيع الطلبة على التفكير عالمياً والعمل محلياً.	٤,٣٩	١,١٤٥	٩
٥	تعزيز مفهوم التعدد الثقافي لدى منسوبي القسم وطلابه.	٤,١٧	١,٠٢١	١٢
٦	تطوير مهارات فهم الثقافات الأخرى لدى منسوبي القسم وطلابه.	٤,٣٨	٠,٩٨٥	١١
٧	تشجيع المشاركة بالأنشطة التربوية في المجتمع المدني.	٤,١٧	١,٠٢١	١٣
٨	إكساب الطلبة الخبرات التربوية وأخلاقيات العمل الجامعي.	٤,٦٣	٠,٧٥٩	٢
٩	الاهتمام بالطلبة باعتبارهم ثروة من الموارد القيمة للمجتمع.	٤,٦١	٠,٨١٥	٣
١٠	تشجيع الشعور بالمسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة.	٤,٧٦	٠,٤٨٩	١
١١	إشراك الطلبة في العمليات والأنشطة التي يقوم بها القسم.	٤,٣٩	٠,٨٨١	٨
١٢	ممارسة الشورى والعدالة والشفافية والمساءلة في إدارة القسم.	٤,٣٩	٠,٨٤٨	٧
١٣	إشراك الطلبة في اتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بمستقبلهم.	٤,١٥	١,٠٨٣	١٤
١٤	تشجيع الطلبة على خدمة المجتمع السعودي.	٤,٥٨	٠,٨٠١	٤
	المتوسط الحسابي العام للمحور الأول (العمليات والأنشطة)	٤,٤٣	٠,٨٧٨	

يتضح من الجدول رقم (٧) أن أفراد الدراسة موافقون تماماً على دور أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية من خلال العمليات والأنشطة التي تقوم بها أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (٤,٤٣) وانحراف معياري متوسط (٠,٨٧٨)، حيث يؤكدون أن المسؤولية الاجتماعية للأقسام العلمية يمكن تحقيقها من خلال ما تقوم به الأقسام العلمية من عمليات إدارية وأكاديمية وأنشطة وبرامج مساندة، ومن خلال ما توفرها من إمكانات وتجهيزات تقنية للطلبة والأساتذة ومصادر للمعلومات وأنشطة بحثية مصاحبة، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من (عبداللطيف، ٢٠١٠م)، (شقاورة، ٢٠١٢م) والتي أكدت على أن تكون للجامعة برامج وأنشطة فعلية تعكس مسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع من خلال مشروعاتها وأنشطتها الموجهة لخدمة المجتمع وقطاعاته المختلفة، وأكدت على تحقيق الجودة الشاملة في العمليات والأنشطة التي تقوم بها الجامعات .

وقد جاء ترتيب عبارات دور أقسام الإدارة التربوية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في مجال البحوث العلمية حسب متوسطها الحسابي على النحو الآتي:

١) جاءت العبارات (١٠،٨،٩،١٤) مرتبة على التوالي:

- تشجيع الشعور بالمسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة.
- إكساب الطلبة الخبرات التربوية وأخلاقيات العمل الجامعي.
- الاهتمام بالطلبة باعتبارهم ثروة من الموارد القيمة للمجتمع.
- تشجيع الطلبة على خدمة المجتمع السعودي.

حيث تراوحت قيم المتوسط الحسابي بين (٤,٥٨-٤,٧٦)، مما يدل على أن أفراد الدراسة موافقون تماماً على تلك العبارات، وتشير قيم الانحرافات المعيارية التي تراوحت بين (١,١٣-١,٣٤) إلى وجود درجة عالية من التشتت، وقد يعود تأكيد أفراد الدراسة على ذلك إلى أن تشجيع الشعور بالمسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة وإكسابهم أخلاقيات العمل الجامعي، هو جزء من تحقيق الأقسام لمسؤوليتها الاجتماعية؛ مما يعود بالفائدة المرجوة على المجتمع، مع إتاحة الفرصة للطلبة للمشاركة في برامج خدمة المجتمع وتأهيلهم لذلك تأهيلاً يتناسب مع تخصصهم وقدراتهم.

٢) جاءت العبارات (١١،١٢،٢،١) مرتبة على التوالي:

- تعزيز التعاون والتفاهم بين الثقافات المتعددة.

- تعريف الطلبة بالمفاهيم الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية.
- ممارسة الشورى والعدالة والشفافية والمساءلة في إدارة القسم.
- إشراك الطلبة في العمليات والنشطة التي يقوم بها القسم.

حيث تراوحت قيم المتوسط الحسابي بين (٤,٣٩-٤,٥١)، مما يدل على أن أفراد الدراسة موافقون تماماً على تلك العبارات، وتشير قيم الانحرافات المعيارية التي تراوحت بين (٠,٧٥١-٠,٨٨١) إلى وجود درجة متوسطة من التشتت، وقد يعود تأكيد أفراد الدراسة على ذلك إلى أن تعزيز التعاون والتفاهم وتعريف الطلبة بالمسؤولية الاجتماعية، يسهم في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، وأيضاً عندما تمارس الأقسام الشورى والعدالة والشفافية في إدارته يسهم وبشكل مباشر في زيادة الإنتاج والقضاء على الرتابة والتعقيد، وبالآتي يؤدي إلى زيادة فاعلية وكفاءة البرامج والأداء، وهذا بدوره يصب في مصلحة المجتمع ويسهم في تحقيق الأهداف.

٣) جاءت العبارات (٦،٣،٤) مرتبة على التوالي:

- تشجيع الطلبة على التفكير عالمياً والعمل محلياً.
- إدراك التحديات العالمية والعمل على الاستفادة منها.
- تطوير مهارات فهم الثقافات الأخرى لدى منسوبي القسم وطلابه.

حيث تراوحت قيم المتوسط الحسابي بين (٤,٣٨-٤,٣٩)، مما يدل على أن أفراد الدراسة موافقون تماماً على تلك العبارات، وتشير قيم الانحرافات المعيارية التي تراوحت بين (٠,٩٢٦-١,١٤٥) إلى وجود درجة عالية من التشتت، وقد يعود تأكيد أفراد الدراسة على ذلك إلى أن تشجيع الطلبة واطلاعهم على الخبرات والتجارب العالمية من خلال تطوير مهاراتهم في فهم الثقافات الأخرى يسهم في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، ولأن الانفتاح على التطور العلمي والتقني الذي يحدث في جميع أنحاء العالم يسهم في تخريج طلبة ذوو إطلاع واسع ومهارات عالية يخدمون المجتمع من خلال وظائفهم وتخصصاتهم.

٤) جاءت العبارات (١٣،٧،٥) مرتبة على التوالي:

- تعزيز مفهوم التعدد الثقافي لدى منسوبي القسم وطلابه.
- تشجيع المشاركة بالأنشطة التربوية في المجتمع المدني.
- إشراك الطلبة في اتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بمستقبلهم.

حيث تراوحت قيم المتوسط الحسابي بين (٤,١٥-٤,١٧)، مما يدل على أن أفراد

الدراسة موافقون ولكن ليس تماماً على تلك العبارات، وتشير قيم الانحرافات المعيارية التي تراوحت بين (١,٠٢١-١,٠٨٣) إلى وجود درجة عالية من التشتت، وقد يعود موافقة أفراد الدراسة على ذلك إلى أن مشاركة الطلبة في الأنشطة التربوية يعود بالنفع والفائدة على المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة ويسهم في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، ويرى أفراد الدراسة اشراك الطلبة في اتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بالقسم؛ لارتباطها بمستقبلهم وبالآتي يسهم في تطور مستواهم تحقيق الأهداف المطلوبة والتي تعود بالفائدة على المجتمع.

السؤال الثاني: ما الصعوبات التي تحد من تحقيق أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية للمسؤولية الاجتماعية؟

للإجابة على هذا السؤال قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية، والتي جاءت على النحو الآتي:

جدول رقم (٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيبها للمحور الثاني (الصعوبات التي تحد من تحقيق أقسام الإدارة التربوية للمسؤولية الاجتماعية)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	قلة الموارد المالية لأقسام الإدارة التربوية اللازمة لتحقيق المسؤولية الاجتماعية.	٣,٨٨	١,٠٢٠	١٤
٢	قلة الموارد البشرية لأقسام الإدارة التربوية اللازمة لتحقيق المسؤولية الاجتماعية.	٢,٩٣	١,١١٧	١٩
٣	قدم البرامج الدراسية التي تقدم للطلبة وافتقادها للتجديد والتحديث.	٤,٣٥	٠,٦٧٥	٧
٤	عدم وجود خطط تطبيقية في الأقسام لتحقيق المسؤولية الاجتماعية.	٤,٤٤	٠,٥٠٠	٤
٥	ندرة إتاحة الفرصة للطلبة للمشاركة في برامج وأعمال القسم بما يحقق المسؤولية الاجتماعية.	٤,٣٩	٠,٨٦٥	٦
٦	افتقاد روح التعاون والانسجام بين أعضاء هيئة التدريس مما يؤدي إلى عدم تحقيق المسؤولية الاجتماعية.	٣,٦٥	١,٢٠٠	١٧

٧	افتقاد الأقسام إلى البيئة الجاذبة والتي تسهم في تحقيق المسؤولية الاجتماعية.	٣,٦٩	٠,٨٨٢	١٦
٨	قصور في الربط بين بحوث أعضاء هيئة التدريس وحاجات المجتمع.	٤,٠٣	١,١٦٢	١١
٩	قصور الربط بين الرسائل العلمية للطلبة وقضايا المجتمع.	٣,٩٣	١,١٧٩	١٣
١٠	قصور أقسام الإدارة التربوية على تحقيق المسؤولية الاجتماعية لكثرة أعبائها الإدارية.	٣,٧٦	١,١٣٢	١٥
١١	افتقاد المناهج الدراسية لمفهوم ومبادئ المسؤولية الاجتماعية.	٤,٥٤	٠,٦٢٧	٢
١٢	قلة اهتمام أعضاء هيئة التدريس بمفهوم وأبعاد المسؤولية الاجتماعية.	٤,٠٣	٠,٨٢٢	١٠
١٣	عدم إتاحة الفرصة للطلبة للمشاركة في برامج وأنشطة القسم.	٤,٠٠	٠,٦٩٢	١٢
١٤	غياب ثقافة المسؤولية الاجتماعية عن الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والموظفين.	٤,١٩	٠,٦٤٢	٩
١٥	ضعف العلاقة بين الأقسام والمؤسسات الحكومية والخاصة فيما يتعلق بتحقيق المسؤولية الاجتماعية.	٤,٤٣	٠,٥٧٧	٥
١٦	افتقاد برامج أقسام الإدارة التربوية للتجديد والتحديث.	٤,٦٤	٠,٦٥٧	١
١٧	افتقاد إدارة الأقسام للأساليب الإدارية الحديثة التي تحقق المسؤولية الاجتماعية.	٤,٤٧	٠,٧٣١	٣
١٨	غياب العمل المؤسسي والجماعي داخل الأقسام العلمية.	٤,٣١	٠,٨٥٠	٨
١٩	الفردية في اتخاذ القرارات داخل الأقسام العلمية.	٣,٠٤	١,٧٧٩	١٨
المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني (الصعوبات)		٤,٠٤	٠,٩٠١	

يتضح من الجدول رقم (٨) أن أفراد الدراسة موافقون على الصعوبات التي تحد من تحقيق أقسام الإدارة التربوية بالجامعات للمسؤولية الاجتماعية، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (٤,٠٤) وانحراف معياري متوسط (٠,٩٠١)، حيث يؤكدون أنه في ظل تلك الصعوبات التي تواجه أقسام الإدارة التربوية، فلن تستطيع أن يكون له دور في تحقيق وتفعيل المسؤولية الاجتماعية، وينبغي على المسؤولين في الجامعات والكليات والأقسام

العمل على تلافي تلك العناصر وحل المشكلات والصعوبات التي تواجه الأقسام، وتوفير الدعم المادي والمعنوي، واختيار القيادات المؤهلة ذات الكفاءة العالية والقادرة على تحقيق المسؤولية الاجتماعية.

وقد جاء ترتيب عبارات الصعوبات التي تحد من تحقيق أقسام الإدارة التربوية بالجامعات للمسؤولية الاجتماعية حسب متوسطها الحسابي على النحو الآتي:

١) جاءت العبارات (١٦،١١،١٧،٤) مرتبة على التوالي:

- افتقاد برامج أقسام الإدارة التربوية للتجديد والتحديث.
- افتقاد المناهج الدراسية لمفهوم ومبادئ المسؤولية الاجتماعية.
- افتقاد إدارة الأقسام للأساليب الإدارية الحديثة التي تحقق المسؤولية الاجتماعية.
- عدم وجود خطط تطبيقية في الأقسام لتحقيق المسؤولية الاجتماعية.

حيث تراوحت قيم المتوسط الحسابي بين (٤,٤٤-٤,٦٤)، مما يدل على أن أفراد الدراسة موافقون تماماً على تلك العبارات، وتشير قيم الانحرافات المعيارية التي تراوحت بين (٠,٥٠٠-٠,٧٣١) إلى وجود درجة متوسطة من التشتت، وقد يعود السبب في وجود تلك الصعوبات في أن خطط وبرامج أقسام الإدارة التربوية قديمة ولم يطرأ عليها أي تجديد أو تحديث، ويأخذ بالتطورات المحلية والعالمية ويواكب التقدم الذي يحدث بالعالم، بما في ذلك المقررات الدراسية وخططها وتوصيفها والتي تفقد لمفهوم وأبعاد المسؤولية الاجتماعية، مع غياب الأنشطة المصاحبة والتي يمكن ان تعزز مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى الأساتذة والطلبة، وقد يكون لإدارة الأقسام دور قوي ومؤثر في ذلك فهي من تقوم بعملية القيادة والتوجيه والتحديث والتطوير، وعندما يغيب القائد الفعال فإن الأقسام ستتأثر بذلك.

٢) جاءت العبارات (١٥،٥،٣،١٨) مرتبة على التوالي:

- ضعف العلاقة بين الأقسام والمؤسسات الحكومية والخاصة فيما يتعلق بتحقيق المسؤولية الاجتماعية.
- ندرة إتاحة الفرصة للطلبة للمشاركة في برامج وأعمال القسم بما يحقق المسؤولية الاجتماعية.
- قدم البرامج الدراسية التي تقدم للطلبة وافتقادها للتجديد والتحديث.
- غياب العمل المؤسسي والجماعي داخل الأقسام العلمية.

حيث تراوحت قيم المتوسط الحسابي بين (٤,٣١-٤,٤٣)، مما يدل على أن أفراد الدراسة موافقون تماماً على تلك العبارات، وتشير قيم الانحرافات المعيارية التي تراوحت بين (٠,٨٦٥-٠,٥٧٧) إلى وجود درجة متوسطة من التشتت، وقد يعود السبب في وجود تلك الصعوبات في عدم وجود تنسيق وترابط وتكامل بين الأقسام العلمية والمؤسسات والجهات ذات العلاقة مما جعل العمل منفصلاً وبعيداً عن تحقيق الأهداف من تلك البرامج، وأيضاً غياب الفرص والمشاركات الخاصة بالطلبة والتي تسهم في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، وقلة الدعم المادي والمعنوي لتلك المشاركات والأنشطة، بالإضافة إلى قدم البرامج الدراسية وخططها وأهدافها والتوصيف الخاص بالمقررات، وبالتالي تحتاج إلى التحديث وأن يؤخذ في الاعتبار موضوع المسؤولية الاجتماعية عند تحديثها وتطويرها، ومما يعيق تحقيق المسؤولية الاجتماعية هو أن العمل داخل الأقسام العلمية ليس مؤسسياً، بل يعتمد على اجتهادات فردية وتوصيات شخصية.

٣) جاءت العبارات (١٤،١٢،٨،١٣) مرتبة على التوالي:

- غياب ثقافة المسؤولية الاجتماعية عن الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والموظفين.
- قلة اهتمام أعضاء هيئة التدريس بمفهوم وأبعاد المسؤولية الاجتماعية.
- قصور في الربط بين الرسائل العلمية للطلبة وقضايا المجتمع.
- عدم إتاحة الفرصة للطلبة للمشاركة في برامج وأنشطة القسم.

حيث تراوحت قيم المتوسط الحسابي بين (٤,٠٠-٤,١٩)، مما يدل على أن أفراد الدراسة موافقون على تلك العبارات، وتشير قيم الانحرافات المعيارية التي تراوحت بين (٠,٦٤٢-١,١٦٢) إلى وجود درجة بين المتوسطة والعالية من التشتت، وقد يعود السبب في وجود تلك الصعوبات في أن غياب ثقافة المسؤولية الاجتماعية للجامعات والمؤسسات التعليمية هو سبب رئيس في تلك الصعوبات؛ نظراً لحداثة موضوع المسؤولية الاجتماعية، وأيضاً لم تعطى الاهتمام الكافي من المسؤولين والأعضاء من حيث نشر ثقافتها والتعريف بها، ومن ثم العمل على تحقيقها، وعلى هذا ينبغي العمل على تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية ونشر ثقافتها من الجميع، لكي تصبح جزء من البرامج والخطط، ويتم التركيز عليها مستقبلاً.

٤) جاءت العبارات (٦،٧،١٠،١،٩) مرتبة على التوالي:

- قصور الربط بين الرسائل العلمية للطلبة وقضايا المجتمع.
- قلة الموارد المالية لأقسام الإدارة التربوية اللازمة لتحقيق المسؤولية الاجتماعية.

- قصور أقسام الإدارة التربوية على تحقيق المسؤولية الاجتماعية لكثرة أعبائها الإدارية.
- افتقاد الأقسام إلى البيئة الجاذبة والتي تسهم في تحقيق المسؤولية الاجتماعية.
- افتقاد روح التعاون والانسجام بين أعضاء هيئة التدريس مما يؤدي إلى عدم تحقيق المسؤولية الاجتماعية.

حيث تراوحت قيم المتوسط الحسابي بين (٣,٦٥-٣,٩٣)، مما يدل على أن أفراد الدراسة موافقون على تلك العبارات، وتشير قيم الانحرافات المعيارية التي تراوحت بين (٢٨٨,٠-٠٠٢,١) إلى وجود درجة بين المتوسطة والعالية من التشتت، وقد يعود السبب في ذلك إلى عدم وجود خطط وآليات لتوجيه البحث العلمي لخدمة القضايا الاجتماعية في تخصص الإدارة التربوية، وقد يكون ذلك وفق اجتهادات من الباحثين، أيضاً تفتقد الأقسام العلمية إلى الميزانية والموارد المالية التي تسهم في تحقيق أهدافها، وكذلك تعاني كباقي الأقسام العلمية من كثرة الأعباء الإدارية والتي تؤثر على أدائها خاصة فيما يتعلق بتحقيق المسؤولية الاجتماعية، ومما يؤثر على أداء الأقسام غياب روح الفريق الواحد بين أعضاء هيئة التدريس مما يجعل الجهود فردية بعيداً عن التكامل والتعاون.

٥) جاءت العبارات (١،١٩) مرتبة على التوالي:

- الفردية في اتخاذ القرارات داخل الأقسام العلمية.
- قلة الموارد البشرية لأقسام الإدارة التربوية اللازمة لتحقيق المسؤولية الاجتماعية.

حيث تراوحت قيم المتوسط الحسابي بين (٢,٩٣-٣,٠٤)، مما يدل على أن أفراد الدراسة غير متأكدون من أن تلك الصعوبات موجودة ويمكن أن تؤثر على تحقيق الأقسام للمسؤولية الاجتماعية، وتشير قيم الانحرافات المعيارية التي تراوحت بين (١,١١٧-١,٧٧٩) إلى وجود درجة عالية من التشتت، ويمكن تفسير ذلك إلى أن القرارات والتوصيات داخل الأقسام العلمية تتم بشكل جماعي وليس فردي وبتصويت من الأعضاء، فالفردية هنا تكون غائبة، وكذلك تزخر معظم أقسام الإدارة التربوية بعدد جيد من الكوادر البشرية من معيدين ومحاضرين وأساتذة، وبالتالي لا يشكل ذلك صعوبة لها، ولكن قد تحتاج إلى تفعيل ذلك.

السؤال الثالث: ما المقترحات التي تسهم في تحقيق أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية للمسؤولية الاجتماعية؟

للإجابة على هذا السؤال قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية، والتي جاءت على النحو الآتي

جدول رقم (٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيبها للمحور الثالث (المقترحات التي تسهم في تحقيق أقسام الإدارة التربوية للمسؤولية الاجتماعية)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	إدراج المسؤولية الاجتماعية في الخطة الاستراتيجية لأقسام الإدارة التربوية.	٤,٨٩	٠,٣١٦	٥
٢	تفعيل العمل الاجتماعي من قبل رؤساء الأقسام العلمية.	٤,٧٥	٠,٤٣٦	١١
٣	توفير برامج الرعاية الطلابية الكاملة والتي تشمل برامج رعاية اجتماعية وثقافية.	٤,٧٧	٠,٤١٩	١٠
٤	تطوير المناهج وطرق التدريس الخاصة بالبرامج لتخريج كوادر علمية مؤهلة ومدربة.	٤,٨٩	٠,٣١٦	٦
٥	توظيف التعليم لتلبية حاجات الفرد والمجتمع المستقبلية.	٤,٩٧	٠,١٦٥	١
٦	تدريب الطلبة من خلال ورش العمل والمحاضرات على تحقيق المسؤولية الاجتماعية.	٤,٩٢	٠,٢٧٨	٤
٧	تقديم الأنشطة الطلابية التي تسهم في تحقيق المسؤولية الاجتماعية من برامج ولقاءات وندوات داخل الأقسام.	٤,٧٥	٠,٤٣٦	١٢

٨	تقديم الاستشارات وعمل البحوث التطبيقية والتي تسهم في حل مشاكل المجتمع.	٤,٧٤	٠,٤٤٣	١٣
٩	استخدام التكنولوجيا الحديثة في تطوير المناهج التعليمية وأساليب التعلم.	٤,٩٣	٠,٢٥٦	٢
١٠	استخدام التكنولوجيا الحديثة في تبسيط إجراءات العمل.	٤,٧٩	٠,١٦٥	٩
١١	رفع الوعي لدى أعضاء هيئة التدريس والطلبة بأهمية المسؤولية الاجتماعية.	٤,٩٣	٠,٢٥٦	٣
١٢	إدراج المسؤولية الاجتماعية ومبادئها وأبعادها ضمن المسارات العلمية للبرامج.	٤,٨٩	٠,٣١٦	٧
١٣	تصميم مناهج دراسية تعنى بالمسؤولية الاجتماعية لتغطية البعد النظري والعملي لها.	٤,٤٢	٠,٧٦٥	١٩
١٤	زيادة اهتمام أعضاء هيئة التدريس بالبحوث والدراسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية لحل قضايا المجتمع.	٤,٧١	٠,٤٥٧	١٥
١٥	نشر ثقافة وأبعاد المسؤولية الاجتماعية المختلفة لدى كافة العاملين من خلال الندوات وورش العمل والدورات التدريبية.	٤,٨٨	٠,٣٣٣	٨
١٦	تكليف فريق عمل لتحقيق المسؤولية الاجتماعية داخل الأقسام.	٤,٠٧	١,٠٣٩	٢٠
١٧	تحديد إطار عام لاسهام العاملين والطلبة والموظفين في تحقيق المسؤولية الاجتماعية.	٤,٥٦	٠,٥٠٠	١٨
١٨	تعزيز دور أقسام الإدارة التربوية في خدمة المجتمع من خلال البرامج والدورات التي تقدمها.	٤,٦٧	٠,٤٧٤	١٦

١٩	تفعيل دور الإرشاد الأكاديمي في غرس وتعزيز قيم التفوق العلمي لدى الطلبة.	٤,٦٧	٠,٧٥٠	١٧
٢٠	إشراك الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في تحديد أنشطة وفعاليات المسؤولية الاجتماعية التي تعمل الأقسام على تطويرها.	٤,٧٢	٠,٤٥١	١٤
المتوسط الحسابي العام للمحور الثالث (المقترحات)		٤,٧٥	٠,٤٢٩	

يتضح من الجدول رقم (٩) أن أفراد الدراسة موافقون تماماً على المقترحات التي تسهم في تحقيق أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية للمسؤولية الاجتماعية، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (٤,٧٥) وانحراف معياري دون المتوسط (٠,٤٢٩)، حيث يؤكدون أن العمل بتلك المقترحات يسهم بشكل كبير في تحقيق المسؤولية الاجتماعية لأقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية.

وقد جاء ترتيب عبارات المقترحات التي تسهم في تحقيق أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية للمسؤولية الاجتماعية حسب متوسطها الحسابي على النحو الآتي:

١) جاءت العبارات (٥،٩،١١،٦،١) مرتبة على التوالي:

- توظيف التعليم لتلبية حاجات الفرد والمجتمع المستقبلية.
- استخدام التكنولوجيا الحديثة في تطوير المناهج التعليمية وأساليب التعلم.
- رفع الوعي لدى أعضاء هيئة التدريس والطلبة بأهمية المسؤولية الاجتماعية.
- تدريب الطلبة من خلال ورش العمل والمحاضرات على تحقيق المسؤولية الاجتماعية.
- إدراج المسؤولية الاجتماعية في الخطة الاستراتيجية لأقسام الإدارة التربوية.

حيث تراوحت قيم المتوسط الحسابي بين (٤,٨٩-٤,٩٧)، مما يدل على أن أفراد الدراسة موافقون تماماً على تلك العبارات، وتشير قيم الانحرافات المعيارية التي تراوحت بين (٠,١٦٥-٠,٢٧٨) إلى تمركز الإجابات حول المتوسط الحسابي، ولأن تلك المقترحات تسهم في تحقيق المسؤولية الاجتماعية من خلال توظيف التعليم لتلبية حاجات المجتمع من المتخصصين والمؤهلين علمياً وفنياً، خلال توظيف التكنولوجيا لخدمة التعليم وتطورها، كذلك من خلال رفع الوعي لدى أعضاء هيئة التدريس فيما يخص

المسؤولية الاجتماعية من خلال الندوات والمحاضرات وورش العمل، ومن خلال إقامة برامج تدريبية لطلبة الأقسام على تفعيل المسؤولية الاجتماعية، وأن يكون لأقسام الإدارة التربوية خطط إستراتيجية تتفق مع خطط الجامعات بحيث يكون من برامجها ومشاريعها موضوع المسؤولية الاجتماعية.

٢) جاءت العبارات (٤،١٢،١٥،١٠،٣) مرتبة على التوالي:

- تطوير المناهج وطرق التدريس الخاصة بالبرامج لتخريج كوادر علمية مؤهلة ومدربة.
- إدراج المسؤولية الاجتماعية ومبادئها وأبعادها ضمن المسارات العلمية للبرامج.
- نشر ثقافة وأبعاد المسؤولية الاجتماعية المختلفة لدى كافة العاملين من خلال الندوات وورش العمل والدورات التدريبية.
- استخدام التكنولوجيا الحديثة في تبسيط إجراءات العمل.
- تفعيل برامج الرعاية الطلابية الكاملة والتي تشمل برامج رعاية اجتماعية وثقافية.

حيث تراوحت قيم المتوسط الحسابي بين (٤,٧٧-٤,٨٩)، مما يدل على أن أفراد الدراسة موافقون تماماً على تلك العبارات، وتشير قيم الانحرافات المعيارية التي تراوحت بين (٠,١٦٥-٠,٤١٩) إلى وجود درجة منخفضة من التشتت، ويمكن تحقيق المسؤولية الاجتماعية لأقسام الإدارة التربوية يكون عن طريق إدراج مقررات وأهداف ومناهج ضمن مسارات البرامج التي تقدمها الأقسام، وعن طريق نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية بالبرامج والمشاريع والدورات والندوات والمؤتمرات وحلقات النقاش، وتوظيف تقنية المعلومات في ذلك، مع وجود الرعاية التامة للطلبة علمياً وثقافياً واجتماعية وتربوياً.

٣) جاءت العبارات (٢،٧،٨،٢٠،١٤) مرتبة على التوالي:

- تفعيل العمل الاجتماعي من قبل رؤساء الأقسام العلمية.
- تقديم الأنشطة الطلابية التي تسهم في تحقيق المسؤولية الاجتماعية من برامج ولقاءات وندوات داخل الأقسام.
- تقديم الاستشارات وعمل البحوث التطبيقية والتي تسهم في حل مشكلات المجتمع.
- إشراك الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في تحديد أنشطة وفعاليات المسؤولية الاجتماعية التي تعمل الأقسام على تطويرها.

- زيادة اهتمام أعضاء هيئة التدريس بالبحوث والدراسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية لحل قضايا المجتمع.

حيث تراوحت قيم المتوسط الحسابي بين (٤,٧١-٤,٧٥)، مما يدل على أن أفراد الدراسة موافقون تماماً على تلك العبارات، وتشير قيم الانحرافات المعيارية التي تراوحت بين (٠,٤٣٦-٠,٤٥٧) إلى وجود درجة منخفضة من التشتت، من ذلك يتبين أن رؤساء الأقسام العلمية في الإدارة التربوية يقوم عليهم الدور الكبير في تحقيق المسؤولية الاجتماعية من خلال الدعم والمساندة والتخطيط والمتابعة، ومن خلال إقامة الأنشطة الطلابية والندوات واللقاءات بحيث يشارك الطلبة فيها بفاعلية، إضافة إلى ما يقدمه الأساتذة بالقسم من استشارات وأبحاث موجهة لحل مشكلات المجتمع وقضاياه المختلفة.

٤) جاءت العبارات (١٨،١٩،١٧،١٣،١٦) مرتبة على التوالي:

- تعزيز دور أقسام الإدارة التربوية في خدمة المجتمع من خلال البرامج والدورات التي تقدمها.
- تفعيل دور الإرشاد الأكاديمي في غرس وتعزيز قيم التفوق العلمي لدى الطلبة.
- تحديد إطار عام لإسهام العاملين والطلبة والموظفين في تحقيق المسؤولية الاجتماعية.
- تصميم مناهج دراسية تعني بالمسؤولية الاجتماعية لتغطية البعد النظري والعملي لها.
- تكليف فريق عمل لتحقيق المسؤولية الاجتماعية داخل الأقسام.

حيث تراوحت قيم المتوسط الحسابي بين (٤,٠٧-٤,٦٧)، مما يدل على أن أفراد الدراسة موافقون تماماً على تلك العبارات، وتشير قيم الانحرافات المعيارية التي تراوحت بين (٠,٥٠٠-١,٠٣٩) إلى وجود درجة بين المتوسطة والعالية من التشتت، ويمكن تحقيق المسؤولية الاجتماعية من خلال تقديم الأقسام لبرامج موجهة للمجتمع بشكل مباشر تؤهل فيها القياديين والإداريين في المؤسسات التعليمية والتربوية، وعن طريق تفعيل الإرشاد الأكاديمي لكل طالب يلتحق بالقسم وبالذات طلبة الدراسات العليا، مع الأخذ في الاعتبار تصميم مناهج تُعنى بالمسؤولية الاجتماعية وتحققها، مع تكوين فرق عمل او لجان يكون هدفها تفعيل دور الأقسام في تحقيق المسؤولية الاجتماعية.

التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإن الباحث يوصي:

١) أن تعمل أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية على تحقيق المسؤولية الاجتماعية من خلال ما توصلت إليه من نتائج في المجالات الاتية:

- البرامج الأكاديمية.
- البحوث العلمية.
- العمليات والأنشطة.

٢) العمل على حل الصعوبات والمشكلات التي تواجه أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية في سبيل تحقيقها للمسؤولية الاجتماعية.

٣) القيام بتنفيذ المقترحات التي تسهم في تحقيق أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية للمسؤولية الاجتماعية.

المقترحات:

- إجراء دراسة حول إمكانية دمج المسؤولية الاجتماعية ضمن معايير الاعتماد الأكاديمي للجامعات السعودية.
- إجراء دراسة عن دور الجامعات السعودية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- إحصاءات وزارة التعليم العالي، (١٤٣٤ه). دليل إحصاءات وزارة التعليم العالي الصادر من وزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، الرياض.

- باهي، غلام. (٢٠١٣م). المسؤولية الاجتماعية للجامعات: نظرة شاملة. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي للتعليم العالي، الدورة الرابعة، «المسؤولية الاجتماعية للجامعات»، ٦-٧ جمادى الآخرة ١٤٣٤هـ، ١٦-١٧ أبريل ٢٠١٣م.الرياض

- باكير، عايدة. (٢٠١١م). تطور دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسؤولية المجتمعية والاتجاهات العالمية الحديثة، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية، نابلس.

- الثبيتي، جويبر، القرشي، مسعود. (١٤٢٢ه). «أساليب إعادة بناء التعليم في الدراسات العليا في جامعات المملكة العربية السعودية». ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية:توجهات مستقبلية، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة (٢٢-٢٤ محرم ١٤٢٢هـ).

- الثبيتي، جويبر ماطر وآخرون. (١٤٢٢ه). « إعادة رسم خارطة برامج الدراسات العليا لتغيير وضع خريجي الدراسات العليا من البحث إلى الاعتراف إلى ممارسة الاحتراف». ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية: توجهات مستقبلية، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة (٢٢-٢٤ محرم ١٤٢٢هـ).

- حسين، محمود عبد الحميد (٢٠١٠). «قضايا البحث الاجتماعي وارتباطها بالمسؤولية المجتمعية للجامعات العربية». المؤتمر الدولي الثاني لقسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة الزقاقيق، الجامعات العربية والمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعاتها. المجلد الأول، ص ١١١-١٩٧. مصر.

- الحموري، صالح. (٢٠٠٩م). المسؤولية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، التميز في التطوير المؤسسي. (www.arabvolunteering.org). في ٢٠١٣/٩/٢٠م.

- دليل الدراسات العليا في كلية العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٢٩هـ.

- دليل كلية التربية بجامعة أم القرى بمناسبة مرور خمسين عاماً على تأسيس الكلية، كلية التربية، مكة المكرمة، ١٤٢٥هـ.

- دليل كلية التربية بجامعة الملك سعود، كلية التربية، الرياض، ١٤١٥هـ.

- رحال، عمر. (٢٠١١م). المسؤولية المجتمعية للجامعات: بين الربحية والطوعية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية، نابلس.

- الرويشد، فهد عبد الرحمن. (٢٠٠٧م). الحرية والمسؤولية الاجتماعية لدى طلاب كلية التربية الأساسية بدولة الكويت، مجلة العلوم التربوية، جامعة القاهرة، العدد الأول، ص ١-٤٨.

- السالم، محمد السالم. (١٤٢٤ه). " مدى إسهام رسائل الماجستير والدكتوراه المقدمة للجامعات السعودية في خدمة قضايا التنمية الشاملة". المجلة السعودية للتعليم العالي، العدد الأول، المجلد الأول، وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية.

- السلطان، خالد صالح. (١٤٢٧ه). " نظرة تقويمية لجهود التطوير". ندوة تطوير التعليم العالي بدول المجلس التعاون الخليج العربية ،الأمانة العامة، الرياض.

- شاهين، محمد أحمد. (٢٠١١م). المسؤولية المجتمعية للجامعات. (جامعة القدس المفتوحة أنموذجاً). ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية، نابلس.

- شقوارة، سناء علي (١٤٣٤ه). "دور القيادة التحويلية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للجامعات الخاصة في الأردن". أطروحة دكتوراه في الفلسفة تخصص إدارة أعمال (غير منشورة)، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.

- عبد اللطيف، سماح محمد لطفي محمد (٢٠١٠). "المسؤولية الاجتماعية لجامعة الملك سعود تجاه المجتمع السعودي: دراسة لتجربة الجامعة في مجال قطاع البيئة

وخدمة المجتمع". المؤتمر الدولي الثاني لقسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة الزقاقيق، الجامعات العربية والمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعاتها. المجلد الثاني، ص ٦٦٣-٦٩١. مصر.

- العتيبي. خالد عبدالله (١٤١٨ه)."تقويم برنامج الدراسات العليا في الجامعات السعودية".رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.

- العساف، صالح حمد (١٤٢٧هـ). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. الطبعة الرابعة، مكتبة العبيكان، الرياض.

- العقل، عقل عبدالعزيز. (١٤٣٢هـ). التحديات المستقبلية للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية، ورشة عمل، الرياض.

- عواد، يوسف ذياب. (٢٠١١م). دليل المسؤولية الاجتماعية للجامعات، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.

- عوض، حسني وحجازي، نعيمة. (٢٠١١م). واقع المسؤولية المجتمعية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة وتصور مقترح لبرنامج يرتكز إلى خدمة الجماعة وخدمتها. بحث مقدم إلى مؤتمر الخدمة الاجتماعية الأول، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

- فهمي، نورهان منير حسن. (٢٠٠١م). تصور مقترح لدور خدمة الجامعة في تنمية المسؤولية الاجتماعية دراسة عن المشاركة السياسية للشباب الجامعي، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم السياسية-جامعة حلوان، العدد الحادي عشر، ص١١٥-١٤٦.

- الكيلاني، سامي. (٢٠١١م). الخدمة المجتمعية المبنية على حقوق الإنسان: تجربة جامعة النجاح الوطنية في المسؤولية المجتمعية. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية، نابلس.

- مخلوف، شادية. (٢٠١١م). ضمان جودة المسؤولية المجتمعية للتعليم الجامعي الفلسطيني "نموذج مقترح"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية، نابلس.

- المطيري، حزام بن ماطر (١٤٢٤هـ). مهام وواجبات رئيس القسم الإدارية. ورقة مقدمة ضمن فعاليات اللقاء العلمي لرؤساء الأقسام الأكاديمية بجامعة الملك سعود، وكالة الجامعة للدارسات والتطوير، الرياض.

- المؤتمر الدولي للتعليم العالي. (١٤٣٤هـ). "المسؤولية الاجتماعية للجامعات". ٦-٧ جمادى الآخرة ١٤٣٤هـ، الموافق ١٦-١٧ أبريل ٢٠١٣م، الرياض.

- نجادات، عبد السلام محمد حسين (٢٠١٠). "دور الجامعات الأردنية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية والأمنية تجاه مجتمعاتهم"، المؤتمر الدولي الثاني لقسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة الزقاقيق، الجامعات العربية والمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعاتها. المجلد الثاني، ص ٧٨٣-٧٩٩. مصر.

- ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: رؤى مستقبلية. وزارة التعليم العالي، الرياض. ٢٥-٢٨/١٠/١٤١٨هـ.

- ندوة التعليم العالي: ربع قرن من الإنجازات، جامعة الملك خالد ١٤٢١هـ

- ندوة الدراسات العليا للجامعات السعودية: توجهات مستقبلية، جامعة الملك عبدالعزيز ١٤٢٢هـ

- ندوة الدراسات العليا وخطط التنمية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٧هـ.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Chapleo, C., Duran, M., Victoria, C. & Diaz, A. (2011). Do UK universities communicate their brands effectively through their websites?. Journal of Marketing for Higher Education, 1.25-46 ,(21)
- Mehran, N., Azadeh, S., Yashar, S. & Mahammadreza D. (2011). Corporate social responsibility & universities: A study of top 10 world universities' websites. African Journal of Business Management, 5 (2), 440-447.
- Rita, W. (1996). College Administrators handbook, Boston, Allyn and Bacon inc. p30.
- Renfu, L., Yaojiang, S., Linxiu, Z., Chengfang, L., Hongbin, L., Rozelle, S. & Sharbono, B. (2011). Community service, educational performance and social responsibility in northwest china. Journal of Moral Education, 2(40), 181-202.
- World business council for sustainable Development (www.wbcsd.org) WBCSD.2009 in 6/9/2013.
- The world bank (www.worldbank.org) in 2/10/2013.

مواقع الإنترنت:

- http://uqu.edu.sa/files2/tiny_mce/plugins/fileman-ager/files/4280095/deploma-program.pdf

مجالات المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الخليجية

د. بندر بن عبدالعزيز اليحيى
أستاذ الفقه المساعد بقسم الدراسات الإسلامية
عميد كلية العلوم والدراسات الإنسانية برماح - جامعة المجمعة

مجالات المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الخليجية

ملخص البحث :

يهدف هذا البحث إلى دراسة مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الخليجية، ومجالاتها، كنتيجة حتمية للتغيرات والمتغيرات العالمية، وعدم قدرة الدول وحدها على القيام بواجباتها ومسؤولياتها تجاه مجتمعاتها لمواكبة تطورات المجتمع، إذْ لا بد من قيام المؤسسات بكافة أشكالها التعليمية والإقتصادية والصحية بواجباتها ومسؤولياتها تجاه المواطنين كافة، وتعتبر المسؤولية المجتمعية للجامعات أحد أهم المهام الرئيسة المناطة بها.

وتتنوع مجالات المسؤولية المجتمعية فمنها : نشر البحوث والدراسات العلمية في القضايا الأكثر إلحاحاً التي يحتاجها المجتمع، وترسيخ القيم الصحيحة فيه، وإقامة علاقات بين مؤسسات المجتمع المختلفة وبين الأكاديميين والطلبة لتعزيز التنمية الإنسانية المستدامة، علاوة على تمكين المجتمع للاستفادة من مرافق الجامعة ومنشآتها ومقدراتها العلمية خلال الفترة الصباحية والمسائية لإقامة البرامج العلمية والاجتماعية، بما يدعم التعليم المستمر والعمل التطوعي للإسهام في تنمية المجتمع.

الكلمات المفتاحية : الجامعات الخليجية، المسؤولية الاجتماعية، التنمية المستدامة.

الفصل الأول: مقدمة ومشكلة الدراسة

المقدمة

منذ ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية في منتصف القرن الماضي وهو في تطور مستمر، واتسعت دائرته ليشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية، بل إنه أصبح ركيزة أساسية في التنمية المستدامة، وأصبح يُنظر إلى المسؤولية الاجتماعية كارتباط بين المنظمة والمجتمع، بحيث تعمل المنظمة على تحقيق مصالح المجتمع وذلك من خلال الأنشطة الاجتماعية المختلفة وحل كثير من مشاكل وهموم المجتمع.[1]

وتعتبر الجامعات في طليعة المؤسسات العلمية والتربوية ، وتعتبر أكبر راعي للإعداد والبحث والتجديد، وذلك بخلاف دورها الكبير في تعزيز مشاركة المجتمع في كافة مجالات التنمية المستدامة، وتعتبر المسؤولية الاجتماعية أحد أهم التزامات الجامعات تجاه المجتمع؛ إذ لن تتمكن الجامعات من تقديم تعليم متميز ما لم تهتم بالتحسين والتطوير المستمر وخدمة المجتمع.

وأيضاً فالمسؤولية الاجتماعية ركناً أساسياً ومهماً في المجتمع، وبدونها تصبح الحياة فوضى، ويغلب التنافس والأنانية والفردية والتركيز على الذات، مما يؤدي إلى التطاحن بين البشر، والتشاحن، وكل ذلك يؤدي إلى الدمار والخراب، كما أن سنة الحياة السليمة بحاجة إلى صحوة مستمرة للضمير الاجتماعي لدى الأفراد والجامعات حتى يتم التوازن بين الماديات المنبعثة من شهوات النفس والخارجة عنها وبين الروحانيات والأخلاقيات والمبادئ والتشريعات السماوية.[2]

وتهتم الجامعات الخليجية بالتحسين والتطوير المستمر، وتحقيق أعلى المستويات الممكنة في الممارسات والعمليات والنتائج والخدمات باعتبار كل هذه المكونات الركائز الأساسية لتخريج أفراد فاعلين في المجتمع يعملون على تطوره وتقدمه.

ومجالات المسؤولية الاجتماعية متنوعة وكثيرة والتي منها نشر البحوث والدراسات

١- الشمري، عادل بن عايد (١٤٣٦هـ)، تقدير القيادات الجامعية لدور الجامعة تجاه المسؤولية المجتمعية في الجامعات الحكومية في مدينة الرياض، المجلة السعودية للتعليم العالي، العدد (١٢)، ص٩٧.

٢- شلدان، فايز ، وصايمة، سمية (٢٠١٤م)، المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية وسبل تفعيلها، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، المجلد (٧) ، العدد (١٨) ، ص١٥٢.

العلمية في القضايا الأكثر إلحاحاً التي يحتاجها المجتمع، وترسيخ القيم الصحيحة فيه، وإقامة علاقات بين مؤسسات المجتمع المختلفة وبين الأكاديميين والطلبة لتعزيز التنمية الإنسانية المستدامة، علاوة على تمكين المجتمع للاستفادة من مرافق الجامعة ومنشآتها ومقدراتها العلمية خلال الفترة الصباحية والمسائية لإقامة البرامج العلمية والاجتماعية.

ولقد أوصت دراسة الشمري (٢٠١٤.) بضرورة توسيع دائرة العمل بالمسؤولية المجتمعية التي قصرتها الجامعات على عمادات ومراكز خدمة المجتمع، والانتقال بهذه المسؤولية إلى الدائرة الأوسع التي تجعل منها ثقافة عامة للجامعة، يتبناها الجميع، وعلى كل المستويات.

كما أوصت دراسة شلدان (٢٠١٤) بضرورة عمل دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس لتفعيل المسؤولية الاجتماعية في حياتهم، وأن يؤخذ العمل التطوعي بعين الاعتبار في تقييم أعضاء هيئة التدريس.

مشكلة البحث:

إن الجامعة مؤسسة اجتماعية تربوية تؤثر في الجو الاجتماعي وتتأثر فيه، ومن هنا كانت لكل جامعة رسالتها التي تتولى تحقيقها، فالجامعة بالإضافة لوظيفتها التعليمية تسعى لتنمية الطالب الجامعي من جوانبه المختلفة الروحية والنفسية والمهارتية والاجتماعية من خلال الأنشطة الطلابية المختلفة، والتي تؤدي وظيفتها في ربط الحياة التدريسية بالحياة الاجتماعية المحيطة.

إن الجامعات ليست فقط لتخريج الطلاب من القاعات الدراسية للمساهمة في بناء المستقبل بل لها دور كبير ومهم في تطوير وتنمية المجتمعات ذاتها والمساهمة في ارتقائها وتطويرها، كما يجب أن تتبنى الجامعات مسؤولياتها المجتمعية من خلال تأهيل المجتمع الذي نعيش فيه ونتعايش معه.

ويجب على الجامعات أن تعمل على تقريب المسافة بينها وبين أبناء المجتمع بحيث يشعر المجتمع بوجود هذه المؤسسات التعليمية الرائدة فيه، وينعكس ذلك عبر تطوير قدرات أبنائه فضلاً عن استطلاع الآفاق المستقبلية للمجتمع عبر الدراسات والمراكز البحثية بالجامعات.[٣]

٣- العمودي، أحمد بن علي (٢٠١٥م)، المسؤولية المجتمعية للجامعات تتعدى أسوارها – دور الجامعات المجتمعي في الاستثمار التنموي، فكر، العدد (٩). ص١.

لذلك يمكن وضع التساؤل الرئيس التالي:

ما هي مجالات المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الخليجية؟

أسئلة البحث:

١- ما هو مفهوم المسؤولية الاجتماعية؟
٢- ما هي أهمية المسؤولية الاجتماعية؟
٣- ما هي مبادئ المسؤولية الاجتماعية؟
٤- ما هي العوامل المؤثرة في تنامي دور الجامعات الخليجية في مجال المسؤولية الاجتماعية؟

أهداف البحث:

١- التعرف على مفهوم المسؤولية الاجتماعية.
٢- التعرف على مجالات المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الخليجية.
٣- توضيح أهمية المسؤولية الاجتماعية.
٤- التعرف على مبادئ المسؤولية الاجتماعية.
٥- التعرف على العوامل المؤثرة في تنامي دور الجامعات الخليجية في مجال المسؤولية الاجتماعية.

أهمية البحث:

الأهمية النظرية:

١- ترجع أهمية البحث إلى أهمية دراسة دور الجامعات الخليجية في تلبية احتياجات مواطنيها من ناحية، وإلى توضيح مجالات المسؤولية الاجتماعية من ناحية أخرى.
٢- التحديات التي تواجهها المنطقة العربية بصفة عامة، ومنطقة الخليج بصفة خاصة، والتي يتعين على الجامعات الخليجية القيام بواجبها تجاه تلك التحديات.
٣- إن دراسة المسؤولية الاجتماعية للجامعات الخليجية قد يفتح آفاقاً جديدة لمزيد من الدراسات المستقبلية.

الأهمية العملية:

١- قد يساهم البحث بما يتوصل إليه من نتائج في استفادة المسؤولين وأصحاب القرار.

٢- قد يستفيد المجتمع المحلي والخليجي من نتائج الدراسة التي تبين مجالات المسؤولية الاجتماعية للجامعات والخدمات المجتمعية التي توفرها.

منهج البحث:

سوف يستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك لملائمته لموضوع البحث حيث يمكن تعريف البحث الوصفي في مجال التربية بأنه كل استقصاء ينصب على الظاهرة التعليمية أو النفسية كما هي قائمة في الوقت الحاضر، بقصد تشخيصها وكشف جوانبها، وتحديد العلاقات بين عناصرها، أو بينها وبين ظواهر تعليمية أو نفسية أو اجتماعية أخرى.[٤]

مصطلحات البحث:

المسؤولية الاجتماعية:

يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية بأنها: «شعور الفرد بواجبه الاجتماعي تجاه نفسه، ومن يعيش معه من أبناء مجتمعه، ومسؤولية الفرد الاجتماعية تتحدد بمقدار استعداده بالإقرار بنتائج تصرفاته تجاه جماعته التي ينتمي إليها، فلا معنى للمسؤولية الاجتماعية دون إدراك الفرد لما يترتب على أعماله من نتائج وتبعات». [٥]

وعرفها زهران (٢٠٠٩) بأنها : «مسؤولية الفرد الذاتية عن الجماعة أمام نفسه وأمام الجماعة وأمام الله، وهي الشعور بالواجب والقدرة على تحمله والقيام به». [٦]

المسؤولية الاجتماعية للجامعات:

يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية للجامعات بأنها: «التزام الجامعات قولاً وعملاً بمجموعة مبادئ وقيم من شأنها تحسين نوعية الحياة لموظفيها وطلبتها وللمجتمع

٤- الفتلي، حسين هاشم (٢٠١٤م)، أسس البحث العلمي في العلوم التربوية والنفسية – مفاهيمه، عناصره، مناهجه، ط١، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ص١٤٣.

٥- الزبون، أحمد عقلة. (٢٠١٢م)، المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بمنظومة القيم الممارسة لدى طلبة جامعة البلقاء التطبيقية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية ، المجلد ٥، العدد(٣)، ص٣٤٦.

٦- زهران، حامد (٢٠٠٠م)، علم النفس الاجتماعي، القاهرة، عالم الكتب، ص٢٣٩.

المحلي بأكمله، وذلك من خلال وظائفها الأساسية المتمثلة بالتعليم والبحث والإدارة المؤسسية والتفاعل المجتمعي وغير ذلك». [٧]

ويمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية للجامعات-أيضاً-بأنها: «التزام الجامعات بمعالجة آثارها نحو المجتمع الذي توجد فيه، بما يعزز من التنمية المستدامة، وفي إطار من الفهم والإدراك القائمين على استخدام الدور التعليمي والتربوي للجامعة للتأثير على الطلبة والعاملين بممارسة الأنشطة التي من شأنها تحقيق ذلك، عدا إسهام الجامعة بقيادة أنشطة المجتمع المحلي وريادته في هذا المجال». [٨]

مجالات المسؤولية الاجتماعية :

يمكن تعريف مجالات المسؤولية الاجتماعية إجرائياً بأنها :الخدمات والأعمال التي يمكن أن تقدمها الجامعات الخليجية للمجتمع في كل من : البيئة ، التعليم المستمر ، أعمال التطوع ، دعم الابتكار ، وغيرها من المجالات.

الدراسات السابقة :

١- دراسة الشمري، عادل (٢٠١٤) بعنوان (تقدير القيادات الجامعية لدور الجامعة تجاه المسؤولية المجتمعية في الجامعات الحكومية في مدينة الرياض. جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، كلية المجتمع في حفر الباطن.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجامعة تجاه المسؤولية المجتمعية في الجامعات الحكومية في مدينة الرياض من خلال تقدير القيادات الجامعية لهذا الدور، مع تقديم مقترحات تطور أداء الجامعات في هذا الجانب، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، واعتمدت الاستبانة أداة لجمع بياناتها، حيث ضمت (٦٣) فقرة توزعت على ستة أبعاد هي: الإداري والإجرائي، والمجتمعي، والأخلاقي، والقيمي، والبيئي، والصحي، والوطني، والانتمائي، والمعرفي، والتربوي، وقد وزعت الاستبانة على عينة عشوائية طبقية بلغت (١٠٧) افراد من القيادات الجامعية في الجامعات الحكومية في مدينة الرياض ، وهي جامعة الملك سعود . وجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية ، وجامعة

٧- كمال، سفيان، (٢٠١١م)، الشروط الداخلية لنجاح الجامعة في القيام بمسؤولياتها المجتمعية، مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية ، ٢٩ / ٩ /٢٠١١م، جامعة القدس المفتوحة، نابلس.

٨- عواد، يوسف ذياب. (٢٠١٠م)، دليل المسؤولية الاجتماعية للجامعات، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين، ص٢٤.

الاميرة نورة . وكان من أبرز نتائجها أن كشفت عن دور جيد للجامعات تجاه المسؤلية المجتمعية بشكل عام ، إلا أنها لازالت غير محددة بالشكل الذي

يجعل منها مهمة واضحة لها قواعد منظمة ، ومنهجية واضحة ، وميزانية محددة ، وأن ما يقدم حتى الأن يقع ضمن وظيفة الجامعة الثالثة المرتبطة بخدمة المجتمع ،كما أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية وفقا لمتغير الجامعة بين كل من جامعة الإمام وجامعتي الملك سعود والأميرة نورة لصالح جامعة الإمام ، وفروقا ذات دلالة إحصائية وفقا لمتغير المركز الوظيفي لصالح المراكز القيادية العليا ، بينما لم تظهر أي فروق تعزى لمتغير الدرجة العلمية أو نوع الكلية، وقد خرج الباجث بمجموعة من التوصيات ، أهمها: ضرورة توسيع دائرة العمل بالمسؤولية المجتمعية التي قصرتها الجامعات على عمادات ومراكز خدمة المجتمع، والانتقال بهذه المسؤولية إلى الدائرة الأوسع التي تجعل منها ثقافة عامة للجامعة ، يتبناها الجميع ، وعلى كل المستويات .

٢- دراسة عواد ، ذياب يوسف (٢٠١٤)، دور المسؤولية المجتمعية في تدعيم ممارسات السلم الأهلي للشباب الجامعي، أعمال المؤتمر الدولي الرابع، التربية على القانون الدولي الإنساني، الجزائر ، ١٩ -٢٠ أغسطس ٢٠١٤.

هدف البحث إلى تحقيق العمل على تحديد دور الجامعات نحو الشباب الجامعي من زاوية المسؤولية الاجتماعية، وتناول إشكاليات الشباب العربي في التغيير وانعكاسه على السلم الأهلي، وتناول هذا البحث أهمية الشباب الجامعي وإسهامتهم في بناء المجتمعات واستقرارها، كما استعرض دور الجامعات في صقل شخصياتهم، وتزويدهم بالخبرات التي تعزز من مسؤولياتهم المجتمعية، تجاه القضايا التي تواجه المجتمع.

وكانت أهم نتائج الدراسة :

١- إن المسؤولية المجتمعية للمواطنين تتطلب ممارسة جادة نابعة عن فكر يؤمن الأولويات ويحترم الآراء ويقدر الاحتياجات.

٢- إن الحديث عن مجتمع مزدهر وآمن لا يمكن أن يتم إلا إذا تكاتفت الجهود في صياغة واقع جديد بعيد عن الإكراه والقهر والعنف.

٣- إن الانقسام كان نتيجة حتمية لسلسة من الاختلافات والتناقضات للمواقف السياسية التي أثرت بشكل مباشر على النسيج الاجتماعي.

وأوصت الدراسة بأنه يجب على الأجهزة الأمنية تعزيز شراكات مدنية ليلتحم الجميع

في الهم المجتمعي، ومناهضة ثقافة العنف بمختلف أشكالها وألوانها، وإحلال الفكر التنويري والمنفتح محل الضغائن والأخطاء والتجاوزات.

٣- دراسة شلدان ، وصايمة (٢٠١٤) بعنوان (المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية وسبل تفعيلها. المجلد السابع العدد (١٨)

هدفت الدراسة إلى تعريف المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية وسبل تفعيلها، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام الباحثان بإعداد استبانة اشتملت على (٥٠) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات وهي : المسؤولية الاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس نحو الطلبة، والمسؤولية الاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس نحو الجامعة، والمسؤولية الاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس نحو المجتمع، واشتملت عينة الدراسة على (١٣٥) من أعضاء هيئة التدريس من أصل مجتمع الدراسة المكون من (٤١٠) للعام الدراسي ٢٠١٢ /٢٠١٣ م ، ومن الأساليب الإحصائية المستخدمة (الوسيط، النسب المئوية، اختبار T.Test، تحليل التباين الأحادي، اختبار شيفية) بواسطة برنامج SPSS وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

١- أن المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة بلغت (٧٩,٥٨) بدرجة كبيرة.

٢- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ترجع لمتغير الجنس والسن.

٣- وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدى أعضاء هيئة التدريس ترجع لمتغير الكلية (إنسانية، علمية، شرعية) لصالح الكلية الشرعية.

وأوصت الدراسة بضرورة قيام الجامعة الإسلامية بغزة بإعداد برامج وتنظيمها لتوجيه أعضاء الهيئة التدريسية وإرشادهم للقيام بمسؤوليتهم الاجتماعية تجاه الطلبة والجامعة والمجتمع المحلي.

٤- دراسة نظمي ، فارس كمال (٢٠١١) بعنوان (المسؤولية الاجتماعية لدى أكاديمي علم النفس في الجامعات العراقية (بحث ميداني)) مجلة العلوم النفسية والتربوية العدد (١٠٤).

ولتحقيق أهداف البحث جرى بناء مقياسين أحدهما لسلوك المسؤولية الاجتماعية والآخر لدافعية المسؤولية الاجتماعية، يتألف كل منهما من (٣٧) فقرة، جرى التحقق من صدقهما وثباتهما، وبعد تطبيقهما على عينة مؤلفة من (٤٠) أكاديمياً عراقياً

متخصصاً بعلم النفس من النوعين، ومن حملة شهادتي الدكتوراه والماجستير، اختيروا من جامعات عراقية عديدة.

كانت أهم نتائج الدراسة:

١- إن سلوك المسؤولية الاجتماعية لدى الأكاديميين النفسانيين في العراق يعد متدنياً، وتبلغ نسبة انتشاره (١٥٪)، وبالمقابل فإن دافعية المسؤولية الاجتماعية لديهم تعد مرتفعة، وتبلغ نسبة انتشاره (٨٠٪)

٢- إن العامل الأرجح في تفسير تدهور المسؤولية الاجتماعية لدى اختصاصي علم النفس، هي المحدودية الشديدة لدور مؤسسات الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في الانفتاح عليهم، وضعف التفاعل معهم، وتجاهل دورهم المهم في عملية التنمية المجتمعية، على الرغم من حاجة هؤلاء الأكاديميين ورغبتهم وشدة دافعهم الذاتي في أن تسارع هذه المؤسسات للاتصال بهم والاستعانة بخبراتهم، ما جعلهم ينزعون إلى النشاطات العامة بدل المتخصصة.

٣- أن الجزء الأكبر من سلوك المسؤولية الاجتماعية يقوم على أساس ذاتي، فيما الجزء الأقل منه تحفزه مؤسسات الدولة والمجتمع.

٤- توجد أرجحية واضحة للتوجه النظري الأكاديمي على التوجه العملي التطبيقي في ميدان الممارسة الفعلية لسلوك المسؤولية الاجتماعية لدى الأكاديمي النفساني العراقي.

وقدم الباحث عدداً من التوصيات، من بينها الدعوة لإعادة نظر تقويمية شاملة بمدخلات ومخرجات العملية التعليمية في الاختصاصات النفسية في الجامعات العراقية، بما يحقق تنسيقاً وتفاعلاً حقيقياً ومثمراً بين النتاج المعرفي الأكاديمي ومتطلبات المجتمع الفعلية.

٥- دراسة : على الرحمن وداد ، وأسامة شهيرة (٢٠٠٩) بعنوان (جامعة الأحفاد للبنات ، ما بعد الامتياز الأكاديمي، المسؤولية الاجتماعية والمشاركة المدنية). السودان، ص ص٧٨٥ – ٨٠٨.

هدفت هذه الدراسة إلى تعزيز فهم دور الجامعات في مجال المشاركة المدنية والمسؤولية الاجتماعية، وتسليط الضوء على السياسات والاستراتيجيات والخطوات التي تؤكد على دور جامعة الأحفاد للبنات في تحقيق المشاركة المدنية والمسؤولية الاجتماعية، واتبع البحث المنهج القائم على المقاربة البنائية، وتم التركيز على التدقيق في الواقع الاجتماعي، حيث سعت الباحثتان إلى فهم التركيبات الاجتماعية، والمعاني والمعرفة

المحيطة والظواهر، وتم الحصول على البيانات الأولية عبر إجراء مقابلات مع موظفين رفيعي المستوى، أعطى كل منهم المعلومات اللازمة في النواحي ذات الصلة، وتم الحصول على المصادر الثانوية من مصادر مختلفة، معظمها وثائق وتقارير ودراسات بحثية تتعلق بجامعة الأحفاد، وقد اتبع تحليل البيانات تقنية التحليل النوعي البسيط، وكانت أهم نتائج الدراسة ما يلي:

١- أظهرت تحاليل الوثائق والمقابلات التي أجريت مع مدراء رفيعي المستوى أن جامعة الأحفاد للبنات تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق المسؤولية الاجتماعية.

٢- لا تزال الجامعة متمسكة بتحسين وضع المناطق الحضرية الفقيرة.

٣- ينخرط العديد من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الأحفاد للبنات وبعض المتخرجات في تجارب عمل غير نظامية يستخدمون خلالها خبراتهم في مختلف مجالات الاختصاص.

٤- أظهرت نتائج المقابلات وتحليل الوثائق ذات الصلة بأن الأنشطة الخارجة عن المناهج التي تنفذها جامعة الأحفاد للبنات تتوافق مع مجتمعية ومحلية ودولية.

٥- مشاركة جامعة الأحفاد للبنات المدنية التجارب العملية في مجال تنفيذ مشاريع التنمية المجتمعية، حيث تعمل على تنفيذ مشاريع تهدف إلى تمكين النساء وتحقيق تغيير اجتماعي إيجابي في المواقف والسلوك والممارسات، وتعبئة المجتمع وبلوغ التنمية.

٦- يشكل المناخ المحيط بالجامعة تحدياً كبيراً مثل الفقر المتزايد والنزاعات، مما يفرض على الجامعة مشاركة مدنية أكبر.

٦- دراسة العمرى، خالد على. (٢٠٠٨)، بعنوان (تحمل طلبة جامعة اليرموك للمسؤولية الاجتماعية في ضوء بعض المتغيرات). رسالة ماجستير ،جامعة اليرموك.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة تحمل طلبة اليرموك للمسؤولية الاجتماعية في ضوء متغيرات(الجنس و التخصص و الترتيب الميلادى ونمط التنشئة الأسرية).

ولتحقيق هدف هذه الدراسة ، فقد قام الباحث ببناء مقياس المسؤولية الاجتماعية ، والذي تكون في صورته النهائية من (٥٦) فقرة موزعة على مجالات ستة هي (مجال مسؤولية الفرد تجاه نفسه، مسؤولية الفرد تجاه اسرته أو عائلته ، مسؤولية الفرد تجاه الزملاء أو الأصدقاء ، مسؤولية الفرد تجاه الحي أو الجيران ، مسؤولية الفرد تجاه الوطن ،مسؤولية الفرد تجاه العالم) .

وللتحقق من الخصائص السيكومترية للمقياس ، فقد استخدم الباحث الصدق الظاهري باستخدام المحكمين بالإضافة لصدق البناء ، وذلك للحكم على صدق المقياس ، كما استخدم طريقة إعادة الاختبار ، وذلك للتأكد من ثبات المقياس ، وتكونت عينة الدراسة من (١٠٩٣) طالبا وطالبة من طلبة جامعة اليرموك تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة وذلك خلال الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي (٢٠٠٧-٢٠٠٨).

وكشفت نتائج الدراسة أن درجة تحمل افراد العينة للمسؤولية الاجتماعية قد كانت بدرجة (عالية) كما كشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في درجة تحمل افراد العينة للمسؤلية الاجتماعية ، وذلك على الدرجة الكلية للمقياس تبعا لمستويات متغيري كل من نمط التنشئة الأسرية والتخصص ، كما كشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي الدلالة () في درجة تحمل أفراد العينة للمسؤلية الاجتماعية وذلك على الدرجات الفرعية للمقياس تبعا لفئتي متغير الجنس وتبعا لمستويات متغير نمط التنشئة الاسرية .

التعقيب على الدراسات السابقة :

تتميز الدراسات السابقة بحداثتها وأن كل الدراسات السابقة تناولت المسؤولية الاجتماعية في الجامعات، ولقد اخترت الدراسات السابقة من دول مختلفة للوقوف على مدى مشاركة الجامعات في تلك الدول في المسؤولية الاجتماعية، ولقد تباينت المشاركة الاجتماعية من دولة إلى دولة أخرى، فمثلاً المشاركة الاجتماعية في جامعة الأحفاد بالسودان حوإلى (٨٠٪) بينما في الجامعات العراقية قليلة (١٥٪) ، وبالنسبة للمقارنة بين الجامعات في المملكة العربية السعودية تتميز جامعة الإمام بمشاركة مجتمعية أكبر من جامعتي الملك سعود والأميرة نورة بنت عبدالرحمن.

ولكن الدراسة الحالية تتميز على الدراسات السابقة في التركيز على مجالات المسؤولية الاجتماعية مثل : البيئة، ودعم الابتكار، والتعليم المستمر، وأعمال التطوع، حيث لم تركز الدراسات السابقة على تلك الموضوعات.

الفصل الثاني: الإطار النظري

مفهوم المسؤولية الاجتماعية :

إن مفهوم المسؤولية المجتمعية بحاجة إلى أن يحرر بشكل واضح حتى يتضمن جميع وظائفه وأطرافه المرسلة والمستقبلة التي قد ينظر إليها البعض على أنها ليست وظائف تندرج تحت مفهوم المسؤولية المجتمعية بينما هي كذلك ، وقد لا يقتصر هذا المفهوم على الأبعاد الاجتماعية فقط ، وهو ما قد يتبادر من التسمية ، فالفكر الإدارى يدخل بقوة في تحقيق المفهوم بالنظر إلى أن الإدارة وسيلة لا غاية .([٩])

إن من دواعي التركيز الكبير حالياً على المسؤولية المجتمعية انتشار مفاهيم خاطئة تُصوِّرها وكأنها القيام بأعمال خيرية فقط ، أو تصويرها وكأنها خدمة مجتمعية تقوم بها الجامعات والشركات إضافة لإعمالها الأساسية ، ولا تفترض أنها (قيمة جذرية) أساسية في كيانها تمتزج بشكل عضوي مع ما تقوم به المؤسسة من تعليم وبحث وإنتاج وإدارة ، ومن المؤسف ان معظم الجامعات لا ترى أن المسؤولية المجتمعية مبدأ يوجه أعمال كل العاملين فيها ، بل ترى أن هذه المسؤولية شيء ضروري يستحق الالتفات إليه إن سمحت الظروف والإمكانات بذلك. [١٠]

ويمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية بأنها: «شعور الفرد بواجبه الاجتماعي تجاه نفسه، ومن يعيش معه من أبناء مجتمعه، ومسؤولية الفرد الاجتماعية تتحدد بمقدار استعداده بالإقرار بنتائج تصرفاته تجاه جماعته التي ينتمي إليها فلا معنى للمسؤولية الاجتماعية دون إدراك الفرد لما يترتب على أعماله من نتائج وتبعات». [١١]

وعرفها زهران (٢٠٠٩) بأنها : «مسؤولية الفرد الذاتية عن الجماعة أمام نفسه وأمام الجماعة وأمام الله، وهي الشعور بالواجب والقدرة على تحمله والقيام به». [١٢]

٩- النملة، على إبراهيم. (٢٠٠٩م)، المسؤولية الاجتمماعية، شمولية المفهوم وحداثة المصطلح، مجلة الدرعية، العدد ٤٦، ص ٨٥. ص ٨١ - ٩٨

١٠- الشمري، عادل بن عايد (١٤٣٦هـ)، تقدير القيادات الجامعية لدور الجامعة تجاه المسؤولية المجتمعية في الجامعات الحكومية في مدينة الرياض، ص١٠٥، مرجع سابق.

١١- الزبون، أحمد عقلة. (٢٠١٢م)، المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بمنظومة القيم الممارسة لدى طلبة جامعة البلقاء التطبيقية، ص٣٤٦. مرجع سابق.

١٢- زهران، حامد (٢٠٠٠م)، علم النفس الاجتماعي، القاهرة، عالم الكتب، ص٢٤٠، مرجع سابق.

تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية :

ظهرت المسؤولية الاجتماعية في بداية العشرينيات من القرن الماضي عندما ذكر «شليدون» أن مسؤولية كل منظمة تتحدد من خلال أدائها الاجتماعي والمنفعة المحققة للمجتمع ، ثم أخذ الاهتمام الأكاديمي بالمسؤولية الاجتماعية ينعكس على الواقع العملي إلا أنه لم يتم الاهتمام بالشكل المطلوب أو بالمجاراة العلمية للمسؤولية الاجتماعية ، كما أن المسؤولية الاجتماعية كانت تتمحور في الاهتمام بالعاملين داخل المنظمات ولا يتعدى البيئة أو المجتمع ، وظل الأمر على هذا الشكل إلى أن أوصى المؤتمر المنعقد في جامعة كاليفورنيا عام (١٩٧٢) تحت شعار «المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال » بضرورة إلزام المنظمات كافة برعاية الجوانب الاجتماعية للبيئة والمساهمة في التنمية الاجتماعية والتخلي عن فلسفة تعظيم الربح كهدف وحيد.[١٣]

ومع استجابة منظمات الأعمال لهذا الطرح الجديد وضع المشرع القانوني قواعد تضفي على هذه الأفكار سمة الالتزام للتأكيد على أن الالتزام بالأداء الاجتماعي لم يعد اختياراً أمام المؤسسات إنما هو أمر ملزم إذا رغبت هذه المؤسسة في الاستمرار ، وعليه ظهرت دراسات الجمعية القومية للمحاسبين وجمعية المحاسبين الأمريكية ودراسات المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين للتأكيد على أهمية الإفصاح عن الأداء الاجتماعي حيث اتجهوا لإرساء الأسس اللازمة لقياس فاعلية البرامج الاجتماعية لمنظمات الأعمال ، ولكن ظل الطرح مرتبطا بالعمر الزمني والقدرة المالية للمنظمة.

كانت هذه الاتجاهات هي المنطق الأساس لنشر الوعي الاجتماعي في إطار المحيط الاقتصادي والمحاسبي في بقية دول العالم فقد طالب مجمع المحاسبين القانونيين بالمملكة المتحدة منظمات الأعمال بضرورة تضمين التقارير المالية نتائج الأداء الاجتماعي ، أما في فرنسا فقد نادت الجمعيات المحاسبية المهنية بضرورة إلزام المؤسسات المهنية الإفصاح عن أدائها الاجتماعي لمعرفة درجة التزامها الاجتماعي .[١٤]

١٣- خصاونة، إبراهيم فؤاد. (٢٠١٤م) تأثير المحطات التلفزيونية الأردنية الخاصة على طلاب الجامعات في ضوء نظرية المسؤولية الاجتماعية، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ، لمجلد ٤١، العدد(١)، ص٢٤٣

١٤- خصاونة، إبراهيم فؤاد. (٢٠١٤) تأثير المحطات التلفزيونية الأردنية الخاصة على طلاب الجامعات في ضوء نظرية المسؤولية الاجتماعية، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد ٤١، العدد(١)، ص٢٤٤

ويعتبر «جلاسر» مؤسس نظرية العلاج الواقعي من أهم العلماء الذين اهتموا بموضوع المسؤولية اهتماماً كبيراً ، حيث أن المسؤولية الشخصية تعتبر ركنا أساساً في نظرية العلاج الواقعي ويرى «جلاسر» أن الصحة النفسية لا تؤدي إلى السلوك المسؤول ، وإنما السلوك المسؤول هو الذي ينتج عنه الصحة النفسية ، وبالمثل فإن التعاسة والمعاناة الشخصية هي نتيجة لعدم المسؤولية وليست سببا لها . [١٥]

وبعد التطور الاقتصادي العالمي ، وانطلاق الثورة الصناعية ، وتوسيع مؤسسات القطاع الخاص في قطاع الأعمال والإنتاج على حسب القطاع الحكومي ، استندت هذه المؤسسات في استراتيجية عملها على معايير تعظيم الربح والفوائد المادية بشكل كبير ، إلا أنه وبعد النقد المستمر لهذا التوجه بدت الحاجة إلى تأسيس معايير جديدة تساعد في خلق أدوار إضافية جديدة لا تقف عند الربح والفائدة ، بل تتعدى ذلك إلى تقديم الخدمات الاجتماعية والمشاركة في التنمية الشاملة ، فظهر نتيجة لهذا التطور بما يسمى بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية ضمن مهام إدارة المحاسبة في تلك الشركات .

ولقد بدأ مفهوم المسؤولية المجتمعية بعد ذلك وفي سبعينيات القرن الماضي يتبلور ويأخذ أبعاداً أوسع ، إذ لم يعد الأمر يتعلق بالأنشطة التطوعية أو التبرعات ، بل أصبح يعتمد برامج وخططاً منظمة وآليات عمل ممنهجة ومدروسة ، حتى جاءت مبادرة (الاتفاق العالمي) عام (١٩٩٩م) من قبل الأمين العام للأمم المتحدة ، التي سعى فيها إلى تفعيل دور الشركات في المجتمع ، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية . [١٦]

المسؤولية الاجتماعية للجامعات :

لا تختلف المسؤولية الاجتماعية للجامعات في إطارها العام عن المفهوم العام لهذه المسؤولية، حيث أن المسؤولية الاجتماعية للجامعات هي مسؤولية الجامعة لممارسة المبادئ والقيم في مهامها الأساسية في التدريس والمشاركة الاجتماعية ، التي تشمل الالتزام بالعدالة والمساواة ، إضافة إلى الاستدامة في التنمية ، والاعتراف بالحرية ، وتقدير التنوع ، وتعزيز حقوق الانسان والديمقراطية والمسؤولية المدنية على اعتبار أن المسؤولية الاجتماعية ليست نشاطاً منفصلاً ، بل يجب أن تكون في جوهر عمل الجامعة

١٥- العمري، خالدعلي.(٢٠٠٨). تحمل طلبة جامعة اليرموك للمسؤولية الاجتماعية في ضوء بعض المتغيرات، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية التربية، اربد ، الأردن. ص٤

١٦- الشمري، عادل بن عايد (٢٠١٤)، تقدير القيادات الجامعية لدور الجامعة تجاه المسؤولية المجتمعية في الجامعات الحكومية في مدينة الرياض، ص١٠٤، مرجع سابق.

وكذلك في طريقة تعليمها .

كما أن من الخطأ النظر إلى هذا المفهوم على أنه الالتزام بتقديم خدمة مجتمعية فقط ، إذ أنه أكبر من ذلك وأوسع ، فهو كنة الجامعة وروحها ، وهو بالنسبة لها طريقة وجود وعمل .

ويمكن تعريف هذا المفهوم بأنه إلتزام الجامعة قولاً وعملاً بمجموعة مبادئ وقيم من شأنها تحسين نوعية الحياة لموظفيها وطلبتها وللمجتمع بأكمله ، وتنفيذها من خلال وظائفها الأساسية المتمثلة بالتعليم والبحث والإدارة المؤسسية والتفاعل المجتمعي وغير ذلك. [١٧]

إن التعبير عن المسؤولية المجتمعية بمصطلح خدمة المجتمع قد يشوبه بعض الخلل ، ويمكن توضيح بعض النقاط الأساسية:

١. المسؤولية الاجتماعية أعم وأشمل في نطاقها وإطارها العام من خدمة المجتمع .
٢. تستند المسؤولية الاجتماعية إلى قاعدة قيمية أخلاقية متجددة ، بينما تشكل خدمة المجتمع وظيفة ذات مهام محددة مسبقا ؛ ففي بعض الأحيان تشكل المسؤولية المجتمعة امتناعاً عن عمل أو إجراء بينما لا يوجد هذا في خدمة المجتمع .
٣. تمثل خدمة المجتمع إحدى وظائف الجامعة التي تلتزم بها بشكل رسمي تضاف إلى وظائفها الأساسية ، وتستند عادة إلى جهات محددة لإدارتها ، بينما تشكل المسؤولية المجتمعية التزاماً طوعياً على شكل طريقة عمل ومنهج عام يدخل ضمن وظائف الجامعة الثلاث التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع . [١٨]

وتعتبر المسؤولية الاجتماعية قيمة اجتماعية ترتكز على الاعتماد المتبادل بين الأفراد وهي استعداد ذاتي يتكون وينمو من خلال تفاعل الفرد مع الجماعات التي يتعامل معها في المجتمع .

وتتكون المسؤولية المجتمعية من ثلاث عناصر هي الاهتمام و الفهم و المشاركة .

فالاهتمام يعني المحافظة على ارتباط الجماعة التي ينتمي اليها الفرد والعمل على

١٧- كمال، سفيان عبداللطيف، (٢٠١١). الشروط الداخلية لنجاح الجامعة في القيام بمسؤولياتها المجتمعية، مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية.

١٨- الشمري، عادل بن عايد (٢٠١٤)، تقدير القيادات الجامعية لدور الجامعة تجاه المسؤولية المجتمعية في الجامعات الحكومية في مدينة الرياض، ص١٠٦، مرجع سابق.

تقدمها واستمرارها لتحقيق أهدافها ، والفهم هو فهم الفرد للجماعة في حالتها الراهنة من ناحية ومؤسساتها ونظمها وعاداتها وقيمها من ناحية أخرى وكذلك فهم القيمة الاجتماعية لأي فعل أو تصرف اجتماعي يصدر عنها ، أما المشاركة فهي التعاون والتفاعل الإيجابي من خلال فهم احتياجات الجماعة والمجتمع التي ينتمي إليه الفرد ، وهذه العناصر الثلاثة مترابطة ومتكاملة – مترابطة لأن كل منها ينمي الأخر ويدعمه ويقويه ، ومتكاملة إذ لا يمكن أن تتحقق صورة المسؤولية الاجتماعية عند الفرد إلا بتوافر عناصرها الثلاث.

إن مؤسسات التعليم بحكم أنها منارات العلم تقوم أساساً لتحقيق الرقي بالمجتمعات فكرياً وأخلاقياً، ومفهوم الخدمة المجتمعية السائد فيها هو مفهوم قديم، حيث أن لا تكاد تخلو جامعة من إدارة مستقلة تعني وتهتم بهذا الأمر، وهو غالباً ما تتبع التعليم المستمر.

ولكن هذا المفهوم لا يخلو من الأخطاء في التنفيذ في كثير من الأحيان، فمراكز خدمة المجتمع في جامعاتنا أصبحت مراكز ربحية تهدف في المقام الأول لإيجاد عوائد مالية لا يعاد صرفها على المجتمع أو على الأنشطة الرئيسية في الجامعة، فالدور الذي تقدمه لا يعدو أن يكون شراكه مع القطاع الخاص تنتهي بتقديم شهادات، فهي خدمة لا تمس كل شرائح المجتمع، وكذلك الحال في كثير من الخدمات والإسهامات التي تقدمها الجامعات للمجتمع في مجال الدعم المادي أو رعاية الأنشطة أو الإشراف أو التوجيه.[١٩]

ولما كانت المسئولية الاجتماعية من القضايا التربوية المحورية الهامة في العصر الحديث لما لها من قيمة اجتماعية وأخلاقية ودينية وقيمية فهي مطلب حضاري وعلمي يدور حول الشخصية الإيجابية المتفاعلة مع المجتمع والمتفهمة لأمانيه ومشاكله لذا برزت الدعوة إلى تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الأفراد ، لأن تربية الفرد على تحمل المسؤولية تجاه ما يصدر عنه من أقوال وسلوكيات هي مسألة على قدر كبير من الأهمية لما لها من أثر في نظم الحياة داخل المجتمعات الإنسانية ؛ فالأفراد المسؤولون عن أعمالهم تتميز حياتهم بالاستقرار والطمأنينة والأمن النفسي والاجتماعي ، كما أن تهاون الأفراد في تحمل المسؤولية يؤدي إلى اتساع الفجوة بين العلاقات الإنسانية ، ويمزق الروابط ويبرز أسباب التحطم في المجتمع .[٢٠]

١٩- عواد، يوسف ذياب. (٢٠١٠)، دليل المسؤولية الاجتماعية للجامعات، ص٢٩، مرجع سابق.

٢٠- البنا، مايسة محمد (٢٠٠٨) ، دور كلية التربية الرياضية للبنات بالإسكندرية في تنمية المسؤولية

منطلقات تفعيل المسؤولية الاجتماعية في الجامعات :

إن تفعيل المسؤولية الاجتماعية في الجامعات يستند إلى اتخاذ سلسلة من التدابير والإجراءات والأنشطة التي تضمن نجاح الجامعات في تحقيقها للمسؤولية الاجتماعية ومن أبرزها:

١- وضع التشريعات والأنظمة والقوانين لتفعيل الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص.
٢- تقديم الحوافز والتسهيلات المشجعة لأداء المسؤولية الاجتماعية.
٣- توفير مؤشر دقيق يتعلق بمعايير واضحة تحدد نتائج وآثار برامج الجامعات للمسؤولية الاجتماعية.
٤- أن تبدأ الجامعات بتبني مفهوم التنمية المستدامة في جميع أعمالها.
٥- تعزيز المسؤولية الاجتماعية للجامعات من خلال بناء كوادر متخصصة بذلك.
٦- المساهمة في تطوير مؤسسات المجتمع المدني والعمل الخيري لتكون أكثر قدرة وكفاءة في تحقيق النتائج.
٧- العمل على زيادة الوعي لتصل ثقافة عطاء المؤسسات بنفس مستوى ثقافة البذل الفردي
٨- العمل على تصحيح المفهوم الخاطئ بأن حالات المحتاجين لا يمكن التعامل معها إلا من الجهات الحكومية أو الجمعيات الخيرية.[٢١]

أهمية المسؤولية المجتمعية :

تعد المسؤولية المجتمعية من أهم الواجبات الملقاة على عاتق الشركات والمؤسسات الوطنية بالدول، وهى التزام طوعي ومستمر من هذه المؤسسات فى تطوير وتحسين المستوى التعليمى والثقافي والاقتصادي والتضامن الاجتماعي لأفراد المجتمع وذلك من خلال إطلاق وتبنى المبادرات الداعمة لخدمة القطاعات كافة ، حسب احتياجات تلك القطاعات وإمكانات المؤسسة.[٢٢]

الاجتماعية لدى الطالبات ، المجلة العلمية للتربية البدنية والرياضية ،العدد (٥٤)،ص٣٥٩-٣٨٧.
٢١- عواد، يوسف ذياب. (٢٠١٠م)، دليل المسؤولية الاجتماعية للجامعات، ص٥٩، مرجع سابق.
٢٢- عواد، يوسف ذياب. (٢٠١٠م)، دليل المسؤولية الاجتماعية للجامعات، ص١٣، مرجع سابق.

إن المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال لا تقتصر على مجرد المشاركة فى الأعمال الخيرية ، فهناك ما يتعلق بالنواحى الصحية والبيئية ، ومراعاة حقوق الانسان وخاصة ما يتعلق بحقوق العاملين منها، وتطوير المجتمع المحلي، والالتزام بالمنافسة العادلة والبعد عن الاحتكار.

وتعد المسؤولية الاجتماعية حاجة ملحة ، ومطلباً مهما فى عملية إعداد الأفراد فى المجتمعات المختلفة ، لتحمل واجباتهم تجاه الجماعة التى ينتمون إليها ، والمجتمع الذين يعيشون فيه ، إذ أن الإرتقاء والتقدم الحضارى بالمجتمع مرتبط ارتباطا وثيقاً بدرجة وعي الفرد بمسؤولياته الاجتماعية ودرجة اهتمامه للقيام بها. [٢٣]

وتكمن أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وللمجتمع فى تحسين الخدمات التى تقدم للمجتمع، وخلق فرص عمل حقيقية ، ودفع الأجور العادلة، وضمان سلامة العمال والموظفين، والمشاركة فى إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والبيئية . [٢٤]

كما أن المسؤولية الاجتماعية تؤدى دوراً مهما فى استقرار الحياة للأفراد والمجتمعات ، حيث تعمل على صيانة نظم المجتمع وتحفظ قوانينه وحدوده من الاعتداء ، ويقوم كل فرد بواجبه ومسؤوليته نحو نفسه ونحو مجتمعه، ويعمل ما عليه في سبيل النهوض بأمانته الملقاة على عاتقه؛ حيث إن الفرد بالنسبة للمجتمع كالخلية بالنسبة للبدن؛ فكما أن البدن لا يكون سليماً إلا إذا سلمت جميع خلاياه، وقامت بأداء وظائفها المنوط بها، فكذلك المجتمع لا يكون سليماً إلا إذا سلم جميع أفراده، وقاموا بجميع مسؤولياتهم وواجباتهم [٢٥]

نظريات المسؤولية الاجتماعية :

يمكن القول أننا نقف حاليا أمام ثلاث نظريات مطروحة شائعة التداول في الدراسات الإدارية وهي كما يلي :

٢٣- شلدان، فايز ، وصايمة، سمية (٢٠١٤م)، المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية وسبل تفعيلها، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، المجلد (٧) ، العدد (١٨) ، ص٥٤

٢٤- عواد، يوسف ذياب. (٢٠١٠م)، دليل المسؤولية الاجتماعية للجامعات، ص١٤، مرجع سابق.

٢٥- شلدان، فايز ، وصايمة، سمية (٢٠١٤م)، المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية وسبل تفعيلها، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، المجلد (٧) ، العدد (١٨) ، ص٥٤

١- نظرية أصحاب المال:

كان ظهور هذه النظرية في نهاية القرن العشرين ، وكانت ترى المالكين والمديرين هم طرفا عقد، وصيغة هذا العقد أن المديرين يسعون إلى تعظيم أرباح المالكين ، وأن المديرين يقدمون ضمانات لتحقيق هذه الغاية بكل حرفية ، ووفقا لهذه النظرية فإن المديرين والإداريين هم وكلاء لحملة الأسهم وهم ملتزمون بتحقيق الأرباح التي يسعى إليها المالكون .

ولقد وُجِّهت لهذه النظرية انتقادات كثيرة من أصحاب المصالح كونها تعطي أهمية لطرفٍ العقد فقط دون النظر إلى بقة الأطراف الأخرى من أصحاب المصالح ، ويعتقد أنصار هذه النظرية أن الذي يمثل المالكين ومصالحهم هم المديرون ، فإذا ما اهتم المديرون بمسألة تقديم أي اسهامات تحت مسمى المسؤولية الاجتماعية فإن من شأن هذا الاهتمام إضعاف القدرة المالية للمالكين وبالتالي إضعاف قوة الأداء المالي للمنظمة [٢٦] .

٢- نظرية أصحاب المصالح:

يقصد بأصحاب المصالح مجموعة الأشخاص الذين يتأثرون بقرارات وأنشطة وسياسات المنظمة، ويدخل ضمن هذه المجموعة كل من الزبائن والعاملين والمالكين والموردين والحكومة والمجتمع المحلي ، وتعكس هذه النظرية اهتمامات أشخاص آخرين من خارج المنظمة مثل المجتمع المحلي والزبائن والحكومة.

إن هذه النظرية مبنية على فكرة أن المنظمة تخدم قطاعاً كبيراً من العامة والهدف هو خلق قيمة مضافة للمجتمع ، وبالتالي على جميع المنظمات أن تخصص جزءاً من أرباحها لخدمة المجتمع فإذا لم تفعل فإنها لن تبق في السوق ، بالإضافة إلى ذلك فإن المنظمة تقدم الكثير من القيم المضافة مثل تطوير العاملين ، والإبداع في الإنتاج لصالح الزبائن وغيرها .

٢٦- السالم ، مؤيد سعيد ، وبيان إبراهيم . (٢٠١٠م) ، اثر المتغيرات التنظيمية في ممارسة أنماط المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الأردنية الخاصة: دراسة ميدانية من وجهة نظر موظفي الإدارة العليا، جامعة الزيتون الأردنية، ص ٢٨١.

إن أنصار هذه النظرية يرون أن المنظمة التي تهتم بهؤلاء الأطراف سيتعزز موقعها في المجتمع أكثر ، وتتميز هذه النظرية عن سابقتها بأنها أكثر ديمومة ، فهي تنظر إلى أن المنظمة تجسد مجموعة من العقود والاتفاقيات المتعددة الوجوه بين المنظمة وأطراف ذات مصلحة أخرى، بالإضافة إلى حاجة هذا المدخل إلى استراتيجية مؤسسية للعمل تحت مبدأ المسؤولية المجتمعية، كما تلتزم الإدارة أخلاقيا بالأموال العائدة لأصحاب المصالح لغايات تعظيم الثروة أو تطوير مهارة معينة وإلى غير ذلك من الأمور .[٢٧]

إن فلسفة هذا المدخل متشددة لحاجات أصحاب المصالح إلا أن هذه النظرية لا تزال تتعرض لبعض الانتقادات خاصة في المجتمعات الغربية ، والسبب يرجع إلى أن المديرين لا يزالون اللاعب الأبرز في إيجاد التوازن بين المنظمة (المالكين) وبين (أصحاب المصالح)، كما أن المالكين لا يزالون يؤثرون في قرارات الإدارة والضغط عليها .

٣- نظرية الرعاية الشاملة :

لقد عملت الإدارات الغربية على تطوير المسؤولية الاجتماعية لكي تصبح رعاية شاملة ،أي أنها تهتم بجميع الأطراف ذات المصلحة سواء طالبت بالرعاية أم لم تطالب ، وترى هذه النظرية وجوب أن يكون لمجلس إدارة المنظمة دوراً رئيسياً في هذا المجال باعتباره القوة الحاكمة في المنظمة ، فهذا المجلس لابد من أن يهتم بهذه الأطراف ضمن رؤية استراتيجية شاملة، كما تتميز هذه النظرية بعدم قدرة المالكين بفرض أي نوع من أنواع الضغوط على الإدارات ، وإضافة إلى ما سبق فإن هذه النظرية تجسد مبدأً أساسياً من مبادئ المنظمة المعاصرة يفرض عليها العمل بإنسانية وتحقيق التوازن المطلوب بين كافة فئات أصحاب المصالح

لقد نجحت هذه النظرية في العمل في البيئة الغربية لأنها تتمتع بميزتين :

الميزة الأولى :- إن الإدارات يفترض بها أنها جاءت بطريقة حيادية ، دون تنصيب من قبل المالكين ، وعليه فإنها تعمل بشكل مهني بحت ، وتوازن بين مصالح المالكين ومصالح أصحاب المصالح للنهوض بموقع المنظمة في المجتمع ، وتنمية ثروات المالكين ومصالح الإدارة ، ومصالح الفئات الأخرى .

٢٧- السالم ، مؤيد سعيد ، وبيان إبراهيم . (٢٠١٠م) ، اثر المتغيرات التنظيمية في ممارسة أنماط المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الأردنية الخاصة، ص ٢٨٢. مرجع سابق.

الميزة الثانية:- هي أن البعد المالى لا يشكل ضغطاً كبيراً في اختيار الإدارة العاملة لدى المنظمات فالاختيار يتم بطريقة الكفاءة والخبرة ، كما أن الإدارة تتسم بالمهنية العالية والاحترافية وبالتالي فهي غير مستعدة للتضحية بمسارها الوظيفي الكفء على حساب تأمين مصلحة جهة أخرى.[٢٨]

مبادئ المسؤولية المجتمعية :

ترتكز المسؤولية المجتمعية على تسعة مبادئ رئيسة نلخصها في الآتي :

المبدأ الأول : الحماية وإعادة الإصلاح البيئي:

يدعو هذا المبدأ إلى أن تقوم المؤسسة على حماية البيئة وإعادة إصلاحها ، والترويج للتنمية المستدامة فيما يتعلق بالمنتجات والعمليات والخدمات والأنشطة الأخرى ، وإدماج ذلك في العمليات اليومية.

المبدأ الثاني : القيم والأخلاقيات :

تعمل بموجبه المؤسسة على تطوير وتنفيذ المواصفات والممارسات الأخلاقية المتعلقة بالتعامل مع أصحاب الحق والمصلحة .

المبدأ الثالث : المساءلة والمحاسبة :

يستوجب إبداء الرغبة الحقيقية في الكشف عن المعلومات والأنشطة بطرق وفترات زمنية لأصحاب الشأن لاتخاذ القرارات .

المبدأ الرابع : تقوية السلطات وتعزيزها :

العمل على الموازنة في الأهداف الاستراتيجية والإدارة اليومية بين مصالح المستخدمين والعملاء والمستثمرين والمزودين والمجتمعات المتأثرة وغيرهم من أصحاب الشأن .

٢٨- السالم ، مؤيد سعيد ، وبيان إبراهيم . (٢٠١٠م) ، اثر المتغيرات التنظيمية في ممارسة أنماط المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الأردنية الخاصة ، ص ٢٨٣، مرجع سابق.

المبدأ الخامس : الأداء المالي والنتائج :

تعمل المؤسسة على تعويض المساهمين برأس المال بمعدل عائد تنافسي بينما تحافظ في ذات الوقت على الممتلكات والأصول ، واستدامة هذه العائدات ، وأن تكون سياسات المؤسسة هادفة إلى تعزيز النمو على المدى الطويل .

المبدأ السادس : مواصفات موقع العمل :

أن ترتبط أنشطة المؤسسة بإدارة الموارد البشرية لترقية القوى العاملة وتطويرها على المستويات الشخصية والمهنية باعتبار أن العاملين يمثلون شركاء قيمين في العمل بما يستوجب احترام حقوقهم في ممارسات عادلة في العمل والأجور التنافسية والمنافع وبيئة عمل آمنة وصديقة وخالية من المضايقات .

المبدأ السابع : العلاقات التعاونية :

أن تتسم المؤسسة بالعدالة والأمانة مع شركاء العمل ، وتعمل على ترقية المسؤولية الاجتماعية لهؤلاء الشركاء ومتابعتها .

المبدأ الثامن : المنتجات ذات الجودة والخدمات :

تحدد المؤسسة وتستجيب لاحتياجات وحقوق الزبائن والمستهلكين الأخرين ، وتعمل على تقديم أعلى مستوى للمنتجات وقيمة للخدمات بما في ذلك الالتزام الشديد بالكمال وإرضاء الزبائن وسلامتهم .

المبدأ التاسع : الارتباط المجتمعي :

تعمل المؤسسة على تعميق علاقات مفتوحة مع المجتمع الذي تتعامل معه، تتميز بالحساسية تجاه ثقافة هذا المجتمع واحتياجاته ، وتلعب المؤسسة في هذا الخصوص دوراً يتسم بالإيجابية والتعاون والمشاركة حيثما يكون ممكنً في جعل المجتمع المكان الأفضل للحياة وممارسة الأعمال. [٢٩]

العوامل المؤثرة في تنامي دور الجامعات الخليجية في مجال المسؤولية الاجتماعية:

٢٩- مخلوف ، شادية (د.ت) ضمان جودة المسؤولية المجتمعية للتعليم الجامعي الفلسطيني (نموذج مقترح)، جامعة القدس المفتوحة، ص٩

توجد العديد من العوامل المؤثرة في تنامي دور الجامعات الخليجية في مجال المسؤولية الاجتماعية، وذلك نتيجة العديد من التحديات والتي من أهمها:

١- العامل الاقتصادي :

لا يشير العامل الاقتصادي للمسؤولية المجتمعية إلى الربح كجانب من جوانب الأعمال التجارية، إنما إلى الالتزام بممارسات أخلاقية داخل المؤسسات مثل الحكومة المؤسسية، ومنع الرشوة والفساد ، وحماية حقوق المستهلك ، والاستثمار الأخلاقي ، وضمن هذا السياق فعلى المؤسسات أن تقوم بتبني وتطبيق مبادئ المساءلة والشفافية والسلوك الأخلاقي واحترام مصالح الأطراف المعنية ، واحترام سيادة الشريعة والقانون في اتخاذ القرارات وتنفيذها وتطوير دليل للحكومة المؤسسية خاص بها.

٢- العامل الاجتماعي :

لابد للجامعات أن تسهم في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه ، وتحسن شؤون العاملين فيها ورعايتهم بما ينعكس إيجابيا على زيادة إنتاجهم وتنمية قدرتهم الفنية ، وتوفير الأمن المهني والوظيفي والرعاية الصحية والمجتمعية لهم .

٣- تزايد الضغوط الحكومية والشعبية:

تزداد الضغوط الحكومية والشعبية على الجامعات لبذل كثير من الجهد في مجالات المسؤولية الاجتماعية ، مثل زيادة دعم الابتكار والبحوث، وأيضاً التجارب البحثية الطبية لاكتشاف علاج للأمراض الخطيرة المعدية الجديدة والتي لم يتم اكتشاف علاج فعال لها.

٥- الكوارث:

تؤدي الكوارث التي تحل بالدول والأقاليم إلى تكاتف جميع مؤسسات الدولة للتخفيف من آثار تلك الكوارث، ومن أهم تلك المؤسسات هي الجامعات بما فيها من أساتذة وخريجين يستطيعون المساعدة في وضع حلول لمعالجة تلك الكوارث.

٦- التطورات التكنولوجية المتسارعة:

نتيجة للتطورات التكنولوجية المتسارعة في العالم أصبح التحدي كبير وعلى الجامعات الخليجية أن تواكب ذلك التقدم المنتشر في العالم المتقدم أو في الدول القريبة من دول

الخليج في مجالات كثيرة اقتصادية أو تكنولوجية.

إن التقدم الحاصل في دول العالم يزداد بسرعة كبيرة ويجب على دول الخليج مواكبة ذلك التقدم في كل المجالات ، وتعتبر الجامعات من المؤسسات المهمة والتي يوكل إليها نقل المعرفة الحديثة إلى خريجيها ليصبحوا على قدر المسؤولية والكفاءة في العالم الخارجي.

عوامل نجاح المسؤولية الاجتماعية :

يرتبط نجاح الجامعات في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية، بالعديد من العوامل المرتبطة بالرؤية والتنظيم وهي كالتإلى :

- ضرورة الإيمان بقضية المسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع.
- قيام الجامعة بتحديد رؤية واضحة نحو الدور الاجتماعي الذي تريد أن تتبناه والقضية الرئيسة التي ستهتم بالعمل على المساهمة في معالجتها.
- قيام الجامعة بتخصيص مسؤول متفرغ لهذا النشاط وتحدد له الأهداف والمخططات المطلوبة.
- الاهتمام بجعل هذه البرامج الاجتماعية قائمة بذاتها مستقبلا.
- الحرص على تقديم هذه البرامج بأداء قوي ومتميز وجودة عالية.
- حسن إدارة الجوانب الاجتماعية التي تبرز أثناء قيام الجامعات بنشاطها الاقتصادي ، وتتمثل هذه الجوانب في الالتزام البيئي واحترام قوانين العمل وتطبيق المواصفات القياسية. [٣٠]

تأطير دور الجامعات الخليجية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية :

يمكن تعريف التأطير بأنه: « اختيار الأسس والقواعد المقبولة لتمثيل (عرض) المواد وتحليلها بشكل منظم». [٣١]

بمعنى آخر التأطير : هو التعليق أو الإلصاق ، أي وضع الاشياء في سياق (إطار) بحيث يمكن فهمها في هذا السياق. [٣٢]

٣٠- المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية، مجلة حوار السياسات الاقتصادية، العدد العاشر، أغسطس ٢٠٠٥، الأردن.

٣١- طيارة، رنا (د.ت)، التأطير، yeda.amalnet.k12.il/NR/rdonlyres/368D051A-4D63

٣٢ - قسيم، سرمد محمد، (٢٠٠٦) إعادة التأطير في التاريخ الإسلامي، ص١
qudwa1.com/articles/19/bahth.doc

وقد أكد العمري على دور الجامعات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، حيث أشار إلى أن مؤسسات التعليم العالي قد وجدت لخدمة المجتمع من خلال التعليم وبناء القيم، حيث يمكن لها أن تبني قاعدة اجتماعية تسهم في تحقيق المواطنة، وتعزيز الدور المدني والمسؤولية الاجتماعية في بناء شراكة ايجابية مع المجتمعات لتحسين الفرص الاقتصادية وتمكين الأفراد في زيادة التفاهم و احترام الاختلاف. [٣٣]

إن وضع أطر لما يجب أن تقوم به الجامعات الخليجية في المستقبل يساعد كثيراً في تحقيق الأهداف المرجوة منها من ناحية ومن ناحية أخرى يستبعد التخبط والتردد فيما سوف يتم عمله في كل فترة.

بعض مجالات المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الخليجية:

١- حماية البيئة:

إن على المؤسسات أن تراعي الآثار البيئية المترتبة على عملياتها ومنتجاتها ، والقضاء على الانبعاثات السامة والنفايات ، وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والإنتاجية المتاحة ، وتقليل الممارسات التي قد تؤثر على تمتع البلاد والأجيال القادمة بهذه الموارد ، وعلى المؤسسة أن تعي جميع الجوانب البيئية المباشرة وغير المباشرة ذات الصلة في تأدية نشاطاتها ، وتقديم خدماتها وتصنيع منتجاتها ، كما وعليها استخدام معايير معينة لمعرفة تلك الجوانب البيئية ذات الأثر المتميز ،لتتمكن بالتالي من التحسين الفعال لأدائها البيئي ، ومن الواجب أن تكون هذه المعايير شاملة، مثبته (ممكن اثباتها) وموثقة ومعمول بها . [٣٤]

وأكدت دراسة مصطفى ، ونذير(٢٠١٢م) ، أن ٥٢ ٪ من المؤسسات لديها اهتمام بقضايا البيئة غير أن ٣٨ ٪ فقط لديها برامج في هذا المجال. [٣٥]

زيادة وعي المجتمع الجامعي بالمحافظة على البيئة ويتم ذلك عن طريق:

٣٣- أبوحجلة، هلا (٢٠١٤م)، ستون مليون دينار انفاق الشركات في المملكة على المسؤولية الاجتماعية، جريدة الدستور، عمان.

٣٤- مخلوف ، شادية (د.ت) ضمان جودة المسؤولية المجتمعية للتعليم الجامعي الفلسطيني (نموذج مقترح)، جامعة القدس المفتوحة، ص٨، مرجع سابق.

٣٥- مصطفى ، العرابي، ونذير، طروبيا،(٢٠١٢م)، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية – تحليل تجربة المصرف الإسلامي للتنمية، جامعة بشار.

١- حصر المشاكل البيئية بالجامعة.
٢- إصدار نشرات ذات علاقة بتطوير الفهم نحو مشكلات جدية تواجه المجتمع المحلي.
٣- عقد مؤتمر علمي يتناول الأخطار البيئية المحدقة بنا.
٤- حصر مشكلات البيئة التي تعاني منها الجامعات.
٥- اقتراح بدائل للمشكلات البيئية التي تواجه المجتمع.
٦- توظيف التعاليم الدينية والاستشهاد بها إزاء بعض مظاهر التلوث.
٧- الإعلان عن حملات زراعة الأشجار.[٣٦]

٢- التعليم المستمر:

يعود مفهوم نظام التعليم المستمر إلى المفكر «كومنيوس» الذي طالب بتعليم مستمر متكامل لجميع أفراد المجتمع؛ فالتعليم يحرر الأفراد من سلبياتهم ونقائصهم ويزيد من إنسانيتهم التي تنمو بكل من العقل والفكر والعمل.[٣٧]

إن مفهوم التعليم المستمر توفره الجامعات ومعمول به في أغلبية دول العالم، وموجه لكافة أفراد المجتمع بجميع فئاتهم العمرية؛ ففي فرنسا على سبيل المثال، كان هناك ٨٠٠ برنامج دراسي يستفيد منه ٣٤٠٠٠ عامل، وفي إنجلترا، قامت جامعة إكسفورد بتوسيع وظائفها، حيث أنشئ فيها قسم لتعليم الكبار سنة (١٨٦٠م) فالسياسات التعليمية لكثير من الدول الأوروبية تؤكد على ضرورة تجاوب النظم التعليمية فيها مع التطورات والمتغيرات الحاصلة في مستوى المعارف والمهارات وحجمها ونوعها.[٣٨]

لقد قطعت الجامعات السعودية أشواطًا كبيرة في التعليم المستمر من خلال مراكز خدمة المجتمع والتي تحولت في بعض الجامعات إلى كليات للدراسات التطبيقية وعمادات للتعليم المستمر، وذلك في سبيل توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع وخدمته بكافة شرائحه، وتطوير ونشر المعرفة بين أفراد المجتمع، والتعرف على احتياجاته الثقافية والمهنية والاجتماعية عبر إجراء دراسات وبحوث في الميدان، كما

٣٦ - عواد، يوسف ذياب. (٢٠١٠م)، دليل المسؤولية الاجتماعية للجامعات، ص٦٣، مرجع سابق.
٣٧- الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، (٢٠١٣م)، الوظيفة الثالثة للجامعات، وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية، ص١٤
٣٨- الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، (٢٠١٣م)، الوظيفة الثالثة للجامعات، وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية، ص١٤، مرجع سابق.

تقوم هذه المراكز والعمادات بتوفير برامج ودورات تدريبية لكافة مؤسسات المجتمع لرفع مستوى كفاءة العاملين، وتهتم أيضاً باستثمار طاقات الشباب واستغلال أوقات الفراغ لديهم بتقديم البرامج والدورات لهم خلال فترة الإجازات لصقل مهاراتهم وتنمية قدراتهم، كما قامت كثير من مراكز التعليم المستمر بإنشاء قواعد معلومات وبيانات للعملية التعليمية والتدريبية داخلها .[٣٩]

٣- العمل التطوعي:

إن أعضاء هيئة التدريس هم القدوة لطلابهم فإذا لم يرَ فيهم الطالب هذه القدوة ضعفت إمكانية مشاركتهم في الأعمال ، فإذا شاهد الطلاب أساتذتهم يقودون قاطرة العمل التطوعي فسوف يهتموا ويتحمسوا أكثر لذلك العمل، وعلى هذا فهناك عدد من الآليات التي يمكن أن تسهم في التشجيع على العمل التطوعي مثل:

١- أن يقوم كل عضو هيئة تدريس بالإشراف على أحد مشروعات العمل التطوعي التي تقوم بها الجامعة.
٢- إضافة نقاط تقييم للعمل التطوعي الذي يقوم به عضو هيئة التدريس داخل استمارة تقويم الأداء السنوية الخاصة به.
٣- تكريم أعضاء هيئة التدريس المتميزين في العمل التطوعي لمزيد من التحفيز على المشاركة الفعالة به.[٤٠]

فوائد العمل التطوعي للمجتمع:

هناك العديد من الفوائد التي يمكن أن تعود على المجتمع من خلال العمل التطوعي، ومن أهم هذه الفوائد ما يلي:

١- تدعيم مبدأ المواطنة.
٢- استثمار طاقات الشباب في تنمية ونهضة المجتمع.
٣- سد ثغرات الجانب الحكومي لتحقيق التنمية المنشودة.

---

٣٩ () الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، (٢٠١٣م)، الوظيفة الثالثة للجامعات، ص١٦، مرجع سابق.

٤٠ () عزازي، فاتن محمد.(٢٠١٤م). تدعيم العمل التطوعي داخل الجامعات السعودية: مدخل استراتيجي، المجلة الدولية التربوية المتخصصة : المجلد (٣) ، العدد (٤) ، نيسان، ص ١٧٩

٤- زيادة الترابط بين المجتمع وتماسكه.

٥- المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية والنفسية والسلوكية.[٤١]

٤- دعم الابتكار:

تعتبر الجامعات أحد أهم المؤسسات التي تهتم بدعم الابتكار، واحتلت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر والكويت مركز الصدارة في الشرق الأوسط في الأداء الشامل للابتكار وفقاً لمؤشر الابتكار العالمي لعام ٢٠١٣ (GII) الصادر عن جامعة كورنيل، وإنسياد، كلية الأعمال الرائدة الدولية، ومنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، وهي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة.[٤٢]

ولقد تم عقد عدة مبادرات بين الجامعات السعودية ووزارة التعليم العالي والتي من أهمها:

مبادرة مراكز التميز البحثي:

بدأت هذه المبادرة عام (١٤٢٨هـ) بتوقيع وزارة التعليم العالي مع بعض الجامعات السعودية العريقة عقود لإنشاء ثمانية مراكز للتميز البحثي كمرحلة أولى في المواد الهندسية، وتكرير البترول والبتروكيماويات، والطاقة المتجددة، والنخيل والتمور، والتقنية الحيوية، والحج والعمرة، والجينوم الطبي، والدراسات البيئية.[٤٣]

وفي عام (١٤٢٩هـ) وقعت أيضا الوزارة عقوداً لإنشاء ستة مراكز تميز بحثي مع الجامعات السعودية كمرحلة ثانية في مجال أمن المعلومات، وتطوير تعليم العلوم والرياضيات، وهشاشة العظام، وتقنية تحلية المياه، وفقه القضايا المعاصرة.

ومن أهم أهداف هذه المراكز المتعلقة بالابتكار والاختراع :

---

٤١ () عزازي، فاتن محمد.(٢٠١٤م). تدعيم العمل التطوعي داخل الجامعات السعودية: مدخل استراتيجي، ص١٧١ ، مرجع سابق.

٤٢ () إنسياد، (٢٠١٣م)، إطلاق مؤشر الابتكار العالمي لعام ٢٠١٣، أبو ظبي، ٣ يوليو ٢٠١٣، http://campuses.insead.edu/abu_dhabi/press-releases

٤٣ () مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والابداع، الجهات الداعمة للابتكار في المملكة، ص٣. http://www.mawhiba.org/MediaCenter/Documents/AAA.pdf

١. القيام بأنشطة بحثية وعلمية نوعية مبتكرة ومركزة في مجالات محددة ذات أهمية وطنية وبعد استراتيجي.
٢. تهيئة البيئة البحثية والعلمية الملائمة، من أجل تمكين الباحثين وطلاب الدراسات العليا من إجراء البحوث المبتكرة، وتطوير تقنيات متقدمة لتتبوأ المملكة مركزا في المجالات التي تعنى بها هذه المراكز.

مبادرة مراكز الأبحاث الواعدة:

بدأت هذه المبادرة عام (١٤٣١هـ) بتوقيع وزارة التعليم العالي عقوداً لإنشاء ثمانية مراكز أبحاث واعدة مع الجامعات الناشئة السعودية في مجال تقنية المعلومات لخدمة القرآن الكريم، والدراسات الاجتماعية وبحوث المرأة، وطب المناطق المرتفعة، والمكافحة الحيوية والمعلومات الزراعية، وعلاج تشوهات الوجه ، وشبكات الاستشعار والأنظمة الخلوية، والمؤثرات العقلية، وتهدف هذه المراكز الى تعزيز مكانة الجامعات السعودية البحثية في المجالات الاستراتيجية لخدمة أهداف التنمية في المملكة بشكل عام وتنمية المناطق الحاضنة لتلك الجامعات بشكل خاص، وقد أكملت هذه المراكز حديثا معاملها وهي جاهزة للتعاون مع القطاع الخاص لتطوير وتحويل الأفكار إلى منتجات صناعية وطبية وفكرية قابلة للاستثمار.[٤٤]

وتصدرت الإمارات العربية المتحدة قائمة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أربعة ركائز هي المؤسسات (البيئة السياسية والتنظيمية والتجارية)، ورأس المال البشري والبحوث (التعليم والتعليم العالي والبحث والتطوير)، والبنية التحتية (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، البنية التحتية العامة والاستدامة البيئية) و تطور الأعمال التجارية (العاملين من ذوي المعرفة، روابط الابتكار والاستيعاب المعرفي(

بينما تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط من ناحية تطور السوق (الائتمان والاستثمار والتجارة والمنافسة)، كما تحتل الكويت الصدارة من ناحية المعرفة ومخرجات التكنولوجيا (خلق المعرفة، وتأثير المعرفة ونشر المعرفة)، وقطر في المخرجات الإبداعية (المخرجات الإبداعية غير المادية، السلع والخدمات الإبداعية والإبداع على الإنترنت).[٤٥]

٤٤- مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والابداع، الجهات الداعمة للابتكار في المملكة، ص٣.
http://www.mawhiba.org/MediaCenter/Documents/AAA.pdf
٤٥- مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والابداع، الجهات الداعمة للابتكار في المملكة، ص٤.

الفصل الثالث

أولاً : النتائج

١- إن المسؤولية الاجتماعية تعد عنصراً أصيلاً في ثقافة الجامعات الخليجية تستمد شرعيتها من النظم الإسلامية وليست عنصرا مستورداً من الغرب.

٢- لم يعد الأمر بالنسبة للمسؤولية الاجتماعية يتعلق بالأنشطة التطوعية أو التبرعات ، بل أصبح يعتمد برامج وخططا منظمة وآليات عمل ممنهجة ومدروسة.

٣- إن الالتزام المستمر بتطبيق المسؤولية الاجتماعية من طرف الجامعات يقتضي ضرورة الإيمان بقضية المسؤولية الاجتماعية، وأن هذا الأمر يبقى واجباً تؤديه الجامعات نحو المجتمع وليس تفضلاً عليه.

٤- إن المسؤولية الاجتماعية للجامعات الخليجية تمس جميع جوانب الحياة الاجتماعية وهو ما يضمن تنمية متوازنة ومستدامة للمجتمع.

٥- إن تفعيل المسؤولية الاجتماعية في الجامعات يستند إلى اتخاذ سلسلة من التدابير والإجراءات والأنشطة التي تضمن نجاح الجامعات في تحقيقها للمسؤولية الاجتماعية

٦- تؤدي الجامعات الخليجية دوراً رائداً في مجال المسؤولية الاجتماعية إذ استطاعت أن تقدم يد العون للمجتمع في ميادين شتى كالتعليم والصحة وغيرها من المجالات المختلفة.

٧- تعتبر الجامعات في طليعة المؤسسات العلمية والتربوية ، وتعتبر أكبر راعي للإعداد والبحث والتجديد.

٨- تستند المسؤولية الاجتماعية إلى قاعدة قيمية أخلاقية متجددة ، بينما تشكل خدمة المجتمع وظيفة ذات مهام محددة مسبقا.

٩- تمثل خدمة المجتمع إحدى وظائف الجامعة التي تلتزم بها بشكل رسمي تضاف إلى وظائفها الأساسية.

١٠- تتنوع العوامل المؤثرة في تنامي دور الجامعات الخليجية في مجال المسؤولية الاجتماعية من عوامل اقتصادية واجتماعية وبسبب العولمة والكوارث والتقدم العلمي المستمر.

١١- على المؤسسات أن تراعي الآثار البيئية المترتبة على عملياتها ومنتجاتها ، والقضاء على الانبعاثات السامة والنفايات.

http://www.mawhiba.org/MediaCenter/Documents/AAA.pdf

١٢- تعتبر الجامعات أحد أهم المؤسسات التي تهتم بدعم الابتكار، واحتلت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر والكويت مركز الصدارة في الشرق الأوسط في الأداء الشامل للابتكار وفقاً لمؤشر الابتكار العالمي لعام ٢٠١٣ (GII) الصادر عن جامعة كورنيل، وإنسياد

١٣- قطعت الجامعات السعودية أشواطًا كبيرة في التعليم المستمر من خلال مراكز خدمة المجتمع والتي تحولت في بعض الجامعات إلى كليات للدراسات التطبيقية وعمادات للتعليم المستمر.

ثانياً: التوصيات:

١- يجب وضع مخططات واضحة ذات أفاق واعدة تماما تحقق آمال المجتمع.

٢- الاستمرار في فتح الحوار بين أساتذة الجامعات والمسؤولين في مؤسسات الدولة الاقتصادية والخدمية المختلفة للوصول إلى طرق أفضل للتعاون والتنسيق بين الطرفين وبالشكل الذي يغذي المسؤولين في تلك المؤسسات بالجانب النظري ويفيد الأساتذة بالجانب العلمي التطبيقي.

٣- على مؤسسات الدولة والمؤسسات الإنتاجية والخدمية الأخرى طرح المشكلات والمعوقات التي تعترض طريق تنفيذ الخطط أمام الباحثين وأساتذة الجامعات.

٤- على أساتذة الجامعات التفاعل الحي مع كل قطاعاته ومواكبة حركة التحولات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بتقديم الدراسات والبحوث والمقالات على نطاق واسع، وبكل الوسائل المتاحة.

٥- توفير البنية التحتية اللازمة لأداء مسؤولية الجامعات للمسؤولية الاجتماعية من أنظمة ودراسات ومعلومات في ضوء الاحتياجات الفعلية للمجتمع.

٦- ضرورة التفكير في مشكلات المستقبل الاجتماعية والاقتصادية والعلمية وتصور الحاجات البعيدة والعمل على إيجاد الحلول العلمية لها.

٧- توجيه برامج الجامعات لمجالات التنمية المستدامة والمحققة لقيمة مضافة ومستمرة للفئات المستفيدة والمجتمع الخليجي.

٨- محاولة تذليل الصعوبات والعراقيل التي تحول دون حصول أساتذة الجامعات على أحدث المعلومات والكتب والأجهزة.

٩- التوسع في عقد الاتفاقات الثقافية مع الجامعات المتقدمة في العالم لتبادل الخبرات والإطلاع على الإنجازات العلمية الحديثة.

١٠- توضيح الصورة المشرقة والمشرفة للجامعات في المحافل المختلفة.

١١- تكريم أعضاء هيئة التدريس الذين يتفاعلون مع قضايا المجتمع ومشكلاته.

١٢- عمل مراكز داخل الجامعات مهمتها التواصل بين أعضاء هيئة التدريس وأفراد المجتمع.

١٣- التشجيع على المشاركة في الأعمال التطوعية لدى طلاب وطالبات الجامعات، وذلك من خلال عناصر المنظومة التعليمية الجامعية ككل مثل المناهج وطرق تدريس ومصادر تعلم وأنشطة جامعية، وكذلك أعضاء هيئات التدريس بالجامعة ومعاونيهم، ونظم التقويم والامتحانات.

المقترحات:

١- الاهتمام بإجراء البحوث الميدانية لتأكيد الإثبات العملي لدور الجامعات الخليجية في التنمية الاجتماعية، وكذلك للتعرف على أفضل الطرق والوسائل فعالية في إحداث هذه التنمية والإسراع بها.

٢- ضرورة وجود إدارات متخصصة للمسؤولية الاجتماعية داخل كل الجامعات الخليجية وتفعيلها بالصورة التي تليق بهذه الجامعات.

٣- أن تقوم الجامعات بإعداد برامج وآليات توجه أعضاء هيئة التدريس نحو مسؤولياتهم وواجباتهم نحو المجتمع.

المراجع:

١- أبوحجلة، هلا (٢٠١٤م)، ستون مليون دينار انفاق الشركات في المملكة على المسؤولية الاجتماعية، جريدة الدستور، عمان.

٢- الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، (٢٠١٣م)، الوظيفة الثالثة للجامعات، وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية.

٣- أمين، جلال، (١٩٩٨م)، العولمة، دار المعارف، القاهرة ، سلسلة اقرأ.

٤- إنسياد، (٢٠١٣م)، إطلاق مؤشر الابتكار العالمي لعام ٢٠١٣، أبو ظبي، ٣ يوليو ٢٠١٣.

٥- البنا، مايسة محمد (٢٠٠٨م) ،دور كلية التربية الرياضية للبنات بالإسكندرية في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدي الطالبات ، المجلة العلمية للتربية البدنية والرياضية ،العدد (٥٤)، ص ص٣٥٩ -٣٨٧.

٦- خصاونة، إبراهيم فؤاد. (٢٠١٤م) تأثر المحطات التلفزيونية الأردنية الخاصة على طلاب الجامعات في ضوء نظرية المسؤولية الاجتماعية، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ، لمجلد ٤١، العدد(١).

٧- الرقب، صالح، (٢٠٠٤م)، بين عالمية الإسلام والعولمة، مقدم لمؤتمر التربية الأول بعنوان التربية في فلسطين ومتغيرات العصر.

٨- الزبون، أحمد عقلة. (٢٠١٢م)، المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بمنظومة القيم الممارسة لدى طلبة جامعة البلقاء التطبيقية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية ، المجلد ٥، العدد(٣)، ص ص ٣٤٢ – ٣٤٦.

٩- زهران، حامد (٢٠٠٠م)، علم النفس الاجتماعي، القاهرة، عالم الكتب.

١٠- السالم ، مؤيد سعيد ، وبيان إبراهيم . (٢٠١٠م) ، اثر المتغيرات التنظيمية في ممارسة أنماط المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الأردنية الخاصة: دراسة ميدانية من وجهة نظر موظفي الإدارة العليا، جامعة الزيتون الأردنية.

١١- شلدان، فايز ، وصايمة، سمية (٢٠١٤م)، المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية وسبل تفعيلها، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، المجلد (٧) ، العدد (١٨) ، ص ص ١٤٩ – ١٧٩.

١٢- الشمري، عادل بن عايد (٢٠١٤)، تقدير القيادات الجامعية لدور الجامعة تجاه المسؤولية المجتمعية في الجامعات الحكومية في مدينة الرياض، المجلة السعودية للتعليم العالي، العدد (١٢)، ص ص ٩٧ – ١٣٢.

١٣- طيارة، رنا (د.ت)، التأطير، yeda.amalnet.k12.il/NR/rdonlyres/368D051A-4D63

١٤- عزازي، فاتن محمد.(٢٠١٤م). تدعيم العمل التطوعي داخل الجامعات السعودية: مدخل استراتيجي، المجلة الدولية التربوية المتخصصة : المجلد (٣) ، العدد(٤).

١٥- العمري، خالدعلي.(٢٠٠٨م). تحمل طلبة جامعة اليرموك للمسؤولية الاجتماعية في ضوء بعض المتغيرات، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية التربية، اربد ،الأردن.

١٦- عواد، يوسف ذياب. (٢٠١٠م)، دليل المسؤولية الاجتماعية للجامعات، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين.

١٧- الفاوي، عبدالفتاح أحمد، (٢٠٠١م) ، الثقافة العربية في عصر العولمة، صحيفة الأهرام.

١٨- الفتلي، حسين هاشم (٢٠١٤م)، أسس البحث العلمي في العلوم التربوية والنفسية – مفاهيمه، عناصره، مناهجه، ط١، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

١٩- قسيم، سرمد محمد، (٢٠٠٦) إعادة التأطير في التاريخ الإسلامي.

٢٠- كمال، سفيان، (٢٠١١م)، الشروط الداخلية لنجاح الجامعة في القيام بمسؤولياتها المجتمعية، مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية ، ٢٩ / ٩ /٢٠١١م، جامعة القدس المفتوحة، نابلس.

٢١- مخلوف ، شادية (د.ت) ضمان جودة المسؤولية المجتمعية للتعليم الجامعي الفلسطيني (نموذج مقترح)، جامعة القدس المفتوحة.

٢٢- مصطفى ، العرابي، ونذيرن طروبيا،(٢٠١٢م)، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية – تحليل تجربة المصرف الإسلامي للتنمية، جامعة بشار.

٢٣- المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية، مجلة حوار السياسات الاقتصادية، العدد العاشر، أغسطس ٢٠٠٥، الأردن.

٢٤- مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والابداع، الجهات الداعمة للابتكار في المملكة، ص٣. http://www.mawhiba.org/MediaCenter/Documents/AAA.pdf

٢٥- النملة، على إبراهيم. (٢٠٠٩م)، المسؤولية الاجتمماعية، شمولية المفهوم وحداثة المصطلح، مجلة الدرعية، العدد ٤٦، ص ٨٥. ص ٨١ – ٩٨

تصور مقترح
لتفعيل الشراكة بين الجامعات
ومؤسسات القطاع الخاص في
المجتمعات الخليجية في مجال تلبية
المتطلبات المستقبلية لسوق العمل.

د.هالة فوزي محمد

استاذ اصول التربية المساعد

جامعة بيشة

مقدمة:

تواجه معظم المجتمعات الخليجية العديد من المشكلات المتعلقة بعدم مواكبة مخرجات الجامعات لمتطلبات قطاعات الأعمال، وخاصة في مجال سوق العمل سواء الحالية أو المتوقع ظهورها في المستقبل؛ حيث أنها تنتج خريج ذو مواصفات لا ترقى لمتطلبات مجتمع المعرفة الآن أو ما هو متوقع في عصر سيطرت العولمة وثورة المعلومات على معدل التطور المعرفي فيه؛ وحيث أن الجامعات تعتبر أهم المرتكزات التي يُستند عليها نجاح برامج وسياسات التنمية الشاملة باعتبارها مصدر للمعرفة والعلم والقوى البشرية المؤهلة والمدربة العاملة في قطاع الأعمال سواء العام أو الخاص، والقادرة على تحقيق نهضة المجتمع ورقيه؛ فهي تستطيع أن تلعب دور في إنتاج المعرفة عن طريق البحث العلمي في المجالات ذات الأولوية بالنسبة للنمو الاقتصادي والاجتماعي محليًا وعالميًا وخاصة في المجالات التي تعتبر إستراتيجية، وليس هذا فحسب بل تدعم أيضًا قدرات تلك القطاعات من خلال تقديم الاستشارات الفنية والبحوث التطبيقية والتقنية والبرامج التدريبية ...وغيرها من العوامل التي تجعلها مسايرة للتقدم والتطورات المتسارعة واحتلال مركز تنافسي مرموق. وفي مقابل ذلك فلابد من أن يقوم قطاع الأعمال الخاص بدور هام في دعم إمكانات الجامعات فنيًا وماديًا، وتلك العلاقة التبادلية في المنفعة بين قطاع الأعمال والجامعات لابد من استمرارها لتحقيق التنمية المنشودة في دول الخليج، وخاصة تلك العلاقة التي مع قطاع الأعمال الخاص حيث أنه القادر على تقديم الدعم المادي بصورة أكبر نظرًا للأعباء الكثيرة المثقل بها القطاع العام والالتزمات العديدة التي عليه.

وتُعتبر الجامعات والقطاع الخاص طرفي العلاقة بين جانبي العرض من العمالة المواطنة والطلب عليها لتحقيق استيعاب فعال للأعداد المتزايدة في سوق العمل وتشغيلها وإحلالها محل العمالة الوافدة. فمن جانب يتطلب من القطاع الخاص تشغيل العمالة المواطنة ولكن ذلك لا يمكن أن يتحقق من جهته إلا إذا كانت مؤهلة ومناسبة لاحتياجاته لأنه يحكمه عامل المكسب والخسارة. ومن جانب الجامعة عليها توفير تلك العاملة بالمواصفات والخصائص التي تلبي للقطاع الخاص احتياجاته من خلال تقدير معدلات النمو المتوقعة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وكذلك أعداد وطبيعة الوظائف المشغولة بالعمالة الوافدة حسب التخصصات العلمية والفنية، والتوسع في قبول التخصصات النادرة التي تمثل احتياج لسوق العمل.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

هناك مؤشرات عديدة تُشير لضعف العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص في دول الخليج فعلى سبيل المثال توصلت دراسة (الفهمي، 1993) إلى ضعف العلاقة بين الجامعات وبعض المؤسسات الإنتاجية في دول الخليج، وأنها علاقة تتسم بالشكلية، وقصيرة المدى، كما أشارت دراسة (شتوي،٢٠٠٥) إلى ضعف الشراكة المؤسسية بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص، وأظهرت نتائج دراسة(الفوزان ورشيد،٢٠٠٥) أن الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص تواجه العديد من المعوقات من أهمها: تدني الوعي بأهمية البحث العلمي لدى أصحاب القطاع الخاص، وضعف الاتصال والتنسيق بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال البحث العلمي، وضعف التخطيط لأنشطة البحث العلمي، وضعف القطاع الخاص في تمويل البحث والتطوير .والحاجة لدعم البنية التحتية للبحث والتطوير، والتوسع في الآليات التي تشجع القطاع الخاص في الانغماس في البحث العلمي، والاهتمام بتسويق نتائج البحوث ودعم التعاون المؤسساتي بين القطاعين وتأسيس نظام مرن للشراكة. وبهذا فإنه يستلزم تفعيل وتطوير العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص؛ لتلافي ما ينجم عنها من مشكلات، والتي من أبرزها مظاهر انتشار البطالة في المجتمعات الخليجية، وتزايد أعداد الوافدين في تخصصات عديدة، ومشاكل البيئة وقطاع الإنتاج والخدمات؛ مما يشير إلى عجز تلك الجامعات عن تحمل المسؤوليات الاجتماعية، وقصورها عن القيام بأحد الأدوار المهمة المنوطة بها وهي خدمة المجتمع، وانطلاقًا من ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في الحاجة لرؤى مستقبلية لآليات جديدة لشراكة مثمرة بين الجامعات والقطاع الخاص، تبرز المسؤولية الاجتماعية للجامعات الخليجية واستجابتها للحاجات الجديدة التي فرضتها العديد من الظروف والتغيرات العالمية والمحلية وتفاعلها معها؛ مما يوثق العلاقة بين التعليم الجامعي وخدمة المجتمع ومتطلبات سوق العمل في صورة منظومة متكاملة ومترابطة تحقيق التوازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل واستيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين. وبهذا يمكن صياغة تساؤلات الدراسة على النحو التالي:

التساؤل الرئيسي:

كيف يمكن تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في المجتمعات الخليجية في مجال تلبية المتطلبات المستقبلية لسوق العمل؟

التساؤلات الفرعية:

- ما دور الجامعات الخليجية في مواجهة تطور متطلبات مؤسسات القطاع الخاص في مجال سوق العمل بدول الخليج في ضوء المسؤولية الاجتماعية المنوطة بها؟
- ما المتطلبات المستقبلية لمؤسسات القطاع الخاص في المجتمعات الخليجية في مجال سوق العمل ؟
- ما التصور المقترح لتفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في المجتمعات الخليجية لتلبية المتطلبات المستقبلية لسوق العمل؟

أهداف الدراسة:

- القاء الضوء على المسؤولية الاجتماعية للجامعات الخليجية في مواجهة تطور متطلبات القطاع الخاص في مجال سوق العمل.
- الوقوف على المتطلبات المستقبلية لسوق العمل بالقطاع الخاص لدول الخليج المتوقع حدوثها في ضوء التغيرات المتلاحقة في مجال سوق العمل.
- وضع تصور مقترح لكيفية تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في المجتمعات الخليجية لتلبية المتطلبات المستقبلية لسوق العمل.

منهجية الدراسة وأدواتها:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال عرض وتحليل للدراسات والأدبيات في مجال الدراسة، ومدخل الدراسات المستقبلية من خلال استطلاع آراء الخبراء في مجال سوق العمل بالقطاع الخاص بدول الخليج للتعرف على المتطلبات المستقبلية له. وقد قامت استخدمت استبانة صممت في ضوء الدراسة الاستطلاعية وبعض المصادر الأخري كما هو موضح بالدراسة الميدانية؛ للتعرف على المتطلبات المستقبلية لسوق العمل بالقطاع الخاص لدول الخليج.

مصطلحات الدراسة:

الشراكة: تنمية العلاقة والاتصال وتطويرهما ما بين الجامعات لتحقيق أهدافها كبيوت خبرة ومجتمع معرفة ومؤسسات القطاع الخاص في المجتمع كجهات مستفيدة من البحوث والاستشارات المقدمة من خبراء المؤسسات الأكاديمية)القحطاني ،١٤٣٠(.

المجتمعات الخليجية: مجتمعات دول الخليج المتمثلة في(المملكة العربية السعودية – الإمارات العربية- الكويت-البحرين- عمان- قطر).

سوق العمل: مجال ذو جانبين مرتبطين ومتكاملين جانب عرض يتضمن قوي بشرية عاملة بمؤهلات ومهارات متباينة ومتفاوتة في مجالات عديدة تختلف من مكان لأخر، وجانب طلب من قبل مؤسسات القطاع الخاص بدول الخليج لمخرجات تعليمية للجامعات لإنتاج عدد معين من الخريجين لنوعيات وظائف معينة بمؤهلات ومهارات ومواصفات محددة، للوصول للأفراد المؤهلين الذين يمكنهم شغل الوظائف بالمواصفات المحددة المطلوبة الملائمة لاحتياجات تلك المؤسسات الحالية والمستقبلية مقابل مزايا معينة، وكذلك طلب مخرجات في صورة خدمات مجتمعية ومنتجات معرفية.

خطة الدراسة:

قامت الباحثة بإجراء الدراسة وفق تسلسل تساؤلات الدراسة من خلال ثلاثة مباحث بما يجيب على تساؤلاتها ويحقق أهدافها على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار النظري(المسؤولية الاجتماعية للجامعات الخليجية ومتطلبات القطاع الخاص في مجال سوق العمل).

المبحث الثاني:الدراسة الميدانية(المتطلبات المستقبلية لمؤسسات القطاع الخاص في المجتمعات الخليجية في مجال سوق العمل).

المبحث الثالث:التصور المقترح(التصور المقترح لتفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في المجتمعات الخليجية في مجال تلبية المتطلبات المستقبلية لسوق العمل).

المبحث الأول: الإطار النظري

يتناول الإطار النظري المسؤولية الاجتماعية للجامعات الخليجية ومتطلبات القطاع الخاص في مجال سوق العمل من خلال محورين يتناول الأول: دور الجامعات الخليجية في مواجهة تطور متطلبات مؤسسات القطاع الخاص في مجال سوق العمل. ويستعرض الثاني: القطاع الخاص كمجال لسوق العمل، وعليه يسير الإطار النظري على النحو التالي:

المسؤولية الاجتماعية للجامعات الخليجية ومتطلبات القطاع الخاص في مجال سوق العمل.

سوف يتم تناول هذا المبحث من خلال محورين: يناقش الأول دور الجامعات في مواجهة المتطلبات المتطورة لسوق العمل، وبخاصة في دول الخليج، بينما يتناول الثاني القطاع الخاص كسوق عمل الخليجي ومصدر التوظيف، وما يجب أن تكون عليه العلاقة بينه وبين الجامعات لتحقيق استيعاب للعمالة الوطنية بدول الخليج في مجالات العمل المختلفة.

المحور الأول: دور الجامعات الخليجية في مواجهة تطور متطلبات مؤسسات القطاع الخاص في مجال سوق العمل

شهدت الحقبة الحالية تطورات عديدة في مختلف المجالات أثرت بصورة مباشرة في متطلبات سوق العمل الخليجي بصفة عامة، وسوق العمل في القطاع الخاص بصورة خاصة أفرزتها مجموعة من العوامل؛ أدت لتغيرات جذرية في متطلبات سوق العمل من العمالة من حيث المهارات والكفايات، وبهذ فسوف نتناول هذا المحور على النحو التالي:

أولاً: العوامل التي أدت لتطور متطلبات سوق العمل

هناك العديد من العوامل التي أثرت على سوق العمل الخليجي أبرزها التغيرات العديدة المتسارعة والمتلاحقة في مختلف المجالات كالقفزات العلمية، والتطور في مجال التقنية المعلوماتية والتكنولوجيا والاتصالات (كون، ٢٠٠٣)، كما أدت ثورة المعرفة والتكنولوجيا إلى عولمة اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية، وتوزع الدول والمجتمعات في كتلتين(Holm and Lauritz, 2001): كتلة الشمال التي تمثل دول العالم المتقدم، وهي تنتج المعلومات والتكنولوجيا وتسيطر على الاقتصاد، لما تشكله القيمة المضافة الناتجة عن العمل في التكنولوجيا كثيفة المعرفة، من موارد اقتصادية تفوق بأضعاف المرات القيمة المضافة الناتجة عن العمل في الزراعة أو الصناعة التقليدية، وكتلة الجنوب التي تمثل دول العالم النامي والتي تستهلك المعرفة والتكنولوجيا؛ وحيث تُشكل الاقتصاديات المبنية على المعرفة موردًا اقتصاديًا متجددًا لا ينضب تسعى الدول لاكتسابه(Halsey et al.,1997)؛ وعليه فيجب بناء نظام تعليم يشحذ طاقات كل متعلم وينميها إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه، دون القبول أو الرضى بمستويات النجاح

العادي، ويقدم للمجتمع خريجين متعددي المهارات وقادرين على التعلم الدائم؛ مما يتطلب نظامًا تعليميًا مرنًا وإعدادًا يجعل المتخرج قادرًا على التكيف السريع والتأقلم مع التبدلات الناتجة عن الطبيعة الاقتحامية والتحويلية للتكنولوجيا التي لها بالغ الأثر على النظم الاجتماعية والثقافية والمعيشية، وعادات الاستهلاك، ومعنى العمل ومكانته(عمار، ٢٠٠٠). وكل ذلك في ظل مؤشرات تبرز ضعف مخرجات التعليم في الوفاء بمتطلبات سوق العمل في دول الخليج فعلى سبيل المثال: في "السعودية" اشار (عبد الشفيع،٢٠١٢) إلى أن هناك حالة من الخلل وعدم التوازن وعدم المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وعلى وجه التحديد من القوى العاملة. كما أوضحت دراسة (الحميدي وآخرون، ١٩٩٩) عن "دول مجلس التعاون الخليجي العربية" أن نسبة المتخصصين في الدراسات النظرية والتربوية تشكل قرابة ٨٥ % من الخريجين، وأن الخريجين من هذه التخصصات لم يعدوا كذلك لسوق العمل في القطاع الخاص، مما أدى إلى نوع من البطالة النوعية في خريجي الجامعات. وأشارت دراسة(آل مزهر،٢٠١١) ألى أن البعد الاجتماعي والثقافي مؤثرًا في السياسة التعليمية الخليجية حيث الاقبال على التعليم الأكاديمي والنفور من التعليم الفني والمهني، وتزايد الطلب على العمل في المهن الإشرافية دون العمل الفني اليدوي

ثانياً: دور الجامعات الخليجية في مجال مواجهة تطور متطلبات مؤسسات القطاع الخاص في مجال سوق العمل

تلعب الجامعات في الوقت الحالي دورًا أساسيًا في تقدم وتطوير الأفراد والمجتمعات، وأصبحت تُمثل مكانة مرموقة بين المؤسسات المجتمعية على كافة المستويات المحلية والدولية، ومفتاح التطور في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛ فهي تلعب دورًا علميًا ثقافيًا؛ لأنها منبع العلم والمعرفة، ودورًا اقتصاديًا يعني بتحقيق التنمية الاقتصادية والتكيف مع متطلباتها التي هي في حالة تغير وتطور مستمر وسريع، ومسايرة تطور السوق، ودورًا سياسيًا يرتبط بعلاقاتها بالمجتمع والدولة. وليس هذا فحسب بل تُمثل أيضا القوة الدافعة المحركة لتحويل هذا العلم وتلك المعرفة لتطبيقات عملية وتوظيفها من خلال تحفيز الابتكار والابداع بما يخدم التنمية في شتى المجالات، وفي هذا ما يرتبط بوظائفها الثلاث والتي تتمثل في التعليم وإعداد الموارد البشرية، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع (السمادوني وأحمد، 2005).

وقد حدثت تطورات عديدة في دور الجامعات في مجتمعاتها في ضوء تلك التغيرات

السابق تناولها وكرد فعل لها؛ ولمواجهة المتطلبات المعرفية الجديدة، ومواكباً للتطورات التكنولوجية والمهنية والاقتصادية، وبما يحقق حفظ وتعزيز أصالة ثقافة وهوية تلك المجتمعات خاصة قي المجتمعات الخليجية التي تتمتع بخصوصية أكثر احتفاظاً بالثقافة والهوية العربية الأصيلة، خاصة فيما يخص العادات والتقاليد والأعراف والمبادئ الإسلامية؛ لذلك تسعى جاهدة في تطوير إطار المؤهلات والكفايات الأساسية المطلوبة في الخريج الجامعي من خلال تقديم تعليمًا مرنًا يُحقق له القدرة على التكيف المهني والمعرفي والتكنولوجي، بحيث يصبح متعلم قادر على التعلم مدى الحياة في عالم متسارع المتغيرات والتطورات، وإعادة النظر في عناصر الإعداد الأساسية كالبرامج وتوصيف المقررات الجامعية المطلوبة، والكفايات المناسبة للأستاذ الجامعي وبيئة التعلم بما يحقق للخريج ما يُمكنه من الانخراط بكفاية مقبولة في سوق العمل بصورة عامة، وسوق العمل في القطاع الخاص بصفة خاصة بما يتطلبه من مواصفات أكثر خصوصية متجددة بحاجة لمتابعه فيما بعد التخرج، يستطيع بها الخريج مواجه منافسة مهارات العمالة الوافدة التي تعمل على تطوير تلك المهارات باستمرار، وبما يتناسب مع متطلبات سوق العمل ليظل في ساحة التوظيف في القطاع الخاص الخليجي، خاصة بعد تضييق فرص التوظيف في القطاع العام واقتصارها على المهن التي بها ندرة في العمالة. وفي ضوء ذلك فقد أشارت إحدى الدراسات عن السياسات التي يجب أن تتبناها الجامعات في المستقبل لكي تقوم بالأدوار المنوطة بها بأنه يستوجب عليها حتى تكون قادرة على مواكبة التطورات والمتغيرات أن تتبنى مجموعة من المبادئ والأولويات المختلفة ومنها: العدالة والمساواة في فرص التعليم العالي للجميع، وسهولة الالتحاق به، وتوفر الإدارة الفعالة والإبداعية، وهذا يتطلب إصلاح الإدارة الجامعية والتأكيد على استقلاليتها، مع وجود معايير مساءلة ملائمة، والتميز الأكاديمي وتقوية العلاقة بين التعليم العالي والنظام الاجتماعي، وهذا يتطلب التأكيد على الجودة، وبناء مراكز التميز العلمي والاجتماعي، االشراكة القوية مع القطاع الخاص، وجعل التعليم العالي عملية عالمية- Nakorn hap & Srisa،1996)).

وقد تناول الكثير من التربويين تصور لدور الجامعات في مواجهة تطور متغيرات سوق العمل فذكر (الشرعي،٢٠٠٥) دورها في مجال إعداد الطلاب أثناء الدراسة الجامعية؛ لتحسين مخرجات التعليم بما يتلاءم مع التغيرات المستمرة لسوق العمل أنها يجب أن تقوم بما يلي:

- تزويد الطلاب بالمعلومات الضرورية للتغيير بما يمكن من بناء فكرة وقدرته على العمل والإنجاز.
- إعداد الطلاب لقبول التغيير والتكيف معه بحيث يدفع بهم إلى تحقيق طموحاتهم وتنمية قدراتهم، وألا يكون أداة إحباط للمواهب والكفاءات.
- ترسيخ القيم الثقافية التي تعمل على التطوير والتحديث، ومواكبة متطلبات العصر.
- تدريب الطلاب على المنهجية العلمية في التعامل مع المتغيرات بأسلوب إبداعي ناقد والإبداعية من خلال المعرفة الحقيقية للأساليب والطرق العلمية الحديثة.
- تدريب الطلاب على توظيف المهارات العقلية في إيجاد الحلول بالطرق المنهجية العلمية.

في حين أن (الغرابية،٢٠٠١) تناول دورها لمواجهة مستجدات العصر على النحو التالي:

- إثراء المعرفة وتنميتها.
- نشر العلم وإعداد الكوادر المتخصصة.
- تهيئة الإنسان روحيًا وخلقيًا وجسميًا.
- توجيه البحوث العلمية والتطبيقية لحل مشكلات المجتمع.
- فتح المجال أمام الطلاب للتدريب الميداني في مواقع العمل، والتعرف على مستجدات التخصص الذي يدرسه.

وتؤكد بعض الدراسات على إبراز أهمية دور الجامعات في إقامة شراكات تبادلية بينها وبين مؤسسات الإنتاج من خلال وجهة النظر في أن العملية الإنتاجية أصبحت تعتمد على قواعد المعرفة والتكنولوجيا، ولا يمكن نقل المعرفة وتطبيق التكنولوجيا إلا من خلال مراكز البحث العلمي، كما أن كلفة البحث العلمي في ارتفاع مستمر، ويحتاج إلي دعم متواصل، وإلي مصادر تمويل غير تقليدية، بالإضافة إلى أن ذلك يؤدي إلي الاعتماد على الذات، وعدم استقطاب خبراء من الخارج، وتوفير الملايين التي تصرف على الاستشارات التي تقدمها شركات ومؤسسات غير وطنية)ناجي ،٢٠٠٠).

بينما يرى) الخطيب،٢٠٠٣) بأن الجامعة يمكن أن تقوم في تحقيق هذا الدور من خلال الشراكة مع المؤسسات الإنتاجية من خلال القيام بالنشاطات الآتية:

- المشاركة الفعالة والمباشرة في التطوير والابتكار وخلق الخبرة التقنية وتطويرها والمساعدة في تطويعها.

- إجراء البحوث المرتبطة بحقل العمل للمساعدة في حل المشكلات الإنتاجية التي تواجه القطاع الصناعي والإنتاجي والخدمي.
- توسيع برامج التعليم والتدريب المستمر.
- تقديم الاستشارات الفنية لمؤسسات القطاع العام والخاص ومعالجة مشكلات حقل العمل والإنتاج.
- البحث العلمي والذي يتمثل بإجراء البحوث النظرية والتطبيقية.

وعن دور الجامعة في تحقيق الانخراط مع المجتمع الخارجي، والاندماج في سياقه الاجتماعي وبالتالي ثقافته، فقد أكد كثيرون على ضرورة ترابط الجامعة مع المجتمع من خلال قنوات مشاركة فعالة في أنشطة كافة مؤسساته الإنتاجية والخدمية، وأثر ذلك في نقل العديد من الجامعات من برجها العاجي البعيد عن المجتمع ومشاكله واحتياجاته إلى محطات لخدمة المجتمع، بل أن بعضها أصبح متجر لبيع المعرفة وما يتعلق بتطبيقاتها واستخداماتها المتنوعة، وأن هذا التغير في الأدوار قد وضع الجامعة في قلب الأحداث الاجتماعية، وجعلها تقود التغير وتوجه عملية التنمية، كما أنه نتج عن ذلك ثورة عميقة في الجامعة نفسها، ولعل من أهم نتائج هذه الثورة أنها أدت للتقارب والتداخل بين ثقافة الحرم الجامعي وثقافة المجتمع الخارجي، وهذا التقارب والتداخل بين الثقافتين وفر للجامعة السياق الاجتماعي الذي ساعد على نشرها للعلم كمنهج وحقائق ومعرفة، ووفر الوعي الاجتماعي والثقافي ودوره في الحياة سواء لدى الجمهور العام، أو لدى فئة العلماء والباحثين العاملين في هذه المؤسسات، ولكي يواجه التعليم الجامعي التزاماته المتزايدة في التدريب الفني والإعداد للإنتاج، فإنه يحتاج إلي مساعدة كثير من المؤسسات، وهذا يتطلب التعاون النشط بين الإدارة الجامعية والشركات التجارية والصناعية والاقتصادية وقطاعات الخدمات والأعمال والحكومات. وفي كثير من الدول تخصص شركات القطاع الخاص والعام جزءًا من أرباحها لتعليم موظفيها وتدريبهم (الطيب،١٩٩٩).

وخلاصة القول بأن هناك عدة أدوار متنوعة ومتكاملة للجامعة يجب عليها القيام بها لتحقيق التفاعل والتكامل مع المجتمع ومؤسساته، وإبرام شراكات متنوعة المجال مع تلك المؤسسات خاصة مؤسسات القطاع الخاص، ومسايرة متطلبات العصر التي انعكست على متطلبات القطاع الخاص في مجال سوق العمل سواء الحالية أو المستقبلية، والذي يمثل قطاع اقتصادي له قيمته التي لا يستهان بها، بالإضافة لتمثيله مصدر من مصادر التوظيف التي يمكن من خلاله استيعاب الأيدي العاملة المتنامية بدول الخليج ومن ثم تحقيق التنمية في شتى المجالات.

المحور الثاني: القطاع الخاص ومجال سوق العمل

يلعب القطاع الخاص دوراً مؤثراً في عملية التوظيف والقضاء على البطالة، ويمتلك قدرات وإمكانات غير محدودة يمكن أن يساهم بها في تطوير التعليم الجامعي من خلال شراكة فعالة بينه وبين الجامعات في عدة مجالات وبطرق وأساليب عديدة. وقد ناقشت الباحثة في هذا المحور عدة جوانب للقطاع الخاص لتبرز من خلالها أهمية إقامة شراكة فعالة بينه وبين الجامعات، ومتطلبات نجاحها والتحديات التي تواجهه كمصدر لسوق العمل، ومتطلباته التي يتطلع إلي تحقيقها من خلال الجامعات كما توضحة الجوانب التالية:

أولاً: أهمية القطاع الخاص كمصدر للتوظيف

حدثت في الأونة الأخيرة عدة تغيرات وأحداث في دول الخليج أدت إلى زيادة أهمية القطاع الخاص كمصدر للتوظيف، كتفعيل القطاع الخاص وتشجيعه على زيادة دوره بتمكينه من مزاولة الكثير من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وعمليات الخصخصة وتراجع دور الدولة كمسؤولة أولى عن الجوانب الاقتصادية كافة(نقشبندي،٢٠٠١)، بالإضافة لأنه سوف تقل فرص التوظيف في القطاع العام للاسباب التالية:

- الانكماش في الانفاق الحكومي نتيجة لاستكمال معظم المشاريع الحكومية السياسية، ومنها البنى الأساسية حيث تقلص مجالات الانفاق نفسها.
- الانخفاض النسبي في موارد النفط نتيجة لانخفاض أسعار النفط عالميًا؛ مما أثر في ظهور عجز في الموازنات الحكومية يتم تحويله بالسحب من الاحتياطي المتراكم، وبالاقتراض الداخلي والخارجي، وهذا أثر نسبيًا في موارد الدول المعنية للإنفاق.
- الأعباء الدفاعية التي طرأت على دول مجلس التعاون العربي في بداية التسعينيات؛ مما أدى إلى تحويل جزء كبير من الموارد المالية للإنفاق العسكري.
- الارتفاع الواضح في عدد طالبي الوظائف من المواطنين المحليين نظرًا للارتفاع في عدد خريجي الجامعات والمعاهد الفنية والمدارس الثانوية.

ثانيًا: تحديات العمل في القطاع الخاص

إن بروز البطالة بين أبناء دول المجلس وبالذات بين القوى العاملة الفتية الداخلة

حديثًا إلى سوق العمل منذ بداية فترة التسعينيات نتج عن وجود تحديات وقفت عائقًا أمام توظيف وتشغيل العمالة الوطنية، ومن هذه التحديات ما يتصل بالعوامل الديموغرافية؛ ومنها ما يتعلق بسياسات التوظيف في القطاع الحكومي وعدم مواءمتها مع سياسات التوظيف في القطاع الخاص؛ ومنها ما يرتبط بالسمات المختلفة بين العمالة الوافدة والعمالة الوطنية، والعديد من التحديات الأخرى كما سوف نستعرضها من خلال ما يلي:

١- التحديات الاقتصادية:

أدى تعاظم دور القطاع الخاص في الاقتصاديات الخليجية نتيجة النمو الكبير في المشروعات والأعمال التي تشهدها المنطقة إلى اتساع الفجوة بين الطموحات والاستراتيجيات الخليجية الهادفة إلى تقليص الاعتماد على العمالة الوافدة، وزيادة معدل العمالة الخليجية المواطنة من خلال طلبه المتزايد على العمالة الوافدة؛ حيث أن واقع القطاع الخاص يختلف عن القطاع الحكومي من حيث نظرته إلى توطين العمالة الخليجية؛ فالقطاع الخاص يستهدف تحقيق الربح وتجنب الخسارة؛ ولذلك فإنه ينظر إلى أهمية توظيف عمالة مؤهلة علميًا ومدربة مهنيًا وقليلة التكاليف؛ ولأن هناك امتيازات عديدة يتعين عليه منحها للعمالة الخليجية فإن القطاع الخاص يحاول قدر الإمكان تقليص عددهم لصالح العمالة الوافدة. وعلاوة على ذلك فإن هناك عوامل أخرى فيما يتعلق بهذا الجانب لها آثارها الهامة على الطلب على العمالة، ألا وهي طبيعة تركيب الأجور مثل التفاوت بين الأجر النقدي والأجر الاقتصادي، حيث لا يتطابق في معظم المهن بالقطاع الخاص الأجر الاقتصادي مع قيمة الانتاجية الحدية للعمل، فضلا عن الازدواجية في الأجور حيث الأجور في القطاع الحكومي أعلى من قيمة الانتاجية الحدية؛ مما يجذب عمالة وطنية أكبر حجمًا من المطلوب، ويخلق عجزًا أكبر في القطاعات غير الحكومية، حيث تكون الأجور أدنى من قيمة الإنتاجية الحدية.

٢- تحديات اجتماعية:

تُحجم العمالة بدول الخليج عن التوظيف في نوعية بعض الأعمال كالمهن الحرفية واليدوية؛ مما يؤدي إلى عدم الدخول إلى قطاعات اقتصادية مهمة كالصناعة والبناء والخدمات نظرًا لعوامل اجتماعية تحقر من قيمة هذه النوعيات من الأعمال لدرجة أثرت على مدى استجابتها تجاه الأجور والذي يختلف عنه في حالة الوافدين، فبينما

أغرت الأجور الوافدين بالدخول إلى قطاعات الصناعة والتشييد والبناء والتجارة، إلا إنها برهنت على عدم قدرتها على جذب الأيدي العاملة المحلية، وقد نتج عن ذلك أن أدت الأجور إلى تقليل حجم المشاركة المحلية في هذه الأنشطة.

٣- التحديات الثقافية:

وتمثل ثقافة العمل في المنشأة أو المنظمة بما تضمنه من قوانين وسياسات وسلوكيات وقيم وطرق تتبعها المنظمة من أجل إنجاز العمل فيها وتحقيق أهدافها، وتلعب الخبرات والكفاءات وأصحاب العمل الأجانب دور رئيسي في رسم معالم وثقافة العمل في القطاع الخاص لدول الخليج؛ حيث يعتبر القطاع الخاص قطاعًا حديثًا في دول الخليج، مقارنة بالقطاع الخاص الموجود في الولايات المتحدة وأوربا وبعض الدول الأسيوية مثل اليابان والهند. وتشكل هذه الثقافة تحديًا لانخراط الموطنين من حيث أنها تمثل ثقافة جديدة للمواطن الخليجي والتي تتعارض في أحيان كثيرة وأسلوب معيشته ونمط حياته وسلوكه كفترات العمل الطويلة مثلًا، وقد اعتاد في القطاع الحكومي على دوام فترة واحدة وليس فترتين كما في القطاع الخاص. وقد تمكنت عدة قطاعات في دول الخليج مثل قطاع النفط والاتصالات والمصارف من خلق بيئة عمل جذابة للمواطن حتى وإن كانت ثقافة العمل فيها أجنبية، وبينما القطاعين الصناعي والتجاري اللذين تسيطر عليهما غالبية كبيرة من العمالة الأجنبية فلا يزال المواطن يجد نفسه مترددًا في دخولهما (الخزرجي،٢٠٠٩).

وثمة تحدي يرتبط بهذ البعد والمتمثل في طبيعة بعض بيئات العمل، والأساليب المعبرة عن ثقافتها الإدارية السيئة أو ظروف العمل بها حيث تعتبر أحد أهم المشكلات التي تعاني منها أسواق العمل ببعض دول المجلس، وذلك بالنسبة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة؛ حيث لا تتوافر بيئة العمل الصحية بها. فهذه المؤسسات عادة تعتمد على عدد كبير من العمالة الرخيصة، التي تقبل العمل تحت أية ظروف غالبًا لا يقبلها العامل الخليجي.

٤- التحديات الديموجرافية

ارتفاع أعداد الداخلين إلى أسواق العمل؛ نظراً لزيادة عدد السكان في الشريحة العمرية لمن في سن العمل. وتزايد المعروض من العمالة الوطنية بدول الخليج، وعدم القدرة على استيعاب هذه الأعداد في القطاعين العام والخاص رغم ارتفاع معدلات التوظيف في كل

منهما؛ والتي يعتبر أبرز أسباب عدم نجاح إحلال العمالة الوطنية محل الوافدة بصورة مرضية (عبيد،٢٠٠٣).

٥- التحديات التقنية:

يُعد إجراء البحوث التطبيقية من أهم المجالات التي تحقق شراكة فعالة بين الجامعات والقطاع الخاص بما يُفيد القطاع الخاص ويسهم في تطوره؛ حيث تُمثل تحويل المعرفة والعلم لتطبيق عملي، وتشجيع الابتكارات والاختراعات هي الثمرة الحقيقية للعلم والمعرفة، ولكن هناك العديد من التحديات التي تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة من الجامعة في هذا المجال بدول الخليج، والتي تتمثل فيما يلي:

- وجود فجوة تقنية.
- استيراد الابتكارات والأجهزة الحديثة وجلب العمالة الأجنبية لتشغيلها.
- غياب الكوادر الفنية المتخصصة.

ثالثًا: مواصفات العمالة التي يتطلبها القطاع الخاص

هناك العديد من التغيرات الحادثة في المجتمعات بصفة عامة والخليجية بصفة خاصة أثرت على متطلبات سوق العمل من حيث تولد متطلبات جديدة حالية وتوقع متطلبات مستقبلية أخرى تتطلب خريجين متعددي المهارات. وقد تناول كثير من التربويين وخبراء سوق العمل عن المواصفات التي يجب أن تتوافر في العمالة لتتناسب مع متطلبات سوق العمل بالقطاع الخاص فذكر(Drucker، 1994) أنها يجب أن تتمتع بقدرة على التكيف مع خصائص مجتمع المعرفة الذي يتميز بالمعرفة التخصصية، وتكوين منظمات التعلم والعمل الفريقي والاستقصاء والتعلم مدى الحياة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والعولمة، هذا بالإضافة للقفزة التقانية التي أحدثت العديد من المهام الوظيفية التي لم تكن موجودة من قبل، بالإضافة لتأثيرها على أساليب تنفيذ الوظائف المعروفة كاستخدام الحاسوب والانترنت. وقد جلب التقدم الهائل في المعلوماتية احتياجات لمهن جديدة مثل التجارة الالكترونية. واستعرض (آل مزهر،٢٠١١) المهارات التي يجب أن تنمي في الخريج قبل خروجه لسوق العمل فيما يلي:

- أن ينمي لديه الفكر الناقد المساعد على الإبداع.
- يتحلى بالانفتاح على الآخر وعلى العمل الجماعي مما يجعله يفيد ويستفيد

ويحقق نموه الذاتي الذي لا ينتهي مدى الحياة.

- يكون مزودًا بالمعارف والمهارات والكفايات التي تساعده في الاندماج في عالم العمل، وتحقيق الذات كمهارات البحث عن عمل وروح المبادرة والقدرة على اتخاذ القرار المناسب.
- لديه خبرة تمكنه من اكتساب المعارف والبحث عنها وإتقانها، واستخدام الوسائل والأدوات الموصلة إليها حتى يتحقق لديه التعليم مدى الحياة.
- قادر على التكيف مع ما يستجد من أحداث وتغيرات في عالم العمل.
- لديه الدافعية للتعلم وتطور معارفه وكفايته باستمرار بحيث لا يعتبر تخرجه من الجامعة خاتمه المطاف، بل بداية مرحلة للتكفل بالذات في جميع المجالات.

بينما حدد المجلس الأوروبي في لشبونة عدد من المواصفات الرئيسية التي أوصى بها البرلمان الأوروبي في أواخر عام 2006 واعتمادها أنها الركائز الأساسية والأهم للخريج المطلوب حاليًا وهي:

- التواصل بواسطة اللغة الأم.
- التواصل عبر اللغات الأجنبية.
- الكفايات الأساسية في مجال العلوم والرياضيات والتكنولوجيا.
- الكفايات الرقمية التي تؤهل الخريج الولوج إلى عالم المعلومات.
- تعلم كيفية التعلم.
- الكفايات الاجتماعية والمدنية.
- روح المبادرة.
- فهم ثقافة الذات وثقافات الغير.

رابعًا: متطلبات نجاح الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص

لكي تتم شراكة فعالة بين الجامعات والقطاع الخاص فلابد من توافر بعض المتطلبات التي تيسر تحقيق هذه الشراكة، أو التي يعتبر تواجدها شرطًا لحدوث الشراكة في مجال ما، كتوافر بنية تحتية تقنية لتحقيق الشراكة في مجال التقنية، أو خبراء متخصصين لتحقيق الشراكة في مجال الخدمات الاستشارية هذا بصورة فردية للمجالات المختلفة، أما فيما يخص المتطلبات اللازمة لتحقيق الشراكة بصورة عامة فقد أشار(درادكة ومعايعة،٢٠١٤) إلى أنه لكي تتم شراكة بين القطاع الخاص

والجامعات فإنه لابد من توافر المتطلبات التالية:

- وضع الأهداف وتحديد وسائل التحقيق.
- تحفيز القائمين على الشراكة بالمكافآت.
- تطبيق أنظمة الإدارة الحديثة في تنفيذ مشاريع الشراكة.
- توفير قاعدة بيانات عن الخدمات المطلوب الشراكة بها ووضع برامج زمنية.
- إعفاء الشركاء مع الجامعات من الضرائب.
- اختيار الأسلوب المناسب الملاءم للشراكة مع القطاع المناسب.
- مراجعة الإطار التشريعي والمؤسسي وتطويره.
- إخضاع الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص للتقويم والمتابعة والمحاسبة الرسمية والأهلية.
- الإعلان وتهيئة الإعلام للشراكة وتوثيقها.
- حث الجامعات على القيام بالشراكة وتسويق منتاجاتها.
- الالتزام والتعهد مع القطاع الخاص.

التنسيق بين الشركاء من خلال رؤية واضحة وشفافة للأساليب التي ينتهجها الشركاء.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية

المتطلبات المستقبلية لسوق العمل بالقطاع الخاص

أهداف الدراسة الميدانية : ينحصر هدف الدراسة الميدانية في تحديد المتطلبات المستقبلية لسوق العمل بالقطاع الخاص بدول الخليج، وبذلك تُجيب عن التساؤل البحثي الثاني، ويمكن صياغة تساؤل الدراسة الميدانية فيما يلي:

ما المتطلبات المستقبلية لسوق العمل بدول الخليج؟

أدوات الدراسة الميدانية: قامت الباحثة بتصميم استبانة للتعرف على المتطلبات المستقبلية لسوق العمل بدول الخليج من خلال تلك المصادر:

- فحص المواصفات المطلوبة للوظائف بإعلانات الوظائف بدول الخليج.
- الاطلاع على الأدبيات في هذا المجال.
- دراسة استطلاعية لبعض الخريجين العاملين وبعض الخريجين غير العاملين وبعض القادة الخبراء في القطاع الخاص لاستطلاع آرائهم حول أبرز المتطلبات المستقبلية المتوقعة التي سوف يحتاجها القطاع الخاص-كأحد قطاعي سوق للعمل- من الجامعات.
- الاستفادة من استبانة لدراسة شبيهه قامت بها الباحثة على مستوى الوطن العربي.

وفي ضوء المصادر السابقة قامت الباحثة ببناء استبانة قسمت إلى محورين تمثلت فيما يلي: - المحور الأول: يتضمن المتطلبات المرتبطة بالجودة النوعية للخريج.

المحور الثاني: يشمل المتطلبات المرتبطة بالخدمات المعرفية التي يحتاجها القطاع الخاص.

تحكيم أداة الدراسة: تم تقديم الاستبانة للمحكمين مسبوقة بمقدمة تضمنت الهدف منها وعينة الدراسة التي سوف تطبق عليها، والمصادر التي اشتقت في ضوئها محاورها ومفرداتها. وطلب منهم تحكيمها وفقاً للمعايير التالية:

- مناسبة وشمول المحاور المذكورة لمتطلبات سوق العمل.
- ارتباط المفردة بالمحور المنتمية إليه.
- مُناسبة صياغة المفردات.
- إضافات أخرى تُذكر.

وقد قامت الباحثة بتعديلها في ضوء آراء المحكمين حيث وصلت نسبة اتفاق المحكمين على صلاحية محاور الاستبانة(١٠٠٪). كما أبدى البعض ملاحظات بحذف أو إضافة بعض المفردات، واتُفِقَ على مفردات أخرى، وتم حساب نسبة الاتفاق على كل مفردات الاستبانة باستخدام معادلة كوبر(Cooper،1974)نسبة الاتفاق = (عدد

الملاحظات المتفق عليها/ عدد الملاحظات المتفق عليها+ عدد الملاحظات غير المتفق عليها) ×١٠٠)"، وتم تحديد مستوى ٨٠٪ معياراً للاتفاق، وعلى هذا الأساس تم الابقاء على المفردات التي حصلت على نسبة اتفاق ٨٠٪ فأكثر، واستبعاد الباقي وذلك استرشادًا بعدد من الدراسات السابقة في هذا الشأن لتصبح في صورتها النهائية على النحو التالي:

- المتطلبات المرتبطة بالجودة النوعية للمتعلم، وتتضمن(٢٢) مفردة
- المتطلبات المرتبطة بالخدمات المعرفية وتتضمن(١٥) مفردة.

طريقة استجابة أفراد العينة: قامت الباحثة بتحديد بدائل استجابة أفراد العينة على مفرداتها، وكان يلزم إيجاد بدائل تعكس احتياجاتهم الفعلية، ومدى شدة هذه الاحتياجات لديهم. وفي ضوء ذلك تم اختيار الاستجابات التالية: (موافق بشدة، وتدل على درجة احتياج شديدة وملحة جداً- موافق إلي حد ما، وتدل على درجة احتياج ملحة إلى حدٍ ما- غير موافق بشدة، وتدل على عدم احتياج شديد).وفيما يخص تحديد طريقة تقدير الدرجات: تم إعطاء درجة (صفر) على غير موافق بشدة، ودرجة(١) على موافق إلى حد ما، ودرجة (٢) على موافق بشدة.

تقنين أداة الدراسة: تم حساب الثبات عن طريقة " ألفا كرونباخ" لتحديد قيمة الاتساق الداخلي وأعطت معامل ألفا(٠,٩٣٠)، وهي قيمة مقبولة للثقة في ثبات المقياس، وتم حساب الصدق من خلال صدق المحكمين والصدق الذاتي والذي يعبر عنه بالجذر التربيعي لمعامل الثبات، وقد وجد أن معامل الصدق الذاتي لمفردات الاستبانة(٠,٩٥٣)، وهي تعتبر قيمة عالية جداً لمعامل الصدق. وبذلك فالاستبانة تتمتع بدرجة مقبولة من الصدق تمُكن من استخدامها كأداة.

مجتمع الدراسة والعينة: مجتمع الدراسة هو القادة العاملين بالقطاعات الخاصة (الصناعية-التجارية- الهندسية- التعليم- البنكية- الاعلام- السياحة) بدول الخليج البالغ عددهم ٦دول(السعودية-الامارات-الكويت-البحرين- قطر-عمان)، وبالأخص المسئولين عن اختيار العاملين، تم أخذ عينة منهم بطريقة عشوائية

بلغت (٣٨٧) فرد قاموا بالرد من أصل(٤٠٠) فرد تم تحديدهم تبعاً لمعادلة مدخل رابطة التربية الأمريكية في حالة عدم القدرة على تحديد مجتمع الدراسة الأصلي (Kergcie&Morgan،1970)، وتم اختيار تلك القطاعات بطريقة عمدية؛ حيث رأت الباحثة أنها من أكثر المجالات احتياجاً لمتطلبات خاصة لسوق العمل؛ نظراً لتأثرها بالتغيرات العالمية أكثر من غيرها، هذا وتود أن تُشير الباحثة أنها قامت بإعادة إرسال الاستبانات أكثر من مرة حتي حصلت على هذا العدد من العينة رغم صغره، وخاصة أن أغلبية المجالات بعيدة عن مجال عمل الباحثة، وقد توزعت العينة علي النحو الذي يوضحه جدول (١):

جدول(١) يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً للدول ومجال قطاع العمل

م	الدولة	المجال							إجمالي
		صناعي	تجاري	هندسي	إعلامي	سياحي	تعليمي	بنكي	
١	السعودية	٨	٢٥	٥	١٠	١٥	١٠	٧	٩٠
٢	الإمارات	٨	٢٠	٦	٧	٢٤	١٠	٧	٨٢
٣	الكويت	٨	٢٢	٤	٩	٧	٣	٩	٦٠
٤	البحرين	١١	١٣	٥	٦	٤	٥	٦	٥٥
٥	عمان	٨	٢٠	٧	٦	٩	٦	٥	٥٩
٦	قطر	٥	١٥	٦	٣	٥	٤	٤	٤١
	إجمالي	٤٨	٧٠	٣٣	٤١	٦٤	٣٨	٣٨	٣٨٧

تطبيق الاستبانة: تم تطبيق الاستبانة في اغسطس٢٠١٥ عن طريق البريد الإلكتروني.

المعالجات الاحصائية: عولجت البيانات بواسطة حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS ، واعتمدت الدراسة على الأساليب الإحصائية تبعا لطبيعة تساؤل الدراسة، وتبعا لطبيعة متغيرات الدراسة، واستخدمت الأساليب التالية: حساب المتوسط والانحراف المعياري – طريقة المدى للحصول على مستوى المتوسطات، وقد تم من خلال طريقة المدى الحصول على ثلاث فئات من خلال حساب المدى وهو يساوي(٢) وقسمة المدى على عدد مسميات التفسير(موافق بشدة - موافق الي حد ما- غير موافق بشدة) وتساوي (٣) فيكون الناتج (٠,٦٧)، وتكون الفئات هي: (من صفر إلى أقل من 0.67) وهي تناظر غير موافق بشدة، وتعبر عن مستوى ضعيف، والفئة الثانية (من 0.67 إلى أقل من 1.34) وهي تناظر موافق إلى حد ما وتعبر عن مستوى متوسط، والثالثة

(من 1.34 إلى 2)، وهي تناظر موافق بشدة وتعبر عن مستوى عال.

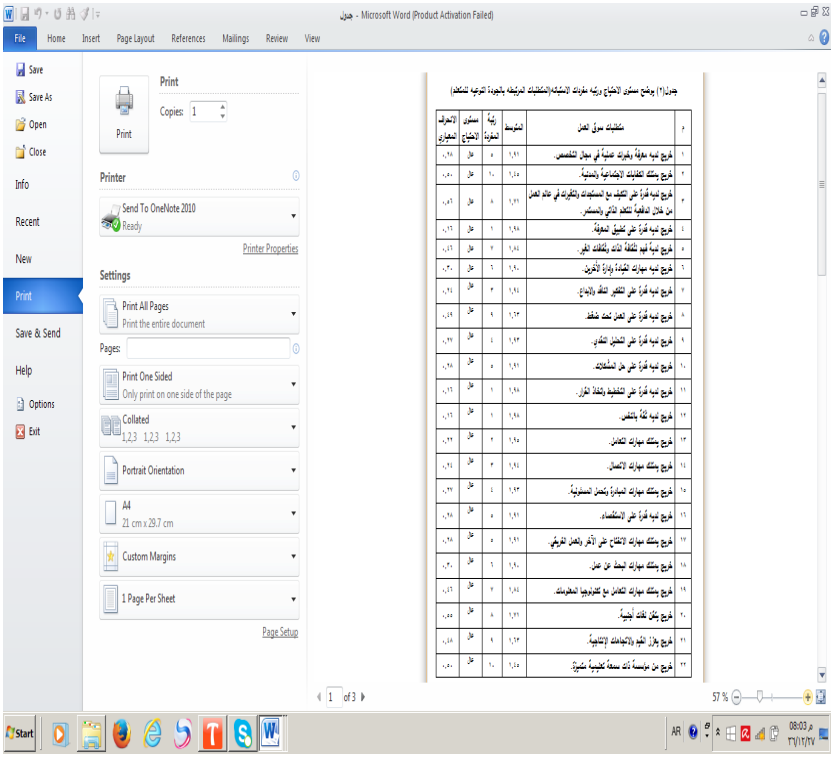

م	متطلبات سوق العمل	المتوسط	ترتيبه المفردة	مستوى الاحتياج	الانحراف المعياري
١	خريج لديه معرفة وخبرات عملية في مجال التخصص.	١,٩١	٥	عال	٠,٢٨
٢	خريج يمتلك الكفايات الإجتماعية والمدنية.	١,٤٥	١٠	عال	٠,٥٠
٣	خريج لديه قدرة على التكيف مع المستجدات والتغيرات في عالم العمل من خلال الدافعية لتعلم الذاتي والمستمر.	١,٧١	٨	عال	٠,٤٦
٤	خريج لديه قدرة على تطبيق المعرفة.	١,٩٨	١	عال	٠,١٢
٥	خريج لديه قيم تثقفة الذات وتثقيف الغير.	١,٨١	٢	عال	٠,٤٠
٦	خريج لديه مهارات القيادة وإدارة الآخرين.	١,٨٠	٦	عال	٠,٣٠
٧	خريج لديه قدرة على التفكير الناقد والإبداع.	١,٨١	٣	عال	٠,٤١
٨	خريج لديه قدرة على العمل تحت ضغط.	١,٦٣	٩	عال	٠,٤٨
٩	خريج لديه قدرة على التحليل النقدي.	١,٨٣	٤	عال	٠,٣٧
١٠	خريج لديه قدرة على حل المشكلات.	١,٩١	٥	عال	٠,٢٨
١١	خريج لديه قدرة على التخطيط واتخاذ القرار.	١,٩٨	١	عال	٠,١٢
١٢	خريج لديه لغة بالنفس.	١,٩٨	١	عال	٠,١٢
١٣	خريج يمتلك مهارات التعاون.	١,٧٥	٣	عال	٠,٢٣
١٤	خريج يمتلك مهارات الاتصال.	١,٨١	٣	عال	٠,٤١
١٥	خريج يمتلك مهارات المبادرة وتحمل المسئولية.	١,٨٣	٤	عال	٠,٣٧
١٦	خريج لديه قدرة على الاستكشاف.	١,٩١	٥	عال	٠,٢٨
١٧	خريج يمتلك مهارات الانفتاح على الآخر والعمل الفريقي.	١,٩١	٥	عال	٠,٢٨
١٨	خريج يمتلك مهارات البحث عن عمل.	١,٩٠	٦	عال	٠,٣٠
١٩	خريج يمتلك مهارات التعامل مع تكنولوجيا المعلومات.	١,٨١	٣	عال	٠,٤١
٢٠	خريج يمتلك ثقافة أجنبية.	١,٧١	٨	عال	٠,٤٦
٢١	خريج يقدر القيم والاتجاهات الإيجابية.	١,٦٣	٩	عال	٠,٤٨
٢٢	خريج من مؤسسة ذات سمعة تعليمية متميزة.	١,٤٥	١٠	عال	٠,٥٠

من خلال جدول (٢) الذي يعرض نتائج المحور الأول للاستبانة، يتضح أن جميع مفردات الاستبانة حصلت علي مستوي (عال) لمتوسط الدرجات، والذي يعبر عن درجة احتياج شديدة وملحة جداً مما يدل على أن جميع متطلبات هذا المحور تمثل احتياجًا شديدًا لسوق العمل، وقد حصلت المفردات رقم(١٢،١١،٤) على أعلى متوسط واحتلت الرتبة الأولى في شدة الاحتياج بمتوسط درجات(١,٩٨) وجاءت المفردة رقم (١٣) في الرتبة الثانية بنسبة مرتفعة أيضا بلغت(١,٩٥)، ولعل هذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات التي أشارت إلى وجود فجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل بالقطاع الخاص في دول مجلس التعاون، وندرة الأيدي العاملة المدربة والقادرة على مواجهة التطلعات التنموية؛ لذا فقد استعانت بالأيدي العاملة الأجنبية من جميع العالم لمواجهة النقص الحاد في الأيدي العاملة الوطنية (آل مزهر،٢٠١١).

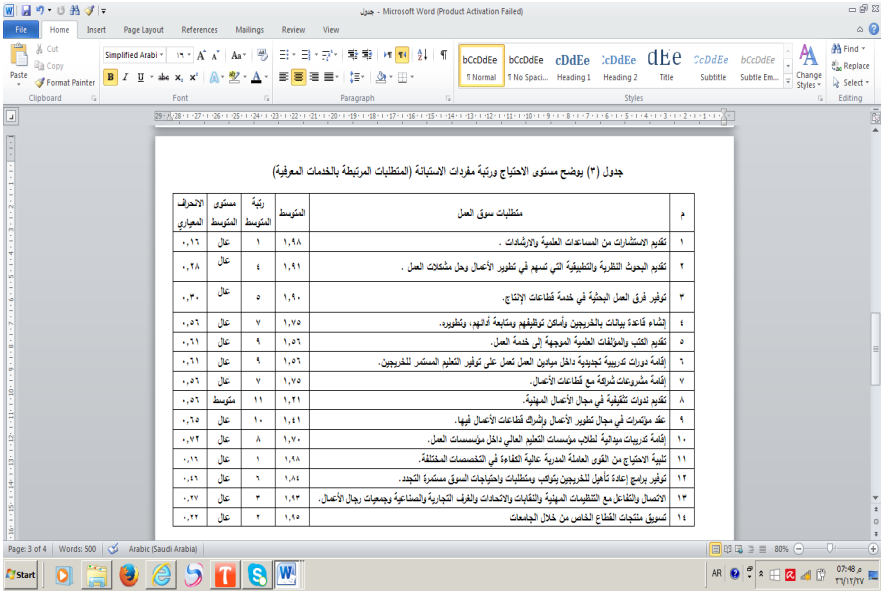

جدول (٣) يوضح مستوى الاحتياج ورتبة مفردات الاستبانة (المتطلبات المرتبطة بالخدمات المعرفية)

م	متطلبات سوق العمل	المتوسط	رتبة المتوسط	مستوى المتوسط	الانحراف المعياري
١	تقديم الاستشارات من المساعدات العلمية والإرشادات .	١,٩٨	١	عال	٠,١٦
٢	تقديم البحوث النظرية والتطبيقية التي تسهم في تطوير الأعمال وحل مشكلات العمل .	١,٩١	٤	عال	٠,٢٨
٣	توفير فرق العمل البحثية في خدمة قطاعات الإنتاج.	١,٩٠	٥	عال	٠,٣٠
٤	إنشاء قاعدة بيانات بالخريجين وأماكن توظيفهم ومتابعة أدائهم، وتطويره.	١,٧٥	٧	عال	٠,٥٦
٥	تقديم الكتب والمؤلفات العلمية الموجهة إلى خدمة العمل.	١,٥٦	٩	عال	٠,٦١
٦	إقامة دورات تدريبية تجديدية داخل ميادين العمل تعمل على توفير التعليم المستمر للخريجين.	١,٥٦	٩	عال	٠,٦١
٧	إقامة مشروعات شراكة مع قطاعات الأعمال.	١,٧٥	٧	عال	٠,٥٦
٨	تقديم ندوات ثقافية في مجال الأعمال المهنية.	١,٢١	١١	متوسط	٠,٥٦
٩	عقد مؤتمرات في مجال تطوير الأعمال وشراك قطاعات الأعمال فيها.	١,٤١	١٠	عال	٠,٦٥
١٠	إقامة تدريبات ميدانية لطلاب مؤسسات التعليم العالي داخل مؤسسات العمل.	١,٧٠	٨	عال	٠,٧٢
١١	تلبية الاحتياج من القوى العاملة المدربة عالية الكفاءة في التخصصات المختلفة.	١,٩٨	١	عال	٠,١٦
١٢	توفير برامج إعادة تأهيل للخريجين يتوائب ومتطلبات واحتياجات السوق مستمرة التجدد.	١,٨٤	٦	عال	٠,٤٦
١٣	الاتصال والتفاعل مع التنظيمات المهنية والنقابات والاتحادات والغرف التجارية والصناعية وجمعيات رجال الأعمال.	١,٩٣	٣	عال	٠,٢٧
١٤	تسويق منتجات القطاع الخاص من خلال الجامعات	١,٩٥	٢	عال	٠,٢٢

من خلال جدول(٣) الذي يعرض نتائج المحور الثاني للاستبانة يتضح أن جميع المفردات حصلت علي مستوى (عال) لمتوسط الدرجات، والذي يعبر عن درجة احتياج شديدة وملحة جداً عدا المفردة رقم(٨) حيث حصلت علي مستوى (متوسط) لمتوسط الدرجات، والذي يُعبر عن درجة احتياج درجة احتياج ملحة إلى حد ما؛ مما يدل على أن أغلب متطلبات هذا المحور تمثل احتياجًا شديدًا لسوق العمل، وقد احتلت المفردة رقم(١١) الرتبة الأولي بمتوسط مرتفع بلغ(١,٩٨) مما يشير لأهميتها القصوى وشدة احتياج سوق العمل لها، وتتفق هذه النتائج مع نتائج الدراسات التي توصلت لأهمية إسهام مخرجات التعليم العالي في تلبية حاجات المجتمع، وخاصة قطاعات الأعمال(العبيدي،٢٠٠٩)، ونتائج دراسة أشارت إلى أن هناك إهمالاً كبيراً لأهمية التدريب التطبيقي وإعادة التأهيل في الوطن العربي؛ مما ولد أمية حرفية لدى أغلب الخريجين (الخشالي،٢٠١٠)، وأهمية تقديم استشارات ومساعدات علمية لسوق العمل، وتنشيط مجال البحث العلمي والمؤلفات(الحيالي،٢٠١٣).

المبحث الثالث: تصور مقترح لتفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في المجتمعات الخليجية في مجال تلبية المتطلبات المستقبلية لسوق العمل

في ضوء نتائج الدراسة التي أسفرت عن وجود مجموعة من المتطلبات المستقبلية المتوقع أن يحتاجها سوق العمل بالقطاع الخاص بدول الخليج، والتي يجب على الجامعات أن تلبيها من خلال المسئولية الاجتماعية المنوطة بها، فإن الباحثة تقترح تصورًا يعتمد على بناء وتعزيز علاقة شراكة فعالة بين الجامعات والقطاع الخاص، بما يحقق تحسين أداء ومخرجات كل منهما، وأن يقوم كل طرف بأداء دوره بفاعلية في تفعيل هذه العلاقة، وعليه فقد تتوافق مع المتطلبات التي أسفرت عنها نتائج الدراسة الميدانية على النحو التالي:

أولًا: دور الجامعات لتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص

يجب أن تقوم الجامعة بعدة تغيرات جوهرية وهيكلية لتحقيق شراكة فعالة مع القطاع الخاص في عدة جوانب يمكن تناولها على النحو التالي:

١- فيما يخص تحقيق الجودة النوعية للخريج

وتقترح الباحثة القيام بعدة تغيرات داخلية في الجامعات الخليجية تعمل على تطوير وتحسين المخرجات النوعية للخريج بما يتلاءم والمتطلبات المستقبلية لسوق العمل، ويمكن أن تتمثل فيما يلي:

- إجراء دراسة تقويمية تحليلية مستمرة للبيئة الداخلية والخارجية الجامعات للوقوف على الفجوات التي بحاجة لتحسين لتطوير النظم والمناهج الدراسية وهياكل البرامج.
- القيام بالتخطيط من أجل التحسين في ضوء نتائج الدراسة التقويمية في عدة جوانب كما يلي:

الجانب الخاص بتطوير المناهج:

يجب اتخاذ بعض التغيرات التي تعمل على تحقيق مواءمة بين مهارات وقدرات وخبرات الخريجين والمتطلبات المستقبلة للقطاع الخاص من العمالة والفنيين،

وتزود المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المؤهلة والمدربة بما يتناسب وطبيعة المتغيرات المهنية، ويتم ذلك من خلال تدريب الطلاب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية المختلفة، وتكوين الفكر الواعي لمشاكل المجتمع لديه، وربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية في علاقة متبادلة، وتقديم أبحاث العلمية ترتبط بمشاكل المجتمع المحلي واحتياجاته، وتحليل ونتائج الأبحاث وتفسيرها للاستفادة منها في المجتمع، ويمكن تطوير هذا الجانب من خلال تنفيذ بعض الآليات والاستراتيجيات كما يلي:

- استحداث قائمة مواصفات للخريج تتواكب ومتطلبات سوق العمل يتم في ضوئها تحديث المناهج.
- توحيد توصيف المقرارات على أيدي ذوي الخبرة والمهارة ما يحقق مستوى واحد للطلاب، وبحيث ترتبط بتوصيف المهن المطلوب إعداد مؤهلات مهنية لها.
- مشاركة المختصين في مؤسسات العمل في تطوير المناهج.
- تقديم المناهج في صورة وحدات متكاملة.
- مراعاة المناهج لاحتياجات الطلاب.
- تنقية المناهج من الحشو النظري واستبداله بجانب الخبرة والتطبيق.
- تطوير الكتب الدراسية بما يتناسب مع متغيرات ومتطلبات سوق العمل.
- تهيئة المناهج لإعداد أفراد قابلين للتعلم الذاتي والمستمر.
- تحديث مقررات لتطوير مهارات اللغة والحاسب الآلي.
- تفعيل التعاون المشترك في مجال توطين التقنية بين القطاع الخاص وقطاع التعليم العالي، لا سيما في مجال دعم البحث التطبيقي.
- تضمين المناهج لمشاريع مشتركة مع مؤسسات وقطاعات الأعمال للطلاب وأعضاء هيئة التدريس لكسب الطلاب المهارات الخبرات العملية المتطلبة لهذه القطاعات.
- نقل الجامعات الاتجاهات الحديثة والأجهزة والمعدات من ميدان العمل إلى داخل أروقتها حتى لا يضطر القطاع الخاص إلى صقل وتجديد مهارات الخريجين.
- تضمين المناهج لنظام الدورات التثقيفية في المجالات التي أسفرت الدراسة عن احتياج الطلبة لها كمهارات التفكير والعمل في فريق ومهارات الاتصال، والقدرة على حل المشكلات...وغيرها.

الجانب الخاص بأساليب واستراتيجيات إكساب المعارف والمهارات:

يجب أن تقدم المناهج بأفضل الاستراتيجيات واستخدام الوسائل المحققة لأفضل النتائج، ويمكن تحقيق هذا الجانب من خلال تنفيذ بعض الآليات والاستراتيجيات كما يلي:

- تطوير مهارات واستراتيجيات التدريس لدى أعضاء هيئة التدريس بما يتلاءم وتطوير المناهج، ويعمل على تنمية القدرات العليا لدى الطلاب، ويتحقق ذلك من خلال بإحداث نقلة نوعية وكمية في برامج التنمية المهنية المرتبطة بكفايات أعضاء هيئة التدريس لتتناسب مع المتطلبات التي يحتاجها الخريجون، والتي اسفرت عنها الدراسة.
- الاستعانة بخبراء من قطاعات الأعمال في المجالات المطلوبة؛ لتدريس بعض المقررات ذات الصبغة العملية.
- اطلاع أعضاء هيئة التدريس والطلاب على أحدث التطورات في مجال التقنية الحديثة بالقطاع الخاص لمواكبى التطور وتحديث الفكر والعمل وتحفيز الابداع والابتكار.
- الاعتماد على التدريب العملي في مؤسسات القطاع الخاص على أرض الواقع.
- التوسع في برامج التعليم التعاوني وتنسيق وتنظيم برامجه.

الجانب الخاص استكمال متطلبات البنية التحتية بما يتلاءم وبيئة التعلم المستحدثة

تطوير بيئة التعلم لتلبي احتياجات تطوير المناهج واستراتيجيات التدريس؛ ولذلك يتعين على الجامعات توفير البنى التحتية وأجهزة وشبكات انترنت ومعامل وتجهيزات ومواد ومعدات، وما يلزم استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ليكون المتعلمون قادرين على الاستفادة مما توفره الوسائط والأدوات التقنية بما ييسر تعلمهم، ويمنحهم فرصًا لتحديد ما يودون تعلمه وكيفية تعلمه والتقنيات التي يرغبون في استخدامها لتحقيق التعلم الأفضل.

الجانب الخاص بالتقويم

استخدام تقويم يعطي مقياس حقيقي للوضع الحالي والمخرجات، ويتم ذلك من خلال تنفيذ بعض الآليات والاستراتيجيات كما يلي:

- استخدام الاختبارات العملية ومشروعات العمل والأبحاث التطبيقية.
- استخدام التقويم الذي يساعد على قياس مستويات عليا لدى الطالب، وكل جوانب القياس وليس جانب التذكر فقط.
- إجراء المقارنات المرجعية مع الجامعات الرائدة عربيًا وعالميًا وبشكل دوري؛ بما يسهم في تحقيق ضمان الجودة بالمستوى المقبول عالميًا.
- تطوير مقاييس نواتج التعلم.
- إجراء البحوث والدراسات المشتركة لتقويم أداء الخريجين في مواقع العمل وتوفير التغذية الراجعة التي تهدف إلى إدخال الإصلاحات والتجديدات في برامج التعليم العالي.
- تطوير برامج التنمية المهنية المرتبطة بكفايات أعضاء هيئة التدريس لتتناسب مع المتطلبات التي يحتاجها الخريجون، والتي أسفرت عنها الدراسة.

٢- فيما يخص تحديث النظم الجامعية بما يتوافق ومفاهيم إدارة الجودة الشاملة

الإصلاح المستمر للنظام التعليمي بالجامعات وتطوير مناهج وبرامج التعليم وتحسين مخرجاته بما يتلاءم واحتياجات سوق العمل من خلال تبني سياسات موجه لبرامجه وخططه وأساليبه بما يتوافق مع المتطلبات التقنية الحديثة لسوق العمل من خلال التفاعل بين التعليم النظري والتقني ضمن أطر وخطط تنموية متكاملة على مستوى الخدمات التعليمية والاستفادة من المعايير والمقاييس العالمية في هذه المجالات.

- تيسير إدارة تشاركية مع المسئولين عن الموارد البشرية بالقطاع الخاص.
- القيام بإجراءات التقويم المؤسسي والأكاديمي بصورة مستمرة بهدف تحسين الكفاية الداخلية للجامعات من حيث البرامج وأساليب التدريس ونوعية المدخلات وزيادة التنويع في التخصصات بما يواكب الخطط التنموية ويستجيب لمتطلبات سوق العمل، بالإضافة لتحقيق إدارة لامركزية لتحقيق مبادئ لقرارات غير مركزية سريعة الإجراءات لمواجهة التغيرات السريعة.

تقترح الباحثة تحديث النظم الجامعية بما يتوافق ومفاهيم إدارة الجودة الشاملة؛ حيث أن مبادئها ومفاهيمها تعمل على إحداث عملية التغيير والتحديث في النظم التعليمية؛ لأنها طريقة عمل متكاملة التطبيق تعتمد على تحليل المعلومات عند اتخاذ القرارات، وتركز على أهمية تفعيل دور كل شخص في إطار النظام التعليمي، وتحديد دوره

من أجل التطوير والتحسين المستمر، ومشاركته في وضع الأهداف والخطط؛ وبناءً عليه سوف تضع فى الاعتبار مشاركة القطاع الخاص باعتباره أحد المستفيدين وعنصر من عناصر تلك المنظومة. كما أن تلك الإدارة تعتمد على نظام ضبط الجودة في الجامعات والذي يمكنها من تصحيح المناهج الدراسية ومراجعتها وتطويرها، وتركيز الجهود على تلبية الاحتياجات الحقيقية للمجتمع وسوق العمل، والاستجابة السريعه لحاجاته وفي أولويتها مخرجات تُمثل خريجين بمواصفات تتلاءم وتلك الاحتياجات، وإيجاد مجموعة موحدة من الهياكل التنظيمية وثقافة تنظيمية تتناسب والتوجهات الإدارية الحديثة التي تعتمد على تفويض الصلاحيات والعمل الجماعي التعاوني واستخدام اللامركزية في اتخاذ القرار، وممارسة التقويم الذاتي للأداء للتعرف علي احتياجات المستفيدين الداخليين وهم الطلاب والعاملون والخارجين وهم عناصر المجتمع المحلي وقطاعات الأعمال، وإخضاع هذه الاحتياجات لمعايير قياس الأداء والجودة، وكل ذلك من شأنه تحقيق جودة التعليم، والارتقاء بمستوى الأداء الأكاديمي بصورة مستمر.

٣- فيما يخص تلبية متطلبات سوق العمل من القوى العاملة المدربة في التخصصات اللازمة:

ويعمل هذا الهدف على سد العجز في التخصصات النادرة والقضاء على البطالة، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال المستهدفات التالية:

تطوير سياسات القبول بما يلبي الاحتياجات الفعلية والحد من قبول التخصصات التي تمثل نسبة بطالة عالية، ويتوافق مع قدرات الطلاب، والتركيز على أهم التخصصات الحديثة التي يحتاجها سوق العمل بشكل أكبر في السنوات القادمة كعلوم الاقتصاد والمحاسبة، وإدارة الأعمال، وعلوم الحاسوب والعلوم والتقنية ودعمها بما يحقق التوافق بين التعليم وحاجات المجتمع.

مراعاة المتفوقين في القبول الجامعي.

إعادة هيكلة بعض الكليات التي يمثل خريجيها نسبة بطالة عالية ككليات العلوم الانسانية.

فتح تخصصات مستحدثة يتطلبها سوق العمل.

التدريب على استخدام التقنيات الحديثة بمواقع الانتاج والعمل في القطاع الخاص على أيدي الخبراء المتخصصين الأجانب لسد ثغرة استقدام العمالة الأجنبية لتشغيلها وصيانتها والاستغناء عن الاعتماد عليهم فيما بعد.

إشراك القطاع الخاص في التخطيط وتحديد سياسة القبول، والتنسيق بين جهات التخطيط للعمالة مثل مجلس القوى العاملة والغرف التجارية الصناعية، وديوان الخدمة المدنية.

المراجعة الدورية احتياجات ومتطلبات سوق العمل من الخريجين في الاختصاصات المختلفة ودراستها لاستيعابها في خطط الجامعات وتصميم رؤيتها وأهدافها وإستراتيجيتها وبرامجها الأكاديمية وفق تلك الاحتياجات، والعمل على تحقيقها.

عمل قواعد معلومات عن احتياجات سوق العمل من التخصصات والمهارات لتكون الموجه لسياسات القبول وتوزيع الطلبة على التخصصات المختلفة.

مراجعة سياسات التعليم العالي بحيث تستجيب منظومة التعليم العالي بمرونة لاحتياجات سوق العمل وحاجات المجتمع المتجددة بما يسهم في طرح برامج غير تقليدية.

وضع آليات مشتركة تعنى بمراقبة نوعيات البرامج وتقويمها والتأكد من إكسابها للخريجين مهارات التوظيف الأساسية؛ من أجل تحقيق تطابق أفضل بين مخرجات الجامعات ومتطلبات سوق العمل.

قياس رضى المستفيدين عن أداء خريجها والتقصي عن مواصفات واحتياجات سوق العمل من الخريجين.

الارتقاء بمهارات الطلاب من خلال تطوير التعليم والتدريب المستمر لتعزيز قدراتهم على تلبية متطلبات سوق العمل من خلال وضع برامج خاصة يتم فيها الربط بين التعليم والتدريب والعمل، واستحداث مكون خاص بالتدريب العملي التطبيقي في كل برنامج دراسي يربط ما يدرسه الطالب في الجامعة مع متطلبات العمل. وتوفير برامج إعادة التدريب والتأهيل للقوى العاملة الخليجية بعد التخرج بما يتواكب ومتطلبات واحتياجات السوق مستمرة التجدد، وتنويع مستويات التدريب وتطويرها وتعدد أنماطه (مهارات تخصصية – مهارات مستحدثة لتحسين المهارات وتحديثها – سلوكيات العمل)، والتركيز على تعدد المهارات وزيادة الكفاءة والانتاجية؛ لمواجهة التطور والتجديد في مختلف المجالات؛ مما يؤدي إلى مساعدة الشباب للحصول على عمل، واندماجهم في عالم العمل وتلبية متطلباته؛ مما يؤدي تحسين بيئة وظروف العمل وأجوره مقابل رفع الكفاءة والإنتاجية والجودة.

٤- فيما يخص تلبية المتطلبات المرتبطة بالخدمات المعرفية

- إعداد دراسات وبحوث ميدانية دورية للوقوف على آخر مستجدات سوق العمل

لمعرفة خصائصه ومشكلاته واحتياجاته والعمل على حلها، وتوجيه البحث العلمي في الجامعات في مختلف المستويات الأكاديمية نحو تحقيق متطلبات النهوض بالتنمية ونجاح مؤسسات القطاع الخاص في أداء دورها.

- إعداد كوادر مؤهلة من خلال برامج تدريب متعمقة ومركزة وخاصة لانتاج التقنية المحلية بما يتلاءم مع البيئة.

- الاتصال والتفاعل مع التنظيمات المهنية والنقابات والاتحادات والغرف التجارية والصناعية وجمعيات رجال الأعمال من أجل التعرف على اتجاهات تلك المنظمات ونواياها والاستفادة من ذلك في صياغة أهداف وسياسات الجامعات.

- تفعيل دور مراكز الاستشارات والبحوث في الجامعات وتوجيهها تسويقيًا وفق متطلبات منظمات الأعمال من البحوث والبرامج التدريبية والاستشارات والخبرات.

- تقديم الابداعات والاختراعات في مجال قطاعات العمل.

- تقديم الكتب والمؤلفات العلمية الموجهة إلى خدمة العمل.

- إقامة مشروعات شراكة مع قطاعات الأعمال.

- توفير فرق العمل البحثية في خدمة قطاعات الإنتاج المختلفة.

- عمل قاعدة بيانات بالخريجين وأماكن توظيفهم ومتابعة أدائهم.

- إقامة دورات تدريبية تجديدية داخل ميادين العمل تعمل على توفير التعليم المستمر للخريجين.

- إقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل المتخصصة في تطوير مؤسسات القطاع الخاص.

- إنشاء حواضن الأعمال الإبداعية، ومراكز التميز بمشاركة القطاع الخاص.

- تبادل الموارد البشرية والمادية مع القطاع الخاص.

- تبادل التكنولوجيا والمعدات والتجهيزات مع القطاع الخاص.

٥- فيما يخص نشر الثقافة بأهمية الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات:

لابد وأن يكون هناك دور للاعلام في نشر ثقافة أن القطاع الخاص هو المستفيد الرئيسي من تطوير التعليم الجامعي، وما ينتج عنه من تخريج عمالة ماهرة تزيد من جودة الإنتاج، ونتائج أبحاث تؤدي لتطوير منتجاته وحل مشكلاته..وغيرها؛ وعليه فإن إسهاماته المالية في تمويل التعليم والبحث العلمي والدراسات التطبيقية

عمل ضروري يستوجب التعاون بينه وبين الجامعات. ويمكن تفعيل ذلك من خلال المستهدفات التالية:

- تسليط الضوء على استراتيجيات وسياسات وآليات التعليم الجامعي من حيث علاقتها باحتياجات سوق العمل من خلال التسويق الفعال لبرامج وخدمات الجامعات على نطاق واسع، وباستخدام وسائل متعددة.
- الإشادة بدور القطاع الخاص في دعم مشروعات إصلاح سوق العمل وإصلاح التعليم والتدريب.
- تفعيل دور المنظمات المهنية في إصلاح سوق العمل وإصلاح التعليم الجامعي.
- تسويق البحوث التطبيقية للقطاع الخاص.
- ترويج وتسويق الخدمات البحثية والتطويرية والتدريبية للقطاع الخاص.
- إبرام مشروعات شراكة إعلامية مع القطاع الخاص.

ثانيا: دور القطاع الخاص لتفعيل الشراكة مع الجامعات

- ضرورة قيامه بدوره في تعزيز علاقته بالجامعات من خلال تزويدها بالمعلومات المطلوبة عن احتياجات هذه المنظمات من الكوادر البشرية المتخصصة والمعارف والمهارات المطلوبة فيها، إضافة إلى ما تحتاجه من الاستشارات والبحوث العلمية والمتخصصة.
- المساهمة في تمويل البحث العلمي وتجهيز المعامل والورش والمراكز البحثية بالأجهزة والمعدات والبرامج والإمكانات اللازمة لتفعيل أدائها.
- تنشيط الابتعاث أثناء الخدمة ومنح دراسية بتمويل من القطاع الخاص لكبرى مصادر انتاج التقنية بتنسيق من الجامعات.
- دعم وتمويل مشاريع التخرج ورعاية بعض الأنشطة الطلابية والمبدعين والمشاركة الفعالة في المؤتمرات والندوات وورش العمل، والمساهمة في إنشاء وتجهيز بعض الكليات والأقسام العلمية في الجامعات.
- توفير وتسهيل إمكانيات التدريب العلمي لطلبة الجامعة في منظمات الأعمال خلال فترة الدراسة وأجازة الصيف وفق نظام وضوابط يتم الاتفاق عليها بين الطرفين الجامعات؛ للتعرف على بيئة العمل والتعرف على امكانات وتجهيزات قطاعات الأعمال على أرض الواقع تمهيدًا لانتقالهم من الدراسة الأكاديمية إلى سوق العمل.

- تخصيص نسبة من أرباح القطاع الخاص لتمويل برامج تدريب الخريجين سواء العاطلين أو أثناء الخدمة، وتقديم أوجه دعم فعّالة لأنشطة البحث والتطوير بالجامعات منها: تمويل بعض المشاريع البحثية وخاصة في التطبيقية وفي مجال التقنية، وإنشاء وتطوير مراكز بحوث متخصصة، والفعاليات العلمية، وتخصيص جوائز لمشاريع بحثية، والإسهام في توفير الأجهزة المعملية عالية التقنية وإنشاء قاعدة معلومات عن المراكز والوحدات البحثية بالجامعات، وتحديد مجالاتها وإمكاناتها وأعمالها، وربطها بمنظمات الأعمال.

- المشاركة الفعالة لممثلي القطاع الخاص في مجالس الجامعة، ومجالس الكليات والأقسام العلمية بالجامعات، والمشاركة في رسم وتخطيط التعليم بما يحقق احتياجات أعمالهم.

- تعاون رجال الصناعة وأصحاب الخبرات في ميادين العمل الذين لهم تجارب خاصة للاستفادة من تجاربهم في الجامعات.

- المساهمة في إنشاء صندوق خليجي مشترك خاص لتنمية القوى البشرية وخدمة التعليم.

- إنشاء مراكز تدريب أهلية من خلال أصحاب قطاعات الأعمال تقدم نوعيات تخصصية من التدريب تلبي احتياجاتها، ويقوم أعضاء هيئة التدريس بتصميم وتنفيذ البرامج.

- إنشاء وحدات بحثية داخل قطاع الانتاج بالاستعانة بخبرة أعضاء هيئة التدريس.

- اشراك خبراء من العاملين بالقطاع الخاص في تخطيط وتنفيذ البحوث ومشروعات التخرج.

- تيسير الزيارات الميدانية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس للاطلاع على مستحدثات العمل بمجال القطاع.

المراجع العربية:

اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة(١٩٩٦)، آفاق العلاقة المستقبلية بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي، وقائع اللقاء الثاني لمثلي الجامعات وقطاع التعليم العام ورؤساء الغرف التجارية بدول الخليج العربية، السعودية، جدة، الغرفة التجارية الصناعية بجدة ومكتب التربية العربي لدول الخليج.

اسماعيل، على وآخرون(٢٠٠٩)، تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالي لمواكبة حاجات المجتمع، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي: المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي، ١٠ديسمبر، بيروت.

آل مزهر، محمد يحيى(٢٠١١)، رؤية تقويمية لمسيرة التعاون بين قطاعي التعليم ورجال الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، (٤٣)، ٣٧٢:٤١٨.

الثنيان، سلطان ثنيان(٢٠٠٨)، الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية : تصور مقترح، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

حبيب، مجدي عبد الكريم(٢٠٠٧)، رؤية مستقبلية للتعليم الجامعي العربي: المتطلبات- الأدوار-التحديات المعايير، ورقة عمل مقدمة في ندوة"استراتيجية التعليم الجامعي العربي وتحديات القرن الـ ٢١، والمنعقد في المنامة خلال الفترة ٢١-٢٥ اكتوبر .

خالد محمد الخزرجي(٢٠٠٩) ، التحديات التي تواجه التوطين في دول الخليج العربية، الموارد البشرية والتنمية في الخليج العربي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبوظبي.

الخطيب، أحمد (٢٠٠٣)، البحث العلمي والتعليم الجامعي، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

الخطيب، أحمد 2003))، البحث العلمي والتعليم الجامعي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان.

درادكة، امجد محمود ومعايعة، عادل سالم(٢٠١٤)، الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك – الأردن، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، ٧(١٥)، ٢٧:١٢٣،

الريمي، حميد صغير(٢٠١٢)، كليات المجتمع ودورها المحوري في تأهيل مخرجات التعليم، ورقة عمل مقدمة لاجتماع الخبراء الإقليمي حول التعليم والتدريب التقني والمهني في الدول العربية،19 مارس مسقط.

السمادوني، عبد الرافع وأحمد، سهام (٢٠٠٥) ، تفعيل دور عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع، مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر،(٢٢) ،١٥٤،١٨٠.

شتوي، علي ناصر(٢٠٠٥)، آليات تطوير الشركة المؤسسية بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص: في سوء آراء القيادات الأكاديمية بجامعة الملك خالد وقيادات القطاع الخاص بمنطقة عسير، مجلة التربية، (١٦)، الجمعية المصرية، للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، القاهرة: دار الفكر العربي.

الطيب، حسن أبشر(١٩٩٩)، الإدارة العربية وتحديات القرن القادم، مجلة الإداري،٢١(٧٩)، ٥٣:٣٧.

عبد الشفيع، محمد(٢٠١٢)، أهمية المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، الندوة القومية لمخططي التشغيل في ضوء الأوضاع العربية الراهنة، عمان.

عبيد، أحمد سليمان(٢٠٠٣)، محددات التوظيف في القطاع الخاص بدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ٣١(١)، ٧:٢٥.

عمار، حامد(٢٠٠٠)، مواجهة العولمة في التعليم والثقافة، القاهرة: مكتبة دار الكتاب العربية.

الفهمي، محمد سيف الدين(١٩٩٣)، سبل التعاون بين الجامعات وبين المؤسسات الإنتاجية في دول الخليج العربية، مكتب التربية العربي لدول الخليج – الرياض.

الفوزان، ناصر و رشيد، مازن(٢٠٠٥)، الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، ورقة

عمل مقدمة لمؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير، جامعة الملك سعود، الرياض.

القحطاني، منصور عوض(٢٠٠٨)، آليات تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في مجال البحوث والاستشارات، مجلة حولية كلية المعلمين، أبها،(١٣).

كون ، توماس(٢٠٠٣)، بنية الثورات العلمية، ترجمة :شوقي جلال، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب.

مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية(٢٠٠٠)، واقع وسبل تنمية وتطوير التعاون بين قطاعي التعليم والأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء الرابع لممثلي الجامعات وقطاع التعليم العام ورؤساء الغرف التجارية والصناعية في دول الخليج العربية، الكويت.

ناجي، رجاني(٢٠٠٠)، التحام الجامعات ومراكز البحث العلمي مع واقع المجتمع ومشكلاته وحاجاته الواقع والطموح، مؤتمر جامعة القاهرة للبحوث والدراسات العليا والعلاقات الثقافية، جامعة القاهرة من٢٧:٢٨ما رس.

الوتار، وفاء والوتار، فاتنة (٢٠٠٨)، الملامح التخطيطية لتحقيق آفاق التنمية المستدامة، مؤتمر المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية.

المراجع الأجنبية:

Cooper, J. (1974), Measurement and Analysis of Behavior and Teaching, Bell: Ohio.

Halsey, A., (1997), Education, culture, economy and society, Oxford: Oxford University Press.

Holm, N. & Lauritz B., (2001), Challenges for Higher Education Systems, Paper presented at International Conference on Higher Education Reform, Jakarta August 1

Krejcie, R. & Morgan, D.(1970). Determining sample size for research activities, Educational and Psychological Measurement,(30), 607:610.

Nakornthap, A. & Srisa. W., (1996), Internationalization of Higher Education in Thailand, paper presented at the IMHE\OECD conference on Internationalization of Higher Education in the Asia-Pacific Region. Monish University and IDP, Melbourne.7:9 October.

دور الأنشطة الطلابية في تنمية مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب جامعة المجمعة

د. حمد بن عبد الله القميزي
أستاذ المناهج وطرق التدريس المشارك
جامعة المجمعة

ملخص ورقة العمل:

هدفت الورقة إلى التعرف على دور الأنشطة الطلابية في تنمية مفهوم المسئولية الاجتماعية لدى طلاب جامعة المجمعة، ولتحقيق هذا الهدف سعت الورقة إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

١- ما مفهوم المسؤولية الاجتماعية وعناصرها وأهمية تنميتها؟
٢- ما مفهوم المسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي؟
٣- ما المظاهر السلوكية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية؟
٤- ما دور الأنشطة الطلابية في تنمية مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب الجامعات؟
٥- ما الأنشطة الطلابية التي قدمتها عمادة شؤون الطلاب في جامعة المجمعة لتنمية مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى طلابها؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات تمت مراجعة الدراسات السابقة في مجال المسئولية الاجتماعية، والتركيز على الدراسات ذات العلاقة بالمسئولية الاجتماعية في الجامعات وبالطلاب والأنشطة الطلابية.

وقد توصلت الورقة إلى عددٍ من النتائج، من أبرزها:

١- أن مشاركة الطالب في الأنشطة الطلابية ذات العلاقة بتنمية مفهوم المسؤولية الاجتماعية تنمي لديه منظومة القيم الإيمانية والوطنية والاجتماعية والاقتصادية والجمالية.
٢- أن هناك مؤشرات إيجابية قوية بين مشاركة الطالب في الأنشطة الطلابية الهادفة إلى تنمية المسؤولية الاجتماعية وبين ممارساتهم العملية داخل الحرم الجامعي.
٣- يعزز مفهوم المسؤولية الاجتماعية قيم المواطنة لدى طلاب الجامعة، ويشجعهم على القيام بواجباتهم تجاه وطنهم ومجتمعهم، وعلى أن يكونوا مشاركين في المحافظة عليها وعلى ممتلكاته.

وفي ضوئها قدمت عدداً من التوصيات ذات العلاقة بالورقة ونتائجها..

المقدمة:

يُعد إحساس أفراد المجتمع بمسؤولياتهم تجاه أنفسهم وتجاه مجتمعهم ركنٌ أساسيٌ في هذه الحياة، وبدونه تصبح الحياة فوضى لا ضابط لها، حيث يستولي القوي الضعيف وينعدم التعاون، وتغلب الأنانية والفردية، فإحساس الأفراد بالمسؤولية الاجتماعية يصقله الشعور بالواجب، ويؤدي إلى الالتزام بالمعايير والقواعد الإنسانية التي تقود إلى وحدة المجتمع وتآلف أفراده.

وتعني المسؤولية بمعناها العام إقرار الفرد بما يصدر عنه من أفعال واستعداده لتحمل نتائج هذه الأفعال، فهي قدرة الفرد على أن يُلزم الفرد نفسه أولاً، وقدرته على أن يفي بعد ذلك بالتزاماته بواسطة جهوده الخاصة وبإرادته الحرة، حيث تقوم المسؤولية على الحرية، فلا يُكلف بها مجنون، وتسقط عن صاحب الإرادة المسلوبة. والمسؤولية الاجتماعية هي جزء من المسؤولية بصفة عامة، فالفرد مسؤول عن نفسه وعن المجتمع الذي يعيش فيه، والمجتمع مسؤول عن نفسه وأهدافه وعن أفراده في نفس الوقت، فالمسؤولية الاجتماعية ضرورة ملحة للمصلحة العامة، وفي ضوءها تتحقق الوحدة والتعاون ويتماسك أفراد المجتمع وينعم بالأمن والسلام. (محمد القبلان، ٢٠١٢: ١)

وتُعد دراسة المسؤولية والقيم الاجتماعية موضع اهتمام معظم الباحثين والمتخصصين في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية على حدٍ سواء، لما لها من أهمية بالغة في حياة الأفراد والمجتمعات الإنسانية، فالفرد تقاس قيمته الحقيقية بتحمله لمسؤولياته الاجتماعية تجاه مجتمعه الذي يعيش فيه وينتمي إليه، والمجتمعات المتقدمة هي من تُقدّر أهمية المسؤولية الاجتماعية، وتُشرّع لها أحكامًا وقوانين تسهل قيام كل فرد بمهامه ومسؤولياته، لأجل هذا تزداد الدعوة وتتأكد الحاجة إلى تربية أفراد المجتمع على المسؤولية الاجتماعية، لأن تربية أفراد المجتمع على تحمل نتائج أفعالهم وأقوالهم يساعد على ضمان استقرار حياتهم، وتمتعهم بكافة صور العدل والأمن النفسي والاجتماعي، والتقصير في هذا الجانب سبب حقيقي وراء استشراء الجهل والفساد الاجتماعي في كافة مؤسسات المجتمع. (أحمد الزبون، ٢٠١٢:٣٤٢)

ونظراً لأهمية الدور الذي يقوم به الشباب في خدمة مجتمعهم والنهوض به، تأتي أهمية توعية طلاب الجامعات بمسؤولياتهم الاجتماعية، وبذل مختلف الجهود في سبيل تربيتهم على هذه المسئوليات واستمرارهم في القيام بها، وذلك من قبل مؤسسات

المجتمع عامة والمؤسسات التربوية والتعليمية التي ينتمون إليها وهي المدارس الجامعات، فهي معنية بتنمية الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية مثل اهتمامها بتقديم المعارف والمعلومات. (زايد الحارثي، ١٩٩٥: ٣)

ويستفيد الطالب أثناء دراسته الجامعية من الأنشطة والبرامج الطلابية التي تقدم له، وذلك من خلال تفاعله مع زملائه الطلاب ومع أعضاء هيئة التدريس والموظفين المشاركين والقائمين على هذه الأنشطة والبرامج، وبذلك يتبادل أنواع السلوك الإنساني مع غيره، ويتعلم أنواع جديدة من السلوك، ويكتسب خبرات إيجابية جديدة، وينمي في نفسه الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية تجاه جامعته ووطنه، ويتعزز لديه الاعتماد على الذات. (وليد الخراشي، ٢٠٠٤: ٦)

وتعد الجامعات المحضن التربوي التعليمي المهم في تنمية المفاهيم والقيم في نفوس الشباب، وتعزيز العادات والسلوكيات الصحيحة لديهم، لذا اهتمت الجامعات السعودية بالبرامج والأنشطة الطلابية بقصد إكسابهم المهارات الحركية والعقلية والاجتماعية ومهارات اتخاذ القرار والقيادة، فالعملية التعليمية ليست مجرد تلقين للدروس فقط، وإنما هي عملية مفيدة لبناء شخصية الطالب من جميع النواحي بشكل متكامل ومتوازن، وبث روح المسؤولية الاجتماعية والاعتماد على الذات وتحمل المسؤوليات في الحياة، وقضاء أوقات الفراغ لدى الطلاب بما يعود عليهم بالنفع في حياتهم العلمية والعملية.

ويمكن القول بأن الأنشطة الطلابية في الجامعات تؤدي دوراً كبيراً ومهماً في إكساب وتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلابها، وذلك من خلال ما تقدمه لهم من أنشطة وبرامج متنوعة تتناسب مع قدراتهم ومهاراتهم وحاجاتهم والمرحلة العمرية التي يعيشونها، حيث أنهم يمرون في مرحلة عمرية ودراسية في غاية الأهمية، لأن المرحلة الجامعية مرحلة نمو وتطور في جميع النواحي الاجتماعية والجسمية والنفسية والعقلية، وهذه المرحلة لها دورٌ مهمٌ في بناء الشخصية وإعدادها. (محمد البشري، ١٩٩٨: ٥٩)

وتعتبر عمادات شؤون الطلاب بالجامعات السعودية هي الجهة الأولى داخل الجامعة المنوط بها تخطيط وإعداد وتنفيذ ومتابعة وتقويم الأنشطة الطلابية بأنواعها المختلفة (الثقافية والاجتماعية والابتكارية والرياضية والكشفية والفنية)،

وذلك بهدف بناء شخصية الطلاب في جميع جوانبها العقلية والنفسية والاجتماعية والانفعالية، وتنمية القيم الإيجابية في نفوسهم، وإشباع حاجاتهم النفسية كالحاجة إلى تحقيق وتقدير الذات، والحاجة إلى الحب والحاجة إلى الانتماء، وتنمية مهاراتهم في كافة المجالات، واكتشاف مواهبهم وميولهم واهتماماتهم، وقضاء أوقات فراغهم بطريقة إيجابية ومخططة تساعدهم على استثمار هذه الأوقات بما يعود عليهم وعلى مجتمعهم بالنفع.

ويعد مفهوم المسئولية الاجتماعية من أهم المفاهيم التي تسعى الأنشطة الطلابية في الجامعات إلى تنميتها في نفوس الطلاب، فقد أكدت الاتجاهات تربوية على تضمين مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الأنشطة الطلابية بالجامعات، وتقديمه للطلاب وتدريبهم على ممارسة سلوكياته داخل المجتمع الطلابي، مما يؤدي إلى إعداد وتأهيل طلاب يسهمون في تقدم المجتمع وتطويره. (عايدة أبو غريب، ٢٠٠٨: ١٤)

وتتأكد الحاجة إلى تنمية مفهوم المسئولية الاجتماعية عند تنامي نزعات التعصب السياسي والمذهبي والقبلي والمجتمعي في المجتمعات، والتي لا تتيح مساحات للحوار والتفاهم وقبول الآخر، فكان لزامًا على مؤسسات التربية والتعليم بمختلف مستوياتها أن تمسك بزمام المبادرة في تكوين المواطن الصالح وتربيته على قيم التسامح والحوار والمواطنة، مستثمرة في ذلك جميع أدواتها، والتي من أهمها أنشطتها وبرامجها الطلابية غير الصفية. (عبد الله مجيدل، ٢٠٠٥: ١٥٨)

ويُعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية أحدُ أهم قيم المواطنة الذي يحث الفرد على التعاون والعمل مع الآخرين كعضوٍ في فريقٍ لتحقيق أهداف المنظمة والمجتمع؛ ويُنمي الشعور بالفخر تجاه الوطن الذي ينتمي إليه الفرد؛ ويُشجعه على تحمل مسئولية الأقوال التي يتلفظ بها والأعمال التي يقوم بها؛ ويربيه على طاعة ولي الأمر؛ واحترام السلطة والقوانين التي تنظم حياة الأفراد في المجتمع. (هاني جرجس، ٢٠٠٧: ١١٨)

فالمسؤولية الاجتماعية تعكس مدى ارتباط الفرد بوطنه وأمته والعالم من حوله، وتسهم في إعداده ليكون مواطناً يسلك السلوك الذي يرتقي بالمجتمع، كما تعد مرجعاً رئيساً للحكم على سلوكه تجاه المجتمع الذي يعيش فيه. (علي الجمل، ٢٠٠٧ : ١٠٦)

ومن جهة أخرى فإن المسؤولية الاجتماعية تعكس انتماء وولاء الطالب لوطنه وثقافته وتقاليده ومؤسساته التعليمية؛ واتصاف سلوكياته بالعدالة والمشاركة والتسامح، وممارسة الحرية المنضبطة واحترامه للقوانين والممتلكات العامة، وحبه للوحدة الوطنية، والإحساس بالمسؤولية تجاه المجتمع، والتعايش مع الآخر، ونبذه للعنف والتطرف، وترشيد استخدام مكونات البيئة. (حسين عبد الباسط ، ٢٠٠٩ : ٣١)

وقد حظي موضوع المسئولية الاجتماعية باهتمام العديد من الباحثين، وقد تناولت بعض الدراسات والبحوث السابقة تحديد مستوى المسئولية الاجتماعية لدى طلبة المدارس والجامعات والتي كشف بعضها عن وجود مستوى مرتفع من المسئولية الاجتماعية وبعضها الآخر عن مستوى منخفض، كما تناول بعض الباحثين في مجال علم الاجتماع التربوي، مفهوم المسؤولية الاجتماعية وسبل تنميتها لدى أفراد المجتمع، وتناول البعض الآخر مفهوم القيم الممارسة لدى طلاب الجامعة وعلاقة ذلك بالمسؤولية الاجتماعية.

فقد اهتمت دراسة مرزوق (١٩٩٠) بدراسة أثر مناقشة طلاب الجامعة لبعض المشكلات الاجتماعية على مسؤوليتهم الاجتماعية، وأظهرت نتائج الدراسة وجود فروق بين المجموعة التجريبية التي ناقشت المشكلات الاجتماعية والمجموعة الضابطة في متوسط درجات المسؤولية الاجتماعية بعد التجربة لصالح المجموعة التجريبية، وأن مناقشة المشكلات الاجتماعية لها أثر في زيادة مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب الجامعة، حيث تزيد من عناصر المسؤولية الثلاثة، وهي: الاهتمام، والفهم، والمشاركة.

كما ناقشت دراسة العلي) ١٤١٨ هـ) بعض العوامل المؤثرة على مدى مشاركة طلاب الجامعة في الأنشطة الطلابية، وأظهرت نتائجها أن هناك أثراً واضحاً في مدى تحقيق البرامج والأنشطة الطلابية المنفذة بالجامعة لأهداف تربوية سامية على مشاركة الطلاب في هذه الأنشطة داخل الجامعة، مثل: تقوية العلاقة بين الطلاب وتنمية روح الجماعة، وتحمل المسؤولية، والثقة بالنفس، وتنمية القدرات العقلية والصحية بممارسة العادات السليمة، واكتشاف الموهوبين وصقل مواهبهم، ومقابلة الحاجات النفسية الأساسية لهم.

وأظهرت دراسة الدايل (١٤٢٠هـ) بأن نسبة الشباب الذين ليس لهم دور ومشاركة في مجال الأنشطة والبرامج الطلابية وتحمل المسؤولية بلغت ٣٤ % من عينة الدراسة،

وأن هناك عدداً كبيراً من الشباب يقضون وقت فراغهم بطريقة سلبية، مما يؤثر على المهارات والقيم التي ينبغي أن تُكتسب من خلال ممارسة الأنشطة الطلابية المختلفة.

وتناولت دراسة الألمعي والمساعد (٢٠٠٤) مفهوم المسؤولية الاجتماعية في ضوء المنظور الإسلامي كأحد أنواع المسؤولية الوطنية الإنسانية، كما رصدت المؤسسات الاجتماعية مثل: الأسرة، والمسجد، والإعلام، والتعليم وأثر تكاملها في تنمية المسؤولية الاجتماعية، كما رصدت الدراسة أبرز ما تحقق من مسؤوليات وزارة التربية والتعليم في مجال تنمية المسؤولية الاجتماعية للطلاب، وأهم التحديات التي واجهت الوزارة في مجال تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلابها.

كما استهدفت دراسة الخراشي (٢٠٠٤) التعرف على دور الأنشطة الطلابية في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب جامعة الملك سعود، وتوصلت الدراسة إلى إن الأنشطة الطلابية الجامعية لها تأثيرٌ كبيرٌ في عملية إكساب وتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الطلاب كجانب أساسي في بناء شخصياتهم.

وأعدت العمري (٢٠٠٧) دراسة هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين الأسلوب المعرفي (التروي/ الاندفاعي) في ضوء زمن الاستجابة وعدد الأخطاء والمسؤولية الاجتماعية، لدى عينة من طالبات كلية التربية بتخصصيها العلمي والأدبي بمحافظة جدة، وأظهرت الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأسلوب المعرفي) التروي/ الاندفاعي) والمسؤولية الاجتماعية، وعدم وجود فروق بين الطالبات ذوات الأسلوب المعرفي المتروي وذوات الأسلوب المعرفي المندفع.

وقام صمادي (٢٠٠٨) بدراسة تطويرية لمقياس المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعات الأردنية، هدفت إلى بناء أداة تقيس مفهوم المسؤولية الاجتماعية عند طلبة الجامعات الأردنية الواقعة في شمال الأردن.

وأجرى مشرف (٢٠٠٩) دراسة هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين مستوى التفكير الأخلاقي وبين مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعة الإسلامية بغزة، وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات مثل)الجنس، والكلية، والمستوى الدراسي، ومستوى تعليم الوالدين، ومستوى الأسرة الاقتصادي، وحجم الأسرة) وأظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين مستوى التفكير الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعة الإسلامية بغزة.

كما استهدفت دراسة محمود جابر ومحمود مهدي (٢٠١١) التعرف على دور الجامعات في تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية لدى طلبتها، حيث أجرى الباحثان دراسة ميدانية مقارنة بين جامعتي حلوان وجامعة الأزهر – بغزة فلسطين، حيث أظهرت الدراسة تناقضاً في بنية الوعي والصورة الذهنية لدى الشباب الجامعي عن بعض المفردات المرتبطة بالتعددية، والانفتاح على الآخر، والحرية والمشاركة السياسية، والتردد تارة بين الإقبال على الفكر المطروح من الآخر، وبين التمسك بالجذور، وما وقر في ضمير المجتمع من مفاهيم وقناعات سياسية وثقافية واجتماعية.

كما هدفت دراسة أحمد الزبون (٢٠١٢) إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية ومنظومة القيم الممارسة لدى طلبة جامعة البلقاء التطبيقية الملتحقين في الكليات الجامعية الواقعة في الشمال الأردني، وهي: كلية عجلون الجامعية، وكلية الحصن الجامعية، وكلية إربد الجامعية، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية، بين مظاهر المسؤولية الاجتماعية ومنظومة القيم الممارسة في جميع المجالات التي اشتملت عليها أداة الدراسة، وهي (القيم الإيمانية – القيم الاجتماعية – القيم الجمالية – القيم الاقتصادية).

وهدفت دراسة صمادي والبقعاوي (٢٠١٤) إلى الكشف عن مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية في منطقة حائل، والتحقق من درجة اختلافها تبعاً لاختلاف الحالة الاجتماعية للأسرة ومعدل دخلها الشهري والمستوى التعليمي لكل من الأب والأم ومنطقة السكن، وأظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات الطلاب لصالح الذين دخل أسرهم الشهري أكثر من (١٠٠١) ريال، مقارنة مع الذين دخل أسرهم أقل من ذلك، ولصالح من تراوح (١٠٠٠٠) ريال مقارنة مع من كان دخل أسرهم أقل من (٥٠٠١) ريال، ووجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات الطلاب على مقياس المسؤولية الاجتماعية لصالح الذين كانت مستويات تعليم آباءهم وأمهاتهم متوسطاً وجامعياً مقارنة مع الذين كانت مستوى تعليم آبائهم وأمهاتهم ابتدائياً فما دون، ولصالح الذين كانت مستويات تعليم آبائهم وأمهاتهم جامعياً مقارنة مع الذين كانت مستوى تعليم آبائهم وأمهاتهم متوسطاً وثانوياً، ووجود فرق دال إحصائيا لصالح الذين ينتمون لأسرة ذات أبوين يعيشان معاً مقارنة مع الذين ينتمون لأسرة ذات أبوين منفصلين.

وهدفت دراسة القميزي ومرواد (١٤٣٦هـ) إلى التعرف على دور الأنشطة الرياضية في تنمية قيم المواطنة لدى طلاب الجامعات السعودية الناشئة، حيث تم إعداد قائمة بقيم المواطنة التي ينبغي تنميتها لدى طلاب الجامعات السعودية الناشئة، وكان من بينها قيمة المسؤولية الاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى أن الأنشطة الرياضية بالجامعات السعودية الناشئة لها دورٌ في تنمية قيم المواطنة من وجهة نظر كلٍ من مشرفي النشاط الرياضي والطلاب بالجامعات السعودية الناشئة بنسبة (٦١,٦٦ ٪) وهي نسبة متوسطة.

ويتضح من مقدمة ورقة العمل ومراجعة البحوث والدراسات السابقة ما يلي:

١- أهمية دور الجامعات كمؤسسات تربوية وتعليمية في تنمية مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى طلابها.

٢- أهمية دور الأنشطة الطلابية بكل أنواعها في الجامعات في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلابها.

٣- وجود علاقة موجبة قوية بين المسؤولية الاجتماعية ومنظومة القيم الإيمانية والاجتماعية والاقتصادية والجمالية.

٤- وجود علاقة موجبة قوية بين المسؤولية الاجتماعية والتفكير الأخلاقي الإيجابي للطلاب.

٥- وجود علاقة موجبة قوية بين المسؤولية الاجتماعية وبين مستوى دخل الأسرة التي ينتمي إليها الطالب ومستوى تعليم الوالدين والعلاقة بينهم.

٦- أن المسؤولية الاجتماعية هي إحدى قيم المواطنة والتي تحث على قيام الفرد بواجباته تجاه المجتمع بحيث يكون مشاركًا في حل مشكلاته محافظًا على ممتلكاته.

تساؤلات ورقة العمل:

وبناءً على ما سبق، تسعى ورقة العمل للإجابة على التساؤلات التالية:

١- ما مفهوم المسؤولية الاجتماعية وعناصرها وأهمية تنميتها؟

٢- ما مفهوم المسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي؟

٣- ما المظاهر السلوكية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية؟

٤- ما دور الأنشطة الطلابية في تنمية مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب الجامعات؟

٥- ما الأنشطة الطلابية التي قدمتها عمادة شؤون الطلاب في جامعة المجمعة لتنمية مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى طلابها؟

أهداف ورقة العمل:

تسعى هذه الورقة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية وعناصرها وأهميتها.
2- التعرف على المظاهر السلوكية لطلاب الجامعة والمرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية .
3- محاولة الكشف والتعرف على دور الأنشطة الطلابية وأهميتها في إكساب وتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب الجامعات.
4- إلقاء الضوء على أهم الأنشطة الطلابية التي قدمتها عمادة شؤون الطلاب في جامعة المجمعة لتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلابها.

مفهوم المسؤولية الاجتماعية وعناصرها وأهمية تنميتها:

عُرفت المسؤولية Responsibility بوجه عام في المعجم الوسيط بأنها: حال أو صفة من يسأل عن أمر تقع عليه تبعته، يقال أنا بريء من مسئولية هذا العمل، وتُطلق أخلاقياً على التزام الشخص بما يصدر عنه قولاً أو عملاً، وقانوناً هي التزام بإصلاح الخطأ الواقع على الغير طبقاً للقانون. (إبراهيم أنيس وآخرون، ١٩٧٢: ٤٢٦)

أما معجم اللغة والأعلام فإنه يُعرف المسئولية بأنها: الحالة التي يكون فيها الإنسان مسئولاً ومطالباً عن أمورٍ أو أفعالٍ آتاها. (لويس معلوف، ١٩٧٣: ٣١٦)

وقد عرف الشافعي المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility (١٩٨٢) بأنها: جميع النظم والتقاليد التي يلتزم بها الإنسان من قبل المجتمع الذي يعيش فيه وتقبله لما ينتج منها من سلوك محمود أو مذموم. (إبراهيم الشافعي، ١٩٩٢: ٨٢)

وعرفها زهران (١٩٨٤) بأنها :مسئولية الفرد الذاتية عن الجماعة أمام نفسه وأمام الله، كما أنها الشعور بالواجب الاجتماعي والقدرة على تحمله والقيام به .(حامد زهران، ١٩٨٤: ٢٢٩)

كما عرفها عثمان (١٩٨٦) بأنها: المسئولية الفردية عن الجماعة ومسئولية الفرد أمام ذاته عن الجماعة التي ينتمي إليها، أي أنها مسئولية ذاتية ومسئولية أخلاقية، الواجب الملزم فيها داخلياً، إلا أنه إلزام داخلي خاص بأفعال ذات طبيعة اجتماعية أو يغلب عليها التأثير الاجتماعي. (سيد عثمان ١٩٨٦: ٢٧٣)

أما طاحون (١٩٩٠) فقد عرفها بأنها مجموع استجابات الفرد على مقياس المسئولية الاجتماعية تلك الاستجابات النابعة من ذاته والدالة على حرصه على جماعته وعلى تمسكها واستمرارها وتحقيق أهدافها وتدعيم تقدمها في جميع النواحي. (حسين طاحون، ١٩٩٠: ٢٤)

كما عرفها الزبون (٢٠١٢) بأنها: شعور الفرد بواجبه الاجتماعي تجاه نفسه، ومن يعيش معه من أبناء مجتمعه، ومسؤولية الفرد الاجتماعية تتحدد بمقدار استعداده بالإقرار بنتائج تصرفاته تجاه جماعته التي ينتمي إليها، فلا معنى للمسؤولية الاجتماعية دون إدراك الفرد لما يترتب على أعماله من نتائج وتبعات. (أحمد الزبون، ٢٠١٢: ٣٤٦)

ويمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية إجرائياً في ورقة العمل بأنها: حالة يتحمل فيها الطالب الجامعي المسؤولية تجاه نفسه وتجاه جامعته التي يدرس فيها ومجتمعه الذي يعيش فيه، بحيث يكون على اتصال دائم بجامعته ومجتمعه مشاركاً في فعالياتهما، ولديه ولاء وانتماء لوطنه ويحافظ على ممتلكاته ويدافع عنه.

كما يتضح من التعريفات السابقة بأن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يتكون من ثلاثة عناصر رئيسة، هي: (الاهتمام، والفهم، والمشاركة)، ويُقصد بالاهتمام: الارتباط العاطفي بالمجتمع الذي ينتمي إليه الفرد، ويقصد بالفهم: فهم الفرد لمجتمعه في حالته الحاضرة من ناحية منظماته ومؤسساته وعاداته وتقاليده وقيمه وأيديولوجيته ووضعه الثقافي والعوامل المؤثرة في حاضره، ويقصد بالمشاركة: مساعدة المجتمع على حل مشكلاته وتحقيق أهدافه. (القيسي ونجف، ٢٠١١: ٧-١٠)

ولا تقتصر أهمية تنمية المسئولية الاجتماعية لدى طلاب الجامعة عليهم فقط، بل هي ضرورية لصلاح المجتمع ككل، والمجتمع ككل بحاجة ماسة إلى الفرد المسئول اجتماعياً ومهنياً وقانونياً. ويمكن تلخيص أهمية تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى أفراد المجتمع بشكل عام وطلاب الجامعة بشكل خاص فيما يلي: (جميل قاسم، ٢٠٠٨: ١٧-١٨)

١- تجعل المسئولية الاجتماعية الفرد عنصراً فاعلاً في المجتمع بعيداً عن كل الجوانب السلبية واللامبالاة، مهتماً بمشكلات غيره من الناس اهتماماً يُحفّزه على المساهمة الفعلية في حلها.

٢- تنمي المسئولية الاجتماعية في الفرد الإدراك بالنتائج التي تترتب على سلوكه كمواطن، فالفرد ذو المسئولية الاجتماعية العالية يضحي في سبيل مجتمعه أو الصالح العام، كما يتنازل عن بعض مصالحه الشخصية إذا تعارضت مع المصلحة العامة للمجتمع.

٣- تبني المسئولية الاجتماعية في الفرد روح التقبل والوعي بالتغيرات التي تحدث من أجل التنمية والتقدم في النظم والمؤسسات المجتمعية داخل مجتمعه.

٤- تفيد المسئولية الاجتماعية في دراسة التوازن بين التحولات والتغيرات السريعة التي تجري في المجتمعات وبين تغير شخصية الفرد في المجتمع، بحيث يشعر الفرد أن هذه التحولات والتغيرات منه وله وأنه مسئول عنها.

٥- تفيد المسئولية الاجتماعية القائمين على مؤسسات التربية والتعليم وأجهزتها ومؤسساتها والمشتغلين بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تنمية الإحساس بالمسئولية عند الطلاب في جميع المراحل الدراسية.

مفهوم المسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي:

المسؤولية الاجتماعية للفرد من المنظور الإسلامي ليست مسؤولية الضمير أو مسئولية القانون، إنما هي مسئولية الإنسان أمام الله مباشرة، وهي مسؤولية لا تقف عند الحدود الظاهرة من الأقوال والأفعال فحسب؛ بل تتناول النوايا وما تخفي الصدور، فالله يعلم بكل شيء ولا يغيب عنه جل جلاله صغيرة ولا كبيرة في السماوات والأرض قال تعالى: " ولله المشْرقُ والمغْربُ فأينَما تُولّوا فثَم وجهُ الله إنَ اللهَ واسعٌ عَليم ". (البقرة: ١١٥)

والمسؤولية الاجتماعية في المنظور الإسلامي أكثر شمولية، فهي تضم الفرد والمجتمع، فالفرد مسئول عن نفسه وعن عمره وعن نشاطه، وهو مسئول عن حواسه وعقله، حيث يقول سبحانه، قال تعالى: " ولا تَقْفُ مَا ليس لكَ به علمٌ إن السَمعَ والبَصرَ والفُؤَادَ كلُ أُولَئك كان عَنْهُ مسْؤُولا " (الإسراء: ٣٦)، كما قال تعالى: " ولا تَكْسبُ كلُ نَفْس إلاَ عَليْهَا ولا تَزِرُ وَازِرةُ وزْرَ أُخرى ". (الأنعام: ١٦٤)

كما اهتم الإسلام بمسؤولية الفرد عن المجتمع، حيث قال الرسول صلى الله عليه وسلم: « من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم» ، كما يؤكد الرسول صلى الله عليه وسلم على أهمية مسؤولية الفرد: « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته «.

كما أن المسؤولية في الإسلام ترتبط بالتقوى والإصلاح وعمارة الأرض، وليس إفسادها أو إذلال أهلها، حيث يقول تعالى: " وإذْ قَالَ رَبُكَ للمَلائكة إنِّي جَاعلُ في الأرض خليفةً " (البقرة: ٣٠)، وقوله تعالى: " وقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرى اللهُ عَمَلَكُم ورسولُهُ والمؤمنون ". (التوبة: ١٠٥)

ويتضح مما سبق، أن مفهوم المسئولية نشأ مع وجود الإنسان على هذه الأرض وارتبط بحياة الناس في تقسيم العمل، وكل إنسان مسئول أمام نفسه عن الأعمال المكلف بها، ويقوم بتنفيذها على خير وجه، ثم تطور مفهوم المسئولية كلما حدث تقدم في النظام الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي للمجتمع، فأصبح يتناول المسئولية الدينية والأخلاقية والاقتصادية، وأصبح معيار الشخص المسؤول هو الذي يلتزم بالقوانين والأوامر الصادرة من السلطة السياسية أما إذا لم يلتزم بها فهو شخص منبوذ وخارج عن القانون.

كما أن مفهوم المسئولية اختلف باختلاف المجتمع والأنظمة السائدة، لذلك نجده في المجتمع العربي ارتبط ببعده الديني الإسلامي، أما في المجتمع الغربي ارتبط بمفاهيم أخرى كالديمقراطية والحرية وبطبيعة التطورات التي شهدتها أوروبا، ويعتبر الإسلام الحاضنة الرئيسة لهذا المفهوم لأن المسئولية لها أهمية كبيرة في حياة المسلمين، وقد ذكرها القرآن الكريم سواءً بالحديث عن مسئولية الفرد قال تعالى: " يومَ لا يَنفَعُ مالُ ولا بَنُونْ إلاَّ مَنْ أَتَى اللهَ بقلبٍ سَليم " (الشعراء: ٨٨-٨٩)، أو المجتمع قال تعالى: " فَوَرَبِّك لنَسألنَّهم أجْمَعين " (الحجر: ٩٢) (جميل قاسم، ٢٠٠٨: ١٤-١٧)

وانطلاقاً مما سبق، يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي بأنها: جميع الأقوال والأفعال والمواقف التي يتخذها المسلم تجاه نفسه وتجاه غيره وتجاه مجتمعه ككل باستقلالية تامة وفق توجيهات القرآن الكريم والسنة النبوية، ويتحمل تبعاتها في الدنيا والآخرة.

المظاهر السلوكية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية:

لمفهوم المسئولية الاجتماعية مظاهر سلوكية تظهر في ممارسة الفرد وتصرفاته الحياتية، وقد ذكر حامد زهران (١٩٨٤) بعضاً من هذه المظاهر، ومنها:

١- المسئولية عن الوالدين والأبناء وذي القربى واليتامى والمساكين وغيرهم.
٢- المسئولية المهنية والوظيفية والإخلاص في العمل، وإنجازه وإتقانه والتفاني فيه وبذل أقصى جهد.
٣- المسئولية القانونية واحترام القانون والانضباط والمحافظة على النظام واحترام الوعود.
٤- مسئولية فريضة الزكاة، حيث يؤدي الفرد حق إخوانه المسلمين في المال الذي أعطاه الله.
٥- المسئولية الأخلاقية المتمثلة في الأمان والعفة، والإيثار والتعاون والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .
٦- اهتمام الفرد بمشكلات مجتمعه والمساعدة في حلها، وتنمية المجتمع وتطويره ·
٧- مسئولية الخدمة العامة، والاشتراك في الجمعيات والمؤسسات الخيرية والاجتماعية ودعمها في رعاية المحتاجين لها.
٨- مسئولية المحافظة على سمعة المجتمع وممتلكاته والدفاع عنه.
٩- تحمل الفرد مسئولية آرائه وسلوكه وكلماته وأفعاله .(حامد زهران، ١٩٨٤: ٢٣٢)

كما أشار أحمد شلبي (٢٠١٢) إلى عددٍ من المظاهر السلوكية للمسؤولية الاجتماعية، ومنها:

1- التزام التقوى والورع والخوف من الله وعدم إتباع الهوى.
2- إقرار الفرد بما يصدر عنه من أفعال واستعداده لتحمل نتائج أعماله.
3- اهتمام الفرد بتحصيل العلم والسعي إليه والعمل به.
4- قيام الفرد بواجباته حتى لو تعزر الحصول على حقوقه.
5- فهم الفرد لمجتمعه وعاداته وتقاليده ومؤسساته وتاريخه.
6- الاهتمام بقضايا المجتمع المختلفة والمشاركة في حالها.
7- المشاركة في الأنشطة والبرامج التي تقوم بها مؤسسات المجتمع. (أحمد شلبي، ٢٠١٢: ٢٧٣)

وفيما يرتبط بالمظاهر السلوكية للمسؤولية الاجتماعية لدى طلاب الجامعات حدد القميزي ومرواد (١٤٣٦هـ) هذه المظاهر في:

١- فهم الطالب لعادات مجتمعه وتقاليده ومؤسساته وتاريخه.
٢- مشاركة الطالب في الحياة العامة للوطن.
٣- مشاركة الطالب في حل مشكلات وطنه حسب قدراته وطاقته.
٤- مشاركة الطالب في حماية وطنه والذود عنه.
٥- مشاركة الطالب في الحفاظ على منجزات وطنه وممتلكاته.
٦- ممارسة الطالب للعمل الجماعي والتطوعي الذي توفره مؤسسات المجتمع المعتمدة.
٧- عمل الطالب بروح الفريق مع الآخرين من أجل تحقيق الأهداف العامة للوطن.
(حمد القميزي، علاء مرواد، ١٤٣٦هـ، ٣٣١-٣٧٨)

دور الأنشطة الطلابية في تنمية مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب الجامعات:

تمثل الجامعة المصدر الرئيس للإشعاع الفكري في المجتمع، فهي تعمل على إعداد المواطن المؤهل بغرض تحقيق التنمية الشاملة لبلاده، فهي تهيئ الطلاب لذلك عن طريق العمل على تنمية وتكامل شخصية الطالب من كافة جوانبها عقلياً وجسمياً وانفعالياً وروحياً وأخلاقياً ومهارياً، حيث لم تعد الجامعة مكاناً لدراسة وتعلم مجموعة من المقررات الدراسية ينتقل الطالب باجتيازها من مستوى دراسي إلى مستوى دراسي أعلى فحسب، بل تغير هذا المفهوم تغيراً جذرياً، فأصبحت الجامعة مؤسسة تعليمية يلتحق بها الطالب ليحقق النمو الكامل في جميع جوانب شخصيته، فيتزود بالعلوم والمعارف الحديثة، وينمي مفاهيمه وخبراته ومهاراته، ويمارس هواياته من خلال المشاركة في مختلف البرامج والأنشطة التي تقدمها الجامعة، والاستثمار الأمثل للإمكانيات المتاحة فيها.

ولتحقيق ذلك اهتمت الجامعات السعودية بالأنشطة الطلابية، ووضعت لها اللوائح والقوانين والتنظيمات الخاصة بها، كما خصصت عمادة خاصة هي عمادة شؤون الطلاب تتولى تنظيم مختلف أنواع الأنشطة الطلابية بالجامعات، وتنويعها داخل الجامعة تنويعاً كبيراً يتيح للطلاب اكتساب مهارات متعددة، كما يراعي الفروق الفردية بينهم، حتى يقابل احتياجاتهم ويراعي ميولهم المختلفة، ومن خلال ممارسة الطالب لهذه الأنشطة ينمو فكرياً وجسمياً واجتماعياً ونفسياً وعقلياً. (عبد الحميد حكيم، ١٤٣١هـ: ١)

وتبذل الجامعات السعودية من خلال عمادة شؤون الطلاب وكلياتها وإداراتها المختلفة جهوداً مكثفة من أجل تفعيل مختلف الأنشطة الطلابية كجزء من مسؤولياتها تجاه الطلاب، وذلك من خلال ما هيئته من إمكانات في كلياتها ومرافقها لمزاولة هذه الأنشطة، ومنها:

١- الأنشطة الثقافية: وتهدف إلى تنمية فكر الطالب وإكسابه العلوم والمعارف التي تزيد من فهمه، وتوثق علاقته بدينه وبتراث مملكته من خلال المحاضرات والندوات والصحف والمجلات والمسابقات ذات الطابع الثقافي، وكذلك من خلال اللقاءات والمهرجانات الثقافية المفتوحة والأندية الطلابية والمسابقات والمسرح الجامعي.

٢- الأنشطة العلمية والابتكارية: وهي الأنشطة التي تهتم بتقديم فكرة جديدة أو أسلوب أو مفهوم أو نمط جديد قابل للاستخدام في مُعترك الحياة، وتهدف إلى تشجيع الابتكارات العلمية والأفكار الإبداعية، ورعاية الطلاب الموهوبين والمتميزين في هذه المجالات وحثهم على التفكير العلمي الإبداعي المتميز.

٣- الأنشطة الاجتماعية: ويقصد بها البرامج الأنشطة التي تهدف إلى تكوين علاقات اجتماعية بين الطلاب تحقق الأهداف التربوية، وتوجد التوافق النفسي والاجتماعي بينهم ومع أعضاء هيئة التدريس، وذلك من خلال الزيارات الميدانية والأندية الصيفية والرحلات الداخلية والخارجية، وخدمة البيئة والمجتمع، والمشاركة في أسابيع التوعية العامة.

٤- الأنشطة الرياضية :وتشمل الألعاب الرياضية الجماعية والفردية، مثل كرة القدم والسلة والطائرة واليد واختراق الضاحية وتنس الطاولة والدراجات والسباحة وألعاب القوى والكاراتية، ويمارس الطالب النشاط الرياضي في الجامعة إما بشكل حر عام أو من خلال منافسات ومسابقات وبطولات رياضية منظمة وفق جدولة زمنية تحث الطالب على المشاركة وتدفعه إلى مزيدٍ من العطاء والمشاركة. (عبدالحميد حكيم، ١٤٣١ هـ، ١)

٥- الأنشطة الكشفية: وتهدف إلى إعداد الطالب إعداداً متكاملاً في شخصيته، ليكون قادراً على مواجهة ظروف الحياة، وتحقيق طموحاته، وتعويده على مد يد العون للآخرين، وفتح المجال للمنافسة الشريفة للحصول على شارات الجدارة والهواية تنمي فيه حب العمل التطوعي، مثل المشاركة في أعمال الدفاع المدني والهلال الأحمر وخفر السواحل أو غير ذلك.

وتتضح أهمية الأنشطة الطلابية بالجامعات في وقوف الطلاب على العديد من الخبرات واكتسابها دون إلزام مباشر، وذلك بناءً على ميولهم ورغباتهم وحاجاتهم، وبالتالي تمكنهم من الجمع بين المعرفة والمهارة، والعلم والعمل، والنظرية والتطبيق، وتساعدهم على إظهار وتنمية مواهبهم وميولهم المختلفة مما يؤدي إلى الإبداع، وتغلبهم على بعض الأمراض النفسية كالخجل والعزلة والانطواء والأنانية وحب الذات، كما تساعدهم على التعلم الذاتي أو ما يسمى بتفريد التعلم من خلال تعاملهم مع بعض البرامج والأنشطة التعليمية المهنية.

كما تسهم ممارسة الأنشطة الطلابية غير الصفية في تحقيق جملة من الوظائف النفسية، من أهمها: تنمية الميول والمواهب، وقضاء أوقات فراغ الطلاب في نشاط مثمر مفيد، وهو ما يساعدهم في تحقيق الصحة النفسية لهم، كما تُعد الأنشطة أحد السبل المهمة للتوجيه الدراسي والمهني، وتوسيع خبرات الطلاب في مجالات عديدة لبناء شخصيتهم وتنميتها. (حسن شحاتة، ١٩٩٠: ٣٢ – ٣٧)

وتؤدي الأنشطة الطلابية بأنواعها المختلفة (الثقافية – العلمية -الاجتماعية – الرياضية) في الجامعات دوراً كبيراً ومهماً في إكساب وتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الطلاب من خلال ما تقدمه لهم من وبرامج ومبادرات متنوعة تتناسب مع قدراتهم ومهاراتهم وحاجاتهم، وتتناسب كذلك مع المرحلة العمرية التي يمرون بها. (وليد الخراشي، ٢٠٠٤: ٨٧)

كما تشكل الأنشطة الطلابية الجامعية أحد العناصر المهمة في بناء شخصية الطالب وصقلها، وإعداده إعداداً اجتماعياً متميزاً، بحيث يكون إلى جانب تعلمه الأكاديمي ناضجاً اجتماعياً وصحياً ونفسياً، وذلك باشتراكه في الأنشطة الطلابية التي تنمي فيه الشعور بالمسؤولية الجماعية والاعتماد على النفس والتعود على القيادة واحترام العمل، وإعداد شخصيته إعداداً متكاملاً مما يمكنه من العيش والتعايش السليم في ظل التغيرات والتطورات المعاصرة ليصبح مواطناً صالحاً. (عمر المنيف، ١٤١٦هـ: ١٩٥-١٩٦)

وتسهم الأنشطة الطلابية في تعميق وعي الطالب بقيمته الذاتية وأهميته الاجتماعية ودوره في تطوير مجتمعه، كما تسهم في تنمية معلوماته بحيث يستطيع التصرف السليم ومواجهة المواقف المتجددة واتخاذ القرارات الناضجة. (عبد الرحمن جان، ١٤١٩ هـ: ٨٧)

كما تعمل الأنشطة الطلابية على تزويد الطلاب بالخبرات المباشرة المختلفة بتوجيه غير مباشر مثل الاعتماد على النفس، والتعلم بالمحاولة والخطأ، ومهارات القيادة، كما تساعد على الإعداد المهني المستقبلي للطلاب. (عبد الله عطار: ١٤١٨ هـ: ٣٦٤)

وإذا كانت المسؤولية الاجتماعية تكويناً ذاتياً في الأساس، فإنها في جانب كبير من نشأتها ونموها نتاج اجتماعي، أي هي اكتساب وتعلم، وأن من العوامل التربوية الميسرة لنمو المسؤولية الاجتماعية الأنشطة والبرامج الجماعية التربوية، ومن هنا يبرز دور الجامعة من خلال مناهجها الدراسية وأنشطتها الطلابية في تنمية الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية عند الطلاب. (سيد عثمان، ١٩٩٣: ١٧-٢١)

ويتضح مما سبق الأهمية الكبيرة للأنشطة الطلابية في الجامعات في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الطلاب المنفذون والمشاركون في هذه الأنشطة، وأيضاً أهمية ممارسة هذه الأنشطة الجماعية في تدعيم وتنمية هذه المسؤولية، وذلك من خلال تفاعل الطالب مع أعضاء الفريق والمشاركين في النشاط، وتعلم معايير السلوك الإيجابي من خلال ممارسة أنشطة متنوعة مع زملائه الطلاب، حيث تسهم هذه الأنشطة في صقل وتنمية شخصية الطالب، وتؤدي إلى النضج المتكامل والمتوازن له، وتدريبه على العمل والتعاون الجماعي، كما أنها تحدد له أدواره الاجتماعية وواجباته وحقوقه، وبالتالي تنمي فيه الشعور بالمسؤولية الاجتماعية والعمل بها في حياته.

كما يمكن أن نستخلص مما سبق مجموعة من الأسس الاجتماعية التي ينبغي أن تقوم عليها الأنشطة الطلابية داخل الجامعة، وهي:

١- أن تتمشى الأنشطة الطلابية مع تعاليم الدين الإسلامي الصحيح، بحيث تعكس معتقدات وقيم هذا المجتمع المسلم.
٢- أن تتناسب الأنشطة والبرامج الطلابية المعدة مع البيئة والمجتمع الذي تخدمه الجامعة، بحيث تراعي ظروفه ومتطلباته.
٣- أن تسهم الأنشطة الطلابية في خدمة البيئة المحلية.
٤- أن تسهم الأنشطة الطلابية في تكوين العديد من المهارات الاجتماعية اللازمة لتكيف الطالب مع مجتمعه، ليصبح قادراً على تحمل المسئولية الاجتماعية والتواصل الاجتماعي مع الآخرين.

٥- أن تسهم الأنشطة الطلابية في تنمية مهارات المشاركة الاجتماعية لدى الطلاب مثل مهارات التعاون وإدارة الاجتماعات والقيادة والعمل في فرق العمل وغيرها.

٦- أن يتم توجيه الأنشطة الطلابية إلى الميادين الإنتاجية الهادفة التي تفيد الطالب عقلياً وسلوكياً ومادياً، كما تفيد في نمو المجتمع كله.

٧- أن يمارس النشاط في مجالات حيوية تمتلئ بها مواقف الحياة العلمية في المجتمع ، فتهيئ للطلاب مجالات شبيهة بالتي تواجههم في حياتهم اليومية والمجتمعية.

الأنشطة الطلابية التي قدمتها عمادة شؤون الطلاب في جامعة المجمعة لتنمية مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى طلابها:

تعد الأنشطة الطلابية الميدان الرحب الذي يمارس فيه الطلاب هواياتهم، وهو مجموعة من البرامج الإيجابية التي تتفاعل نحو أهداف محددة بغية تحقيقها لتنمي شخصية الطالب وقدراته وتشغل أوقات فراغه، فالطالب هو محورها وهدفها، وتحقيق الإيجابية في حياته أمرٌ هامٌ ومقصود إلى جانب دراسته الأكاديمية، كما لها الأثر الكبير في حياة الطالب الجامعي، فهي تعمل على صقل شخصيته وتنمية قدراته الإبداعية، من خلال إتاحة المجال أمامه ليستكشف قدراته الخاصة، والعمل على تنميتها بما توفره له الجامعة من أدوات وإمكانيات لتحقيق ذلك.

وقد قدمت عمادة شؤون الطلاب في جامعة المجمعة العديد من الأنشطة الطلابية التي تسهم في تنمية مفهوم المسئولية الاجتماعية، وذلك وفق خطتها التي تعتمد سوياً من مجلس الجامعة. ويوضح الجدول التالي بعض الأنشطة الطلابية التي قدمتها عمادة شؤون الطلاب لتنمية مفهوم المسؤولية الاجتماعية خلال العام الجامعي ١٤٣٥-١٤٣٦هـ.

م	النشاط الطلابي	دوره في تنمية مفهوم المسئولية الاجتماعية
	بطولة كأس كرة القدم للصالات.	(نفذت البطولة في الصالات الرياضية لمدارس التعليم العام) مسئولية المحافظة على الممتلكات العامة
	ورشة عمل لتأهيل الطالبات/ المعلمات لممارسة العمل التربوي الميداني.	مسئولية إتقان العمل الوظيفي
	مشاركة جوالة الجامعة في برامج الخدمة العامة لخدمة حجاج بيت الله الحرام	مسئولية خدمة الآخرين
	دورة تدريبية في الاتصال الفعال	مسئولية التعامل الإيجابي مع أفراد المجتمع
	برنامج التكنولوجيا في حياتنا	مسئولية المحافظة على أسرار الآخرين
	برنامج قائد لتنمية المهارات القيادية لدى الطلاب	مسئولية تحمل قيادة الآخرين
	برنامج (كليتي مسؤوليتي)	المسئولية تجاه الممتلكات والجامعة والآخرين
	برنامج (مع الله تحلو الحياة)	المسئولية تجاه الجاليات المسلمة وغير المسلمة
	المشاركة في أسبوع المرور الخليجي	المسئولية تجاه الأنظمة والقوانين والآخرين
	إقامة فعاليات بمناسبة حملة (أنا إنسان)	المسئولية تجاه أفراد المجتمع المعاقين
	معرض جناحا صحتي	المسئولية الاجتماعية تجاه صحة الفرد وصحة الآخرين
	ورشة عمل في بناء العلاقات الإيجابية	المسئولية الاجتماعية في بناء علاقات إيجابية مع الآخرين
	برنامج تعزيز قيم العمل التطوعي	المسئولية تجاه العاملة المسلمة وغير المسلمة
	دورة (قوة التطوع)	المسئولية تجاه المجتمع ببذل جزء من الوقت في خدمته
	برنامج الدائرة المستديرة في الوقاية من المخدرات	المساهمة في حماية الآخرين من الوقوع في المخدرات

النتائج والتوصيات:

(أ) النتائج:

١- التأكيد على أهمية دور الجامعة كمؤسسات تربوية وتعليمية في تنمية مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى طلابها وطالباتها.

٢- التأكيد على أهمية الأنشطة الطلابية بكل أنواعها في الجامعات في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلابها وطالباتها.

٣- أن مشاركة الطالب في الأنشطة الطلابية ذات العلاقة بتنمية مفهوم المسؤولية الاجتماعية تنمي لديه منظومة القيم الإيمانية والوطنية والاجتماعية والاقتصادية والجمالية.

٤- أن هناك مؤشرات إيجابية قوية بين مشاركة الطالب في الأنشطة الطلابية الهادفة إلى تنمية المسؤولية الاجتماعية وبين ممارساتهم العملية داخل الحرم الجامعي.

٥- يعزز مفهوم المسؤولية الاجتماعية قيم المواطنة لدى طلاب الجامعة، ويشجعهم على القيام بواجباتهم تجاه وطنهم ومجتمعهم، وعلى أن يكونوا مشاركين في المحافظة عليها وعلى ممتلكاته.

(ب) التوصيات:

١- زيادة اهتمام الجهات المسئولة في الجامعات عن الأنشطة الطلابية الموجهة للطالب والطالبات بالأنشطة ذات العلاقة بتنمية مفهوم المسئولية الاجتماعية.

٢- أن تستفيد عمادات شؤون الطلاب من الكفاءات الأكاديمية المتوافرة في الجامعات من أصحاب الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية في تخطيط وبناء برامجها لتحقيق زيادة فاعليتها في تنمية مفهوم المسئولية الاجتماعية.

٣- زيادة المخصصات المالية التي تعتمد للأنشطة الطلابية في الجامعات، ودعم الأنشطة ذات العلاقة بتنمية مفهوم المسئولية الاجتماعية.

المراجع:

١- إبراهيم أنيس وآخرون) ١٩٧٢ : (المعجم الوسيط، القاهرة، دار إحياء التراث العربي .

٢- إبراهيم الشافعي (١٩٩٢): " العلاقة بين المشاركة والمسئولية الاجتماعية لدى تلاميذ المرحلة الثانوية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس.

٣- أحمد محمد عقلة الزبون (٢٠١٢): " المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بمنظومة القيم الممارسة لدى طلبة جامعة البلقاء التطبيقية " المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، المجلد (٥) العدد (٣) ص ص ٣٤٢ – ٣٦٧ ، متاح من خلال:

http://journals.ju.edu.jo/JJSS/article/viewFile/35152999/

٤- أحمد عبد الحميد صمادي (٢٠٠٨):» دراسة تطويرية لمقياس المسؤولية الاجتماعية لطلبة الجامعات الأردنية. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية " المجلد (٦) العدد (٣) ص ص ٢٧٣-٢٩٨.

٥- أحمد عبد الحميد صمادي، عقل محمد البقعاوي (٢٠١٥): " الفروق في المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية في منطقة حائل بالمملكة العربية السعودية في ضوء عدد من المتغيرات" المجلة الأردنية في العلوم التربوية، جامعة اليرموك، إربد، مجلد (١١) عدد (١) ص ص ٧٣ – ٨٢ متاح من خلال:

http://journals.yu.edu.jo/jjes/Issues/2015/Vol11No16/.pdf

٦- أحمد شلبي شلبي أبو شاهين (٢٠١٢): « فاعلية مدخل التحليل الأخلاقي في الدراسات الاجتماعية في تنمية مهارات التفكير الناقد وقيم المواطنة لدى طلاب المرحلة الإعدادية، رسالة ماجستير، كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة .

٧- جميل محمد قاسم (٢٠٠٨): « فعالية برنامج إرشادي لتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية « رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، متاح من خلال:

http://library.iugaza.edu.ps/thesis/79551.pdf

٨- حامد عبد السلام زهران (١٩٨٤): علم النفس الاجتماعي ، ط ٥، القاهرة، عالم الكتب .

٩- حسن شحاتة (١٩٩٠): النشاط المدرسي مفهومه ووظائفه ومجالات تطبيقه . القاهرة، الدار المصرية اللبنانية .

١٠- حسين حسن طاحون (١٩٩٠): " تنمية المسئولية الاجتماعية، دراسة تجريبية " رسالة دكتوراه، كلية التربية ، جامعة عين شمس.

١١- حمد بن عبد الله القميزي، علاء عبد الله مرواد (١٤٣٦): " دور الأنشطة الرياضية في تنمية قيم المواطنة لدى طلاب الجامعات السعودية الناشئة " مؤتمر الشباب والمواطنة: قيم وأصول، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، في الفترة من (١٤-١٥ ربيع الثاني ١٤٣٦) الجزء الثاني، ص ص ٣٣١ – ٣٧٨ .

١٢- حسين عبد الباسط (٢٠٠٩): « تقويم أهداف ومحتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية في ضوء قيم المواطنة « مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية بكلية التربية جامعة عين شمس، العدد (٩) يناير، ص ص ٢٥- ٥٦

١٣- خولة عبد الوهاب القيسي، أفراح أحمد نجف (٢٠١١): المسؤولية الاجتماعية لأطفال الرياض الأهلية، مجلة البحوث التربوية والنفسية، كلية البنات، جامعة بغداد، العدد (٣٠) ص ص ١ – ٢١، متاح من خلال:

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=29529

١٤- زايد بن عجير الحارثي (١٩٩٥): " بناء مقياس للمسؤولية الشخصية الاجتماعية في المجتمع السعودي» الدوحة، مركز البحوث التربوية .

١٥- سيد أحمد عثمان (١٩٨٦): المسئولية الاجتماعية والشخصية المسلمة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

١٦- سيد أحمد عثمان (١٩٩٣): المسؤولية الاجتماعية، دارسة نفسية اجتماعية ، مقياس المسؤولية الاجتماعية واستعمالاته ، ط ٣ ، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية .

١٧- عايدة أبو غريب (٢٠٠٨): " تطوير مناهج التعليم لتنمية المواطنة في الألفية الثالثة

لدى الطلاب بالمرحلة الثانوية " المؤتمر العلمي الأول (تربية المواطنة ومناهج الدراسات الاجتماعية) الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، جامعة عين شمس، في الفترة من ١٩ – ٢٠ يونيو، المجلد (١) ص ص ١١ – ٣٧ .

١٨- عبد الحميد بن عبد المجيد عبد الحميد حكيم (١٤٣١ هـ): « عوامل ضعف مشارك طلاب الكلية الجامعية بمحافظة الجموم في الأنشطة الطلابية " الكلية الجامعية بمحافظة الجموم جامعة أم القرى، متاح من خلال:

http://uqu.edu.sa/page/ar/165442

١٩- عبد الله إسحاق عطار (١٤١٨ هـ): الأنشطة المدرسية، أهميتها ومجال تطبيقها في المدرسة الابتدائية، رسالة الكلية، مجلة سنوية تصدرها كلية المعلمين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، العدد (٨) ص ص ٣٦١ – ٣٦٩ .

٢٠- عبد الله مجيدل (٢٠٠٥): « التربية المدنية: دراسة في أزمة الانتماء والمواطنة في التربية العربية « مجلة الفكر السياسي، العدد (٢١) السنة (٨) ص ص ١٥١ – ١٧٨ .

٢١- عبد الرحمن حسن جان (١٤١٩ هـ) " مدى وعي الشباب الجامعي بأدوارهم الاجتماعية» رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .

٢٢- علي بن عبده الألمعي، عبد الله بن فهد المساعد (٢٠٠٤): " جهود وزارة التربية والتعليم في تنمية المسؤولية الإنسانية والوطنية لدى الطلاب " ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر(المسؤولية الإنسانية والوطنية للمؤسسات التربوية في ضوء تحديات العصر) كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، متاح من خلال:

http://www.minbr.com/list-l-1-b3.php

٢٣- علي الجمل (٢٠٠٧): « فاعلية وحدة مقترحة بمنهج التاريخ الإسلامي بالمرحلة الإعدادية قائمة على قيم المواطنة في تنمية الوعي بالمسئولية الاجتماعية والتعايش مع الآخر لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادي « مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية بكلية التربية جامعة عين شمس، العدد (١٣) نوفمبر، ص ص ٩٩-١٣٤.

٢٤- عمر عبد الرحمن المنيف (١٩٩٣): الحاجات النفسية للشباب ودور التربية في

تلبيتها، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج.

٢٥- لويس معلوف (١٩٧٣): المنجد في اللغة والأعلام، ط ٢١، بيروت، دار المشرق .

٢٦- محمد شديد البشري (١٩٩٨): " الأنشطة الترويحية لدى طلاب المرحلة الثانوية " التوثيق التربوي، نشرة تربوية نصف سنوية تصدرها وزارة التربية والتعليم، العدد (٣٩) الرياض، مطابع دار الهلال، ص ص ٥٩ -٦٧ .

٢٧- محمد عبد الكريم القبلان (٢٠١٢): المسؤولية الاجتماعية، جريدة الرياض، مؤسسة اليمامة الصحفية، العدد (١٦٢٥٩) السبت ١٦ صفر ١٤٣٤ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٢ م، متاح من خلال:

http://www.alriyadh.com/797030

٢٨- محمود زكي جابر، ناصر علي مهدي (٢٠١١): " التعرف على دور الجامعات في تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية لدى طلبتها، دراسة ميدانية مقارنة بين جامعتي حلوان وجامعة الأزهر – بغزة فلسطين " متاح من خلال:

http://www.qou.edu/arabic/conferences/socialResponsibilityConf/dr_nasserMahdi.pdf

٢٩- منصور أحمد عبد المنعم (٢٠٠٥): تدريس الجغرافيا وبداية عصر جديد، ط ٣، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

٣٠- منى بنت فالح العمري (٢٠٠٧): " الأسلوب المعرفي (التروي/ الاندفاع) وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية لدى عينة من طالبات كلية التربية للبنات بمحافظة جدة "، رسالة ماجستير، جامعة طيبة، المدينة المنورة.

٣١- ميسون عبد القادر مشرف (٢٠٠٩): " مستوى التفكير الأخلاقي وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية وبعض المتغيرات لدى طلبة الجامعة الإسلامية " رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية، غزة .

٣٢- وليد بن عبد العزيز بن سعد الخراشي (٢٠٠٤): " دور الأنشطة الطلابية في تنمية المسؤولية الاجتماعية، دراسة ميدانيه على عينة مختارة من طلاب جامعة الملك سعود

بالرياض، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، عمادة الدراسات العليا- الآداب، قسم الدراسات الاجتماعية - خدمة اجتماعية ، متاح من خلال:

http://ksu.edu.sa/sites/KSUArabic/Deanships/library/DocLib3/%D8%AF%D988%%D8%B1

٣٣- هاني جرجس (٢٠٠٧): « فعالية تدريس علم الاجتماع باستراتيجية العصف الذهني علي تنمية قيم المواطنة والوعي ببعض قضايا العولمة لدي طلاب المرحلة الثانوية » رسالة ماجستير، مصر، كلية التربية بالسويس جامعة قناة السويس.